

# كتاب

## متن المنهج

شيخ الاسلام زكريا الانصاري في مذهب الامام الشافعي  
رضي الله عنه

وقد اعتنى بضبطه وتصحيحه نخبة من كبار علماء الشافعية  
بالأزهر الشريف

طبع على نفقة



صاحب المكتبة الأدبية بميدان الأزهر

(مطبعة القاهرة بمهارة سوق باب اللوق لصاحبها محمود محمود شعبان)

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن  
هدانا الله والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه الفائزين  
من الله بعُلاهُ

(وبعد) فهذا مختصر في الفقه على مذهب الإمام الشافعي  
رضي الله عنه وأرضاه اختصرت فيه مختصر الإمام أبي  
زكريا النووي المسمى بمنهاج الطالبين وضمنت إليه  
ما يسر مع إبدال غير المعتمد به بلفظ مبين وحذفت منه  
الخلاف روماً لتيسيره على الراغبين \* (وسميته) بمنهاج  
الطلاب راجياً من الله أن ينفع به أولو الأبواب وأسأله  
التوفيق للصواب والفوز يوم المآب

## (كتاب الطهارة)

إِنَّمَا يُطَهَّرُ مِنْ مَائِهِ مَاءٌ مُطْلَقٌ وَهُوَ مَا يُسَمَّى مَاءً بِلَا  
 قَيْدٍ فَتَغْيِيرُهُ بِمَخَالِطٍ طَاهِرَةٍ مُسْتَعْنَى عَنْهُ تَغْيِيرٌ يَنْعَى الْأِسْمَ غَيْرُ  
 مُطَهَّرٍ لَا تَرَابٌ وَمِلْحٌ وَمَاءٌ وَإِنْ طُرِحَ حَافِيَةً وَكُرِهَ شَدِيدُ  
 حَرٍّ وَبُرْدٌ وَمُتَشَمِّسٌ بِشَرُوطِهِ وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي فَرْضٍ غَيْرُ  
 مُطَهَّرٍ إِنْ قُلَّ وَلَا تَنْجِسُ قُلْتَا مَاءٍ وَهُمَا خَمْسَاةٍ رَطْلٍ  
 بَعْدَ أَدَى تَقْرِيئًا بِمُلَاقَاتِ نَجَسٍ فَإِنْ غَيَّرَهُ فَتَنْجِسُ فَإِنْ زَالَ  
 تَغْيِيرُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ طَهَّرَ وَدُونَهُمَا يَنْجِسُ كَرَطْبٍ  
 غَيْرِهِ بِمُلَاقَاتِهِ لَا بِمُلَاقَةِ مَيْتَةٍ لَا يَسِيلُ دُمُهَا وَلَمْ تُطْرَحْ  
 وَنَجَسٍ لَا يُذْرِكُهُ طَرَفٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَإِنْ بَلَّغَهَا بِمَاءٍ وَلَا تَغْيِيرُ  
 فَطَهْرُهَا وَالتَّغْيِيرُ الْمُؤَثِّرُ تَغْيِيرُ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ  
 وَلَوْ اشْتَبَهَ طَاهِرُهَا أَوْ طَهْرُهَا بِغَيْرِهِ اجْتَهَدَ إِنْ بَقِيََا وَاسْتَعْمَلَ  
 مَا ظَنَّهُ طَاهِرًا أَوْ طَهْرًا لَامَاءً وَبَوْلٌ بَلَّ يَتِيمٌ بَعْدَ تَلْفٍ وَلَا  
 مَاءٌ وَمَاءٌ وَزِدْ بَلَّ يَتَوَضَّأُ بِكُلِّ مَرَّةٍ وَإِذَا ظَنَّ طَهَارَةَ  
 أَحَدِهِمَا سَنَ إِزَاقَةَ الْآخَرِ فَإِنْ تَرَكَهُ وَتَغْيِيرُ ظَنُّهُ لَمْ يَعْمَلْ  
 بِالثَّانِي بَلَّ يَتِيمٌ وَلَا يُعِيدُ وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِتَنْجُسِهِ عَدْلٌ

رَوَايَةُ مُبَيِّنَاتٍ السَّبَبِ أَوْ قَتِيهَا مُوَافِقًا اعْتَدَهُ وَيَحِلُّ اسْتِعْمَالُ  
وَاتِّخَاذُ كُلِّ إِنَاءٍ طَاهِرٍ إِلَّا إِنَاءَهُ كَلَهُ أَوْ بَعْضُهُ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ  
فِيحْرُمُ كَمُضَبِّبٍ بِأَحَدِهِمَا وَضَبَّةُ الْفِضَّةِ كَبِيرَةٌ لِغَيْرِ  
حَاجَةٍ فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ كَبِيرَةً لَهَا كُرَهُ وَيَحِلُّ  
نَحْوُ نَحَاسٍ مُوَّةً يَنْقُدُ لِاعْكِسِهِ إِنْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْ ذَلِكَ  
شَيْءٌ بِالنَّارِ فِيهَا

### (بَابُ الْأَحْدَاثِ)

هِيَ خُرُوجُ غَيْرِ مَنْيَةٍ مِنْ فَرْجٍ أَوْ ثُقْبٍ تَحْتَ مَعْدَةِ  
وَالْفَرْجُ مُنْسَدٌ وَزَوَالُ عَقْلِ الْبَشَرِ أَوْ مُمْكِنٌ مَقْعَدُهُ وَتَلَاقِي  
بَشَرَتِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى بِكِبَرٍ لَا مُحَرِّمٍ وَمَنْ فَرْجٍ آدَمِيٍّ أَوْ مُحَلٍّ  
قَطْعِهِ يَبْطِنُ كَفٌّ وَحَرْمٌ بِهَا صَلَاةٌ وَطَوَافٌ وَمَنْ مُصْحَفٍ  
وَوَرَقَةٍ أَوْ جِلْدَةٍ وَظَرْفَةٍ وَهُوَ فِيهِ وَمَا كُتِبَ عَلَيْهِ قُرْآنٌ  
لِدَرْسِهِ وَحَلٌّ سَحْلُهُ فِي مَتَاعٍ إِنْ لَمْ يُقْصَدْ وَتَقْسِيرٌ أَكْثَرُ  
وَقَلْبٌ وَرَقَةٍ بَعْدَ وَلَا يَجِبُ مُنْعُ صَبِيٍّ مُمَيَّنٍ وَلَا يَرْتَقِعُ  
يَقِينٌ طَاهِرٌ أَوْ حَدَّثٌ بظَنٍّ ضَدُّهُ فَلَوْ تَيَقَّنَهُمَا وَجَهَلِ السَّابِقَ

فَضْدٌ مَّا قَبْلَهُمَا لَا ضِدَّ الطَّهْرُ إِنْ لَمْ يَعْتَدْ تَجْدِيدَهُ (فَصْلٌ)  
سُنٌّ لِقَاضِي الْحَاجَةِ أَنْ يُقَدَّمَ بِدَارِهِ لِمَسْكَانِ قَضَائِهَا وَيَمِينَهُ  
لَا نَصْرَافِهِ وَيُنْحَى مَا عَلَيْهِ مُعْظَمُهُ وَيَعْتَدُ بِسَارِهِ وَلَا يَسْتَقْبِلُ  
الْقَبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا بِسَائِرٍ وَيَحْرُمُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ غَيْرُ مُعَدٍّ  
وَيَعْتَدُ وَيَسْتَتِرُ وَيَسْكُتُ وَلَا يَقْضِي فِي مَاءٍ رَاكِدٍ وَجَحْرٍ  
وَمُهَبٍّ رِيحٍ وَمُتَحَدِّثٍ وَطَرِيقٍ وَتَحْتَ مَا يُشْمَرُ وَلَا يَسْتَنْجِي  
بِمَاءٍ فِي مَكَانِهِ إِنْ لَمْ يُعَدَّ وَيَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ وَيَقُولُ عِنْدَ  
وُضُوئِهِ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ  
وَانْصَرَفَهُ غُفْرَانُكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى  
وَعَافَانِي (وَيَجِبُ) اسْتِنْجَاءُ مَنْ خَارَجَ مُلَوِّثًا لَمْ يَنْجِ بِمَاءٍ أَوْ  
بِحَامِدٍ طَاهِرٍ قَالِمٍ غَيْرِ مُحْتَرَمٍ كَجِلْدِ دُبْعٍ بِشَرْطِ أَنْ  
يَخْرُجَ مِنْ فَرْجٍ وَلَا يَجْفُ وَلَا يُجَاوِزَ صَفْحَةً وَحَشْفَةً وَلَا  
يَنْقَطِعَ وَلَا يَنْتَقِلَ وَلَا يَنْظُرَ أَجْنَبِيٌّ وَيَمْسَحُ ثَلَاثًا وَيَعْمُ كُلَّ  
مَرَّةٍ وَيُنْقِي وَسُنٌّ لِإِثَارٍ وَأَنْ يَبْدَأَ بِالْأَوَّلِ مِنْ مُقَدِّمِ  
صَفْحَةٍ يُمْنَى السَّيِّئَةِ ثُمَّ بِالثَّانِي مِنْ يُسْرِي كَذَلِكَ ثُمَّ بِالثَّالثِ  
الثَّلَاثُ عَلَى الْجَمِيعِ وَاسْتِنْجَاءُ بِسَارٍ وَجَمْعُ مَاءٍ وَجَامِدٍ

(باب الوضوء)

فَرُوضُهُ نِيَّسَةٌ رَفَعَتْ حَدَّثَ لِغَيْرِ دَائِمَةٍ أَوْ وَضُوءٌ أَوْ  
 اسْتِبَاحَةٌ مُغْتَسِرٌ إِلَيْهِ مَقْرُونَةٌ بِأَوَّلِ غَسْلِ الْوَجْهِ وَلَهُ تَقْرِيقُهَا  
 عَلَى أَعْضَائِهِ وَنِيَّسَةٌ تَبْرُدُ مَعَهَا وَغَسْلُ وَجْهِهِ وَهُوَ مَا بَيْنَ  
 مَنْبَتِ شَعْرِ رَأْسِهِ وَتَحْتَ مُنْتَهَى لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ  
 فَمِنْهُ مُحَلٌّ غَسَمَ لَا تَحْذِيفُ وَنَزْعَتَانِ وَيَجِبُ غَسْلُ شَعْرِهِ  
 لَا بَاطِنَ كَثِيفٍ خَارِجٍ عَنْهُ وَلَحْيَةٍ وَعَارِضٍ وَبَعْضُهَا وَتَمِيَّةٌ  
 مِنْ رَجُلٍ وَغَسْلُ يَدَيْهِ بِكُلِّ مِرْفَقٍ فَإِنْ قُطِعَ بَعْضُ يَدٍ  
 وَجَبَ مَا بَقِيَ أَوْ مِنْ مِرْفَقِهِ فِرَاسُ عَضُدِهِ أَوْ فَوْقَهُ سُنٌّ  
 بَاقِي عَضُدِهِ وَمَسْحُ بَعْضِ بَشَرِ رَأْسِهِ أَوْ شَعْرٍ فِي حَدِّهِ وَلَهُ  
 غَسْلُهُ وَبَلُّهُ وَغَسْلُ رَجْلَيْهِ بِكُلِّ كَعْبٍ وَتَرْتِيبُهُ هَكَذَا وَلَوْ  
 انْقَمَسَ حَدَّثُ أَجْزَأُهُ وَسُنُّ اسْتِيَاكٍ وَعَرَضُ ابْجَشِنٍ لَا إِصْبَعِيهِ  
 وَكُرْهَ لِصَائِمٍ بَعْدَ زَوَالٍ وَتَأْكِدٍ فِي مَوَاضِعَ كَوُضُوءٍ وَصَلَاةٍ  
 وَتَغْيِيرُ فَمٍ وَسُنُّ لَوْضُوءٍ تَسْمِيَّةٌ أَوَّلُهُ فَإِنْ تَرَكْتَ فِي أَثْنَائِهِ  
 فَسَلَّ كَفِّيهِ فَإِنْ شَكَّ فِي طَهْرِهِمَا كُرْهَ غَسْسِهِمَا فِي مَاءٍ  
 قَلِيلٍ قَبْلَ غَسْلِهِمَا ثَلَاثًا فَضَمُّضُهُ فَاسْتِنْشَاقُ وَجْهِهِمَا وَبَثْلَاثُ

غُرْفٍ أَفْضَلُ وَمُبَالَغَةٌ فِيهِمَا الْمَفْطَرُ وَتَثْلِيثٌ يَقِينًا وَمَسْحُ كُلِّ  
رَأْسِهِ أَوْ يُتَمِّمُ عَلَى نَحْوِ عِمَامَتِهِ فَأَذُنَيْهِ وَتَحْلِيلُ شَعْرَتَيْكَفِي  
غَسْلِ ظَاهِرِهِ وَأَصَابِعِهِ وَتَيْمُنُهُ لِنَحْوِ أَقْطَعٍ مُطْلَقًا وَلِغَيْرِهِ فِي  
يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ وَإِطَالَةُ غُرَّتِهِ وَتَحْجِيلُهُ وَوَلَاءُ وَتَرْكُ اسْتِعَانَةٍ فِي  
صَبٍّ وَتَقْضٍ وَتَنْشِيفٍ وَالذِّكْرُ الْمَشْهُورُ عَقِبُهُ

### (بَابُ مَسْحِ الْخُفَّيْنِ)

يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ لِمَسَافِرٍ سَفَرٌ قَصُرَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَلَايَاهُنَّ  
وَلِغَيْرِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً مِنْ آخِرِ حَدَثٍ بَعْدَ بُلْبُسٍ لَكِنْ دَائِمٌ  
حَدَثٌ وَمُتَمِّمٌ لَا لِقَدَمِ مَاءٍ إِنَّمَا تَسْحَانِ لِمَا يَحِلُّ لَوْ بَقِيَ طَهْرُهُمَا  
فَإِنْ مَسَحَ خَضْرَاءُ فَسَافِرٌ أَوْ عَكْسُ الْمِ يَكْمُلُ مُدَّةُ سَفَرٍ  
وَشَرْطُ الْخُفِّ الْبُتْسَةُ بَعْدَ طَهْرِ سَائِرِ مَحَلِّ فَرَضٍ لَا مِنْ  
أَعْلَى طَاهِرٍ أَيْ مَنَعُ مَاءٍ مِنْ غَيْرِ مَحَلٍّ خَرَزٍ وَيُمْكِنُ فِيهِ تَرَدُّدُ مُسَافِرٍ  
لِحَاجَتِهِ وَلَوْ مُحَرَّمًا أَوْ غَيْرَ جَلْدٍ أَوْ شِدَّةٍ بَشْرَجٍ وَلَا يُجْزِي  
جُرْمُ مَوْقٍ فَوْقَ قَوِيٍّ إِلَّا أَنْ يَصِلَهُ مَاءٌ لَا يَقْصِدُ الْجُرْمُ مَوْقٍ  
فَقَطْ وَنَسْنَسُ مَسْحُ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ خُطُوطًا وَيَكْفِي مُسَمًى مَسْحٌ  
فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ بِظَاهِرِ أَعْلَى الْخُفِّ وَلَا مَسْحَ لِشَاكِّ فِي بَقَاءِ

المدة ولأنه لم يغسل منه فسد خفته أو بدأ شيء مما ستر به أو انقضت المدة وهو بطهر المسح له منه غسل قدميه

(باب الغسل)

موجبه موتٌ وحيضٌ ونفاسٌ ونحوُ ولادةٍ وجنابةٍ بدخول حشفةٍ أو قدرها فرجاً ونجسٍ منيٍّ أو لاً من معتادٍ أو تحت صلبٍ وترائبٍ وأنسد المعتاد ويُعرف بتدفقٍ أو لدةٍ أو ربحٍ عجينٍ رطباً أو بياضٍ بينض جافاً فإن فُقدت فلا غسلٌ وحرمٌ بها ما حرمٌ بحدَثٍ ومكثٌ مُسلمٌ بمسجدٍ وقراءةٍ للقرآنٍ بقصدِهِ وأقله نيةٌ رفعٍ حدثٍ أو رفعٍ جنابةٍ أو استباحةٍ مُغتفرٍ إليه أو أداءٍ أو فرضٍ غسلٍ مقرونةً بأوله وتعميمٍ ظاهرٍ بدنه وأكملهُ إزالهُ قدر فتكفي غسلةً لنجسٍ وحدثٍ ثم وضوءٌ ثم تعهدٌ معاطفه وتحليلٌ شعرٍ رأسِهِ ولحيته ثم إفاضة الماء على رأسِهِ ثم شقه الأيمن ثم الأيسر وذلك وتلثٌ وولاءٌ وأن تَتَّبِعَ غيرَ مُجِدَّةٍ أثرِ نحوٍ حيضٍ مسكاً قطيباً قطيناً وأن لا يَنْقُصَ ماءً وضوءٍ عن مدٍّ وغسلٍ عن صاعٍ ولا يُسَنُّ تجديدهُ بخلافٍ وضوءٍ صلى



بِهِ وَمَنْ اغْتَسَلَ لِقَرَضٍ وَتَقَلَّ حَصَلًا أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ  
فَقَطَّ وَمَنْ أَحْدَثَ وَأَجْنَبَ كَفَاهُ غُسْلٌ

### (بَابُ النِّجَاسَةِ)

النِّجَاسَةُ مُسْكِرُهُ مَائِعٌ وَكَلْبٌ وَخَنَزِيرٌ وَفَرَعٌ كُلٌّ وَمَيْتَتُهُمَا  
وَمَيْتَةُ غَيْرِ بَشَرٍ وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ وَدَمٌ وَقِيحٌ وَقِيءٌ وَرَوْثٌ  
وَبَوْلٌ وَمَذْيٌ وَوَدْيٌ وَلَبَنٌ مَا لَا يُؤْكَلُ غَيْرَ بَشَرٍ وَمُبَانٌ  
مِنْ حَيٍّ كَمَيْتَتِهِ إِلَّا نَحْوَ شَعْرِ مَا كَوَّلَ فَطَاهِرٌ كَمَعْلَقَةٍ  
وَمُضْغَةٍ وَرَطُوبَةٍ فَرَجٍ مِنْ طَاهِرٍ وَالَّذِي يَطْهَرُ مِنْ نَجَسٍ  
الْعَيْنُ خَرَّتْ تَخَلَّتْ بَلَا عَيْنٌ بَدَنُهَا وَجِلْدُهُ نَجَسٌ بِالْمَوْتِ بَانِدِ بَاغِهِ  
بِمَا يَنْزَعُ فَضُولُهُ وَيَصِيرُ كَثُوبٌ تَنْجَسُ وَمَا نَجَسَ وَلَوْ مُعْضًا  
بِشَيْءٍ مِنْ نَحْوِ كَلْبٍ غُسْلٌ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ فِي غَيْرِ تَرَابٍ بِتَرَابٍ  
طَهُورٍ أَوْ بِبَوْلٍ صَبِيٍّ لَمْ يُطْعَمَ غَيْرَ لَبَنٍ لِلتَّغْدِيِ مُنْضَجٌ أَوْ  
بَغِيرِهَا وَكَانَ مُحْكَمِيًّا كَفِي جَرِي مَاءٍ أَوْ عَيْنِيًّا وَجِبَ إِزَالَةُ صِفَاتِهِ  
إِلَّا مَا عَسَرَ مِنْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ كَتَنْجَسَ بِهِمَا وَشَرَطُ وَرُودُ  
مَاءٍ قَلٍّ وَغُسَالَةٌ قَلِيلَةٌ مُنْفَصِلَةٌ بَلَا تَغْيِيرٍ وَزِيَادَةٌ وَقَدْ طَهَّرَ الْحُلَّ  
طَاهِرَةً وَلَوْ تَنْجَسَ مَائِعٌ تَعَذَّرَ تَطْهِيرُهُ

( بابُ التيمم )

تيممٌ مُحَدَّثٌ وَمَأْمُورٌ بِغَسْلِ لِهَيْزٍ وَأَسْبَابُهُ فَقَدْ مَاءٌ فَإِنْ  
تَيَقَّنَهُ تَيْمَمَ بِلَا طَلَبٍ وَإِلَّا طَلَبَهُ لِكُلِّ تَيْمَمٍ فِي الْوَقْتِ مِمَّا  
جَوَزَهُ فِيهِ مِنْ رَحَلِهِ وَرَفَقَتِهِ ثُمَّ نَظَرَ حَوَالِيهِ إِنْ كَانَ بِمَسْتَوٍ  
وَلَا تَرَدَّدَ إِنْ أَمِنَ إِلَى حَدِّ غُوثٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَيْمَمَ فَلَوْ عَلِمَ  
مَاءٌ يَصِلُهُ مُسَافِرٌ لِحَاجَتِهِ وَجَبَ طَلَبُهُ إِنْ أَمِنَ غَيْرَ اخْتِصَاصٍ  
وَمَالٍ يَجِبُ بِذَلِكَ لِمَاءِ طَهَارَتِهِ فَإِنْ كَانَ فَوْقَ ذَلِكَ تَيْمَمَ فَلَوْ تَيَقَّنَهُ  
آخِرَ الْوَقْتِ فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلَ وَإِلَّا فَتَعَجَّلَ تَيْمَمَ وَمَنْ وَجَدَهُ  
غَيْرَ كَافٍ وَجَبَ اسْتِعْمَالُهُ ثُمَّ تَيْمَمَ وَيَجِبُ فِي الْوَقْتِ شَرَاؤُهُ بِشَيْءٍ  
مِثْلِهِ إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَهُ لِدِينِهِ أَوْ مَوْنِهِ مُحْتَرِمٍ وَاقْتِرَاضُ الْمَاءِ  
وَلِهَابِهِ وَاسْتِعَارَةُ آتِيهِ وَلَوْ نَسِيَهُ أَوْ أَضْلَاهُ فِي رَحَلِهِ فَتَيْمَمَ أَعَادَ  
وَحَاجَتُهُ لِعَطَشٍ مُحْتَرِمٍ وَلَوْ مَالًا وَخَوْفٌ مُحْتَرِمٍ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ  
كَمَرَضٍ وَبُطْءٍ بَرِّءٍ وَزِيَادَةُ أَلَمٍ وَشَيْءٌ فَاحِشٍ فِي عُضْوٍ  
ظَاهِرٍ وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي عُضْوٍ وَجَبَ تَيْمَمٌ وَغَسْلٌ  
صَحِيحٌ وَمَسَحَ كُلُّ السَّائِرِ إِنْ لَمْ يَجِبْ نَزْعُهُ بِمَاءٍ لَا تَرْتِيبَ  
لِنَجْوِ جَنْبٍ أَوْ عُضْوَيْنِ فَتَيْمَمَانِ وَمَنْ تَيْمَمَ لِفَرْضٍ آخَرَ وَلَمْ

يَحْدُثُ لَمْ يَعِدْ غَسَلًا وَلَا مَسْحًا (فصل) يَتِيمٌ بِتَرَابٍ طَهُورٍ  
لَهُ غُبَارٌ وَلَوْ بِرَمَلٍ لَا يَلْصِقُ لَا يَمْسُكُ وَلَا يَمْتَسِكُ وَهُوَ مَا بَقِيَ بَعْضُوهُ  
أَوْ تَنَازَرَتْ مِنْهُ وَأَرْكَانُهُ نَقِلُ تَرَابٍ وَلَوْ مِنْ وَجْهِ وَيدُ فُلُو سَفْتَهُ  
رِيحٌ عَلَيْهِ فَرَدَّدَهُ وَنَوَى لَمْ يَكْفِ وَلَوْ يُمِّمْ بِأَذَنِهِ صَبَحَ وَنِيَّةُ  
اسْتِبَاحَةٍ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ مَقْرُونَةٌ بِنَقْلِ وَمَسْتَدَامَةٌ إِلَى مَسْحٍ فَإِنْ  
نَوَى فَرَضًا أَوْ نَفْلًا فَلَهُ نَقْلُ وَصَلَاةُ جَنَائِزٍ أَوْ نَفْلًا أَوِ الصَّلَاةِ  
فَغَيْرُ فَرَضٍ عَيْنٍ وَمَسْحُ وَجْهِهِ ثُمَّ يَدَيْهِ بِمِرْفَقَيْهِ لَا مَنُوبَتَ  
شَعْرٍ وَيَجِبُ نَقْلَتَانِ لَا تَرْتِيْدُهُمَا وَسُنُّ تَسْمِيَةٍ وَوَلَاءٌ وَتَقْدِيمُ  
يَمِينِهِ وَأَعْلَى وَجْهِهِ وَتَخْفِيفُ غُبَارٍ وَتَهْرِيقُ أَصَابِعِهِ أَوَّلَ كُلِّ  
وَزْعٍ خَاتَمِهِ فِي الْأُولَى وَيَجِبُ فِي الثَّانِيَةِ وَمَنْ تِيمَّمَ لِقَدَمِ مَاءٍ  
جَفَّوْزُهُ لَا فِي صَلَاةٍ بَطُلَ بِلَا مَانِعٍ أَوْ وَجَدَهُ فِيهَا وَلَمْ تَسْقُطْ  
بِهِ بَطُلَتْ وَإِلَّا فَلَا وَقَطْعُهَا أَفْضَلُ وَحَرْمٌ فِي فَرَضٍ ضَاقَ وَقْتُهُ  
وَالْتَفَتُّ لِمَنْ نَوَى قَدْرًا أَتَمَّهُ وَإِلَّا فَرَكْعَتَيْنِ وَلَا يُؤَدِّي بِهِ مَنْ  
فَرَّضَ عَيْنِيَّةً غَيْرَ وَاحِدٍ وَلَوْ نَذَرًا إِلَّا تَمَكَّنَ حَلِيلٌ وَمَنْ نَسِيَ  
إِحْدَى الْخَمْسِ كَفَاهُ لَهُنَّ تِيمَمَتَانِ أَوْ مَخْتَلَتَيْنِ صَلَّى كَلَّا بَتِيمٍ أَوْ  
أَرْبَعًا بِهِ وَأَرْبَعًا لَيْسَ مِنْهَا مَبْدَأٌ بِهَا بَآخِرًا أَوْ مُتَفَتِّتَيْنِ أَوْ شَبَكَ

فالحسَّسَ مَرَّتَيْنِ بَتِيمَيْنِ وَلَا يَتِيمٌ لِمَوْتِ قَبْلِ وَقْتِهِ وَعَلَى فَاقِدِ  
الطَّهَّورِينَ أَنْ يَصِلِيَ الْفَرَضَ وَيَعِيدَ وَيَقْضِيَ مَتِيمٌ إِبْرَدٌ وَلَقَدْ  
مَاءٌ يَنْدُرُ وَلَعْدَرٌ فِي سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ لَا لِمَرْضٍ يَمْنَعُ الْمَاءَ مُطْلَقًا أَوْ  
فِي عَضْوٍ لَمْ يَكْثُرْ دَمٌ جُرْحِهِ وَلَا سَاتَرٌ أَوْ سَاتَرٌ وَوُضِعَ عَلَى طَهْرٍ  
فِي غَيْرِ عَضْوٍ تَيْمَمٌ وَإِلَّا قَضَى وَيَجِبُ نَزْعُهُ إِنْ أَمِنَ

### (بَابُ الْحِيضِ)

أَقْلَ سَنَةٍ تَسْعُ سَنِينَ تَقْرِيًّا وَأَقْلَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَأَكْثَرُهُ  
خَمْسَةٌ عَشْرَ يَوْمًا بِأَيِّهَا أَقْلٌ طَهْرٌ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ وَلَا حَدًّا لَأَكْثَرِهِ  
وَحَرْمٌ بِهِ وَبِنَفَاسٍ مَحْرُومٍ بِجَنَابَةٍ وَتُجْبَرُ مَسْجِدٌ خَافَتْ تَلَوِيثُهُ  
وَطَهْرٌ عَنْ حَدَثٍ وَصَوْمٌ وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ وَمُبَاشَرَةٌ مَا بَيْنَ سَرَّتَيْهَا  
وَرَكَبَتَيْهَا وَطَلَاقٌ بِشَرْطِهِ وَإِذَا انْقَطَعَ لَمْ يَحِلَّ قَبْلَ طَهْرٍ غَيْرُ صَوْمٍ  
وَطَلَاقٌ وَطَهْرٌ وَالِاسْتِحَاضَةُ كَسَلَسٍ فَلَا تَمْنَعُ مَا يَمْنَعُهُ الْحِيضُ  
فَيَجِبُ أَنْ تَغْسَلَ مُسْتَحَاضَةً فَرَجَهَا فَتَحْشُوهُ فَتَعْصِبَهُ بِشَرِّ طَاهٍ  
فَتَطْهُرَ لِكُلِّ فَرَضٍ وَقْتُهُ وَتَبَادِرُ بِهِ وَلَا يَضُرُّ تَأْخِيرُهَا لِمَصْلَحَةٍ  
كَسْتَرٍ وَانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ وَيَجِبُ طَهْرُ إِنْ انْقَطَعَ دَمُهَا بَعْدَهُ أَوْ فِيهِ  
لَا إِبْنَ عَادَ قَرِيًّا (فَصْلٌ) رَأَتْ وَلَوْ حَامِلًا لَا مَعَ طَلْقٍ دَمًا

لَزِمَ مِنْ حَيْضٍ قُدْرُهُ وَلَمْ يُعْبَرْ أَكْثَرُهُ فَهُوَ مَعَ نَقَاءِ تَخْلُفِهِ حَيْضُهُ  
فَإِنْ عُبِرَ وَكَانَتْ مُبْتَدَأَةً مُمَيَّزَةً بَأَنْ تَرَى قُوْيًا وَضَعِيفًا فَالضَّعِيفُ  
اسْتِحْاضَةٌ وَالْقَوِي حَيْضٌ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ أَقْلِهِ وَلَا عُبِرَ أَكْثَرُهُ  
وَلَا نَقَصَ الضَّعِيفُ عَنْ أَقْلٍ طَهَّرَ وَلَا أَوْلَا مُمَيَّزَةً أَوْ فَقَدَتْ  
شَرْطًا مِمَّا ذُكِرَ خِيضُهَا يَوْمَهُ وَلَيْلَتُهُ وَطَهَّرُهَا تِسْعٌ وَعَشْرُونَ إِنْ  
عَرَفَتْ وَقْتَ ابْتِدَاءِ الدَّمِ أَوْ مُعْتَادَةٍ بِأَنْ سَبَقَ لَهَا حَيْضٌ وَطَهَّرُ  
فَتَرَدُّ إِلَيْهَا وَتَثْبُتُ الْعَادَةُ إِنْ لَمْ تَخْتَلَفْ بِمَرَّةٍ وَيُحْكَمُ لِمُعْتَادَةِ مُمَيَّزَةٍ  
بِتَمْيِيزِ لَا عَادَةَ وَلَمْ يَتَخَلَّلْ أَقْلُ طَهَّرَ أَوْ مُتَحِيرَةٍ فَإِنْ نَسِيتَ عَادَتَهَا  
قَدْرًا وَوَقْتًا فَكَحَائِضٍ لَا فِي طَلَاقٍ وَعِبَادَةٍ تَقْتَضِرُ لَيْلَةً وَتُفْتَسِلُ  
لِكُلِّ فَرَضٍ إِنْ جَهَلْتَ وَقْتَ انْقِطَاعِ وَتَصُومُ رَمَضَانَ ثُمَّ شَهْرًا  
كَامِلًا فَيَبْقَى يَوْمَانِ إِنْ لَمْ تَعْتَدْ إِلَّا انْقِطَاعَ لَيْلَةٍ فَتَصُومُ لَهَا مِنْ  
ثَمَانِيَةِ عَشَرَ ثَلَاثَةً أَوَّلَهَا وَثَلَاثَةً آخِرَهَا وَيُمْكِنُ قِضَاءُ يَوْمٍ بِصَوْمِ  
يَوْمٍ وَثَلَاثَةٍ وَسَابِعِ عَشْرَةٍ وَإِنْ ذَكَرْتَ أَحَدَهُمَا فَالْأُخْرَى حَكْمُهُ وَهِيَ  
فِي الْحَتْمِ كُنَاسِيَةٌ لَهَا وَأَقْلُ النَّفَسِ حِجَّةً وَأَكْثَرُهُ مِتْوَةٌ يَوْمًا  
وِغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ وَعُبُورُهُ سِتِينَ كَعُبُورِ الْحَيْضِ أَكْثَرُهُ

## ( كتابُ الصلاة )

### « بابُ أوقاتها »

وَقْتُ ظَهْرِ بَيْنَ زَوَالٍ وَمَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلُهُ غَيْرَ ظِلِّ  
 اسْتِوَاءٍ فَعَصْرٌ إِلَى غُرُوبٍ وَالْاخْتِيَارُ إِلَى مَصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَيْنِ  
 فَمَغْرِبٌ إِلَى مَغْتِيبٍ فَعِشَاءٌ إِلَى جُرٍّ صَادِقٍ وَالْاخْتِيَارُ إِلَى ثَلَاثِ  
 لَيْلٍ فَصَبْحٌ إِلَى شَمْسٍ وَالْاخْتِيَارُ إِلَى اسْفَارٍ وَكُرِّهَ تَسْمِيَةِ مَغْرِبِ  
 عِشَاءٍ وَعِشَاءٍ عَتَمَةً وَنَوْمٌ قَبْلَهَا وَحَدِيثٌ بَعْدَهَا إِلَّا فِي خَيْرٍ  
 وَهُنَّ تَعْجِيلُ صَلَاةٍ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا بِاشْتِغَالٍ بِأَسْبَابِهَا وَإِبْرَادُ بَظَرِ  
 اشْدَةِ حَرٍّ بِلَيْدٍ حَارٍّ لِمَصَلٍّ جَمَاعَةٍ بِمَصَلِّي يَأْتُونَهُ بِمَشْقَةٍ وَمَنْ وَقَعَ  
 مِنْ صَلَاتِهِ فِي وَقْتِهَا رُكْعَةً فَالْكُلُّ أَدَاءٌ وَإِلَّا فِقْضَاءٌ وَمَنْ جَهِلَ  
 الْوَقْتَ اجْتَنَدَ بِنَحْوِ وَرَدٍ فَإِنْ عَلِمَ صَلَاتَهُ قَبْلَ وَقْتِهَا أَعَادَ وَيُبَادِرُ  
 بِهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ تَرْتِيبَةً وَتَقْدِيمَةً عَلَى حَاضِرَةٍ لَمْ يَخْفُفْ وَقْتُهَا وَكُرِّهَ  
 فِي غَيْرِ حَرَمِ مَكَّةَ صَلَاةً عِنْدَ اسْتِوَاءٍ إِلَّا يَوْمَ جُمُعَةٍ وَطُلُوعِ شَمْسٍ  
 وَبَعْدَ صُبْحٍ حَتَّى تَرْتَفِعَ كُرْمُجٌ وَعَصْرٌ وَعِنْدَ اصْفَرَارٍ حَتَّى تَقْرُبَ  
 إِلَّا لِسَبَبٍ غَيْرِ مُتَأَخِّرِ كَفَائَتِهِ لَمْ يَفْصِدْ تَأْخِيرُهَا إِلَيْهَا وَكَسُوفٍ  
 وَتَحِيَةٍ لَمْ يَدْخُلْ بَنِيهَا فَقَطُّ وَسَجْدَةُ شُكْرِ (فصلٌ) لِمَا عَاتَجِبُ

على مسلم مكلف طاهر فلا قضاء على كافر أصلي ولا صبي ويؤمر  
 بها ميمز لسبع ويضرب عليها لعشر كصوم أطاقه ولا ذي  
 جنون أو نحوه بلا تعد في غير ردة ونحو سكر بتعد ولا  
 حائض ونفساء ولو زالت الموانع وبقي قدر تحرّم وخلا منها  
 قدر الطهر والصلاة لزمت مع فرض قبلها إن صلح لجمعه معها  
 وخلا قدره ولو بلغ فيها أتمها وأجزأه أو بعدها فلا إعادة  
 ولو طرأ مانع في الوقت وأدرك قدر الصلاة وطهر لا يقدم  
 لزمت (باب) سنّ أذان وإقامة لرجل ولو منفرداً لمكتوبة  
 ولو فائتة ورفع صوته بأذان في غير مصلّى أقيمت فيه جماعة  
 وذهبوا وعدمه فيه وإقامة غيره وأن يقال في نحو عيد الصلاة  
 جماعة ويؤذن للأولى فقط من صلوات والاهل ومعظم  
 الاذان مثنى والاقامة فرادى وشُرط فيها ترتيب وولاء  
 والجماعة جهر وعدم بناء غير ودخول وقت إلا أذان صبح  
 فن نصف ليل وفي مؤذن ومقيم لإسلام وتمييز ولغير نساء  
 ذكورة وسنّ ادراجها وتخفيضها وترتيله وترجيع فيه وتثويب  
 في صبح وقيام فيها وتوجهه لقبله وأن يلتفت بعنقه فيها

يَمِينًا مَرَّةً فِي حَيِّ عَلَى الصَّلَاةِ وَشَمَالًا مَرَّةً فِي حَيِّ عَلَى الْفَلَاحِ  
 وَيَكُونُ كُلُّ عَدْلَا صَدَّتًا حَسَنَ الصَّوْتِ وَكُرْهًا مِنْ فَاسِقٍ  
 وَصَيٍّ وَأَعْمَى وَحَدَهْ وَمُحَدَّثٍ وَلِجَنْبٍ أَشَدُّ وَفِي إِقَامَةِ أَغْلَظٍ  
 وَهَمَّا أَفْضَلُ مِنَ الْأَمَامَةِ وَسَنُّ مُؤَذِّنَانِ لِمُصَلِّي فَيُؤَذِّنُ وَاحِدٌ  
 قَبْلَ الْخَيْرِ وَآخَرُ بَعْدَهُ وَلَسَا مَعَهُمَا مِثْلَ قَوْلِهِمَا إِلَّا فِي حَيَعَلَاتٍ  
 وَتَشْوِيبٍ وَكَلَمَتِي إِقَامَةٍ فِيحَوِّقُ وَيَقُولُ صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ  
 وَأَقَامَهَا اللَّهُ وَأَذَامَهَا وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا وَلِكُلِّ أَنْ يُصَلِّيَ  
 وَيَسْلِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاغِ ثَمَّ اللَّهُمَّ رَبُّ هَذِهِ  
 الدَّعْوَةِ الْخ (بَابُ) التَّوَجُّهِ شَرْطُ لِّلصَّلَاةِ قَادِرٍ إِلَّا فِي شِدَّةِ  
 خَوْفٍ وَنَقْلٍ سَفَرٍ مُبَاحٍ لِقَاصِدٍ مُعَيَّنٍ فَلَمَّا سَافَرَ تَنَفَّلَ رَاكِبًا  
 وَمَاشِيًا فَإِنْ سَهَّلَ تَوَجُّهُهُ رَاكِبٌ غَيْرِ مَلَا حَيْرٌ قَدْ وَاتَمَّ الْأَرْكَانُ  
 لَزَمَهُ وَإِلَّا فَلَا إِلَّا تَوَجُّهُهُ فِي تَحْرُمِهِ إِنْ سَهَّلَ وَلَا يَنْحَرِفُ إِلَّا  
 لِقِبْلَةٍ وَيَكْفِيهِ إِيمَاءُ بَرَكُوعِهِ وَسُجُودِهِ أَخْفَضَ وَالْمَاشِي يُتِمُّهَا وَيَتَوَجَّهُ  
 فِيهِمَا وَفِي تَحْرُمِهِ وَجُلُوسِهِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ وَلَوْ صَلَّى فَرْضًا عَلَى ذَاتَةِ  
 وَاقِفَةٍ وَتَوَجُّهُهُ وَأَتَمَّهُ جَازَ وَإِلَّا فَلَا وَمَنْ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ أَوْ عَلَى  
 سَطْحِهَا وَتَوَجَّهَ شَاخِصًا مِنْهَا ثَلَاثِي ذِرَاعٍ تَقْرِيبًا جَازَ وَمَنْ أَمَكَّنَهُ



عَلَيْهَا وَلَا حَائِلَ لَمْ يَعْمَلْ بِغَيْرِهِ وَإِلَّا اعْتَمَدَ ثِقَةً يُخْبِرُ عَنْ عِلْمِهِ  
فَإِنْ فَقَدَهُ وَأَمَكْنَهُ اجْتِهَادُ اجْتِهَادٍ لِكُلِّ فَرَضٍ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ الدَّلِيلَ  
فَإِنْ ضَاقَ وَقْتُ أَوْ تَحَرَّرَ صَلَّى وَأَعَادَ فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ كَاعَمَى قَلْدَ ثِقَةٍ  
عَارِفًا وَمَنْ أَمَكْنَهُ تَعَلَّمَ أَدْلَتَهَا لَزِمَهُ وَهُوَ فَرَضٌ عَيْنٍ لِسَفَرٍ وَكَفَاةٍ  
لِخَضَرٍ وَمَنْ صَلَّى بِاجْتِهَادٍ فَتَيَقَّنَ خَطَأً مُعَيَّنًا أَعَادَ فَلَوْ تَيَقَّنَهُ  
فِيهَا اسْتَأْتَفَهَا وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ عَمَلٌ بِالثَّانِي وَلَا إِعَادَةٌ فَلَوْ صَلَّى  
أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ لِأَرْبَعِ جِهَاتٍ بِهِ فَلَا إِعَادَةَ

(بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ)

أَرَكَا نِيَّةً بِقَلْبٍ لِقَعْلِهَا مَعَ تَعْيِينِ ذَاتِ وَقْتٍ أَوْ سَبَبٍ  
وَمَعَ نِيَّةٍ فَرَضٍ فِيهِ وَنُسْنٍ نِيَّةً قَلْبٍ فِيهِ وَإِضَافَةً لِلَّهِ وَأُطْقُقُ  
قُبَيْلَ التَّكْسِيرِ وَصَحَّ أَدَاءُ بَنِيَّةٍ قَضَاءٍ وَعَكْسُهُ لِعَذْرٍ وَتَكْبِيرُ  
تَحْرِيمٍ مَقْرُونًا بِهِ النِّيَّةُ وَتَعْيِينٌ فِيهِ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا يَضُرُّ  
مَا لَا يَمْنَعُ الْأَسْمَ كَاللَّهِ الْأَكْبَرُ لَا أَكْبَرُ اللَّهُ وَمَنْ عَجَزَ تَرَجَمَ  
وَلَزِمَهُ تَعَلَّمَ إِنْ قَدَرَ وَنُسْنٌ لِأَمَامِ جَهْرًا بِتَكْبِيرٍ وَلِصَلِّ رَفْعُ  
كَفْيِهِ مَعَ إِبْتِدَاءِ تَحْرِيمِهِ حَذْوِ مَنْكَبِيهِ وَقِيَامُ فِي فَرَضٍ  
بِنَصْبٍ ظَهَرَ فَإِنْ عَجَزَ وَصَارَ كَرَّارٍ كَمِ وَقَفَ كَذَلِكَ وَزَادَ

الْحِجَاءَ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَرَ وَلَوْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ وَجُودٍ قَامَ  
 وَفَعَلَ مَا امْكَنَهُ أَوْ عَنْ قِيَامٍ قَعَدَ وَافْتَرَأَ بَشْرَهُ أَفْضَلُ وَكُرِّهَ  
 إِقْمَاءُ بَأْنٍ يَجَاسَ عَلَى وَرَكِيهِ نَاصِبًا رُكْبَتَيْهِ نِمَّ يَنْحَنِي لِرُكُوعِهِ  
 وَأَقْلَهُ أَنْ تُحَاذِيَ جَبْهَتُهُ مَا إِمَامَ رُكْبَتِهِ وَأَكْمَلَهُ أَنْ تُحَاذِيَ  
 مَحَلَّ سُجُودِهِ فَإِنْ عَجَزَ اضْطَجَعَ وَنَسَّ عَلَى الْأَيْمَنِ ثُمَّ اسْتَنَقَى  
 رَأْفَةً رَأْسَهُ وَلَقَادِرٍ نَقَلَ قَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ  
 كُلِّ رَكْعَةٍ إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ وَالدَّسَمَةُ مِنْهَا وَتَجِبُ رِعَايَةُ  
 حُرُوفِهَا وَتَشْدِيدَاتُهَا وَزَيَّيْبُهَا وَمُؤَالَاتُهَا فَيَقْطَعُهَا تَخْلُلُ ذِكْرُ  
 وَسُكُوتٌ طَالٌ بِلَا عَذْرِ أَوْ قَصْدٌ بِهِ قِطْعٌ الْقِرَاءَةِ فَإِنْ عَجَزَ  
 عَنْ جَمِيعِهَا فَسَبْعُ آيَاتٍ وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً لَا تَنْقُصُ حُرُوفُهَا عَنْهَا  
 فَسَبْعَةُ أَنْوَاعٍ مِنْ ذِكْرٍ أَوْ دُعَاءٍ كَذَلِكَ فَوْقَهُ قَدْرُ الْفَاتِحَةِ  
 وَنَسْنٌ عَقِبَ تَحْرِمِ دُعَاءُ افْتِتَاحٍ فَتَعَوَّذُ كُلِّ رَكْعَةٍ وَالْأُولَى  
 آكَدٌ وَإِسْرَارٌ بَهِمَا وَعَقِبُ الْفَاتِحَةِ آمِينَ مُخَفَّفًا بِمَدٍّ وَقَصْرٍ وَفِي  
 تَجْهِيزَةٍ جَهْرٌ بِهَا وَأَنْ يُؤَمِّنَ مَعَ الْآمِينَ إِمَامُهُ ثُمَّ يَقْرَأُ غَيْرُهُ  
 سُورَةً فِي الْأَوَّلِينَ لَاهُو بَلَّ يَسْتَمِعُ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ قَرَأَ فَإِنْ سَبَقَ  
 بَهِمَا قَرَأَ وَيَطْوِلُ قِرَاءَةُ أُولَى عَلَى ثَانِيَةٍ وَنَسْنٌ فِي صَبْحٍ طَوَالُ

الفصل وظهور قريب منها وعصر وعشاء أو ساطة برضا محصورين  
 ومغرب قصاره وُصِّبَ جُمعة الَم تنزيلُ وفي ثانية هل أتى  
 وركوع وأقله انحناء بحيث تنال راحة معتدل خلقه ركبته  
 بطمأنينة تفصل رفعه عن هويته ولا يقصد به غيره كمنظيره  
 وأكمله تسوية ظهر وعنق وأن ينصب ركبته مفرقتين يأخذهما  
 بكفيه ويفرق أصابعه للقبلة ويكبّر ويرفع كفيه كتحريمه  
 ويقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ويزيد منفرد وإمام محصورين  
 راضين اللهم لك ركعت وبك آمنت الخ واعتدل بعود لبدء  
 بطمأنينة وسن رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه قائلاً سمع الله  
 لمن حمده وبعد عوده ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض  
 وملء ما شئت من شيء بعد ويزيد من مرّة أهل الشاء والمجد  
 الخ ثم قنوت في اعتدال آخرة صبح مطلقاً وسائر المكتوبات  
 لنار له ووتر نصف ثانٍ من رمضان كاللهم اهديني فيمن هديت  
 الخ وإمام بلفظ جمع ويزيد من مرّة اللهم إنا نستعينك ونستغفرك  
 الخ ثم صلاة وسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه فيه  
 لا مسح ويحجر به إمام ويؤمن مأموماً للدعاء ويقول الشاء فإن

لَمْ يَسْمَعْهُ قَبْلَ تَوَسُّعِ رُكْبَتَيْهِ بِطُمَأْنِينَةٍ وَلَوْ عَلَى مَحْمُولٍ لَهُ لَمْ يَتَحَرَّكَ  
بِحَرَكَتِهِ وَأَقْلَهُ مُبَاشَرَةً بِمَعْضِ جِهَتِهِ مُعْصَلَاةً وَيَجِبُ وَضْعُ جُزْءٍ مِنْ  
رُكْبَتَيْهِ وَبِاطْنِ كَفَيْهِ وَأَصَابِعِ قَدَمَيْهِ وَإِنْ نَالَ مَسْجِدَهُ ثَقُلَ رَأْسُهُ  
وَيَرْفَعُ أَسَافِلَهُ عَلَى أَعَالِيهِ وَأَكْمَلُهُ أَنْ يُكَبِّرَ لِحُويِهِ بِالرَّفْعِ وَيَضْمُ  
رُكْبَتَيْهِ مَفْرَقَتَيْنِ ثُمَّ كَفَيْهِ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ نَاشِرًا أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً  
لِلْقَبْلَةِ ثُمَّ جِهَتُهُ وَأَنَّهُ وَيُفَرِّقُ قَدَمَيْهِ وَيُفَرِّقُ زَهْمَانِ ذَيْلَهُ وَيُجَافِي  
الرَّجْلَ فِيهِ وَفِي رُكُوعِهِ وَيَضْمُ غَيْرَهُ وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى  
ثَلَاثًا وَيَزِيدُ مَنْ مَرَّ اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ الْخُ وَالِدَعَاءُ فِيهِ وَجَلُوسُ  
بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ بِطُمَأْنِينَةٍ وَلَا يَطْوِي لَهُ وَلَا الْاِعْتِدَالُ وَنَسْنُ أَنْ يُكَبِّرَ  
وَيُجَالِسَ مَقَرَّشًا وَاضِعًا كَفَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ نَاشِرًا أَصَابِعَهُ قَائِلًا  
رَبِّ اغْفِرْ لِي الْخُ وَبَعْدَ نَازِيَةٍ يَقُومُ عَنْهَا جُلُوسَةً خَفِيفَةً وَإِنْ يَعْتَمِدَ  
فِي قِيَامِهِ مِنْ سُجُودٍ وَقُعُودٍ عَلَى كَفَيْهِ وَتَشْهَدُ وَصَلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَهُ وَقُعُودُهُمَا وَالسَّلَامُ إِنْ عَقِبَهُمَا سَلَامٌ  
وَالْاِفْسَنَةُ كَصَلَاةٍ عَلَى الْآلِ فِي آخِرِهِ وَكَيْفَ قَمَدَ جَازَ وَنَسْنُ  
فِي غَيْرِ آخِرٍ لَا يُعْقِبُهُ سُجُودٌ اِفْتِرَاشُ أَنْ يُجَالِسَ عَلَى كَعْبٍ  
يُسَرَّاهُ وَيُنْصِبُ يَمْنَاهُ وَيَضْمُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ لِلْقَبْلَةِ وَفِي الْآخِرِ

تورك وهو كالأفتراش لكن يُخرجُ يسراه من جهة يمناه  
ويلصقُ وركه بالأرض وأن يضعَ في شهاديه يديه على طرف  
ركبتيه ناشراً أصابع يسراه قابضاً من يمناه إلا المسبحة ويرفعها  
عند قوله إلا الله ولا يحركها والأفضل قبض الإبهام بجنبها  
وأكلُ التشهد مشهور وأقله التحيات لله سلام عليك أيها  
النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو عبده ورسوله  
وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله وأكملها  
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ وهو سنة في آخر كدعاء  
بعده أو أثوره أفضل ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت الخ وأن  
لا يزيد إمامي على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم ومن عجز عنها أو عن دعاء وذكر مأثورين ترجمه وسلام  
وأقله السلام عليكم أو عكسه وأكمله السلام عليكم ورحمة الله  
مرتين يمينا فشمالاً ملتفتاً فيهما حتى يري خد الأيمن فلا يسر  
ناوياً السلام على من انتفت إليه من ملائكة ومؤمني أنس  
وجن وينويه على من خلفه وأمامه بأيهما شاء ومأموم الرد

على مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ وَنِيَّةُ خُرُوجٍ وَتَرْتِيبٌ كَمَا ذَكَرْنَا فَإِنْ تَعَمَّدَ  
رُكْعَةً بِنُفْعَلٍ أَوْ سَلَامٍ بَطُلَتْ أَوْ سَهَا فَمَا بَعْدَ مَتْرُوكِهِ لِنُفْعَلٍ فَإِنْ تَذَكَّرَ  
قَبْلَ فِعْلٍ مِثْلِهِ فَعَمَلُهُ وَإِلَّا أَجْزَاهُ وَتَدَارَكَ الْبَاقِيَ فَلَوْ عَلِمَ فِي آخِرِ  
صَلَاتِهِ تَرْكَ سَجْدَةٍ مِنْ آخِرَةِ سَجْدَةٍ ثُمَّ تَشَهَّدَ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ  
شَكَّ لَزِمَهُ رُكْعَةٌ أَوْ عَلِمَ فِي قِيَامٍ ثَانِيَةٍ تَرْكَ سَجْدَةٍ فَإِنْ جَلَسَ  
بَعْدَ سَجْدَتِهِ سَجَدَ وَإِلَّا فَلْيَجْلِسْ مُطْمَئِنَّئًا ثُمَّ يَسْجُدُ أَوْ فِي آخِرِ رُبَاعِيَةٍ  
تَرْكَ سَجْدَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ جَهْلًا مَحْلًا وَجِبَ رُكْعَتَانِ أَوْ أَرْبَعٌ  
فَسَجْدَةٌ ثُمَّ رُكْعَتَانِ أَوْ خَمْسٌ أَوْ سِتٌّ فَثَلَاثٌ أَوْ سَبْعٌ جَهْلًا مَحْلًا  
فَسَجْدَةٌ ثُمَّ ثَلَاثٌ وَلَا يَكْرَهُ تَفْمِيضُ عَيْنَيْهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا  
وَسُنُّ إِدَامَةِ نَظَرٍ مَحَلِّ سُجُودِهِ وَخُشُوعٌ وَتَدَبُّرٌ قِرَاءَةٍ وَذِكْرٌ  
وَدُخُولُ صَلَاتِهِ بِنَشَاطٍ وَفِرَاقُ قَلْبٍ وَقَبْضُ يَمِينٍ كَوَعِ يَسَارٍ  
تَحْتَ صَدْرِهِ وَذِكْرُهُ وَدَعَاءُ بَعْدَهَا وَانْتِقَالُ لِصَلَاةٍ مِنْ مَحَلٍّ  
أُخْرَى وَلِنَفْلِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ وَمَكْنَتُ رِجَالٍ لِيَنْصَرِفَ غَيْرَهُمْ  
وَانْصِرَافُ لِحْجَةٍ حَاجَةٍ وَإِلَّا فَيَمِينٍ وَتَنْقِضُ قَدْوَةَ بِسَلَامٍ إِمَامٍ  
فَلِإِمَامٍ أَنْ يَشْتَنِلَ بِدَعَاءٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ يَسَلِّمُ وَلَوْ اقْتَصَرَ إِمَامُهُ  
عَلَى تَسْلِيمَةٍ سَلَّمَ ثَلَاثِينَ وَلَوْ مَكْنَتَ فَلَا أَفْضَلَ جَعَلَ يَمِينَهُ إِلَيْهِمْ

(باب) شروط الصلاة معرفة وقت وتوجهه وستر عورة  
 بما يمنع إدراك لونها من أعلى وجواب ولو بطين ونحو ماء  
 كدر وعورة رجل ومن بهارق ما بين سرة وركية وحرمة  
 غير وجه وكفين وخشى كائى وله ستر بعضها بيد فان وجد  
 كافيه قدم سواتيه ثم قبله وعلم بكيفيةها وطهر حدث فان  
 سبقه بطلت وتبطل بمناف عرض لا بلا تقصير ودفعه حالا  
 وطهر نجس في محمول ويدن وملاقيهما ولو نجس بعض شيء  
 منها وجعل وجب غسله كله ولو غسل بعض نجس ثم باقيه  
 فان غسل مع مجاوره طهر وإلا فغير المجاور ولا تصح صلاة  
 نحو قابض طرف متصل بنجس ولا يضرب نجس بمخاضيه ولو  
 وصل عظمه لحاجة بنجس لا يصلح غيره عذر وإلا وجب  
 نزعهُ إن أمن ضرراً يبيح التيمم ولم يمت وعنى عن محل  
 استجاره في حقه وعما عسر الاحتراز عنه غالباً من طين شارع  
 نجس يقيناً ويختلف وقتاً ومحلاً من ثوب وبدن ودم نحو براغيث  
 ودمامل ودم فصد وحجم بمحلها وونيم ذباب لان كثرة  
 بفعله وقليل دم اجنبي لا نحو كلب وكالدم قيح وصديد

وماء قروحٍ ومُتَنَفِّطٍ لَهُ رِيحٌ وَلَوْ صَلَّى بِنَجَسٍ لَمْ يَعْلَمْهُ أَوْ  
 نَسِيَ وَجَبَتِ الْإِعَادَةُ وَتَرَكَ نُطْقَ اقْتِبَاطِ الْبَحْرَيْنِ وَلَوْ فِي نَحْوِ  
 تَنَحُّنِجٍ وَبَحْرٍ مُفْهِمٍ أَوْ مَمْدُودٍ وَلَوْ مُكْرَهًا لَا بَقِيلٍ كَلَامٍ  
 نَاسِيًا لَهَا أَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ جَهَلَ تَحْرِيمُهُ وَقُرْبَ إِسْلَامِهِ أَوْ بَعْدَ  
 عَنِ الْعِلْمِ وَلَا بِتَنَحُّنِجٍ لَتَعَذَّرَ رُكْنٌ قَوْلِيٍّ وَلَا بَقِيلٍ نَحْوَهُ  
 لَغَلْبَةٍ وَلَا بِذِكْرِ وَدُعَاءٍ إِلَّا أَنْ يُخَاطَبَ وَلَا بِنِظْمِ قُرْآنٍ بِقَصْدٍ  
 تَهْنِئَةٍ وَقِرَاءَةٍ وَلَا بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ وَنَسْنٍ لِرَجُلٍ تَسْبِيحٍ وَغَيْرِهِ  
 تَصْفِيْقٍ لَا يَبْطِنُ عَلَى بَطْنٍ إِنْ نَابَهَا شَيْءٌ وَتَرَكَ زِيَادَةَ رُكْنٍ  
 فَعَلِيَ عَمْدًا وَتَرَكَ فِعْلًا فَحَشَّ أَوْ كَثُرَ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهَا عُرْفًا  
 وَلَاءَ لَا إِنْ خَفَّ أَوْ اشْتَدَّ جَرَبٌ وَتَرَكَ مُفْطِرًا وَأَكَلَ كَثِيرًا  
 أَوْ بَاكَرًا وَنَسْنٍ أَنْ يُصَلِّيَ لِنَحْوِ جِدَارٍ نَمَّ عَصًا مَعْرُوزَةً نَمَّ  
 يَبْسُطُ مُصَلًى نَمَّ يَنْحُطُ أَمَامَهُ وَطُولُهَا ثَلَاثَا ذِرَاعٍ وَبَيْنَهُمَا  
 ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَأَقْلَ فَيُتَسَنَّ دَفْعُ مَارٍ وَحَرَمُ مُرُورٍ وَكِرَةٍ  
 الثَّقَاتِ وَتَغْطِيَةٌ فَمِنْ وَقِيَامٍ عَلَى رَجُلٍ لَا لِحَاجَةَ وَنَظَرُ نَحْوِ سَمَاءٍ  
 وَكَفُّ شَعْرٍ أَوْ ثَوْبٍ وَبَصَقُ أَمَامًا وَبَيْمِنًا وَاخْتِصَارُ وَخَفْضُ رَأْسٍ  
 فِي رُكُوعٍ وَصَلَاةٌ بِمَدَافِعَةٍ حَدَثٍ وَبِحَضْرَةِ طَعَامٍ يَتَوَقُّ إِلَيْهِ



وبجاء وطريق ونحو مَزْبَلَةٍ وَكِنِيسَةٍ وَعَظَنَ إِبِلٍ وَمَقْبَرَةٍ  
 (بَابُ) سَجُودِ السُّهُوِّ سُنَّةٌ أَتَرَكَ بِمَضٍ وَهُوَ تَشَهُدٌ أَوَّلُ  
 وَقَعُودُهُ وَقَنُوتُ رَاتِبٍ وَقِيَامُهُ وَصَلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ بَعْدُهَا وَعَلَى الْآلِ بَعْدَ الْآخِرِ وَالْقَنُوتِ وَلِسُهُ مَا يُبْطِلُ  
 تَعْمُدُهُ فَقَطْ كَتَطْوِيلِ رُكْنٍ قَصِيرٍ وَهُوَ اعْتِدَالٌ وَجُلُوسٌ مُبِينٌ  
 سَجْدَتَيْنِ وَلِنَقْلِ قَوْلِيٍّ غَيْرِ مُبْطِلٍ وَالشَّكُّ فِي تَرْكِ بَعْضِ مُعَيَّنٍ  
 لَا فِي مَنَهْيٍ إِلَّا فِيمَا احْتَمَلَ زِيَادَةُ فَلَوْ شَكَّ أَصْلَى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا  
 أَتَى بَرَكَةً وَسَجَدَ وَلَوْ نَسِيَ تَشَهُدًا أَوَّلًا أَوْ قَنُوتًا وَتَلَبَّسَ بِفَرَضٍ  
 فَإِنْ عَادَ بَطَلَتْ لَا نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا لَكِنَّهُ يَسْجُدُ وَلَا مَأْمُومًا  
 عَلَيْهِ عَوْدًا فَإِنْ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِهِ عَادَ وَسَجَدَ إِنْ قَارَبَ الْقِيَامَ أَوْ بَلَغَ  
 حَدَّ الرَّائِعِ وَلَوْ تَعَمَّدَ غَيْرُ مَأْمُومٍ تَرْكُهُ فَعَادَ بَطَلَتْ إِنْ  
 قَارَبَ أَوْ بَلَغَ مَأْمُومٌ وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ سَلَامِهِ فِي تَرْكِ فَرَضٍ غَيْرِ نِيَّةٍ  
 وَتَكْبِيرٍ لَمْ يُؤْثَرْ وَسُهُوُّهُ حَالٌ قُدُّوتُهُ يَحْمِلُهُ إِمَامُهُ فَلَوْ ظَنَّ  
 سَلَامَهُ فَسَلَّمَ فَإِنْ خَلَفَهُ تَابَعَهُ وَلَا سَجُودَ وَلَوْ ذَكَرَ فِي تَشَهُدِهِ  
 تَرْكَ رُكْنٍ غَيْرِ مَأْمُومٍ أَتَى بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بِرُكْعَةٍ وَلَا يَسْجُدُ  
 وَيَلْحَقُهُ سُهُوُّ إِمَامِهِ فَإِنْ سَجَدَ تَابَعَهُ ثُمَّ يُعِيدُهُ مُسْبِقًا أَوْ آخِرًا

صَلَاتِهِ وَسُجُودِ السُّهُوِّ وَإِنْ كَثُرَ سَجْدَتَانِ قَبِيلٍ سَلَامُهُ كَسُجُودِ  
الصَّلَاةِ فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا أَوْ طَالَ فَصَلَّ فَاتَّ وَلَا سَجْدًا وَصَارَ  
عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ وَلَوْ سَهَا إِمَامُ جُمُعَةٍ وَسَجَدُوا فَبَانَ فَوْقَهَا أَمْوَاهَا  
ظَهَرَ أَوْ سَجَدُوا وَلَوْ ظَنُّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدْمُهُ سَجْدًا

(بَابُ) ثُنَيْنِ سَجْدَاتِ تِلَاوَةِ الْقَارِئِ وَسَامِعِ قِرَاءَةٍ  
مَشْرُوعَةٍ وَتَأْكِيدُهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ وَهِيَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ لَيْسَ  
مَتَابِ سَجْدَةٍ ص بَلْ هِيَ سَجْدَةُ شُكْرِ ثُنَيْنِ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ  
وَيَسْجُدُ مُصَلِّ لِقِرَاءَتِهِ إِلَّا مَأْمُومًا فَلِسَجْدَةِ إِمَامِهِ فَإِنْ تَخَلَّفَ  
أَوْ سَجَدَ دُونَهُ بَطَلَتْ وَيُكَبِّرُ كَغَيْرِهِ لِهَوْيٍ وَلِرَفْعٍ بَلَا رَفْعٍ يَدٍ  
وَلَا يَجْلِسُ لِاسْتِرَاحَةٍ وَأَرَكَانُهَا لَغَيْرِ مُصَلِّ تَحَرُّمٌ وَسُجُودٌ وَسَلَامٌ  
وُسْنُ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي تَحَرُّمٍ وَشَرْطُهَا كَصَلَاةٍ وَإِنْ لَا يَطُولُ فَصَلَّ  
وَهِيَ كَسَجْدَتَيْهَا وَتَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ الْآيَةِ وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ لَا تَدْخُلُ  
صَلَاةً وَثُنَيْنٌ لِهَجُومِ نِعْمَةٍ أَوْ انْدِفَاعِ نِقْمَةٍ أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلَى أَوْ  
فَاسِقٍ مُعَلَّنٍ وَيُظَاهَرُهَا لِأَلَهُ إِنْ خَافَ ضَرَرًا وَلَا لِمُبْتَلَى وَهِيَ  
كَسَجْدَةِ التِّلَاوَةِ وَلِمَسَافِرٍ فَعَلُّهَا كِنَافَلَةٍ

(بَابُ) صَلَاةِ النَّفْلِ قِسْمَانِ قِسْمٌ لَا ثُنَيْنَ لَهُ جَمَاعَةٌ

كالرَّاتِبِ والمؤكدُ منها ركعتانِ قبلَ صبحٍ وظُهرٍ وبعدهُ وبعدهُ  
مغربٍ وعشاءٍ ووترٍ بعدها وغيرهُ زيادةُ ركعتينِ قبلَ ظُهرٍ  
وبعدهُ وأربعٍ قبلَ عصرٍ وركعتانِ خفيفتانِ قبلَ مغربٍ وجمعةٍ  
كظُهرٍ ويدخلُ وقتُ الرَّاتِبِ قبلَ الفرضِ بدخولِ وقتهِ وبعدهُ  
بفعلهِ ويخرجانِ بخروجِ وقتهِ وأفضلُها الوترُ وأقلُّه ركعةٌ وأكثرُه  
إحدى عشرةٍ ولَمَنْ زادَ على ركعةِ الوصلِ بتشهُدٍ أو تشهُدَينِ  
في الأخيرتينِ والفصلُ أفضلُ وسُنُّ تأخيرِه عن صلاةِ ليلٍ ولا  
يُعَادُ وعن أولِه لِمَنْ وثقَ بيقظةِ ليلاً وجماعةٍ في وترِ رمضانَ  
وكانضحي وأقلُّها ركعتانِ وأكثرُها ثلاثا عشرةً وأفضلُها ثمانٌ  
وكتحيةٌ مسجدٍ لداخلِه وتمصُّلُ برَكعتينِ وقسمٌ تسنُّ له كعبدٍ  
وكسوفٍ واستسقاءٍ وتراويحٍ وقتَ وترٍ وهو أفضلُ لكن الرَّاتِبَ  
أفضلُ من التراويحِ وسُنُّ قضاءِ نفلٍ مؤقتٍ ولا حصرَ لمطلقٍ  
فإن نوى فوقَ ركعةٍ تشهدَ آخرًا أو وكلَ ركعتينِ فأكثرَ أو قدرًا  
فلهُ زيادةٌ ونقصٌ إن نوى وإلا بطلتْ فإن قامَ لرائدٍ سهواً فقد  
نَمَّ قامَ لهُ إن شاء وهو بليلى وبأوسطه أفضلُ ثمَّ آخرهُ وسُنُّ  
سلامٍ من كلِّ ركعتينِ وتهجئةٍ وكرةٍ تركهُ لمعتاده وقيامُ بليلى

يضرُّ وتخصيصُ ليلةِ جمعةٍ بتيامٍ

(باب) صلاةُ الجماعةِ فرضٌ كفايةٌ لرجالٍ أحرارٍ مُقيمينَ

لأُحَرَّاءَ في أداءِ مكتوبةٍ لا جمعةٍ بحيثُ يَنَاهِرُ شَهْرُهَا بِمَحَلِّ

إِقَامَتِهَا فَإِنْ امْتَنَعُوا قَبْلَ تِلَاوَتِهَا هِيَ لِفَيْرِهِمْ سُنَّةٌ وَمَسْجِدُ لَذِكْرِ أَفْعَالِ

وَكَذَا مَا كَثُرَ جَمْعُهُ إِلَّا لِنَحْوِ بَدْعَةِ إِمَامِهِ أَوْ تَعَطُّلِ تَسْجِدِ لَيْتِهِ

وَتُدْرِكُ فَضِيلَةُ تَحْرُمُ بِحُضُورِهِ لَهُ وَاسْتِغْثَالُهُ بِهِ تَقَبُّلُ تَحْرُمُ

إِمَامِهِ وَجَمَاعَةٍ مَا لَمْ يُسَلِّمْ وَهُنَّ تَخْفِيفُ إِمَامٍ مَعَ قَبْلِ أِبْعَاضِ

وَهَيْثَاتُ وَكَرَاهَةُ تَطْوِيلُ لَا إِنْ رَضُوا مَحْضُورِينَ وَلَوْ أَحْسَنَ فِي

رُكُوعٍ أَوْ تَشَهُدٍ آخِرٍ بَدَاخِلُ هُنَّ اتِّتَنَارُهُ لِلَّهِ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ وَلَمْ

يُمِيزْ وَإِلَّا كَرَاهَةُ وَهُنَّ إِعَادَتُهَا مَعَ غَيْرٍ فِي الْوَقْتِ بَنِيَّةٌ فَرَضُ

وَالْفَرَضُ الْأَوَّلَى وَرُخْصَ تَرَكَهَا بَعْدَ كَشْفَةِ مَطَرٍ وَشِدَّةِ رِيحٍ

بَلِيلٍ وَوَحْلٍ وَحَرٍّ وَبُرْدٍ وَجُوعٍ وَعَطَشٍ بِحُضْرَةِ طَلَامٍ وَشَقَّةٍ

مَرَضٍ وَمُدَافَعَةٍ حَدَثٍ وَخَوْفٍ عَلَى مَعْصُومٍ وَمَنْ غَرِمَ لَهُ وَبِهِ

إِعْسَارٌ يَسْرُ إِثْبَاتُهُ وَعَقُوبَةُ يَرْجُو الْعَفْوَ بَعِيَّتُهُ وَتَحَلُّفٌ عَنْ

رُفْقَةٍ وَفَقْدِ لِبَاسٍ لَا ثِقَ وَأَكْلُ ذِي رِيحٍ كَرِهَ يَسْرُ إِزَالَتُهُ

وَحُضُورُ مَرِيضٍ بِلَا مَتَعٍ أَوْ كَانَ نَحْوَ قَرِيبٍ مَحْتَضِرًا أَرِيَانَسُ بِهِ

فصل لا يسمع<sup>١</sup> اقتداء<sup>٢</sup> آثره<sup>٣</sup> بمن يستقد<sup>٤</sup> بطلان<sup>٥</sup> صلاته<sup>٦</sup> كشافعي  
 بخفي<sup>٧</sup> مَسَّ<sup>٨</sup> فرجه<sup>٩</sup> لا إن<sup>١٠</sup> افتصد<sup>١١</sup> ومكجهد<sup>١٢</sup> من<sup>١٣</sup> إختلاف<sup>١٤</sup> إنا<sup>١٥</sup> من<sup>١٦</sup> فان<sup>١٧</sup>  
 ند<sup>١٨</sup> الطاهر<sup>١٩</sup> ص<sup>٢٠</sup> مالم<sup>٢١</sup> يتعين<sup>٢٢</sup> إنا<sup>٢٣</sup> امام<sup>٢٤</sup> لنجاسة<sup>٢٥</sup> فلو اشتبه<sup>٢٦</sup> خمسة<sup>٢٧</sup>  
 فيها<sup>٢٨</sup> نجس<sup>٢٩</sup> على<sup>٣٠</sup> خمسة<sup>٣١</sup> فإنا<sup>٣٢</sup> كل<sup>٣٣</sup> طهارة<sup>٣٤</sup> إنا<sup>٣٥</sup> فتوضأ<sup>٣٦</sup> به<sup>٣٧</sup> وأم<sup>٣٨</sup> في صلاة<sup>٣٩</sup>  
 أعاد<sup>٤٠</sup> ما أنتم<sup>٤١</sup> فيه<sup>٤٢</sup> آخر<sup>٤٣</sup> ولا<sup>٤٤</sup> بمقتد<sup>٤٥</sup> ولا<sup>٤٦</sup> بمن<sup>٤٧</sup> تلزمه<sup>٤٨</sup> إعادة<sup>٤٩</sup> وصح<sup>٥٠</sup>  
 بذيره<sup>٥١</sup> كمستحاضة<sup>٥٢</sup> غير<sup>٥٣</sup> متحيرة<sup>٥٤</sup> ولا<sup>٥٥</sup> اقتداء<sup>٥٦</sup> غير<sup>٥٧</sup> أني<sup>٥٨</sup> بغير<sup>٥٩</sup> ذكر<sup>٦٠</sup>  
 ولا<sup>٦١</sup> قارئ<sup>٦٢</sup> بأبي<sup>٦٣</sup> يخل<sup>٦٤</sup> بحرف<sup>٦٥</sup> من<sup>٦٦</sup> الفاتحة<sup>٦٧</sup> كارت<sup>٦٨</sup> يدغم<sup>٦٩</sup> في<sup>٧٠</sup> غير<sup>٧١</sup>  
 محله<sup>٧٢</sup> والشع<sup>٧٣</sup> يبدل<sup>٧٤</sup> بحرف<sup>٧٥</sup> فان<sup>٧٦</sup> أمكنه<sup>٧٧</sup> تعلم<sup>٧٨</sup> لم<sup>٧٩</sup> تصح<sup>٨٠</sup> صلاته<sup>٨١</sup> وإلا<sup>٨٢</sup>  
 صحت<sup>٨٣</sup> كافتدائه<sup>٨٤</sup> بمثله<sup>٨٥</sup> وكره<sup>٨٦</sup> بنحو<sup>٨٧</sup> تأتاء<sup>٨٨</sup> ولا<sup>٨٩</sup> حن<sup>٩٠</sup> فان<sup>٩١</sup> غير<sup>٩٢</sup> معنى<sup>٩٣</sup>  
 في<sup>٩٤</sup> الفاتحة<sup>٩٥</sup> ولم<sup>٩٦</sup> يحسنها<sup>٩٧</sup> فكأى<sup>٩٨</sup> أو<sup>٩٩</sup> غير<sup>١٠٠</sup> ها<sup>١٠١</sup> صحت<sup>١٠٢</sup> صلاته<sup>١٠٣</sup> وقدوة<sup>١٠٤</sup>  
 به<sup>١٠٥</sup> عاجزاً<sup>١٠٦</sup> أو<sup>١٠٧</sup> جاهلاً<sup>١٠٨</sup> أو<sup>١٠٩</sup> ناسياً<sup>١١٠</sup> ولو<sup>١١١</sup> بان<sup>١١٢</sup> امامه<sup>١١٣</sup> كافراً<sup>١١٤</sup> ولو<sup>١١٥</sup> خفياً<sup>١١٦</sup>  
 وجبت<sup>١١٧</sup> إعادة<sup>١١٨</sup> لا<sup>١١٩</sup> إذا<sup>١٢٠</sup> حدث<sup>١٢١</sup> ونجاسة<sup>١٢٢</sup> خفية<sup>١٢٣</sup> وعدل<sup>١٢٤</sup> أولي<sup>١٢٥</sup> من<sup>١٢٦</sup> فاسق<sup>١٢٧</sup>  
 وقدم<sup>١٢٨</sup> وال<sup>١٢٩</sup> بحل<sup>١٣٠</sup> ولايته<sup>١٣١</sup> فامام<sup>١٣٢</sup> راتب<sup>١٣٣</sup> فساكن<sup>١٣٤</sup> بحق<sup>١٣٥</sup> لا<sup>١٣٦</sup> على<sup>١٣٧</sup> معبر<sup>١٣٨</sup>  
 وسيد<sup>١٣٩</sup> غير<sup>١٤٠</sup> مكاتب<sup>١٤١</sup> له<sup>١٤٢</sup> فأفقه<sup>١٤٣</sup> فأقرأ<sup>١٤٤</sup> فأورع<sup>١٤٥</sup> فأقدم<sup>١٤٦</sup> هجرة<sup>١٤٧</sup> فأسن<sup>١٤٨</sup>  
 فأنسب<sup>١٤٩</sup> فأنظف<sup>١٥٠</sup> ثوباً<sup>١٥١</sup> وبدناً<sup>١٥٢</sup> وضبعة<sup>١٥٣</sup> فأحسن<sup>١٥٤</sup> صوتاً<sup>١٥٥</sup> فصورة<sup>١٥٦</sup> وأعمى<sup>١٥٧</sup>  
 كبصير<sup>١٥٨</sup> وعبد<sup>١٥٩</sup> فقيه<sup>١٦٠</sup> كحر<sup>١٦١</sup> غير<sup>١٦٢</sup> فقيه<sup>١٦٣</sup> ولقد<sup>١٦٤</sup> بمكان<sup>١٦٥</sup> تقديم<sup>١٦٦</sup>

( فصل ) للاقتداء شروطٌ عدمُ تقدّمه في المكان على إمامه وُسْنٌ أن يقف الإمام خلف المَنَام عند الكعبة ويستديروا حَوْلهَا ولا يضرّ كونهن أقرب إليها في غير جهة الإمام كما لو وقفنا فيها واختلفا جهة وأن يقف ذكرٌ عن يمينه ويتأخر قليلاً فإن جاء آخر أحرَمَ عن يساره ثم يتقدّم الإمام أو يتأخران في قيام وهو أفضل إن أمكن ويصطفّ ذكران خلفه كأمراء فأكثر ويقف خلفه رجالٌ فصبيانٌ نَحْنَانِي فَنَسَاءٌ وإمامتهنَّ وسطَهنَّ وكره للمؤمن أفرادٌ بل يدخل الصف إن وجد سعةً وإلا أحرَمَ ثم جرّ شخصاً وُسْنٌ مساعدته وعلوه بانتقالات الإمام برؤية أو نحوها واجتماعهما بمكانٍ فإن كانا بمسجدٍ صحّ الاقتداء وإن حالت أبنية نافذة أو غيره مُشرطاً في فضاء أن لا يزيد ما بينهما ولا ما بين كلّ صفيْنِ أو شخصين على ثلثمائة ذراعٍ تقريباً وفي بناء مع مامرٍ عدمُ حائلٍ أو وقوف واحد حذاء منفذٍ فيه فيصحّ اقتداء من خلفه أو بجانبه كما لو كان أحدهما بمسجد والآخر خارجاً وهو والمسجد كصفيْنِ ولا يضرّ شارعٌ ونهرٌ وكره ارتفاعه على إمامه وعكسه إلا الحاجة فيسنّ كقيام غير

مُقيمٍ بعدَ فراعِ إقامةٍ وكرِهَ ابتداءَ نفلٍ بعدَ شروعه فيها فإن  
كان فيه أتمُّه إن لم يُخْشَ فوَّتَ جماعةً ونيةً اقتداءً أو جماعةً وفي  
جمعةٍ معَ تحرِّمٍ لا تعينُ إمامٌ فلو تركها أو شكَّ وتابعَ في فعلٍ أو  
سلامٍ بعدَ انتظارٍ كشيءٍ أو عينٍ إماماً ولم يُشرْ وأخطأ بطلتْ  
صَلَاتُهُ ونيةُ إمامةٍ شرطٌ في جمعةٍ سنةً في غيرها فلا يضرُّ فيه  
خطؤه في تعيينٍ تابعٍ وتوافقٍ نُظِمَ صلاتيهما فلا يصحُّ مع  
إخلافه ككتوبةٍ وكسوفٍ أو جازاةٍ يصحُّ لمؤدِّ بقاضٍ ومنفترضٍ  
ممتنِّلٍ وفي طويِّلةٍ بقصيرةٍ وبالعكسِ والمقتدي في نحوٍ مُظهرٍ  
بصبحٍ أو مغربٍ كمسبوقٍ والأفضلُ متبعتهُ في قنوتٍ وتشهيدٍ  
آخرٍ وفي عكسٍ ذلك إذا أتمَّ فارقهُ والأفضلُ انتظارهُ في صبحٍ  
ويَقْنُتُ إن أمكنه وإلاَّ تركه وله فراقه ليقنَّتْ وموافقةٌ في  
سَنَنِ تَفْخِشُ مُخَالَفَةٌ فِيهَا وَتَبْعِيَّةٌ بَأَن يَتَأَخَّرَ تَحْرِمُهُ وَلَا يَسْبِقُهُ  
بِرَكْنَيْنِ فَعَامِلَيْنِ عَامِداً عَالِماً وَلَا يَتَخَفُّ بِهِمَا بِلَا عَذْرٍ فَإِنْ خَالَفَ  
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَالْعَذْرُ كَانَ أَسْرَعَ إِمَامٌ قِرَاءَتُهُ وَرُكْعَ قَبْلِ إِمَامٍ  
مُوَافَقِ الْفَائِضَةِ فِيهِمَا وَيَسْعَى خَلْفُهُ مَا لَمْ يُسْبِقْ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةِ  
أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ وَإِلَّا تَبِعَهُ ثُمَّ تَدَارَكَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامٍ فَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْهَا

لشغله بسنة فمعدور كما موم علم أو شئت قبل ركوعه وبعد  
ركوع إمامه أنه ترك الفاتحة فيقرأها ويسعى كما مر وإن كان  
بعدهما لم يعد إليها بل يصلي ركعة بعد سلام وُسْنٍ لمسبق  
أن لا يشتغل بسنة بل بالفاتحة إلا أن يظن إدراكها وإذا ركن  
إمامه ولم يقرأها فإن لم يشتغل بسنة تبعه وأجزأه وإلا قرأ  
بقدرها

( فصل ٢ ) تقطع قِدْوَةٌ بخروج إمامه من صلاته وله  
قطعها وكبره إلا لعذر كمرض وتطويل إمام وتركه سنة  
مقصودة ولو نواها منفرد في أثناء صلاته جاز وتبعه فإن فرغ  
إمامه أولاً فكسبوق أو هو فانتظاره أفضل وما أدركه مسبق  
فأول صلاته فيعيد في ثانية صبح الفتن ومغرب التشهد  
وإن أدركه في ركوع محسوب واطمأن يقيناً قبل ارتفاع إمامه  
عن أقله أدرك الركعة ويكبر التحريم ثم لركوع فلو كبر  
واحدة فإن نوى بها التحريم فقط انتقدت وإلا فلا ولو أدركه في  
اعتداله فما بعده وافقه فيه وفي ذكره وذكر انتقاله عنه لا إليه  
وإذا سلم إمامه كبر لقيامه أو بدله إن كان محل جلوسه وإلا فلا



## « باب صلاة المسافر »

لأنما تقصر رباعية مكتوبة مؤداة أو فائتة سفر وأوله  
مجازة سور مختص بما سافر منه فإن لم يكن فمجازة عمران  
لا خراب هجران وندرس وبساتين ومجازة حلة فقط ومع  
عرض واد ومهبط ومصعد اعتدلت وينتهي ببلوغه مبدأ سفر  
من وطنه أو موضع ونوى قبله وهو مستقر إقامة به مطلقاً  
أو أربعة أيام صحاح وباقامته وعلم أن إزاره لا ينقضي فيها  
ولأن توقعه كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً وبنية رجوعه  
ما كنا لا إلى غير وطنه لحاجة

« فصل » للقصر شروط سفر طويل لغرض ولم يعدل  
إليه أو عدل لغرض غير القصر وهو ثمانية وأربعون ميلاً  
هاشمية ذهاباً وهي مرحلتان وجوازها فلا قصر كثيره لمص به  
فان تاب فأوله محل توبته وقصد محل معلوم أولاً فلا قصر لها ثم  
ولا للمسافر لغرض لم يقصد المحل ولا رقيق وزوجة وجندي  
قبل مرحلتين إن لم يعرفوا أن متبوعهم يقطعهما فلو نواها  
قصر الجندي إن لم يثبت وعدم اقتدائه بمن جهل سفره أو

بِمُتَمِّمْ أَوْ لَوْ اقْتَدَى بِهِ أَوْ بَيْنَ ظَنِّهِ مَسَافِرًا فَبَانَ مُقِيمًا فَقَطَّ أَوْ تَمَّ  
 مُحَدَّثًا أَوْ لَوْ اسْتَخْلَفَ قَاصِرٌ مُتَمِّمًا أَوْ تَمَّ الْمُقْتَدُونَ كَالْإِمَامِ إِنْ  
 اقْتَدَى بِهِ وَلَوْ ظَنَّهُ مَسَافِرًا وَشَكَّ فِي نِيَّتِهِ قَصَرَ إِنْ قَصَرَ وَنِيَّتَهُ  
 فِي تَحْرِيمٍ وَتَحَرُّزٍ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا فَلَوْ شَكَّ هَلْ نَوَى الْقَصْرَ أَوْ  
 تَرَدَّدَ فِي أَنَّهُ يَقْصِرُ أَوْ لَوْ قَامَ إِمَامُهُ لثَلَاثَةَ فِشَكٍ أَهْوَمَتْ أَوْ تَمَّ  
 أَوْ قَامَ لَهَا قَاصِرٌ بِلَا مُوجِبٍ لِاتِّمَامِ بَطَلَانِ صَلَاتِهِ إِلَّا سَاهِيًا  
 أَوْ جَاهِلًا فَلْيَعِدْ وَيَسْجُدْ لِلْسَهْوِ فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ عَادَ ثُمَّ قَامَ مُتَمِّمًا  
 وَدَوَامُ سَفَرِهِ فِي صَلَاتِهِ فَلَوْ انْتَهَى فِيهَا أَوْ شَكَّ أَوْ تَمَّ وَعَلِمَ بِجَوَازِهِ  
 فَلَوْ قَصَرَ جَاهِلًا بِهِ لَمْ تَصَحَّ صَلَاتُهُ وَالْأَفْضَلُ صَوْمٌ لَمْ يَضُرْ  
 وَقَصْرٌ إِنْ بَلَغَ سَفَرُهُ ثَلَاثَ مَرَاحِلَ وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِي قَصَرِهِ

«فصل» يجوز جمعُ عصرين ومغربين تقديمًا وتأخيرًا في  
 سفرٍ قصرٍ والأفضلُ لسائر وقتٍ أُولَى تَأْخِيرِهِ وَلِغَيْرِهِ تَقْدِيمِهِ  
 وَشَرْطُ لَهُ تَرْتِيبٌ وَنِيَّةُ جَمْعٍ فِي أُولَى وَوَلَاءٌ مُعْرِفًا وَلَوْ ذَكَرَ  
 بَعْدَهُمَا تَرَكَ رُكْنَ مِنْ أُولَى أَعَادَهُمَا وَلَهُ جَمْعُهُمَا أَوْ مِنْ ثَانِيَةٍ وَلَمْ  
 يَظَلْ فَصْلٌ تَدَارَكَ وَإِلَّا بَطَلَتْ وَلَا جَمْعٌ وَلَوْ جَهَلَ أَعَادَهُمَا بِلَا  
 جَمْعٍ تَقْدِيمٍ وَدَوَامُ سَفَرِهِ إِلَى عَقْدِ ثَانِيَةٍ فَلَوْ أَقَامَ قَبْلَهُ فَلَا جَمْعَ

وشرط للتأخير نية جمع في وقت أولي ما بقي قدر ركعة وإلا عصي وكانت قضاءً ودوام سفره إلى تمامها فلو أقام قبله صارت الأولى قضاءً ويجوز جمع بنحو مطر تقديمًا بشروطه غير الأخير وأن يُصلي جماعة بمصلي بعيد يتأذى بذلك في طريقه وأن يُوجد ذلك عند تحرّمه بهما وتحلله من أولى

### (باب صلاة الجمعة)

تعين على حرّ ذكر بلا عذر ترك الجماعة مقيم بمحلّ الجمعة أو بمستوى بلغه فيه معتدل سمع صوت عال عادة في هدير من طرف محلها الذي يليه أو مسافر له من محلها وتلزم أعني وجد قائدًا وهما وزمنًا وجداً مركبًا لا يشق ركوبه ومن صحّ ظهره ممن لا تلزمه الجمعة صحت إفراده أن ينصرف قبل إحرامه لأنحو مريض إن دخل وقتها ولم يزد ضرره بانتظاره أو أقيمت الصلاة وبفجر حرّم على من لزمته سفره تقوت به لا أن خشي ضرراً أو سنّ لغيره جماعة في ظهره وإخفاؤها إن خفي عذره ولين رجا زال عذره تأخير ظهره إلى فوت الجمعة ولغيره تعجيلها ولصحتها مع شرط غيرها شروط أن تقع وقت

ظهر فلو ضاق أو شك وجب ظهر أو خرج وهم فيها وجب  
 بناء كسبوق وأبنية مجتمعة فلا تصح من أهل خيام وأن  
 لا يسبقها بتحريم ولا يُقارن فيها جمعة بمحلها إلا إن كثرا أهله وعسر  
 اجتماعهم بمكان فلو وقعتامعا أو شك استؤنفت أو التبتت صلوا  
 ظهرا وأن تقع جماعة وأربعين مكلا حرا ذكرا متوطنا ولو  
 نقصوا فيها بطلت أو في خطبة لم يحسب ركن فعل حال نقصهم  
 فان عادوا قريبا جاز بناء وإلا وجب استئناف كنقصهم بينهما  
 وتصح خلف عبد وصبي ومسافر ومن بان محدثا إن تم العدد  
 بغيرهم وأن يتقدمها خطبتان وأركانها حمد الله تعالى وصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم بلفظهما ووصية بتقوى في كل وقراءة  
 آية مفهومة في أولى وأولى ودعاء للمؤمنين بأخروى في ثانية وشرط  
 كونهما عريتين وفي الوقت وولاء وطهر وستر وقيام قادر  
 وجالس بينهما بطمأنينة وإسماع الأربعين أركانها وسن ترتيبها  
 وإنصات فيهما وكونهما على منبر فرقع وأن يسلم على من عنده  
 ويقبل عليهما إذا صعدا ويسلم ثم يجلس فيؤذن واحد وتكون  
 بليغة مفهومة متوسطة ولا يلتفت ويشغل يسراه بنحو سيف

وعنه بحرفِ المنبرِ ويكون جلوسه بينهما قدر سورةِ الاخلاصِ  
ويقيم بعد فراغه مؤذّن ويبادر هو ليلبغ الحرابَ مع فراغه  
ويقرأ في الأولى الجمعة والثانية المنافقين جهرًا

( فصل ) سن غسل فبدله لمريدِها بعد فجرٍ وقربه من  
ذهابه أفضل ومن المسنون أغسال حجّ وغسل عيد وكسوف  
واستسقاء ولغاسل ميت ولجنون ومغسّى عليه أفاك وكافر أسلم  
وأكدّها غسل جمعة ثم غاسل ميت وسن بكور غير إمام  
من فجر وذهاب في طريق طويل ماشيًا بسكينة ورجوع في  
قصير لا لعذر واشتغال في طريقه وحضوره بقراءة أو ذكر  
وترين بأحسن ثيابه والبيض أولى وتطيّب وبازالة نحو ظفر  
وريح ولا كثار دعاء وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة  
الكهف يومها ولياتها وكره تخطّ إلا لإمام ومن وجد فرجة  
لا يصلها الا بتخطّي واحد أو اثنين أو لم يرج سدّها وحرم على  
من تلزّمه اشتغال بنحو يسم بعد شروع في أذان خطبة فان  
عقد صح وكره قبل الأذان بعد زوال

( فصل ) من أدرك ركعة ولو ملفقة لم تقسه الجمعة

فَيُصَلِّي بَعْدَ زَوَالِ قَدْوَتِهِ رُكْعَةً أَوْ دُونَهَا فَاتَّشِبَهُ فَيَتِمُّ ظَهْرًا وَيُنَوِّي  
 فِي اقْتِدَائِهِ جُمُعَةً وَإِذَا بَطَلَتْ صَلَاةُ إِمَامٍ خَلْفَهُ مُقْتَدٍ بِهِ قَبْلَ بُطْلَانِهَا  
 جَازٍ وَكَذَا غَيْرُهُ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ إِنْ لَمْ يَخَالَفْ إِمَامَهُ ثُمَّ إِنْ أَدْرَكَ  
 الْأَوَّلَى تَمَّتْ جُمُعَتُهُمْ وَإِلَّا فَتَمَّ لَهُمْ لَا لَهُ وَيُرَاعَى الْمَسْبُوقُ نَظْمُ  
 الْإِمَامِ فَإِذَا تَشَهَّدَ أَشَارَ وَانْتَظَرُوا أَفْضَلَ وَمَنْ تَخَلَّفَ لَعَذْرَةٌ عَنْ  
 سُجُودٍ فَأَمَكَّنَهُ عَلَى شَيْءٍ لَزِمَهُ وَالْأَوَّلَى فَلْيَنْتَظِرْ فَإِنْ تَمَكَّنَ قَبْلَ رُكُوعِ  
 إِمَامِهِ سَجَدَ فَإِنْ وَجَدَهُ قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا فَكَسْبُوقٍ وَإِلَّا وَاقِفَهُ ثُمَّ  
 صَلَّى رُكْعَةً بَعْدَهُ فَإِنْ وَجَدَهُ سَلَّمَ فَاتَّشِبَهُ الْجُمُعَةُ أَوْ تَمَكَّنَ فِيهِ  
 فَلْيُرْكَعْ مَعَهُ وَيُحْسَبُ رُكُوعُهُ الْأَوَّلُ فَرُكْعَتُهُ مُلَفَّقَةٌ فَإِنْ سَجَدَ  
 عَلَى تَرْتِيبٍ نَفْسَهُ عَامِدًا عَالِمًا بِبَطْلَانِ صَلَاتِهِ وَإِلَّا فَلَا وَلَا يُحْسَبُ  
 سُجُودُهُ فَإِذَا سَجَدَ ثَلَاثِيًا حُسِبَ فَإِنْ كَمَلَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ أَدْرَكَ  
 الْجُمُعَةَ

### (بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ أَنْوَاعٍ)

صَلَاةُ عُسْفَانَ وَهِيَ وَالْعَدُوُّ فِي الْقُبْلَةِ وَالْمَسَامُونَ كَثِيرٌ وَلَا  
 سَايَرَ أَنْ يُصَلِّيَ الْإِمَامُ بِهِمْ فَيَسْجُدُ بِصَفٍّ أَوَّلٍ وَيُحْرَسُ ثَانٍ فَإِذَا  
 قَامُوا سَجَدَ مَنْ حَرَسَ وَلَحِقَهُ وَسَجَدَ مَعَهُ بَعْدَ تَقْدِيمِهِ وَتَأْخِرِ الْأَوَّلِ

في الثانية وحرس الآخرون فإذا جلس سجدوا وتشهد وسلم  
 بالجميع وجاز عكسه ولو حرس فيهما فرقة صف أو فرقتاه جاز  
 وبطن نخل وهي والعدو في غيرها أو ثم سائر أن يصلي مرتين  
 كل مرة بفرقة وذات الرقاع وهي والعدو كذلك أن تقف  
 فرقة في وجهه ويصلي الشائبة بفرقة ركعة ثم عند قيامه تفارق  
 وتتم وتقف في وجهه وتجيء تلك فيصلي بها ثانية ثم تتم وتلحقه  
 ويسلم بها ويقرأ ويتشهد في انتظاره والثلاثية بفرقة ركعتين  
 وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه وينتظر في تشهده أو  
 قيام الثالثة وهو أفضل والرابعة بكل ركعتين ويجوز بكل ركعة  
 وهذه أفضل من الأولىين وسهواً كل فرقة محمول لا الأولى  
 في ثانيها وسهواً في الأولى يلحق الكل وفي الثانية لا يلحق  
 الأولى ومن في هذه الأنواع حمل سلاح لا يمنع صحة ولا  
 يؤذي ولا يظهر بتركه خطر وشدة خوف وهي أن يصلي كل  
 فيها كيف أمكن وعذر في ترك قبلة لعدو وعمل كثير حاجة  
 لا صياح وله إمساك سلاح تنجس الحاجة وقضى له تلك في كل  
 مباح قتال وهرب لا خوف فوت حج ولو صلوا لما ظنوه

عدواً أو أكثرَ فبانَ خلافه قضوا

( فصل ) حَرُمَ على رجلٍ وُخِنِي استعمالَ حريرٍ وما كثره  
منه زنةٌ لا لضرورةٍ كَحَصْرٍ وبردٍ مضرِّينَ وجفأةٍ حربٍ ولم يجدوا  
غيره أو حاجةً كجربٍ وقلٍ وكقتالٍ ولم يجدوا ما يُغْنِي عنه ولو لى  
البأسه صبيحاً وحلماً ما طُرِّزَ قَدَرٌ أربعِ أصابعٍ أو طُرِفَ به قَدَرٌ  
عادةً واستصبحَ بدهنٍ نجسٍ لا دهنٍ نحوِ كلبٍ ولبسٍ متعسِّسٍ  
لأنجسٍ إلا لضرورةٍ

( باب صلاة العيدين )

سنةٌ ولو لمفردٍ ومسافرٍ لا لحاجٍ بمَنِي جماعةٍ بين طلوع  
شمسٍ وزوالِ وُسْنٍ تأخيرُها لترتفعَ كرمحٌ وهي ركعتانِ والأَكْمَلُ  
أنَّ يكبَّرَ رافعاً يديه في أولى بعد افتتاحِ سبعاً وثانيةً قبلَ تعوذٍ  
خمساً ويهلِّلَ ويكبَّرَ ويمجِّدَ بين كلِّ ثنتينِ ويمحسُنُ سبحانَ الله  
والحمد لله ولا إلهَ إلا الله واللهُ أكبرُ ولو تركَ التكبيرَ فقرأَ لم  
يعدْ إليه ويقرأُ بعد الفاتحةِ في الأولى ق والثانية اقتربت أو الأعلى  
والغاشيةَ جهراً وُسْنٌ مُخطبتانِ بعدهما الجماعةُ كجمعةٍ في أركانِ  
وُسْنٌ وأنَّ يعلمهم في فِطْرِ الفِطْرَةِ وأضحى الأضحيةَ ويفتتحَ



الأولى بتسع تكبيرات والثانية يسبع ولأء وغسل ووقته من نصف ليل وتزين وبكورت وأن يحضر إمام وقت صلاته ويمجل في أضحي وفعلها بمسجد أفضل إلا لعذر وإذا خرج استخلف فيه ويذهب ويرجع كجمعة ويأكل قبلها في فطر ويمسك في أضحي ولا يكره نقل قبلها لغير إمام وُسْنُ أَنْ يُكَبِّرُ غَيْرُ حَاجٍ برفع صوت من أول ليلتي عيد إلى تحرّم إمام وعقب كل صلاة من صبح عرفة إلى عقب عصر آخر شريق وحاج كذلك من ظهر نحر إلى عقب صبح آخره وقبل ذلك يلبس وصيغته المحبوبة معروفة وتقبل شهادة شوال يوم الثلاثين ثم إن كانت قبل زوال صلي العيد حينئذ أداء والإفقاء والعبرة بوقت تعديل

### (باب صلاة الكسوفين)

سنة وأقلها رعتان وأدنى كمالها زيادة قيام وقراءة وركوع كل ركعة ولا ينقص ركوعاً ولا انجلاء ولا يزيد له لعمدته وأعلام أن يقرأ بعد الفاتحة في قيام أول البقرة وإن كانت آية منها وثالث كآلة وخمسين ورابع كآلة ويسبح في ركوع وسجود أول كآلة

من البقرة وثانٍ كئمانين وثالثٍ كسبعين ورابعٍ كخمسين  
 وُسْنٍ جهرٌ بقراءةِ كسوفٍ قرئَ وفعلها بمسجدٍ بلا عذرٍ وخطبتان  
 كعيدٍ لكن لا يكبرُ وحثٌ على خيرٍ وتذكُّرٌ ركعةٌ برُكوعٍ  
 أولٌ وتَقَوْتُ صلاةُ شمسٍ بغروبها وبانجلاءٍ وقرئَ به وبطلوعِها  
 ولو اجتمعَ عيدٌ أو كسوفٌ وجنازةٌ قَدِّمْتُ أو كسوفٌ وفرضٌ  
 كجمعةٍ قَدِّمْتُ إن ضاقَ وقتهُ وإلا فالكسوفُ ثمَّ يُخْطَبُ للجمعةِ  
 متعريضاً له ثمَّ يصليها

(باب) صلاةُ الاستسقاءِ سنةٌ لحاجةٍ واستزادةٍ وتكرُّرٍ  
 حتى يُسْقَوْا فإن سَقَوْا قبلها اجتمعوا الشكرِ ودعاءٍ وصلوا وُسْنٍ  
 أن يأمرهمُ الإمامُ بصومِ أربعةِ أيامٍ وبرٍّ وبخروجهمُ إلى صحراءٍ  
 في الرابعِ في ثيابٍ بذلةٍ وتخشُّعٍ متنظفينَ وباخراجِ صبيانٍ  
 وشيوخٍ وغيرِ ذواتِ هَيَّاتٍ وبهائمٍ ولا يمنعُ أهلُ ذِمَّةٍ حضوراً  
 ولا يختلطونَ بنا وهي كعيدٌ لكنها لا توقَّتُ وتُجزِيءُ الخطبتان  
 قبلها ويُبدَلُ تكبيرهما باستغفارٍ ويقولُ في الأولي اللهم استغناغيتنا  
 مُغْنِيَا الخ ويتوجَّهُ من نحوِ ثلثِ الثمانيةِ وحينئذٍ يُبالغُ في  
 الدعاءِ سرّاً وجهرّاً ويجعلُ يمينَ رِداءه يسارَهُ وعكسهُ وأَعْلَاهُ أسْفَلَهُ

وعكسه يفعل الناس مثله ويترك حتى ينزع الثياب ولو ترك الاستسقاء فعلة الناس وسن أن يبرز لأول مطر السنة ويكشف غير عورته ويفتسل أو يتوضأ في سيل ويسبح لرعد وبرق ولا يتبعه بصره ويقول عند مطر اللهم صيباً نافعاً ويدعو بما شاء وأثره مطرنا بفضل الله ورحمته وكرة مطرنا بنوء كذا وسب ريح وسن أن تضرروا بكثرة مطر أن يقولوا اللهم حوالينا ولا علينا بلا صلاة

(باب ١) من أخرج مكتوبة كسلاً ولو جمعة عن أوقاتها قتل حداً بعد استتابة ثم له حكم المسلم (كتاب الجنائز) ليستعد للموت بتوبة وسن أن يكثر ذكره ومريض آكد ويتداوى وكرة اكراهه عليه وتمنى موت لضر وسن لفنته دين وإن يلقن محتضر الشهادة بلا إلحاح ثم وجه باضطجاع جنب أيمن فأيسر فاستلقاء ويقراً عنده يس ويحسن ظنه بربه فإذا مات غمض وشد لحاه بمصاية ولينت مفاصله ونزعت ثيابه ثم ستر بشوب خفيف وثقل بطنه بغير مصحف ورفع عن أرض ووجه كحضر وسن أن يتولي ذلك

أُرفقُ مُحارمهَ وَيُبادرُ بغسلِهِ وقضاءِ دينِهِ وتنفيذِ وصيتهِ إِذَا تيقنُ  
 موتهَ وتجهيزهَ فرضَ كفايةَ وأقلُّ غُسلِهِ تعميمَ بدنِهِ فيكفي غُسلُ  
 كافرٍ لا غرقُ وأَكملهُ أَنْ يغسلَ في خلوةٍ وقميصٍ على مرتفعٍ  
 بماءٍ باردٍ إِلا لِحاجةٍ ويجلسهُ الغاسلُ مائلاً إِلى ورائِهِ ويضعُ يمينهَ  
 على كتفيهَ وإبهامهَ بِنقرةٍ فتأهُ ويسندُ ظهْرهُ لِرِكبتهِ اليمنى ويعرِّسارهُ  
 على بطنهِ بمباغةٍ ثم يَضجعهُ لِقفاهُ ويغسلُ بخرقةٍ على يسارهَ سوأتِهِ ثم  
 يلفُ أُخرى وينظفُ أسنانهَ ومنخريهَ ثم يوضئهَ ثم يغسلُ رأسَهُ فليحِثهَ  
 بنحوٍ سَدْرٍ ويسرُّ جهماً بمشطٍ واسعٍ الأُسنانَ برفقٍ ويردُّ الساقطَ إِليه  
 ثم يغسلُ شقَّهُ الأيمنَ ثم الأيسرَ ثم يحرفهَ اليهَ فيغسلُ شقَّهُ الأيمنَ مما  
 يلي قفاهُ ثم إِلى الأيمنَ فيغسلُ الأيسرَ كذلك مُستعيناً في ذلكَ بنحوٍ  
 سَدْرٍ ثم يزيلهَ بماءٍ من فرقهِ إِلى قدميهَ ثم يعمهُ بماءٍ قراحٍ فيه  
 قليلٌ كافورٍ فهذه غُسلُهُ وسنُّ ثَانِيَةٌ وَثَالِثَةٌ كذلك ولوُ خَرَجَ بعَدِهِ  
 نجسٌ وجبَ إِزالتهُ فقطً ولا ينظرُ غاسلُ من غيرِ عورتهِ إِلا قَدْرَ  
 حاجةٍ ويكونُ آميناً فإِنْ رَأَى خيراً سَنَّ ذَكَرَهُ أَوْ ضَدَّهُ حَرَّمَ إِلا  
 لمصاحبةٍ وَمَنْ تعذرَ غُسلُهُ يُمِّمُ ولا يكرهُ لنحوٍ جُنُبٍ غُسلهِ والرَّجُلُ  
 أَوَّلَى بِالرَّجُلِ والمرأةُ بِالمرأةِ وله غُسلُ حَامِلَتِهِ وَلزوجةِ غُسلِ زوجها

بلا مسٍ فإن لم يحضر إلا أجنبي أو أجنبية<sup>١</sup> يُمِّم<sup>٢</sup> والأوّل<sup>٣</sup> به  
الأوّل<sup>٤</sup> بالصلاة عليه درجةً وبها قريباً<sup>٥</sup>ها وأولاهن<sup>٦</sup> ذات محرمية  
فذا<sup>٧</sup>ت ولا<sup>٨</sup>ء فأجنبية<sup>٩</sup> فزوج<sup>١٠</sup> فرجال<sup>١١</sup> محارم<sup>١٢</sup> كترتيب<sup>١٣</sup> صلاتهم<sup>١٤</sup> فإن<sup>١٥</sup>  
تنازع<sup>١٦</sup> مستويان<sup>١٧</sup> أقرع<sup>١٨</sup> والكافر<sup>١٩</sup> أحق<sup>٢٠</sup> بقريه<sup>٢١</sup> الكافر<sup>٢٢</sup> وتطيب<sup>٢٣</sup>  
محدث<sup>٢٤</sup> وكره<sup>٢٥</sup> أخذ شعر غير محرم وظفره<sup>٢٦</sup> ووجب<sup>٢٧</sup> إبقاء أثر<sup>٢٨</sup> إحرام<sup>٢٩</sup>  
ولنحو أهل<sup>٣٠</sup> ميت<sup>٣١</sup> تقبيل<sup>٣٢</sup> وجهه<sup>٣٣</sup> ولا بأس<sup>٣٤</sup> بأعلام<sup>٣٥</sup> بموته<sup>٣٦</sup> بخلاف<sup>٣٧</sup>  
نعي جاهلية<sup>٣٨</sup>

(فصل) يكفن<sup>١</sup> بماله لبسه<sup>٢</sup> وكره<sup>٣</sup> مغالاة<sup>٤</sup> فيه<sup>٥</sup> ولا<sup>٦</sup>ئ<sup>٧</sup> نحو<sup>٨</sup>  
معصر<sup>٩</sup> وأقله<sup>١٠</sup> ثوب<sup>١١</sup> يستر<sup>١٢</sup> عورته<sup>١٣</sup> ولو<sup>١٤</sup> أوصى<sup>١٥</sup> باسقاطه<sup>١٦</sup> وأ<sup>١٧</sup> كمله<sup>١٨</sup>  
لذكر<sup>١٩</sup> ثلاثة<sup>٢٠</sup> وجاز<sup>٢١</sup> أن<sup>٢٢</sup> يرا<sup>٢٣</sup>د تحتها<sup>٢٤</sup> قميص<sup>٢٥</sup> وعمامة<sup>٢٦</sup> ولغيره<sup>٢٧</sup> إزار<sup>٢٨</sup>  
فقميص<sup>٢٩</sup> فخار<sup>٣٠</sup> فلما<sup>٣١</sup>فتان<sup>٣٢</sup> و<sup>٣٣</sup> من<sup>٣٤</sup> كفن<sup>٣٥</sup> بثلاثة<sup>٣٦</sup> فهي<sup>٣٧</sup> لفائف<sup>٣٨</sup> وسن<sup>٣٩</sup> أبيض<sup>٤٠</sup>  
ومعسول<sup>٤١</sup> وأن<sup>٤٢</sup> يبسط<sup>٤٣</sup> أحسن<sup>٤٤</sup> اللفائف<sup>٤٥</sup> وأوسعها<sup>٤٦</sup> والباقي<sup>٤٧</sup> فوقها<sup>٤٨</sup>  
ويذر<sup>٤٩</sup> على<sup>٥٠</sup> كل<sup>٥١</sup> والميت<sup>٥٢</sup> حنوط<sup>٥٣</sup> ويوضع<sup>٥٤</sup> فوقها<sup>٥٥</sup> مستلقياً<sup>٥٦</sup> وتشد<sup>٥٧</sup> ألياه<sup>٥٨</sup>  
ويجعل<sup>٥٩</sup> على<sup>٦٠</sup> منافذه<sup>٦١</sup> قطن<sup>٦٢</sup> وتلف<sup>٦٣</sup> عليه<sup>٦٤</sup> اللفائف<sup>٦٥</sup> وتشد<sup>٦٦</sup> ويحل<sup>٦٧</sup> الشداد<sup>٦٨</sup>  
في<sup>٦٩</sup> القبر<sup>٧٠</sup> ومحل<sup>٧١</sup> تجهيزه<sup>٧٢</sup> ركة<sup>٧٣</sup> إلا<sup>٧٤</sup> زوجة<sup>٧٥</sup> وخادمها<sup>٧٦</sup> فعلى<sup>٧٧</sup> زوج<sup>٧٨</sup> غني<sup>٧٩</sup>  
عليه<sup>٨٠</sup> نفقتهما<sup>٨١</sup> فعلى<sup>٨٢</sup> من<sup>٨٣</sup> عليه<sup>٨٤</sup> نفقته<sup>٨٥</sup> من<sup>٨٦</sup> قريب<sup>٨٧</sup> وسيد<sup>٨٨</sup> فيبت<sup>٨٩</sup> مال<sup>٩٠</sup>

فيا سير المسلمين وحمل جنازة بين العمودين بأن يضعهما على عاتقه  
ويحمل المؤخرين رجلان أفضل من التربع بأن يتقدم رجلان  
ويتأخر آخران ولا يحملها إلا رجالٌ وحرّم حملها بهيئة مزرية  
أو يخاف منها سُقوطها والمشى وبامامها وقربها أفضلُ وسنٌ  
إسراع بها إن أمِنَ تغييره وولغير ذكر ما يستره كقبة وكره لفظ  
فيها وإتباعها بنارٍ لا ركوبٌ في رجوعٍ منها ولا اتباعٌ مسلم جنازة  
قريبه الكافر

(فصلٌ) لصلاته أركانٌ نيةٌ كغيرها ولا يجبُ تعيينه فان  
عينه ولم يُشر وأخطأ لم تصح وإن حضر موتى نواهم وقيامٌ قادرٍ  
وأربع تكبيراتٍ فان زاد لم تبطل أو زاد إمامه لم يتابعه بل  
يسلم أو ينتظره وقراءة الفاتحة بمدّ الأولى وصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم عقب الثانية ودعاء للميت عقب الثالثة وسلامٌ  
كغيرها وسنٌ رفع يديه في تكبيراتها وتعوذٌ وأسرارٌ وقراءة  
وبدعاء وترك افتتاحٍ وسورةٍ وإن يقول في الثالثة اللهم اغفر  
لحينا وميتنا الخ ثم اللهم هذا عبدك إلى آخره ويقول في صغيرٍ

مع الاول اللهم اجعله فرطاً لا بؤية الى آخره وفي الرابعة اللهم  
لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده ولو تخلف بلا عذر بتكبيره حتى  
شرع إمامه في أخرى بطلت صلاته ويكبر مسبوق ويقرأ الفاتحة  
وإن كان إمامه في غيرها فلو كبر إمامه قبل قراءته لها تابعه  
وتدارك الباقي بعد سلام إمامه وشرط شروط غيرها وتقدم طهر  
فلو تذر لم يصل عليه وأن لا يتقدم عليه حاضراً ولو في قبر  
وتكره قبل تكفينه ويكفي ذكر لا غيره مع وجوده ويجب تقديمها  
على دفن ويصح على قبر غير نبي وعلى غائب عن البلد من  
أهل فرضها وقت موته وتحرم على كافر ولا يجب  
طهره ويجب تكفين ذمي ودفنه ولو اختلط من يصلي عليه  
بغيره وجب تجهيز كل ويصلي على الجميع وهو أفضل أو على  
واحد فواحد بقصد من يصلي عليه فيهما ويقول اللهم اغفر  
للمسلم منهم أو اغفر له إن كان مسلماً وتسجد بثلاثة صفوف  
فأكثر وتكريرها لإعادتها ولا تؤخر لغير ولي ولو تولى إمام  
ميتاً ومأموم آخر جاز والأولى بامامتها أب فابوه فابن فابن  
فباقي العصبية بترتيب الارث فذو رحم وقدم حر على عبد أقرب

فلو استويا قدم الأسن العدل على الأفقه ويقف غير مأموم  
عند رأس ذكرو عجز غيره وتجاوز على جناز صلاة ولو وجد  
جزء ميت مسلم صلى عليه بقصد الجملة والسقط أن علمت حياته  
أو ظهرت أماراتها ككبير وإلا وجب تجهيزه بلا صلاة إن  
ظهر خلقه وإلا أسن ستره بحرقة ودفنه وحرّم غسل شهيد  
وصلاة عليه وهو من لم يبق فيه حياة مستقرة قبل انقضاء  
حرب كافر بسببها ويجب غسل نجس غير دم شهادة وسن  
تكفينه في ثيابه التي مات فيها فإن لم تكفه تمت

( فصل ) أقل القبر حفرة تمنع رائحة وسبعا وسن أن  
يوسع ويعمق قامة وبسطة ولحد في ضلّة أفضل من شق  
ويوضع رأسه عند رجل القبر ويُسَلَّ من قبَل رأسه برفق  
ويُدخله الأحق بالصلاة عليه درجة لكن الأحق في أنثى  
زوج فحرّم فبعضها فمسوح فمحبوب فخصى فغصبة فذو رحم  
فأجنبي صالح وكونه ورا وستر القبر بثوب وهو لغير ذكر  
أكّد ويقول بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ويوضع في القبر على يمينه ويؤجّه وجوبا ويسند وجهه إلى جداره



وظهره بنحو لبنة ويسد فتحة بنحو ابن وكره فرش ومخدة  
وصندوق لم يحتج اليه وجاز دفنه ليلاً ووقت كراهة صلاة  
لم يتحره والسنة غيرهما ودفن بمقبرة أفضل وكره ميّت بها  
ودفن اثنين من جنس بقبر الا لضرورة فيقدم أفضلهما لافرع  
على أصل ولا صبي على رجل وُسْن لمن دنا ثلاث حثيات راب  
فان يهال بمساح فتكث جماعة يسألون له التثبّت ويرفع القبر  
شبراً بدارنا وتسطيحُه أولى من تسنيمه وكره جلوس ووطء  
عليه بلا حاجة وتخصيصه وكتابة وبناء عليه وحرّم بمسبلة وسن  
رشه بماء ووضع حصى عليه وحجر وخشبة عند رأسه وجمع  
أهله بموضع وزيارة قبور لرجل ولغيره مكروهة وأن يسلم  
زائره ويقرا ويدعو ويقرب كقربة منه حياً وحرّم نقله الى البعد  
من مقبرة محل موته الا من بقرب مكة والمدينة وألياء ونشبهه  
بعد دفنه الا لضرورة كدفن بلا طهر أو توجيه ولم يتغير أو في  
مغصوب أو وقع فيه مال وسن تعزية نحو أهله وبعد دفنه  
أولى ثلاثة أيام تقريباً فيعزى مسلم بمسلم أعظم الله أجره  
وأحسن عزاءك وغفر ليئتك وبكافر أعظم الله أجره وصبرك

وكافرٌ محترمٌ بمسلمٍ غفرَ اللهُ لميثاقك وأحسنَ عزاءك وجاز بكاء عليه  
لاندبُ ونوحٌ وجزعٌ بنحو ضربِ صدرٍ وسنٌ لنحو جيرانِ  
أهله تهيئة طعامٍ يُشبعهم يوماً وليلةً وأن يُلحَّ عليهم في أكلٍ  
وحرمت لنحو نائحة (كتاب الزكاة)

(باب زكاة الماشية) تجب فيها بشروطٍ كونها نعماً ونصاباً  
وأوله في إبلٍ خمسٌ ففي كل خمسٍ إلى عشرين شاةً ولو ذكراً  
ويجزيه بعيرُ الزكاة وخمسٍ وعشرين بنتٌ مخاضٍ لها سنة وستٌ  
وثلاثين بنتٌ لبونٍ لها سنتان وستٌ وأربعين حقةً لها ثلاثٌ  
وإحدى وستين جذعةً لها أربعٌ وستٌ وسبعين بنتاً لبونٍ وإحدى  
وتسعين حقتان ومائة وإحدى وعشرين ثلاثٌ بناتٍ  
لبونٍ وتسعٌ ثم كلٌ عشرٍ يتغير الواجبُ ففي كلٍ أربعين بنتٌ  
لبونٍ وفي كلٍ خمسين حقةً وفي بقري ثلاثون ففي كلٍ ثلاثين تباع  
له سنة وكلٌ أربعين مُسنةً لها سنتان وفي غنمٍ أربعون فقيمها شاةً  
وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاثٌ وأربع مائة  
أربعٌ ثم في كلٍ مائة شاةٍ والشاة جذعة ضأنٍ لها سنة وأجذعت  
أو ثنية معزٍ لها سنتان من غنمِ البلد أو مثلها فإن عدمَ بنتٌ

مخاض أو تعينت فابن لبون أو حق ولا يكلف كريمة لكن تتم  
ابن لبون وحقا ولو اتفق فرضان وجب الاغبط إن وجد ابماله  
وأجزاء غيره بلا تقصير وجبر التفاوت بنقد أو جزء من الاغبط  
وإن وجد أحدهما أخذ وإلا فله تحصيل ماشاء ولن عديم واجبا  
من إبل أن يصعد ويأخذ جبرانا وإبله سليمة أو ينزل ويعطيه  
وهو شاتان أو عشرون درهما بخيرة الدافع وله صعود ونزول  
درجتين فأكثر مع تعدد الجبران عند عدم القرني في جهة  
المخرجة ولا يبعض جبران إلا لمالك رضي ويجزي نوع عن  
آخر برعاية القيمة في ثلاثين عنزا وعشر نجات دتر أو نعجة  
بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربعم نعجة وفي عكسه عكسه ولا  
يؤخذ ناقص في غير مامر إلا من مثله فإن اختلف ماله نقصا  
فكامل برعاية القيمة وإن لم يوفى تتم بناقص ولا خيار إلا برضا  
مالكها ومضي حول في ماسكه ولتتاج نصاب ملكه بملكه  
حول النصاب فلو ادعى النتاج بعده صدق فإن اتهم سن  
تحليفه واسامة مالك لها كل الحول لكن لو علقها قدرا تعيش  
بدونه بلا ضرر بين ولم يقصد به قطع سووم لم يضر ولا زكاة

في عوامل وتؤخذ زكاة سائبة عند ورودها ماءً وإلا فيبوت  
أهلها ويصدقُ مخْرِجُها في عدِّها إن كان ثقةً وإلا فتُعدُّ  
والأسهلُ عندَ مضيقٍ ولو اشتركَ اثنانِ من أهل زكاةٍ في نصابٍ  
أو في أقلٍّ ولأحدهما نصابُ زكَّيَا كواحدٍ كما لو خطأ جواراً  
واتحد مشربٌ ومسرحٌ ومُصراعٌ وخالٌ نوعٌ ومحبٌ  
وناطورٌ وجرينٌ ودكانٌ ومكانٌ حفظٌ ونحوها لا حالبٌ وإناءٌ ونيةٌ  
مُخلطةٌ

### « باب زكاة النابت »

تختصُّ بقوت اختياراً من رُطبٍ وعنبٍ وحَبٍّ كبيرٍ وأرزٍ  
وعَدَسٍ ونصابُهُ خمسةٌ أو سقٌّ وهي بالرُّطلِ البغداديِّ ألفٌ  
وسِتُمائةٌ وهو مائةٌ وثمانيةٌ وعشرونَ درهماً وأربعةٌ أسباعٍ درهمٍ  
وبالدُّمشقيِّ ثلثمائةٌ واثنانِ وأربعونَ وستةً أسباعٍ ويُعتبرُ جافاً إن  
تجفَّفَ غيرَ رديٍّ وإلا فَرَطْباً ويقطعُ باذن كمالٍ وضراً أصله والحبُّ  
مُصنَّفٌ وما ادَّخِرَ في قشرِهِ من أرزٍ وعدَسٍ فِعْشَرَةٌ أو سقٌّ  
غالباً ويُكَمَّلُ نوعٌ بأخر كبيرٍ بعلَّسٍ ويُخرَجُ من كلِّ بقسطِهِ فإن  
عسرَ فوسَطُهُ ولا يُضمُّ ثمرٌ عامٍ وزرعُهُ إلى آخرٍ ويضمُّ بعضُ

كل إلى بعض إن اتحد في العام قطع وفيما شرب بعر وقه أو  
بنحو مطر عشر وفيما شرب بنضح أو نحوه نصفه وفيما شرب  
بهما يقسطن باعتبار المدّة وتجب بدو صلاح ثمر واشتداد  
حب أو بعضهما وسن خرص كل ثمر بدا صلاحه على مالك  
لتضمين وشرط عالم به أهل للشهادات وتضمين للخروج وقبول  
فله تصرف في الجميع ولو ادعى تلفاً فكو ديم لكن اليمين  
سنة أو حيف خالص أو غلظه بما يبعد لم يصدق ويحط في  
الثانية المحتمل أو به بعد تلف صدق يمينه إن اتهم

(باب زكاة النقد) يجب في عشرين مثقالاً ذهباً ومائتي  
درهم فضة فأكثر بوزن مكة بعد حول ربع عشر ولو اختلط لانه  
منها وجعل زكي كلاً الأثر أو ميز ويزكي محرّم ومكروه  
لاحق مباح علمه ولم ينو كنزّه ولو انكسر إن قصد إصلاحه  
وأمكن بلا صوغ ومما يحرم سوار وخلخال للباس رجل وخنثى  
وحرم عليهما أصبع وحلى ذهب وسن خاتم منه لآنف وأتملة  
وسن وخاتم فضة ولرجل منها حلية آلة خرب بلاسرف كسيف  
ورمح لا مالا يلبسه كسرج ولجسام ولا امرأة لبس حليهما

وما نسيج بهما إلا إن بالغت في سرفٍ ولكل تحلية مصحف بفضةٍ  
ولها ذهبٌ

(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

مَنْ استخرج نصابَ ذهبٍ أو فضةٍ من معدنٍ لزمه ربع  
عشره حالاً ويضمُّ بعضُ نيله لبعضٍ إن اتحد معدنٌ واتصل  
عملٌ أو قطعه لغيره وإلا فلا يضمُّ أولٌ لثاني في إكمالِ نصابٍ  
ويضمُّ ثانياً لما ملكه وفي ركازٍ من ذلك خمسٌ حالاً يصرف  
كمعدنٍ مصروف الزكاة وهو دفينٌ جاهلٌ فإن وجدته بمواتٍ  
أو ملكٍ أحياءُ زكاهُ أو وجدَ بمسجدٍ أو شارعٍ أو وجدَ إسلاميً  
وعلمَ مالكه فله أو جهلَ فلقطةٌ كما لو جهلَ حالُ الدفينِ أو  
بملكٍ شخصٍ فله إن ادَّعاه وإلا فلهنَّ مُلكٌ منه وهكذا إلى  
الحيمي ولو ادَّعاه اثنانَ فلنَّ صدقهُ المالكُ أو بائعٌ ومُشتريٌ أو  
مُكرٍ ومُكترٍ أو معيرٌ ومُستعيرٌ حُلفَ ذو اليدانِ أمكنَ  
والواجبُ فيما ملكَ بمعاوضةٍ بنيةِ تجارةٍ كسراءٍ وصدقٍ ربعٍ عشرٍ  
قيمتِهِ ما لم يُنَوِّ لقِنيةٍ بشرطِ حَوْلٍ ونصابٍ معتبراً بآخره فلو  
رُدَّ في أثنائه إلى نقدٍ يقومُ به آخره وهو دونُ نصابٍ واشترى

به عرضٌ لبُتديءِ حَوْلُهُ مِنْ شِرَائِهِ وَلَوْ تَمَّ وَقِيَمَتُهُ دُونَ نِصَابٍ  
وَلَيْسَ مَعَهُ مَا يَكْمُلُ بِهِ لِبُتْدِيءِ حَوْلٍ وَإِذَا مَلَكَهُ بَعِيْنٌ نَقْدٍ  
نِصَابٍ أَوْ دُونِهِ وَفِي مَلَكَهُ بَاقِيَهُ بَنَى عَلَى حَوْلِهِ وَإِلَّا فَفِي مَلَكَهُ  
وَيُضْمَرُ رِبْحٌ لِأَصْلِ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَنْضَ بِمَا يُقَوِّمُ بِهِ وَإِذَا مَلَكَهُ  
بِنَقْدٍ قَوِّمَ بِهِ أَوْ بغيرِهِ فَبِغَالِبٍ نَقْدِ الْبِلْدَانِ أَوْ بِهَا قَوِّمَ مَا قَابَلَ النِّقْدَ  
بِهِ وَالْبَاقِي بِالْغَالِبِ فَإِنْ غَلَبَ نَقْدَانِ وَلِغَ نِصَابًا بِأَحَدِهِمَا قَوِّمَ بِهِ  
أَوْ بِهَا خَيْرٌ وَتَجِبُ فِطْرَةٌ رِيقٍ تِجَارَةً مَعَ زَكَاةِهَا وَلَوْ كَانَ مِمَّا تَجِبُ  
الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ وَكُمُلَ نِصَابُ أَحَدِي الْكَاتِنِ وَجِبَتْ أَوْ نِصَابُهَا  
فَزَكَاةُ الْعَيْنِ فَلَوْ سَبَقَ حَوْلُ التِّجَارَةِ زَكَاةَهَا وَافْتَتَحَ حَوْلًا لِلزَّكَاةِ  
الْعَيْنِ أَبَدًا وَزَكَاةُ مَالٍ قَرَضٍ عَلَى مَالِكِهِ فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْهُ حُسِبَتْ  
مِنَ الرِّبْحِ

### (بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ)

تَجِبُ بِأَوَّلِ لَيْلَتِهِ وَآخِرَ مَا قَبْلَهُ عَلَى حَرٍّ وَمَبْعُضٍ بِقِسْطِهِ  
حَيْثُ لَا مُهَاطَةَ عَنْ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ حِينَئِذٍ لَا عَنْ حَلِيلَةٍ أَيْهِ وَلَا رَقِيقٍ  
يَلْتَمِسُ مَالًا وَمَسْجِدٍ وَرَقِيقٍ مَوْقُوفٍ وَسَنٍّ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ صَلَاةِ  
عِيدٍ وَحَرْمٌ تَأْخِيرُهُ عَنْ يَوْمِهِ وَلَا فِطْرَةٌ عَلَى مُعْسِرٍ وَهُوَ مَنْ لَمْ

يفضلُ عن قوتهِ وقوتِ ممونهِ أيومهُ وليلتهِ وما يليقُ بهما من  
 ملابسٍ ومسكنٍ وخادِمٍ محتاجٍ ابتداءً وعن دينه ما يخرجُه ولو  
 كانَ الزوجُ مُعسرًا لزمَ سيدُ الأُمّةِ فطرتها لا الحرّةِ ومن أيسرَ  
 بيعِ صاعٍ لزمه أو صيعانٍ قدّمَ نفسه فزوجته فولدَه الصغيرَ  
 فأباهُ فأمهُ فالكبيرُ وهي صاعٌ وهو ستمائة درهمٍ وخمسةٌ وثمانونَ  
 درهماً وخمسةٌ أسباعٍ درهمٍ وجنسه قوتٌ سليمٌ معشرٌ واقطُ ونحوه  
 وتجبُ من غالبِ قوتِ محلِّ المؤدّي عنه فان كانَ به أقواتٌ  
 لا غالبٌ فيها خيرٌ والأفضلُ أعلاها ويجزىءُ أعلى عن أدنى  
 والعبرة بزيادةِ الأقتياتِ فالبر خيرٌ من التمرِ والأرز والشعيرِ  
 وهو خيرٌ من التمرِ والتمرُ خيرٌ من الزبيبِ وله أن يخرجَ عن  
 واحدٍ من قوتٍ وعن آخر أعلى منه ولا يُبعضُ الصاعُ من  
 جنسينِ عن واحدٍ ولا أصلُ أن يخرجَ من ماله زكاةً بموليه الفنى  
 ولو اشتركَ موسرانِ أو موسرٌ ومُعسرٌ في رقيقٍ لزمَ كلُّ مُوسِرٍ  
 قدرُ حصتهِ



(باب مَنْ تَلَزَمَهُ زَكَاةُ الْمَالِ وَمَا تَجِبُ فِيهِ)

تَلَزَمُ مُسْلِمًا حُرًّا أَوْ مَبْعُضًا وَتُوقَفُ فِي مَرْتَدٍّ وَتَجِبُ فِي مَالٍ  
مَحْجُورٍ وَمَغْصُوبٍ وَضَالٍّ وَمُجْجُودٍ وَغَائِبٍ وَمَمْلُوكٍ بَعْدَ قَبْلِ  
قَبْضِهِ وَدَيْنٍ لَازِمٍ مِنْ نَقْدٍ وَعَرْضِ تِجَارَةٍ وَغَنِيمَةٍ قَبْلَ قِسْمَتِهِ إِنْ  
تَمَلَّكَهَا الْغَانِمُونَ ثُمَّ مَضَى حَوْلُهُ وَهِيَ صَنْفٌ زَكَوِيٌّ وَبَلَغَ بِدُونِ  
الْخُمْسِ نِصَابًا أَوْ بَلَغَهُ نَصِيبُ كُلِّ وَلَا يَنْعَى دَيْنٌ وَجَوَّهَ أُولُو اجْتِمَاعِ  
زَكَاةً وَدَيْنٌ أَدَّى فِي تَرْكِهِ قَدُمْتُ

(بابُ أَدَاءِ زَكَاةِ الْمَالِ)

تَجِبُ فُورًا إِذَا تَمَكَّنَ بِمَحْضُورٍ مَالٍ وَآخِذٍ وَبِجَفَافٍ وَتَنْقِيَةٍ  
وَخَلْوٍ مَالِكٍ مِنْ مَهْمٍ وَبِقُدْرَةٍ عَلَى غَائِبٍ قَارٍّ أَوْ حَالٍّ وَبِزَوَالِ حَجَرٍ  
فَلَسٍ وَتَقَرُّرِ أَجْرَةٍ قَبِضَتْ لَا صَدَاقٌ فَإِنْ أُخِّرَ وَتَلَفَ الْمَالُ  
ضَمِنَ وَلَهُ أَدَاؤُهَا لِمُسْتَحَقِّهَا إِلَّا إِنْ طَلَبَهَا إِمَامٌ عَنْ ظَاهِرٍ وَلَا مِإَمٍ  
وَهُوَ أَفْضَلُ إِنْ كَانَ عَادِلًا وَتَجِبُ نِيَّةً كَهَذَا زَكَاةً أَوْ فَرْضُ صَدَقَةٍ  
وَلَا يَكْفِي فَرْضُ مَالِي وَلَا صَدَقَةُ مَالِي وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ مَالٍ فَإِنْ  
عَيْنُهُ لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ وَتَلَزَمَ الْوَلِيُّ عَنْ مُحْجُورِهِ وَتَكْفِي عِنْدَ غَزَلِهَا  
وَبَعْدِهِ وَعِنْدَ دَفْعِهَا لِامِّمٍ أَوْ وَكِيلٍ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَنْوِيَ عِنْدَ تَقْرِيقِ

أَيْضاً وَلَهُ أَنْ يُؤْكَلَ فِيهَا وَلَا تَكْفِي نِيَّةُ إِمَامٍ بِلا إِذْنٍ إِلَّا عَنْ  
مَمْتَنِعٍ وَتَلْزِمُهُ

### (بَابُ تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ)

صَحَّ تَعْجِيلُهَا لِعَامٍ فِيهِمَا لِنَقْدِ حَوْلِهِ وَلِنَفْطُورَةِ فِي رَمَضَانَ  
لِلثَّابِتِ قَبْلَ وَجُوبِهَا وَشُرْطِ كَوْنِ الْمَالِكِ وَالْمُسْتَحَقِّ أَهْلًا وَقَدْ  
وُجِبَها وَلَا يَضُرُّ غِنَاهُ بِهَا وَإِنْ لَمْ يُجْزِ الْعَجْلُ اسْتَرْدَّهٗ أَوْ بَدَلَهُ وَالْعَبْرَةُ  
بِقِيَمَةِ وَقْتِ قَبْضِ بِلَا زِيَادَةٍ مُنْفَصِلَةٍ وَلَا أَرْضِ نَقْصِ صِفَةٍ حَدَّثَاقِبْلَ  
سَبَبِ الرَّدِّ أَنْ عِلْمَ قَابِضِ التَّعْجِيلِ وَحَلْفَ قَابِضٍ فِي مَثْبِتِ  
اسْتَرْدَّادِهِ وَالزَّكَاةِ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقُ شَرَكَةٍ فَلَوْ بَاعَهُ أَوْ بَعْضَهُ قَبْلَ  
إِخْرَاجِهَا بَطَلَ فِي قَدْرِهَا لَا مَالَ تِجَارَةٍ بِلا مُحَابَاةٍ

### (كِتَابُ الصَّوْمِ)

يُجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِكَمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ أَوْ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ  
أَوْ ثُبُوتِهَا بِعَدْلِ شَهَادَةٍ وَإِذَا صُيِّمْنَا بِهَا ثَلَاثِينَ أَفْطَرْنَا وَإِنْ رُؤِيَ  
بِمَحَلٍّ لَزِمَ حَكْمُهُ مُحَلًّا قَرِيبًا وَهُوَ بِاتِّحَادِ الْمُطْلَعِ فَلَوْ سَافَرَ إِلَى بَعِيدٍ  
مِنْ مَحَلٍّ رُؤْيَةُ وَافِقِ أَهْلِهِ فِي الصَّوْمِ آخِرًا فَلَوْ عِيدَتْ نَمَّ أَدْرَكَهُمْ

أَمْسَكَ أَوْ بَعَكَسِهِ عَيْدَ وَقْضَى يَوْمًا إِنْ صَامَ ثَمَانِيَةً وَعَشْرِينَ وَلَا  
أَثَرَ لِرُؤْيَيْهِ نَهَارًا

(فصل<sup>١٢</sup>) أَرْكَانُهُ نِيَّةٌ لِكُلِّ يَوْمٍ وَيَجِبُ لِقَرْضِهِ تَبْيِئُهَا  
وَتَعْيِينُهُ وَتَصَحُّهُ وَإِنْ أَتَى بِمَنَافٍ أَوْ نَامَ أَوْ انْقَطَعَ نَحْوَ حَيْضٍ  
بَعْدَهَا أَيْلًا وَتَمَّ فِيهِ أَكْثَرُهُ أَوْ قَدَرَ الْعَادَةَ وَتَصَحَّ لِلنَّفْلِ قَبْلَ  
زَوَالِ لَيْلٍ لَمْ يَسْبِقْهَا مُنَافٍ وَكَالَهَا إِنْ نَوَى صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ  
فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَلَوْ نَوَى لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ صَوْمَ  
غَدٍ عَنْ رَمَضَانَ وَكَانَ مِنْهُ صُحٌّ فِي آخِرِهِ لَا فِي أَوَّلِهِ إِلَّا أَنْ ظَنَّ  
أَنَّهُ مِنْهُ بِقَوْلٍ مَنْ يَثْقُ بِهِ وَلَوْ اشْتَبَهَ صَامَ بِتَحَرٍّ فَإِنْ وَقَعَ فِيهِ  
فَادَاءُهُ أَوْ بَعْدَهُ فَقَضَاءُهُ فَيَتِمُّ عَدَدُهُ أَوْ قَبْلَهُ وَأَذْرَكَ صَامَهُ وَإِلَّا  
قَضَاهُ وَتَرَكَ جِصَاعَ وَاسْتِفَاءَةَ غَيْرِ جَاهِلٍ مَعْدُورٍ ذَا كَرٍّ أَوْ مُخْتَارًا  
لَا قَلْعَ نَخَامَةٍ وَجَبَّهَا وَلَوْ نَزَلَتْ فِي حَدٍّ ظَاهِرٍ فَمِنْ جَرَتْ بِنَفْسِهَا  
وَقَدَرَتْ عَلَى مَجْبَاهِ أَفْطَرٍ وَوُصُولِ عَيْنٍ فِي مَنَفَذٍ مَفْتُوحٍ جَوْفٍ مِنْ  
مَرٍّ فَلَا يَضُرُّ وَوُصُولِ دُهْنٍ أَوْ كَحْلٍ بِتَشْرِبٍ مَسَامٍ أَوْ رِيْقٍ  
ظَاهِرٍ صَرَفٍ مِنْ مَعْدِنَةٍ أَوْ ذُبَابٍ أَوْ بَعُوضٍ أَوْ غُبَارٍ طَرِيقٍ أَوْ  
غَرْبَلَةٍ دَقِيقٍ جَوْفَهُ لَا سَبْقَ مَاءٍ إِلَيْهِ بِمَكْرُوهِ كِبَالِغَةٍ مَضْمُضَةٍ

أَوْ اسْتِنْشَاقٍ وَاسْتِمْنَاءٍ وَلَوْ بَنَحَوْهُ لَمْ يَسْ بِأَحَاطِلٍ لَا يَنْظُرُ وَفَكَرَ  
وَحَرَّمَ نَحْوُ لَمْ يَسْ حَرَكَ شَهْوَةً وَلَا فَتْرَكَ أَوَّلَى وَحَلَّ افْطَارَهُ  
بِتَحَرُّ وَالْيَقِينَ أَحَاطُ وَتَسَحَّرُ وَلَوْ بِشَكٍّ فِي بَقَاءِ لَيْلٍ فَلَوْ أَفْطَرَ  
أَوْ تَسَحَّرَ بِتَحَرُّ وَبَانَ غَلْطُهُ بَطَلَ صَوْمُهُ أَوْ بَلَ تَحَرُّ لَمْ يَنْبَغِ إِحَالُهُ  
صَبْحٍ فِي تَسَحُّرِهِ وَلَوْ طَلَعَ جَزْءٌ فِيهِ طَعَامٌ فَلَمْ يَلِغْ شَيْئًا مِنْهُ أَوْ  
كَانَ مُجَامَعًا فَزَنَعَ حَالًا صَبْحَ صَوْمُهُ وَصَائِمٌ وَشَرَطُهُ لِإِسْلَامٍ وَعَقْلٍ  
وَنَقَاءِ كُلِّ الْيَوْمِ وَلَا يَضُرُّ نَوْمُهُ وَإِغْمَاءُهُ أَوْ سَكْرُهُ بَعْضُهُ وَشَرَطُ  
الصَّوْمِ الْأَيَّامُ غَيْرُ عِيدٍ وَتَشْرِيقٍ وَشَكٍّ بِمَا سَبَبَ وَهُوَ يَوْمُ  
الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا تَحَدَّثَ النَّاسُ بِرُؤْيِيهِ أَوْ شَهِدَ بِهَا عَدَّةُ  
يُرَدُّ وَسَنٌ تَسَحَّرَ وَتَأْخِيرُهُ وَتَعْجِيلُ فِطْرَانِ تَبَيَّنَ وَفَطَرَ بِتَمَرٍ  
فَاءٍ وَتَرَكَ خُشٍّ وَشَهْوَةً وَنَحْوَ حَجْمٍ وَذَوْقٍ وَغَلَكٍ وَأَنْ يَغْتَسِلَ  
عَنْ حَدَّثَ أَكْبَرَ لَيْلًا وَيَتَوَلَّى عَقَبَ فِطْرِهِ اللَّهُمَّ لَكَ مُصِيتٌ وَعَلَى  
رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ وَيَكْثَرُ فِي رَمَضَانَ صَدَقَةٌ وَتِلَاوَةٌ وَاعْتِكَافٌ  
لَا سِوَا الْعَشْرِ الْأَخِيرِ

(فصل) شرط وجوبه إسلام وتكليف وإطاعة وبياح  
تركة لمريض يضره معه صوم وسفر قصر لا لب طراً أو زالا

ويجب قضاء ما فات ولو بعذر لا بكفر أصليّ وصبا وجنون في غير ردة وسكر كما لو بلغ صائما ويجب إتمامه أو مفطرا أو أفاق أو أسلم وسن لهم ولريض ومسافر زال عذرهما مفطرين إمساك في رمضان ويلزم من أخطأ بفطره

(فصل) من فاته صوم واجب فمات قبل تمكنه من قضاائه فلا تدارك ولا إثم إن فات بعذر أو بعده أخرج من تركته لكل يوم مد من جنس فطرة أو صام عنه قريبه مطلقا أو أجنبى باذن لا من مات وعليه صلاة أو اعتكاف ويجب المد بلا قضاء على من أفطر بعذر لا يرجي زواله بقضاء على غير متحيرة أفطر لا نقاذ آدمي مشرف على هلاك أو خوف ذات ولد عليه كمن أخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخر ويتكرر بتكرّر السنين فلو أخر القضاء المذكور فمات أخرج من تركته لكل يوم مد إن لم يصم عنه والمصرف فقير ومسكين وله صرف أمداد لو أحد ويجب مع قضاء كفارة على واطيء بافساد صومه يوما من رمضان بوطء إثم به للصوم ولا شبهة فلا تجب على موطوء ونحو ناس ومفسد غير صوم

أَوْ صَوْمَ غَيْرِهِ أَوْ صَوْمَهُ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ أَوْ بغيرِ وَطْءٍ وَمِنْ ظَنِّ  
لَيْلٍ أَوْ شَكٍّ فِيهِ فَبَانَ نَهَارًا أَوْ أَكَلَ نَاسِيًا وَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ بِهِ ثُمَّ  
وَطِئَ وَتُصَافِرُ وَطِئَ زَنًا أَوْ لَمْ يَنْوِ تَرْخِصًا وَتَشْكُرُ بِتَكَرُّرِ  
الْإِفْسَادِ وَحُدُوثِ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ بَعْدَ وَطْءٍ لَا يُسْقِطُهَا  
« بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ »

سُنَّ صَوْمُ عَرَفَةَ لغيرِ مُسَافِرٍ وَحَاجٍّ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ  
وَاثْنَيْنِ وَخَمِيسِ وَأَيَّامِ بَيْضٍ وَسِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ وَاتِّصَالُهَا أَفْضَلُ  
وَذَهْرٌ غَيْرُ عِيدٍ وَتَشْرِيقٍ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا أَوْ فَوَتْ حَقًّا وَلَا  
كُرْهًا كَأَفْرَادٍ مُجْمَعَةٍ أَوْ سَبْتٍ أَوْ أَحَدٍ بِلَا سَبَبٍ وَقَطْعِ نَقْلِ  
غَيْرِ نَسْكَ بِلَا عُذْرٍ وَلَا يَجِبُ قِضَاؤُهُ وَحُرْمُ قَطْعِ فَرَضٍ عَيْنِي  
« كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ »

سُنَّ كُلُّ وَقْتٍ وَفِي عَشْرِ رَمَضَانَ الْأَخِيرِ أَفْضَلُ لِلَّيْلَةِ  
الْقَدَرِ وَمِثْلُ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهَا آيَةٌ حَادٍ أَوْ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ  
وَأَرْكَانُهُ نِيَّةٌ وَتَجِبُ نِيَّةُ فَرْضِيَّةٍ فِي نَذَرٍ وَإِنْ أَطْلَقَهُ كَفَفَتْهُ نِيَّتُهُ  
لَكِنْ لَوْ خَرَجَ بِلَا عَزْمٍ عَوْدَ وَعَادَ جَدَّدَ وَلَوْ قَيْدَ مَدَّةٍ وَخَرَجَ  
لغيرِ تَبَرُّزٍ وَعَادَ جَدَّدَ لَا إِنْ نَذَرَ مَدَّةً مُتَتَابِعَةً فَخَرَجَ لِعَذْرِ

لَا يَقْطَعُ التَّابِعَ وَعَادَ وَمَسْجِدَهُ وَالْجَامِعُ أَوْ لَوْ عَيْنٌ فِي نَذَرِهِ  
 مَسْجِدَ مَكَّةَ أَوِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْإِقْصَى تَعَيَّنَ وَيَقُومُ الْأَوَّلُ مَقَامَ  
 الْآخِرِينَ وَالثَّانِي مَقَامَ الثَّلَاثِ وَلَبِثَ قَدْرٌ يُسَمَّى عُكُوفًا وَمَعْتَكِفٌ  
 وَشَرْطُهُ إِسْلَامٌ وَعَقْلٌ وَخُلُوصٌ عَنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ وَيَنْقَطِعُ كِتَابَتُهُ  
 بِرَدِّهِ وَسُكْرٍ وَنَحْوِ حَيْضٍ تَخْلُو مَدَّةَ اعْتِكَافٍ عَنْهُ غَالِبًا وَجَنَابَةُ مُفْطَرَةٍ  
 لَا غَيْرَ مُفْطَرَةٍ أَنْ يَأْخُذَ بِطَهْرِهِ وَلَا جُنُونٍ وَإِغْمَاءٍ وَيَجِبُ خُرُوجُهُ مِنْ  
 بِهِ حَدَثٌ أَكْبَرُ مِنْ مَسْجِدٍ تَعَذَّرَ طَهْرُهُ فِيهِ بِلَا مُكْتٍ وَيُحْسَبُ  
 زَمَنُ إِغْمَاءٍ فَقَطْ وَلَا يَضُرُّ تَرْثِيٌّ وَفَطْرٌ وَلَوْ نَذَرَ اعْتِكَافَ يَوْمٍ  
 هُوَ فِيهِ صَائِمٌ لَزِمَهُ أَوْ أَنْ يَمْتَكِفَ صَائِمًا أَوْ عَكْسَهُ لَزِمَهُ  
 وَجَمْعُهُمَا

« فصل » نَذَرُ مَدَّةٍ وَشَرْطَ تَتَابُعِهَا لَزِمَهُ أَدَاءُ وَقَضَاءُ أَوْ يَوْمًا  
 لَمْ يَجْزِ تَقْرِيقُهُ وَلَوْ شَرْطَ مَعَ تَتَابُعِ خُرُوجًا لِعَارِضٍ مُبَاحٍ مَقْصُودٍ  
 غَيْرِ مُنَافٍ صَحِّحٌ وَلَا يَجِبُ تَدَارُكُ زَمَنِ إِنْ عَيَّنَ مَدَّةً وَيَنْقَطِعُ  
 التَّتَابُعُ بِخُرُوجِهِ بِلا عَذْرٍ لَا لِتَبَرُّزٍ وَلَوْ بَدَّارَ لَهُ لَمْ يَفْخَشْ بَعْدَهَا وَلَا  
 لَهُ أُخْرَى أَقْرَبُ أَوْ خَشٍ وَلَمْ يَجِدْ بِطَرِيقِهِ لَا ثَقْمًا أَوْ عَادَ مَرِيضًا  
 بِطَرِيقِهِ مَا لَمْ يَمْدِلْ أَوْ يَطْلُ وَقُوفُهُ وَلَا لِمَرَضٍ يُخَوِّجُ خُرُوجَ

أَوْ لِنَسِيَانٍ أَوْ لَا ذَنْ رَاتِبٍ إِلَى مَنَارَةِ الْمَسْجِدِ مِنْفَصِلَةً قَرِيبَةً أَوْ لِنَحْوِهَا  
وَيَجِبُ قَضَاءُ زَمَنِ خُرُوجِ لِعَذْرِ إِلَّا زَمَنَ نَحْوِ تَبَرُّزٍ  
(كِتَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ)

يَجِبُ كُلُّ مَرَّةٍ بِتَرَاحٍ بِشَرْطِهِ وَشَرْطِ أَسْلَامٍ لَصِحَّةِ فَلَوْلِيٍّ  
مَالٍ إِحْرَامٍ عَنْ صَغِيرٍ وَمَجْنُونٍ وَمَعَ تَمْيِيزٍ لِبَاسَةٍ وَلِإِسْمِيزٍ إِحْرَامٍ  
بِإِذْنِ وَلِيِّهِ وَمَعَ بُلُوغٍ وَحُرِّيَّةٍ لَوْ قُوعٍ عَنْ فَرَضِ إِسْلَامٍ فَيَجْزِيهِ  
مَنْ فَقِيرٌ لَا صَغِيرٍ وَرَقِيقٌ وَمَعَ اسْتِطَاعَةٍ لَوْ جُوبٍ وَهِيَ نَوْعَانِ  
اسْتِطَاعَةٌ بِنَفْسِهِ وَشَرْطُهَا وَجُودُ مَوْتَتِهِ سَفَرًا إِلَّا أَنْ قَصُرَ سَفَرُهُ  
وَكَانَ يَكْتَسِبُ فِي يَوْمٍ كِفَايَةَ أَيَّامٍ وَوَجُودُ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ  
مِنْ حِلَّتَانِ أَوْ ضَعْفٍ عَنْ مَشْيٍ رَاحِلَةٍ مَعَ شِقِّ مَحْمَلٍ لَا فِي رَجُلٍ لَمْ  
يَشْتَدَّ ضَرَرُهُ بِهَا وَعَدِيلٌ يَجْلِسُ وَشَرْطُ كَوْنِهِ فَاضِلًا عَنْ مَوْتَةٍ  
عِيَالِهِ وَغَيْرِهَا مِمَّا فِي الْفَطْرَةِ لَا عَنْ مَالٍ تِجَارَةٍ وَأَمِنْ طَرِيقِ نَفْسًا  
وَبُضْعًا وَمَالًا وَيَلْزَمُ رُكُوبُ بَحْرٍ تَعَيْنَ وَغَلَبَتِ سَلَامَةٌ وَوَجُودُ  
مَاءٍ وَزَادَ بِحَالٍ يُعْتَادُ حَمْلُهَا مِنْهَا بِشَيْءٍ مِثْلِ زِمَانًا وَمَكَانًا وَعَلْفٍ  
دَابَّةٍ كُلِّ مَرَحَلَةٍ وَخُرُوجِ نَحْوِ زَوْجِ امْرَأَةٍ أَوْ نِسْوَةٍ ثَمَاتٍ مَعَهَا  
وَلَوْ بِأَجْرَةٍ كَقَائِدِ أَعْمَى وَثُبُوتٌ عَلَى مَرَكُوبٍ بَلَا ضَرَرٍ شَدِيدٍ



وزمنٌ يَسْعُ سِيراً مَعَهُوداً لِنَسْكَ ولا يُدْفَعُ مالٌ لِمَحْجُورٍ بِسَفْهِ  
 بَلْ يَصْبَحُهُ وَلِيٌّ وَاسْتَطَاعَةٌ بِغَيْرِهِ فَتَجِبُ لِنَابَتِهِ عَنْ مَيْتٍ عَلَيْهِ  
 نَسْكَ مَنْ تَرَكَهُ وَمَعْضُوبٍ يَدُهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ [بِأَجْرَةِ  
 مِثْلِ فَضَلَتِ عَمَّا مَرَّ غَيْرَ مَوْتَةٍ عِيَالِهِ سَفَرًا أَوْ بِمَطِيعٍ بِنَسْكَ  
 بِشَرْطِهِ لَا مَطِيعٍ بِمَالٍ (بَابُ الْمَوَاقِيتِ) زَمَانِهَا لِحُجٍّ  
 مَنْ شَوَّالٍ إِلَى جَرِّ نَحْرِ فَلَوْ أَحْرَمَ حَلَالٌ فِي غَيْرِهِ أَلْعَقْدَ عَمْرَةٍ  
 وَلَهَا الْأَبْدُ لَا لِحَاجٍّ قَبْلَ نَفَرٍ وَمَكَائِثُهَا لَهَا لِمَنْ بِمَحْرَمٍ حَلٌّ وَأَفْضَلُهُ  
 الْجِعْرَانَةُ فَالْتَشَعِيمُ فَالْحَدْيِيَّةُ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ وَاتَى بِهَا أَجْزَأَتْهُ وَعَلَيْهِ  
 دَمٌ فَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ إِحْرَامِهِ فَقَطَّ فَلَا دَمَ وَلِحُجٍّ لِمَنْ بِمَكَّةَ هِيَ  
 وَلِنَسْكَ لِمَتَوَجَّهٍ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحَلِيفَةِ وَمِنَ الشَّامِ وَمِصْرَ  
 وَالْمَغْرِبِ الْجَحْفَةَ وَمِنَ تِهَامَةِ الْيَمَنِ يَلْمُ وَمِنَ نَجْدِ الْيَمَنِ وَالْحِجَازِ  
 قَرْنٌ وَمِنَ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عَرَقٍ وَالْأَفْضَلُ لِمَنْ فَوْقَ مِيقَاتِ  
 لِحْرَامٍ مِنْهُ وَمِنَ أَوَّلِهِ وَلِمَنْ لَا مِيقَاتَ بِطَرِيقِهِ إِنْ حَاذَاهُ مُحَاذَاهُ  
 أَوْ مِيقَاتَيْنِ مُحَاذَاهُ أَقْرَبُهُمَا إِلَيْهِ وَإِلَّا فَرَحِلَتَانِ مِنْ مَكَّةَ وَلِمَنْ  
 دُونَ مِيقَاتٍ لَمْ يَجَاوِزْهُ مُرِيدَ نَسْكَ ثُمَّ أَرَادَ مُحَلَّهُ وَمَنْ جَاوَزَ  
 مِيقَاتَهُ مُرِيدَ نَسْكَ بِلَا إِحْرَامٍ لَزِمَهُ عَوْدُهُ إِلَّا لِعِذْرٍ فَإِنْ لَمْ يَعِذْ

وَعَادَ بَعْدَ تَلْبَسِهِ بِعَمَلِ نَسْكَ لَزِمَهُ مَعَ الْإِثْمِ دَمٌ (بَابُ الْأَحْرَامِ)  
 الْأَفْضَلُ تَعْيِينَ أَنْ يَنْوِيَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً أَوْ كِلَيْهِمَا فَإِنْ أَطْلَقَ فِي  
 أَشْهُرِ حَيْجٍ صَرَفَهُ بَنِيَّةً لِمَا شَاءَ ثُمَّ أَتَى بِعَمَلِهِ وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ كَأَحْرَامِ  
 زَيْدٍ فَيَنْعَقِدُ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَصَحَّ إِحْرَامُ زَيْدٍ وَإِلَّا فَكَأَحْرَامِهِ فَإِنْ  
 تَعَذَّرَ مَعْرِفَةُ إِحْرَامِهِ نَوَى قِرَانًا ثُمَّ أَتَى بِعَمَلِهِ وَسَنَ نَطَقَ بَنِيَّةً  
 فَتَلْبِيَةٌ لَا فِي طَوَافٍ وَسَعَى وَطَهَرَ لِأَحْرَامٍ وَلِدُخُولِ مَكَّةَ وَبِذِي  
 طَوْى لِمَا رِهَا أَفْضَلُ وَلَوْ قُوفٌ بِعَرَفَةَ وَبِعِزْدَلَقَةَ غَدَاةَ نَحْرٍ وَلَرَمَى  
 تَشْرِيقٍ وَتَطْيِيبُ بَدَنِ وَلَوْ بِمَالِهِ جُرْمٌ لِأَحْرَامٍ وَحَلٌّ فِي ثَوْبٍ  
 وَاسْتِدَامَتُهُ وَسَنٌ خَضَبُ يَدِي لِمَرْأَةٍ لَهُ وَيَجِبُ تَجَرُّدُ رَجُلٍ لَهُ عَنْ  
 مَحِيطٍ وَسَنٌ لِبَسُهُ أَزَارًا أَوْ رِدَاءً أَيْضِينَ وَنَعْلَيْنِ وَصَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ  
 لِأَحْرَامٍ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرِمَ إِذَا تَوَجَّهَ لَطَرِيقِهِ وَسَنٌ أَكْثَارُ تَلْبِيَةٍ  
 وَرَفْعُ رِجْلٍ بِهَا فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ وَعِنْدَ تَغَايُرِ أَحْوَالٍ آكِدُ وَلَقْظُهَا  
 لَيْكَ اللَّهُمَّ لَيْكَ الْحُ وَلَنْ رَأَيْ مَا يَعْجِبُهُ أَوْ يَكْرَهُهُ لَيْكَ إِنْ  
 الْعَيْشَ عَيْشَ الْآخِرَةِ ثُمَّ يَصَلِّي وَيَسْلِمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 وَيَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ وَرِضْوَانَهُ وَيَسْتَعِيذُ بِهِ مِنَ النَّارِ  
 (بَابُ صِفَةِ النَّسْكِ) الْأَفْضَلُ دُخُولُ مَكَّةَ قَبْلَ وَقُوفِ

ومن ثنية كداء وان يقول عند لقاء الكعبة رافعاً يديه واقفاً  
 اللهم زد هذا البيت تشريفاً إلى آخره اللهم أنت السلام إلى آخره  
 فيدخل المسجد من باب بني شيبه ويبدأ بطواف قدوم إلا  
 لذر ويختص به حلال وحاج دخل مكة قبل وقوف ومن  
 قصد الحرم لا لنسك سن احرام به

(فصل) واجبات الطواف ستر وطهر فلو زالا فيه جدد  
 وبني وجعله البيت عن يساره ماراً تلقاء وجهه وبدؤه بالحجر  
 الاسود محاذياً له أولجزئه يده فلو بدأ بغيره لم يحسب وكونه  
 سبغاً في المسجد ونيته إن استقل وعدم صرفه وسن أن يمشى  
 في كله ويستلم الحجر أول طوافه ويسبغ عليه فان  
 عجز استلم يده فبنحو عود ثم قبل فأشار بيده فيما فيها ويستلم  
 اليماني ويقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك  
 الخ وقبالة الباب اللهم أن البيت بيتك الخ الوين اليمانيين ربنا  
 آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآية ويدعو بما شاء  
 ومأثوره افضل فقراءة فقير مأثور ويراعى ذلك كل طوفة  
 ويرمل ذكر في الثلاث الأول من طواف بعده سعى مطلوب

بأن يسرع مَشِيَهُ مُقَارِبًا خَطَاهُ وَيَقُولُ فِيهِ اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حُجَّامًا وَرَأً  
الْحَوْضَ يُضْطَبِعُ فِي طَوَافٍ فِيهِ رَمْلٌ وَفِي سَعْيٍ بَانَ يَجْعَلُ وَسْطَرْدَائِهِ  
تَحْتَ مَنْكَبِهِ الْأَيْمَنِ وَطَرَفِيهِ عَلَى الْأَيْسَرِ وَيَقْرُبُ مِنَ الْبَيْتِ  
فَلَوْ فَاتَ رَمْلٌ يَقْرُبُ وَأَمِنْ لَمْ يَنْسَأْ وَلَمْ يَرْجُ فُزْجَةً بَعْدَ وَيُؤَالِي  
كُلَّ طَوَافِهِ وَيُصَلِّي بَعْدَهُ رَكْعَتَيْنِ وَخَلْفَ الْمَقَامِ أَوَّلَى فِي الْحَجَرِ  
فِي الْمَسْجِدِ قَعَى الْحَرَمِ خَيْثُ شَاءَ بِسُورَةِ الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ  
وَيَجْهَرُ لَيْلًا وَلَوْ حَمَلَ شَخْصٌ مُحْرِمًا لَمْ يُطْفَ عَنْ نَفْسِهِ وَدَخَلَ  
وَقْتُ طَوَافِهِ وَطَافَ بِهِ وَلَمْ يَنْوِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لَهَا وَقَعَ لِلْحَمُولِ إِلَّا  
أَنْ أَطْلُقَ وَكَانَ لِلْحَمُولِ فَلَهُ وَسْنٌ أَنْ يَسْتَلِمَ الْحَجَرَ بَعْدَ طَوَافِهِ  
وَصَلَاتِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصُّفَا لِسَعْيٍ وَشَرْطُهُ أَنْ يَبْدَأَ بِالصُّفَا  
وَيَخْتِمَ بِالْمَرْوَةِ وَيَسْعَى سَبْعًا ذَهَابَهُ مِنْ كُلِّ لِلْآخِرِ فِي الْمَسْعَى مَرَّةً  
وَبَعْدَ طَوَافِ رَكْنٍ أَوْ قَدِيمٍ وَلَا يَتَخَلَّلُهُمَا الْوُقُوفُ وَلَا تَسْنُ إِعَادَةُ  
سَعْيٍ وَسْنٌ لِلذِّكْرِ أَنْ يَرْتَقِيَ عَلَى الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ قَامَةً وَيَقُولُ كُلُّ  
اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ إِلَى آخِرِهِ ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ وَيُثَلِّثُ الذِّكْرَ  
وَالدُّعَاءَ وَيَمْشِي أَوَّلَ السَّعْيِ وَآخِرَهُ وَيَعْدُو الذِّكْرُ فِي الْوَسْطِ  
وَمَحَلُّهَا مَعْرُوفٌ (فَصْلٌ) سَنٌ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ بِمَكَّةَ سَابِعَ الْحُجَّةِ

بَعْدَ ظَهْرِ الْأَوْجَعَةِ خُطْبَةً يَأْمُرُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ إِلَىٰ مَنَىٰ وَيُعَلِّمُهُمُ الْمَنَاسِكَ  
وَيُخْرِجُ بِهِمْ مِنْ غَدِيٍّ بَعْدَ صَبْحِ إِلَىٰ مَنَىٰ أَوْ يَتَّبِعُوا بِهَا وَيَقْصِدُوا  
عَرَفَةَ إِذَا أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ عَلَىٰ ثَبِيرٍ أَوْ يَقِيمُوا بِقَرْبِهَا بَنَمْرَةَ إِلَىٰ  
الزَّوَالِ ثُمَّ يَذْهَبُ بِهِمْ إِلَىٰ مَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ فَيَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ ثُمَّ  
يَجْمَعُ بِهِمُ الْعَصْرِينَ تَقْدِيمًا وَيَقْفُوا بِعَرَفَةَ وَيَكْثُرُوا الذِّكْرَ وَالِدُعَاءَ  
إِلَىٰ الْغُرُوبِ ثُمَّ يَقْصِدُوا مَزْدَلَةَ وَيَجْمَعُوا بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ  
تَأْخِيرًا وَوَاجِبُ الْوُقُوفِ حُضُورُهُ وَهُوَ أَهْلٌ لِلْعِبَادَةِ بِعَرَفَةَ بَيْنَ  
زَوَالٍ وَغُرُوبٍ وَلَوْ فَارَقَهَا قَبْلَ غُرُوبٍ وَلَمْ يَعُدَّ سَنَةً وَلَوْ  
وَقَفُوا الْعَائِرَ غُلَطًا وَلَمْ يَقْلُوا أَجْزَاءَهُمْ (فَصْلٌ) يَجِبُ مِمَّتُ  
لِحَظَةٍ بِمَزْدَلَةَ مِنْ نِصْفِ نَارٍ فَنَ لَمْ يَكُنْ بِهَا فِيهِ لَزِمُهُ دَمٌ وَسَنٌ  
أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهَا حَصَى رَمَى نَحْرٍ وَيُقَدِّمُ نِسَاءً وَصُفْعَةً بَعْدَ نِصْفِ  
إِلَىٰ مَنَىٰ وَيَبْقَىٰ غَيْرُهُمْ حَتَّىٰ يُصَلُّوا الصُّبْحَ بَغْلَسٍ ثُمَّ يَقْصِدُوا مَنَىٰ  
فَإِذَا بَلَغُوا الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ اسْتَقْبَلُوا وَوَقَفُوا وَهُوَ أَفْضَلُ وَذَكَرُوا  
وَدَعَوْا إِلَىٰ إِسْفَارٍ ثُمَّ يَسِيرُوا وَيَدْخُلُوا مَنَىٰ بَعْدَ طُلُوعِ شَمْسٍ  
فَيَرْمِي كُلُّ سَبْعِ حَصِيَّاتٍ إِلَىٰ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ عِنْدَ  
إِبْتِدَاءِ نَحْوِ رَمَى وَيَكْبُرُ مَعَ كُلِّ رَمِيَةٍ وَحَلَقٍ وَعَقْبَةٍ وَيَذْبَحُ

مَن مَعَهُ هَدًى وَيُحَاقِقَ وَيُقَصِّرَ وَالْحَاقِقُ أَفْضَلُ لِلَّذِي كَرِهَ وَالْمُقَصِّرُ  
 لغيرِهِ وَأَقْلَهُ ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ مِنْ رَأْسٍ وَسُنٌّ لِمَنْ لَا شَعَرَ بِرَأْسِهِ  
 إِمْرَارُ مُوسَى عَلَيْهِ وَيَدْخُلُ مَكَّةَ وَيَطُوفُ لَهَا كُنْ فَيَسْعَى إِنْ لَمْ  
 يَكُنْ تَسْعَى فَيَعُودُ إِلَى مَنَى وَسُنٌّ تَرْتِيبُ أَعْمَالِ نَحْرِ كَمَا ذُكِرَ  
 وَيَدْخُلُ وَقْتَهَا لَا الذَّبْحَ بِنِصْفِ لَيْلَةِ نَحْرِ لِمَنْ وَقَفَ قَبْلَهُ وَيَبْقَى  
 وَقْتُ الرَّمْيِ الْأَخْتِيَارِيِّ إِلَى آخِرِ يَوْمِهِ وَلَا آخِرَ لَوْقَتِ الْحَلْقِ  
 وَالطَّوَافِ وَسَيَأْتِي وَقْتُ الذَّبْحِ وَحَلُّ بَاثْنَيْنِ مِنْ رَمَى نَحْرِ وَحَلْقِ  
 وَطَوَافٍ غَيْرِ نِكَاحٍ وَوُطْءٍ وَمَقْدَمَاتِهِ وَبِالثَّلَاثِ الْبَاقِي (فَصْلٌ)  
 يَجِبُ مَبِيتُ بَنِي آدَمَ تَشْرِيقَ مُعْظَمِ لَيْلٍ وَرَمَى كُلِّ يَوْمٍ بَعْدَ  
 زَوَالِ إِلَى الْجُمَرَاتِ فَإِنَّ نَحْرَ فِي الثَّانِي بَعْدَ رَمِيهِ جَازٍ وَسَقَطَ مَبِيتُ  
 الثَّلَاثَةِ وَرَمَى يَوْمِهَا وَشَرْطُ الرَّمْيِ تَرْتِيبٌ وَكَوْنُهُ سَبْعًا وَيَدُ  
 وَبَحْجَرٍ وَقَصْدُ الرَّمْيِ وَتَحْقِيقُ إِصَابَتِهِ وَسُنٌّ أَنْ يَرْمِيَ بِقَدَرِ حَصَى  
 الْخُذْفِ وَمَنْ عَجَزَ أَنْ يَبْجُرَ لَوْ تَرَكَ رَمِيًّا تَدَارَكَهُ فِي بَاقِي تَشْرِيقِ  
 آدَمَ وَإِلَّا لَزِمَهُ دَمٌ ثَلَاثَ رَمِيَّاتٍ وَيَجِبُ عَلَى غَيْرِ نَحْوِ حَائِضٍ  
 طَوَافٌ وَدَاعٍ بِفِرَاقِ مَكَّةَ وَيُجِبُ تَرْكُهُ بَدَمًا فَإِنْ عَادَ قَبْلَ مَسَافَةٍ  
 قَصَرَ وَطَافَ فَلَا دَمَ وَإِنْ مَكَثَ بَعْدَهُ لَا لِمَسَافَةٍ أَقِيمَتْ أَوْ شَغَلَ

سفرٍ أعادَ وسنَّ شربُ ماءٍ زمزمَ وزيارةُ قبرِ النبي صلى الله عليه وسلم (فصلٌ) أركانُ الحجِّ إحرامٌ ووقوفٌ وطوافٌ وسعىٌ وحلقٌ أو تقصيرٌ وترتيبُ المعظم ولا تُجبرُ وغيرُ الوقوفِ أركانٌ للعمرة ويؤدَّيانِ بافرادٍ بأن يحجَّ ثمَّ يعتمرَ ويتمتعُ بأن يعكسَ بأن يحرمَ بها أو بعمرَةٍ ثمَّ يحجَّ قبلَ شروعٍ في طوافٍ ثمَّ يعملَ عمله ويتمتعُ عكسه وأفضلها إفرادٌ إن اعتمرَ عامه ثمَّ تمتعَ وعلى المتمتعِ والقارنِ دمٌ لأن لم يكنَا من حاضري الحرمِ وهم من دون مرحلتين منه واعتمرَ المتمتعُ في أشهرِ حجٍّ عامه ولم يعد لأحرامِ الحجِّ إلى ميقاتٍ ووقتٍ وجوبِ الدَّمِ إحرامه بالحجِّ والأفضلُ ذبحه يومَ نحرٍ فإن عجزَ بحرمِ صامٍ قبلَ نحرٍ ثلاثة أيامٍ تسنُّ قبلَ عرفةَ وسبعةٍ في وطنه ولو فاتهُ الثلاثةَ لزمه أن يفرقَ في قضائها بينهما وبين السبعةِ بقدرِ تفريقِ الأداء وسنُّ تتابعٍ كلِّ (بابُ ما حرمَ بالأحرامِ) حرمَ به على رجلٍ سترَ بعضَ رأسه بما يُعَدُّ ساتراً ولبسَ محيطٍ بخياطةٍ أو نسجٍ أو عقدٍ في باقي بدنه ونحوه وعلى امرأةٍ سترَ بعضَ وجهها ولبسَ قفازٍ إلَّا الحاجةَ وعلى كلِّ تطيبٍ لبده أو ملبوسه بما يُقصد رائحته ولا يكرهُ غسلُهُ بنحوٍ خطميٍّ ودهنُ شعرِ رأسه أو لحيته

ولإزالة شعره أو طفره إلا لعذر وفي شجرة أو طفر مد وأنين  
 مد أن إن إختار دماً وثلاثة ولأه فدية ووطء ومقدّماته بشوة  
 ويُفسد به خبج قبل التحليل وعمره مفردة ويجب به بدنة على الرجل  
 ومضى في فاسدها وإعادة فوراً وتعرض لما كول برى وحشى  
 ومتولب عنه ومن غيره كحلال بحرم فإن تلف ضمنه ففي نعمة بدنة  
 وأخذ من بقر وحش وحمارة بقرة وظبي تيس وظبية عنز  
 وغزال معز صغير وأرنب عناق ويربوع وبرجفوة وحمام شاة وما  
 لا نقل فيه يحكم بمثله عدلان كقيمة مالا مثل له منه وحرم  
 تعرض لنابت حرعى مما لا يُستنبت ومن شجر لا أخذه لهاثم  
 ولدواء ولا أخذ أذخر ومؤذ ويضمن به في شجرة كبيرة بقرة  
 وما قاربت سبعها شاة وحرم المدينة ووج كحرم مكة في حرمة  
 نط وفي مثلى ذبح مثله وتصدق به على مساكين الحرم  
 أو أعطاهم بقيمته طعاماً أو صوم لكل مد يوماً وغير مثلى  
 تصدق بقيمته طعاماً أو صوم فإن انكسر مد صام يوماً وفي  
 فدية فحرم غير مُفسد وصيد ونابت ذبح أو تصدق بثلاثة أصع  
 لسته مساكين أو صوم ثلاثة أيام أو دم ترك مأمور كدم تمتع وكذا دم



فوات ويذبحه في حجة الإعادة ودم الجبران لا يختص بزمن  
ويختص بالحرم وصرفه كبذله إساكينه وأفضل بُقعة لذبح  
معتسر غير قارن المروءة ولحاج منى وكذا الهدي مكاناً ووقته  
وقت أضحية (باب الأحصار والفوات) لمحصر تحلل نحو  
مريض شرطه بذبح حيث عذر خلق بنيته فيها وبشرط ذبح  
من نحو مريض فإن عجز فطعام بقيمة أفصوم لكل مد يوماً  
وله تحلل حالاً ولو أحرّم رقيق أو زوجة بلا إذن فلمالك أمره  
تحليله ولا إعادة على محصر فإن كان فرضاً ففي ذمته إن استقر  
عليه وإلا اعتبرت استطاعته بعدد وعلى من فاته وقوف تحلل  
بعمل عمرة ودم وإعادة

(كتاب البيع) أركانه عاقد ومعقود عليه وصيغة ولو كناية  
إيجاب كبعثتك وتملكتك واشترى منى وكجعلته لك بكذا وقبول  
كاشتريت وتملكت وقبلت وإن تقدم كبعني وشرط فيهما أن  
لا يتخلل كلام أجنبي ولا سكوت طويل وإن يتوافقا معنى  
فلو أوجب بألف مكسرة فقبل بصحيحة لم يصح وعدم تعليق  
وتأقيت وفي العاقد إطلاق تصرف وعدم إكراه بغير حق وإسلام

مَنْ يُشْتَرِي لَهُ مُصْحَفٌ أَوْ نُحُوهٌ أَوْ مُسْلِمٌ أَوْ مُرْتَدٌّ لَا يَمْتَقُ عَلَيْهِ  
 وَعَدَمُ حِرَابَةٍ مَنْ يُشْتَرِي لَهُ عِدَّةٌ حَرْبٍ وَفِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ طُهْرٌ  
 أَوْ إِمَّاكَانٌ بِنَفْسٍ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَجَسٍ وَلَا مُتَنَجِّسٍ لَا يُكُنُّ طَهْرُهُ  
 وَلَوْ دُهِنًا وَنُفَعٌ وَلَوْ مَاءٌ وَتَرَابًا بِمَعْدِنِهِمَا فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ حَشَرَاتٍ  
 وَسَبَاعٍ لَا تَنْفَعُ وَنُحُوحٍ حَتَّى بَرٍّ وَآلَةٍ لَهْوٍ وَلَنْ تَمُولَ رُضُوضُهَا  
 وَقُدْرَةُ نَسَلِهِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نُحُوضَالٍ لِمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ  
 وَلَا جُزْءٍ مُعَيَّنٍ يَنْقُصُ فَصْلُهُ وَلَا مَرْهُونٍ عَلَى مَا يَأْتِي وَلَا جَانٍ  
 تَعْلُقُ بِرَقَبَتِهِ مَالٌ قَبْلَ اخْتِيَارِ فِدَائِهِ وَوَلَا يَصِحُّ عَقْدُ قُضُولِي  
 وَيَصِحُّ مَالٌ غَيْرُهُ أَنْ بَانَ لَهُ وَعِلْمٌ وَيَصِحُّ بَيْعُ صَاعٍ مِنْ صُبْرَةٍ وَلَنْ  
 تُجْهَلَ صِعَامُهَا وَصُبْرَةٍ كَذَلِكَ كُلُّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ وَمَجْهُولَةِ الصِّعَامِ  
 بِمِائَةِ دَرَاهِمٍ كُلُّ صَاعٍ بِدَرَاهِمٍ إِنْ خَرَجَتْ مِائَةٌ لَا يَبِيعُ لِأَحَدٍ ثَوْبَيْنِ  
 وَلَا بِأَحَدِيهِمَا أَوْ بِعَلٍّ ذَا الْيَتِّ بَرٍّ أَوْ بَزَنَةٍ ذِي الْحَصَاةِ ذَهَبًا أَوْ  
 بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرَ وَلَوْ بَاعَ بِنَقْدٍ وَتَمَّ نَقْدٌ غَالِبٌ مُعَيَّنٌ أَوْ نَقْدَانِ  
 وَلَا غَالِبٌ أَشْطَرُ طَعْمَيْنِ إِنْ اخْتَلَفَتْ قِيمَتُهُمَا وَلَا يَبِيعُ غَائِبٌ وَتَكْفِي  
 مُعَايَنَةُ عَوْضٍ وَرَوْيَةُ قَبْلَ عَقْدٍ فِيمَا لَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ إِلَى وَقْتِهِ وَرَوْيَةُ  
 بَعْضٍ مَبِيعٍ ذَلَّ عَلَى بَاقِيهِ كظَاهِرِ صُبْرَةٍ نُحُوحٍ وَأَنْتُزَجٍ لِمَتَائِلِ

أو كان صواناً للباقي لبقائه كقشر رمان ويبيض وقشرة سُفلى  
 لجوز أو لوز وتعتبر رؤية تليقُ وصحَّ سلمُ أعمى لعوضٍ في ذمته  
 (بابُ الربا) إنما يحرمُ في نقدٍ وما قصدَ لُطعمٍ تقوُّناً أو تفكهاً أو  
 تدَاوياً فاذا بيعَ ربويٌ بجنسه مُشرطَ حلولٍ وتقابضٍ قبلَ تفرُّقٍ  
 ومماثلةٍ يقيناً بكيلى فى مكيلى غالبُ عادةِ الحجازِ فى عهدِ النبىِّ  
 صلى الله عليه وسلم وبوزنٍ فى موزونه وفى غيرِ ذلكَ بوزنٍ إن  
 كانَ أكبرَ منَ تمرٍ وإلا فبعادةِ بلدِ البيعِ أو بغيرِ جنسه واتحدَّ  
 علةٌ وشرطُ حلولٍ وتقابضٍ كأدقةِ أصولِ مخلقةِ الجنسِ ومُخلوِّها  
 وأدهانِها ولحومِها وألبانِها وتعتبرُ المماثلةُ فى غيرِ العرايا بخفافٍ فلا  
 يباعُ رطبٌ برطبٍ ولا بجافٍ ولا تكفى فيما يُتخذُ منَ حبٍّ إلا  
 فى دهنٍ وكسبٍ صرفٍ وتكفى فى العنبِ والرطبِ عصيراً أو  
 خلاً وتعتبرُ فى لبنٍ لبناً أو سمناً أو مخيضاً صرفاً فلا تكفى فى باقى  
 أحواله كجبينٍ ولا فيما أثرت فيه النارُ بنحوِ طبخٍ ولا يضرُّ  
 تأثيرُ تمييزِ كعسلٍ وسمنٍ وإذا جمعَ عقدٌ جنساً ربوياً منَ الجانيينِ  
 واختلفَ المبيعُ كمدِّ عجوةٍ ودرهمٍ بمثلها أو بمدِّينٍ أو درهمينِ  
 وكجيدٍ ورديٍّ بمثلها أو بأحدٍ هما فاطلٌ كبيعِ نحوِ لحمٍ بحيوانٍ

(باب ٣) نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عَسَبِ الْفَحْشَلِ وهو ضرباهُ ويقالُ مأوهُ ففحرمُ أجرتهُ وثمانُ مائه وعن حبلِ الحبلة وهو تناجُ النتائجِ بأن يبيعهُ أو يثمنُ إليه والملاقيحُ وهى مافى البطون والمضامين وهى مافى الأصلابِ والملازمة بأن يلبسَ ثوباً لم يره ثم يشتريه على أن لا خيارَ له إذا رآه أو يقول إذا لمسته فقد بعثكه والمناذرة بأن يجعلها النبدَ بيعاً والحصة بأن يقول بعثك من هذه الأثوابِ ما تقعُ عليه أو بعثك ولك الخيارُ إلى رَميها أو يجعلها الرُمى بيعاً والعربون بأن يشتري سلعة ويُعطيه نقداً ليكونَ من الثمنِ إن رضىها وإلا فبهاً وتفريقُ لانبحو وصيةً وعقٍ بين أمةٍ وفرعها حتى يميزَ فإن فرَّقَ انبحو يبيع بطلَ وبيعتين فيبيعة كبعثك بألف نقداً أو بألفين لسنة ويبيع وشرطٌ كيبيع بشرطٍ يبيع أو قرضٌ وكبيعه زرعاً أو ثوباً بشرطٍ أن يحصده أو يخطه وصح بشرطٍ خيارٍ أو براءة من عيبٍ أو قطع ثمرٍ وأجلٍ ورهنٍ وكفيلٍ معلومين لعوض في ذمة وإشهادٍ وإن لم يعين الشهود وبفوت رهنٍ أو إشهادٍ أو كفالةٍ خيرٍ كشرطٍ وصفٍ يقصدُ ككونِ العبدِ كاتباً أو الدابة

حاملاً أو ذات لبن وبشرط مقتضاه كقبض وردٍ بعيب أو مالا  
 غرض فيه كان لا يَأْكل إلا كذا أو اعتاقه مُنجزاً مطلقاً أو عن  
 مُشتر ولبائع مطالبة به ولا يصح بيع دابة وحملها أو أحدهما كبيع  
 حامل بحرٍّ ويدخل جمل دابة في بيعها مطلقاً (فصل من المنهي  
 ما لا يبطل بالنهي كبيع حاضر لباد قدم بما تهم حاجة إليه لبيعه  
 حالاً فيقول الحاضر أتركه لأبيعه تدريجاً بأعلى وتلقى رُكبان  
 اشترى منهم بغير طلبهم متاعاً قبل قدومهم ومرفقهم بالسعر  
 وخيروا إن عرفوا الغبن وسوم على سوم بعد تقرر ثمن وبيع على  
 بيع وشراء على شراء من خيار بغير إذن ونجش بأن يزيد في  
 ثمن ليغر ولا خيار وبيع نحو رطب لمتخذه مُسكر (فصل باع  
 حلاً وحرماً صبح في الحل بحصته من المسمى باعتبار قيمتهما وخير  
 مُشتر جهل أو نحو عبديه قتل أحدهما قبل قبضه لم يفسخ  
 في الآخر بل يتخير مُشتر فإن أجاز فبالحصة ولو جمع عقدين  
 لازمين أو جائزين كاجارة وبيع أو وسلم أو شركة وقرأض  
 صحا ووُزع المسمى على قيمتهما وتعدد بتفصيل ثمن وتعدد  
 عاقد ولو وكيلاً لافي رهن وشفعة «باب الخيار» ثبت خيار

مجلس في كل بيع وإن استعقب عتقاً كربوي وسلم لا بيع  
عبد منه وبيع ضمنى وقسمة غير ردّ وحالة وسقط خيار من  
اختار لزومه وكل بفرقة بدن عرفاً طوعاً فيبقى ولو طال مكثهما  
أو تماشياً منازل ولو مات أو جن انتقل لوارثه أو وليه وحلف  
نافى فرقة أو فسخ قبلها (فصل) لهما شرط خيار فيما فيه  
خيار مجلس إلا فيما يعتق لمشتري أو ربوي وسلم مدة معلومة  
ثلاثة فأقل من الشرط والمالك فيها لمن انفرد بخيار وإلا فهو قوف  
فإن تم البيع بأن أنه لمشتري من العقد وإلا فلبائع ويحصل الفسخ  
بنحو فسخت والإجازة بنحو أجزت والتصرف كوطء واعتاق  
وبيع وإجازة وتزويج ووقف لمن باع فسخ ومن مشتري إجازة  
لا عرض على بيع وإذن فيه « فصل » لمشتري جاهل خيار  
بتغير فعلي وهو حرام كتصريته وتحبير وجهه وتسويد شعره  
وتجميعه وجبس ماء قناة أو رحي أرسل عند البيع لا لطنخ ثوبه  
بمداد أو بظهور عيب باق ينقص العين نقصاً يفوت به غرض صحيح  
أو قيمتها وغلب في جنسها عدمه كخضراء وجاح وعض وزناً  
وسرقة ولباق وبحر وضمنان وبول بفرش إن خالف العادة حدث

قبل القبض أو بعده واستند لسبب مُتَقَدِّمٍ يقطع به بجنابة سابقة  
ويضمنه البائع بقتله برَدَّةٍ سابقة لا بموته بمرض سابق ولو باع  
بشرط براءته من العيوب برىء عن عيب باطن بحیوان موجود  
حال العقد جهله ولو شرط البراءة عما يحدث لم يصح ولو تلف  
بعد قبضه مبيع غير ربوي بيع بجنسه ثم علم عيباً فله أرش وهو  
جزء من ثمنه نسبتة إليه كنسبة ما نقص العيب من القيمة لو  
كان سليماً اليها ولو رده وقد تلف الثمن أخذ بدله ويعتبر  
أقل قيمتهما من بيع إلى قبض ولو ملكه غيره فعلم عيباً فلا  
أرش فإن عاد فله رده والرد فوري عادة فلا يضرب نحو صلاة  
وأكل دخل وقتها فيرده ولو بوكيله أو يرفع الأمر لحاكم  
وهو آكد في حاضر وواجب في غائب وعليه إرشاد بفسخ في  
طريقه أو بوكيله أو عذره فإن عجز لم يلزمه تلف به وترك  
استعمال لا ركوب ما عسر سوقه وقوده فلو استخدم رقيقاً أو  
ركب على دابة سرجاً أو أكافاً فلا رد ولا أرش ولو حدث عنده  
عيب سقط الرد القهري ثم إن رضي به البائع رده عليه أو قنع  
به وإلا فإن اتفقا في غير الربوي على فسخ أو أجازة مع أرش

وإلا أجيبَ طالِبُها وعليه إعلَامُ بائعٍ فوراً بالحادثِ فإنْ أخْرَ بلا  
عذرٍ فلا ردٌّ ولا أرشٌ ولو حدثَ عيبٌ لا يُعرفُ القديمُ بدونه  
ككسرٍ بيضٍ نعامٍ وجوزٍ وتقويرٍ بطيخٍ مدودٍ بعضُهُ ردٌّ  
ولا أرشٌ وليردُّ مع المصراًةِ المأكولةِ صاعٍ تمرٍ وإنْ قلَّ اللبنُ  
إذا لم يتسّفقا على غيرِ الصاعِ (فروعٌ) لا يردُّ بعيبٍ بعضُ ما يبيعُ  
صفةً ولو اختلفا في قدَمِ عيبٍ حلفَ بائعٌ كجوابه وزيادة متصلة  
كسمنٍ تبعهُ كحملٍ قارنٍ بيعاً ومنفصلةً كوكدٍ وأجرة لا تمنعُ  
رداً كاستخدامٍ ووطءٍ ثيبٍ وهي لمنْ حدثتْ في ماسكهٍ وزوالُ  
بكَارةِ عيبٍ (بابٌ) المبيعِ قبلَ قبضِهِ منْ ضمانِ بائعٍ وإنْ أبرأه  
مشتريٌ فإنْ تلفَ أوْ أتلّفه انفسخَ واتلافُ مُشتري قبضٍ وإنْ جهل  
وُخيرَ بالتلافِ اجنبيٍّ فإنْ أجازَ غرْمَهُ أو فسخَ غرْمَهُ البائعُ ولو  
تعيّبَ أو عيّبهُ بائعٌ فرضيهُ مُشتريٌ أو عيّبهُ مُشتريٌ أخذهُ بالثمنِ أو  
اجنبيٍّ خيراً فإنْ أجازَ وقبضَ غرْمَهُ الأرشُ ولا يصحُّ تصرفُ  
ولو معَ بائعٍ بنحوِ بيعٍ ورهنٍ فيما لم يُقبضْ وضمنَ بعقدٍ ويصح  
بنحوِ إعتاقٍ ووصيةٍ ولهُ تصرفٌ فيما له بيدٍ غيرهٍ مما لا يضمنُ  
بعقدٍ كوديعةٍ وما خوذ بسوْمٍ وصحَّ استبدالُ ولو في صلحٍ



عن دين غير مُشتمل لغير دين ودين قرض وإتلاف كسبه  
 لغير من هو عليه كأن باع مائة له على زيد بمائة وشرط في متفق  
 علة ربا قبض في المجلس وفي غيرها تعيين فيه فقط وقبض غير  
 منقول بتخليته لمشتري وتفرغه من متاع غيره ومنقول بنقله لما  
 لا يختص بائع به أو بآذنه فيكون مُغيراً له وشرط في غائب مُضي  
 زمن يمكن فيه قبضه (فروع) له استقلال بقبض إن كان الثمن  
 مؤجلاً أو سلم الحال وشرط في قبض ما يبيع مُقدراً مع ما مر نحو  
 ذرع ولو كان له طعام مُقدراً على زيد ولعمرو عليه مثله فليكمل  
 لنفسه ثم لعمرو ويكفي استدামته في نحو المكيال فلو قال قبض  
 منه مالي عليه لك ففعل فسد القبض له ولكل حبس عوضه  
 حتى يقبض مقابله إن خاف فوته وإلا فإن تنازعا أجبر إن عين  
 الثمن وإلا فبائع فإذا سلم أجبر مُشتري إن حضر الثمن وإلا فإن أيسر  
 فلبائع فسخ أو أيسر فإن لم يكن ماله بمسافة قصر حَجْر عليه  
 في أمواله حتى يُسلم وإلا فلبائع فسخ فإن صبر فالحجر

(باب التولية والاشراك والمراجعة والمحاطة) قال مُشتري  
 لغيره وليتسك العقد فقبل فبيع بالثمن الأول وإن لم يُذكر ولو

حط عنه كسأه بعد لزوم تولية أو بعضه إنحط عن المتولى وإشراكه  
ببعض مبين كتولية فلواطلق صح مناصفة وصح بيع مرابحة  
كبت بما اشترت وربح درهم لكل عشرة أو ربح دة يازده  
ومحاطة كبت بما اشترت وحط دة يازده ويحط من كل أحد  
عشر واحد ويدخل في بعت بما اشترت ثمنه فقط وبما قام على  
ثمنه وموئن استرباح كأجرة كيال ودلال وحارس وقصار وقيمة  
صنيع لا أجرة عمله وعمل متطوع به وليعلم ثمنه أو ما قام به  
وليصدق بأع في أخباره فلو أخبر بمائة فبان بأقل سقط الزائد  
وربحه ولا خيار أو أخبر بأزيد وزعم غلطاً فإن صدقه صح  
وإلا فإن لم يبين لغلطه محتملاً لم يقبل قوله ولا يثبت ولا  
سمعت له تحايف مشترفيهما أنه لا يعرف (باب الأصول والثمار)  
يدخل في بيع أرض أو ساحة أو بقعة أو في عرصية لافي رهنها  
ما فيها من بناء وشجر وأصول بقل مجزأ وتؤخذ ثمرته مرة بعد  
أخرى كقت وبفسج وخير مشتر في بيع أرض فيها زرع  
لا يدخل أن جهله وتضرر وصح قبضها مشغولة ولا أجرة مدة  
بقائه وبذر كناية ولو باع أرضاً مع بذر أو زرع لا يفرد ببيع

بطل في الجميع ويدخل في بيعها حجارة ثابتة فيها لا مدفونة  
 وخير مُشتَرٍ ان جهل وضُرَّ قلعها ولم يتركها له بائع أو ضرَّ تركها  
 وإلا فلا وعلى بائع تفرُّغ وتسوية وكذا أجرة مُدَّة التفرُّغ بعد  
 قبض حيث خير مُشتَرٍ ويدخل في بيع بستان وقرية أرض  
 وشجر وبناء فيها ودار هذه ومثبت فيها للبقاء وتابع له كأبواب  
 منصوبة وحلقة وإجماعات ورَفٍ وسُلَمٍ مثبتات وحجر رحاً  
 ومفتاح غلق مثبت لا منقول كدلو وبكرة وسرير وفي دابة نعلها  
 لارقيق ثيابه وفي شجرة رطبة أغصانها الرطبة وورقها وكذا  
 عُروقتها ان لم يشترط قطع لا مغرسها وينتفع به ما بقيت ولو  
 أُطلق بيع يابسة لزم مُشترياً قلعها وثمره شجر مبيع ان شرطت  
 لأحد هما فله وإلا فان ظهر شيء فهي لبائع وإلا فالمشتري وإعما  
 تكون لبائع ان تحد حمل وبستان وجنس وعقد وإلا فلكل  
 حكمه وإذا بيعت ثمرة له فان شرط قطعها لزمه وإلا فله تركها  
 اليه ولكل سقي لم يضر الآخر وإن ضرَّهما حرَّم إلا برضاها  
 أو أحدهما وتنازعا فسُخِّح ولو امتصَّ ثمرة رطوبة شجر لزم البائع  
 قطع أو سقي (فصل) جاز بيع ثمر ان بدا صلاحه مُطلقاً وبشرط

قطعه أو أبقائه وإلا فإن بيع وحده لم يجز إلا بشرط قطعه وإن كان أصله لمشتري لكن لا يلزمه وفاء أو مع أصله جاز لا بشرط قطعه وجاز بيع زرع بالأوجه السابقة إن بدا صلاحه وإلا فعرضه أو بشرط قطعه أو قلعه وبدو صلاح ما مر بلوغه صفة يطلب فيها غالباً وبدو صلاح بعضه كظهوره وعلى بائع ما بدا صلاحه سقيه ما بقي ويتصرف المشتري ويدخل في ضمانه بعد تخلية فلو تلف بترك سقي انفسخ أو تعيب به خير مشتري ولا يصح بيع ما يغلب اختلاط حادثه بموجوده كتبن وقماء إلا بشرط قطعه فإن وقع اختلاط فيه أو فيما لا يغلب قبل تخلية خير مشتري إن لم يسمح له بائع ولا يصح بيع بر في سذبله بصاف وهو الحاقلة ولا رطب نلى نخل بتمر وهو المزآبنة ورخص في بيع العريال وهي بيع رطب أو عنب على شجر خرصاً ولولا غنياء بتمر أو زبيب كيلا فيما دون خمسة أو سق فإن زاد في صفقات جاز وشرط تقابض بتسليم تمر أو زبيب وتخلية في شجر

(باب الاختلاف في كيفية العقد) اختلف ما لكلا أمر

عقد في صفة عقد معاوضة وقد صح كقدر عوض أو جنسه

أوصفته أو أجل أو قدره ولا يدبنة أو تعارضا تحالفا غالبا فيحلف كل بيميناً تجمع نفيًا وإثباتًا ويُسَدُّ أُنْفَى وبائع ندبائهم أن أعرضوا أو تراضوا وإلا فإن سمح أحدهما أجبر الآخر وإلا فسخا أو أحدهما أو الحاكم ثم يرد مبيع بزيادة متصلة وأرض عيب فإن تلف رد مثله أو قيمته حين تلف ولو ادعى بيعا والآخر هبة حلف كل على نفي دعوي الآخر ثم يرد مدعيها بزوائده أو صحته والآخر فساده حلف مدعيها غالبا ولو رد مبيعا معينا معيافا نكر البائع أنه المبيع حلف

(باب) الرقيق لا يصح تصرفه في مالى بغير إذن سيده وإن سكت عليه فيرد للمالك فإن تلف في يده ضمنه في ذمته أو يد سيده ضمن المالك أيهما شاء والرقيق إنما يطالب بعد عتق وإن أذن له في تجارة تصرف بحسب إذنه وإن أبق وليس له نكاح ولا تبرع ولا تصرف في نفسه ولا إذن في تجارة ولا يعامل سيده ومن عرف رقه لم يعامله حتى يعلم الأذن بجماع سيده أو بينة أو شيوخ ولو تلف في يد مأذون ثمن سلعة باعها فاستحققت رجع عليه مشتر ببدله وله مطالبة السيد به كما

يُطَالِبُهُ بِشَمَنِ مَا اشْتَرَاهُ الرَّقِيقُ وَلَا يَتَعَلَّقُ دِينَ بِتَجَارَتِهِ وَبِكَسْبِهِ  
 قَبْلَ حَجَرٍ وَلَا يَمْلِكُ وَلَوْ بِتَمْلِيكَ (بَابُ السَّلَامِ) هُوَ بَيْعُ  
 مَوْصُوفٍ فِي ذِمَّةٍ بِلَفْظِ سَلَمٍ فَلَوْ أَسْلَمَ فِي مُعَيَّنٍ لَمْ يَنْعَقِدْ وَشَرِطَ  
 لَهُ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ حُلُولُ رَأْسِ مَالٍ وَتَسْلِيمُهُ بِتَسْلِيمِ الْعَيْنِ  
 فَلَوْ أَطْلَقَ ثُمَّ سَلَّمَ فِيهِ صَحَّ كَمَا لَوْ أَوْدَعَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ الْمُسْلِمَ لِأَمَانِ  
 أَحِيلَ بِهِ وَإِنْ قَبِضَ فِيهِ وَمَتَى فُسِّخَ وَهُوَ بَاقٍ رُدَّ وَإِنْ غُيِّنَ فِي  
 الْمَجْلِسِ وَبَيَّنَّ مَحَلَّ التَّسْلِيمِ إِنْ أَسْلَمَ فِي مُؤَجَّلٍ بِمَحَلٍّ لَا يَصْلَحُ  
 لَهُ أَوْ لِحْمَلِهِ مَوْثِقَةٌ وَصَحَّ حَالًا وَمَوْجَلًا بِأَجَلٍ يَعْرِفَانِهِ أَوْ عَدْلَانِ  
 كَالْيَوْمِ عِيدٍ أَوْ مُجَادَى وَيَحْمِلُ عَلَى الْأَوَّلِ وَمُطْلَقُهُ حَالٌ وَإِنْ عَيَّنَا  
 شَهْرًا وَلَوْ غَيْرَ عَرِيضَةٍ صَحَّ وَمُطْلَقُهَا هَلَالِيَّةٌ فَإِنْ انْكَسَرَ  
 شَهْرٌ حُسِبَ الْبَاقِي بِأَهْلَةٍ وَتَمَّ الْأَوَّلُ ثَلَاثِينَ وَقَدْرَةٌ عَلَى تَسْلِيمِ  
 عِنْدَ وَجُوبِهِ بِلَا مَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ وَلَوْ بِمَحَلٍّ اعْتِيدَ نَقْلُهُ ابْيَعِ فَلَوْ أَسْلَمَ  
 فِيمَا يَنْزَعُ كَصَيْدٍ بِمَحَلٍّ عِزَّةٍ وَلَوْ لَوْ كِبَارٍ وَيَاقُوتٍ وَأَمَّةٍ وَأَخْتَهَا  
 أَوْ وَلَدِهَا لَمْ يَصَحَّ أَوْ فِيمَا يَنْزَعُ فَانْقَطَعَ فِي مَحَلِّهِ خَيْرٌ لَا قَبْلَ انْقِطَاعِهِ  
 فِيهِ وَعَلِمٌ بِقَدْرِ كَيْلٍ أَوْ نَحْوَهُ وَصَحَّ نَحْوُ جَوْزٍ بَوْزَنٍ وَمَوْزُونٍ  
 بِكَيْلٍ يُعَدُّ فِيهِ ضَابِطًا وَمَكِيلٌ بَوْزَنٌ لَابَهَا وَوَجِبَ فِي لَبَنِ عَدُّ

وُسْنٌ وَزَنْ وَفَسْدٌ بَتَعْيِينِ نَحْوِ مَكْيَالٍ غَيْرِ مُعْتَادٍ وَقَدْرٌ مِنْ نَحْوِ  
 قَرِيَةٍ قَلِيلٍ وَمَعْرِفَةٌ أَوْصَافٍ يَظْهَرُ بِهَا اخْتِلَافُ غَرَضٍ وَلَيْسَ  
 الْأَصْلُ عَدْمُهَا وَذِكْرُهَا فِي الْعَقْدِ بِلَغَةٍ يَعْرِفَانِهَا وَعَدْلَانِ لَا جَوْذَةَ  
 وَرَدَاءَةً وَمُطْلَقَةٌ جَيِّدٌ فَيَصِحُّ فِي مُنْضِبٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ كَمَقْتَابِيٍّ  
 وَخَزٍّ وَشَهْدٍ وَجَبْنٍ وَأَقِطٍ وَخَلٍّ تَمَرٍ أَوْ زَيْبٍ لَا فِيمَا لَا يَنْضِبُ  
 مَقْصُودُهُ كَهَرِيسَةٍ وَمَعْجُونٍ وَغَالِيَةٍ وَخَفٍّ مُرْكَبٍ وَتِرْيَاقٍ مَخْلُوطٍ  
 وَرُؤْسِ حَيَوَانٍ وَلَا فِيمَا تَأْثِيرُ نَارِهِ غَيْرِ مُنْضِبٍ وَلَا مُخْتَلَفٍ كَبَرْمَةٍ  
 وَكُوزٍ وَطَسٍّ وَمَقْمٍ وَمَنَارَةٍ وَطَنْجِيرٍ مَعْمُولَةٍ وَجِلْدٍ وَيَصَحُّ فِيمَا  
 صَبَّ مِنْهَا فِي قَالِبٍ وَأَسْطَالٍ وَشَرِطٍ فِي رَقِيقٍ ذِكْرُ نَوْعِهِ كَتَرَكِيٍّ  
 وَلُونِهِ مَعَ وَصْفِهِ وَسَنِهِ وَقَدَمِهِ طَوَلًا أَوْ غَيْرِهِ تَقْرِيْبًا وَذِكْرُوتِهِ  
 وَأَثَوْتِهِ لَا كَحَلٍّ وَسَمِنٍ وَنَحْوِ هُمَا فِي مَاشِيَةٍ تِلْكَ إِلَّا وَصْفًا وَقَدْ  
 وَفِي طَائِرٍ نَوْعٌ وَجِثَّةٌ وَفِي لَحْمٍ غَيْرِ صَيْدٍ وَطَائِرٍ نَوْعٌ وَذِكْرُ خَصِيٍّ  
 رَضِيعٌ مَعْلُوفٌ جَذَعٌ أَوْ ضِدُّهَا مَنْ فَخَذًا أَوْ غَيْرَهَا وَيَقْبَلُ عَظْمٌ  
 مُعْتَادٌ وَفِي ثَوْبٍ جَنْسُهُ وَنَوْعُهُ وَطَوْلُهُ وَعَرْضُهُ وَكَذَا غَلْظُهُ وَصَفَاقَتُهُ  
 وَلُسْعُوتُهُ أَوْ ضِدُّهَا وَمُطْلَقَةٌ خَامٌ وَصَحٌّ فِي مَقْصُورٍ وَمَصْبُوغٌ قَبْلَ  
 نَسْجِهِ وَفِي تَمَرٍ أَوْ زَيْبٍ أَوْ حَبٍّ نَوْعُهُ وَلُونُهُ وَبَلَدُهُ وَجَرْمُهُ

وَعَقْدُهُ وَحَدَاتُهُ فِي عَسَلِ مَكَانِهِ وَزَمَانِهِ وَلَوْنُهُ (فصل) صَحَّ  
 أَنْ يُؤَدَّى عَنْ مُسْلِمٍ فِيهِ أَجُودٌ أَوْ أَرْدَأُ صِفَةً وَيَجِبُ قَبُولُ الْأَجُودِ  
 وَلَوْ عَجَلٌ مُؤَجَّلٌ فَلَمْ يَقْبَلْهُ لَغَرَضٌ صَحِيحٌ كَكُونِهِ حَيَوَانًا أَوْ  
 وَقْتًا نَهَبٍ لَمْ يُجْبَرْ وَلَوْ ظَفَرَ بِهِ بَعْدَ الْحِلِّ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ  
 وَلِنَقْلِهِ مَوْثِقَةً لَمْ يَلْزِمَهُ أَدَاؤُهُ وَلَا يَطَالِبُهُ بِقِيَمَتِهِ وَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ  
 قَبُولِهِ نَمَّ لَغَرَضٍ لَمْ يُجْبَرْ (فصل) الْأَقْرَاضُ سُنَّةٌ بِإِجَابٍ  
 كَأَقْرَضْتِكَ هَذَا أَوْ كَخَذْتُ بِمِثْلِهِ وَقَبُولٌ وَشَرْطٌ مُقَرَّرٌ اخْتِيَارٌ  
 وَأَهْلِيَّةٌ تَبَرُّعٌ وَإِنَّمَا يَقْرَضُ مَا يَسْلَمُ فِيهِ إِلَّا أَمَةٌ تَحِلُّ لِمُقْتَرَضٍ  
 وَمُلْكٌ بَقْبُضِهِ وَلِمُقْتَرَضٍ رُجُوعٌ لَمْ يَبْطُلْ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ وَيُرَدُّ  
 مِثْلًا وَلِمَقْتَوِيمٍ مِثْلًا صَوْرَةً وَأَدَاؤُهُ صِفَةٌ وَمَكَانًا كَسَلَمَ فِيهِ لَكِنْ  
 لَهُ مُطَالَبَةٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْأَقْرَاضِ بِقِيَمَةِ مَالِهِ مَوْثِقَةً بِمَحَلِّ الْأَقْرَاضِ  
 وَقَدْ انْقَضَتْ وَفَسَدَ بِشَرْطٍ جَرًّا نَفْعًا لِلْمُقَرَضِ كَرَدِّ زِيَادَةٍ  
 وَكَاجَلٍ لَغَرَضٍ كَزَمَنِ نَهَبٍ وَالْمُقْتَرَضُ مُلْكٌ فَلَوْ رَدَّ أَزِيدَ بِلَا  
 شَرْطٍ خَسَنَ أَوْ شَرْطٌ انْقَصَ أَوْ أَنْ يَقْرَضَهُ غَيْرُهُ أَوْ أَجَلٌ بِلَا  
 غَرَضٍ لَغَى الشَّرْطُ فَقَطْ وَصَحَّ بِشَرْطٍ رَهْنٌ وَكَفِيلٌ وَإِشْهَادٌ  
 (كتاب الرهن) أَرْكَانُهُ عَاقِدٌ وَمَرْهُونٌ وَمَرْهُونٌ بِهِ



وصيغة وشروط فيها ما في البيع فان شرط فيه مقتضاه كمتقدم  
مرتين به أو مصلحة له كأشهاد أو ما لا غرض فيه صح لا يضر  
أحدهما كان لا يباع وكشروط منفعة لمرتين أو أن تحدث زوائده  
مرهونة وفي العاقبة ما في المقرض فلا يرهن ولي مال محجوره  
ولا يرهن له إلا لضرورة أو غبطة ظاهرة وفي الرهن كونه  
عيناً ولو مشاعاً أو أمانة دون ولدها أو عكسه ويباعان عند الحاجة  
ويقوم الرهنون ثم مع الآخر فالزائد قيمة الآخر ويوزع الثمن  
عليهما ورهن جان ومردت كبيعهما ورهن مدبر ومعلق عتقه  
بصفة لم يعلم الحلول قبلها باطل وصح رهن ما يسرع فسادُه إن  
أمكن تخفيفه أو رهن بحال أو مؤجل يحل قبل فسادِه ولو  
احتمالاً أو شرط بيعه وجعل ثمنه رهنًا وجفف في الأولي إن رهن  
بمؤجل لا يحل قبل فسادِه وبيع في غيرها عند خوفه ويكون في  
الأخيرة ويجعل في غيرها ثمنه رهنًا ولا يضر طرو ما عرضه له  
كبر ابتل وصح رهن معار بأذن وتعلق به الدين فيشترط  
ذكر جنسه وقدره وصفته ومرتين وبعد قبضه لا رجوع فيه  
ولا ضمان لو تلف وبيع بمراجعة ماله في حال ثم رجع بشمته

وفي المَرهون به كونه دينا معلوما ثابتا لازما ولو مالا وصح  
 مزج رهن بنحو بيع إن توسط طرف رهن وتأخر الآخر  
 وزيادة رهن بدين لا عكسه ولا يلزم إلا قبضه بأذن أو إقباض  
 ممن يصح عقده وله إبانة غيره لا مقبض ورفيقه لا مكاتبه ولا  
 يلزم رهن ما بيد غيره منه إلا بمضي زمن إمكان قبضه وإذنه  
 فيه ويرأ به عن ضمان يد إيدائه لا إلتئانه ويحصل رجوع  
 قبل قبضه بتصرف يُزيل ملكا كهبه مقبوضة وبرهن كذلك  
 وكتابة وتدير وإجبال لا بوطء وتزويج وموت عاقده وجنونه  
 وتحتر وأباق وليس لراهن مُقبض رهن ووطء وتصرف يُزيل  
 ملكا أو ينقصه كتزويج ولا ينفذ إلا إعتاق مُوسر وإيلاده ويُغرم  
 قيمته وقت إعتاقه وإجباله رهنًا والولد حر وإذا لم ينفذ فانفك  
 نفذ الإيلاد فلو ماتت بالولادة غرم قيمتها رهنًا ولو علق بصفة  
 فوجدت قبل الفك فكإعتاق وإلا نفذ وله انتفاع لا ينقصه  
 كركوب ومسكنى لا بناء وغراس فإن فعل لم يُقْلَع قبل حُلُولِ  
 بل بعده إن لم تف الأرض بالدين وزادت به ثم إن أمكن  
 بلا استرداد انتفاع يريده لم يُسترد وإلا فيسترد ويُشهد

ان اتهمه وله باذن مرتبه من مامنه لا يبيع بشرط تعجيل مؤجل أو  
 رهن منه وله رجوع قبل تصرف رهن فان تصرف بعده نفى  
 (فصل) إذا لم يألده للمرتبه غالباً ولها شرط وضعه عند  
 ثالث أو اثنين ولا ينفرد أحدهما بحفظه إلا باذن وينقل من  
 هو يديه باتفاقهما وإن تغير حاله وتشاها وضعه حاكم عند عدل  
 ويبيعه الرهن باذن مرتبه للحاجة ويقدم بضمنه فان أبي  
 الأذن قال له الحاكم إئذن أو ابرى أو الرهن يبيعه ألزمه الحاكم  
 به أو بوفاء فان أصر باعه الحاكم ولمرتبه يبيعه باذن رهن  
 وحضرته ولثالث يبيعه إن شرطاه وأن لم يرجع الرهن بضمن  
 مثله حالاً من نقد بلده فان زاد راغب قبل لزومه فليبيعه وإلا  
 انفسخ والتمن عنده من ضمان الرهن فان تلف في يده تم  
 استحق المرهون رجع المشتري عليه أو على الرهن والقرار عليه  
 وعليه مؤنة المرهون ولا يمنع من مصلحته كقصده وحجم وهو  
 أمانة بيد المرتبه وأصل فاسد كل عقد من رشيد كصحيحه  
 في ضمان وشرط كونه مبيعاً له عند محل مفسد وهو قبله  
 أمانة وحلف في دعوى تلف لارد ولو وطىء لزمه مهر

إِنْ عَذِرْتَ ثُمَّ إِنْ كَانَ بِلَا شُبْهَةٍ مُحَدِّدًا وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهُ جَهْلًا وَالْوَلَدُ  
 رَقِيقٌ غَيْرُ نَسِيبٍ إِلَّا فَلَا وَعَلَيْهِ قِيمَةُ الْوَلَدِ لِمَا لِكَهْلَاوُلُوْا أَتْلِفَ  
 مَرْهُونٌ فَبَدَلَهُ رَهْنٌ وَالْخَصْمُ فِيهِ الْمَالُ كُلُّهُ وَجَبَ قَصَاصُ  
 وَاقْتَصَصَ فَاتَ الرَّهْنُ أَوْ مَالٌ لَمْ يَصْحَ عَفْوُهُ عَنْهُ وَلَا أَبْرَأَ الْمَرْهُونُ  
 الْجَانِيَّ وَسَرَى رَهْنٌ إِلَى زِيَادَةِ مُتَسَلِّةٍ وَدَخَلَ فِي رَهْنٍ حَامِلٌ  
 سَمَلُهَاوُلُوْا جَنَى مَرْهُونٌ عَلَى أَجْنَبِيٍّ مُقَدَّمٌ بِهِ فَإِنْ اقْتَصَصَ أَوْ بَاعَ  
 لَهُ فَاتَ الرَّهْنُ كَمَا لَوْ تَلَفَ أَوْ جَنَى عَلَى سَيِّدِهِ فَاقْتَصَصَ لَا إِنْ وَجَدَ  
 سَبَبُ مَالٍ وَإِنْ قَتَلَ مَرْهُونٌ مَرْهُونًا لِسَيِّدِهِ عِنْدَ آخِرِ اقْتَصَصَ  
 فَاتَ الرَّهْنَانِ وَإِنْ وَجَبَ مَالٌ تَعْلَقَ بِهِ حَقُّ مَرْهُونٍ الْقَبِيلِ  
 فَيَبَاعُ إِنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتَهُ عَلَى الْوَاجِبِ وَثَمَنُهُ رَهْنٌ فَإِنْ كَانَ  
 مَرْهُونَيْنِ بَدَيْنِ أَوْ بَدَيْنَيْنِ عِنْدَ شَخْصٍ فَإِنْ اقْتَصَصَ سَيِّدُهُ فَاتَتِ الْوَثِيقَةُ  
 وَإِلَّا نَقَصَتْ فِي الْأَوَّلَى وَتَقَلَّ فِي الثَّانِيَةِ لِفَرْضٍ وَيَنْفَكُ بِفَسْخِ  
 مَرْهُونٍ وَبِرَاءَةِ مَنْ الدَّيْنِ لَا بَعْضُهُ فَلَا يَنْفَكُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ تَعَدَّدَ  
 عَقْدٌ أَوْ مُسْتَحَقٌّ أَوْ مَدِينٌ أَوْ مَالُكَ مُعَارٍ رَهْنٍ ( فَصْلٌ )  
 اخْتَلَفَا فِي رَهْنٍ تَبَرُّعٌ أَوْ قَدْرُهُ أَوْ عَيْنُهُ أَوْ قَدْرُ مَرْهُونٍ بِهِ  
 حُلْفَ رَاهِنٌ وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُمَا رَهْنَاهُ عَمْدُهُمَا بِمَائَةٍ وَأَقْبَضَاهُ

وصدقته أحدهما فنصيبه رهنٌ بخمسين وحلف المكذب وتقبل  
 شهادة المصدق عليه ولو اختلفا في قبضه وهو بيد رهن أو  
 مرتهن وقال الرهن غصبته أو أقبضته عن جهة أخرى حلف  
 ولو أقر بقبضه ثم قال لم يكن لإقرارى عن حقيقة فله تخليفه  
 وإن لم يذكر تأويلاً ولو اختلفا في جنابة مرهون أو قال الرهن  
 جنى قبل قبض حلف منكر وإذا حلف في الثانية غرم الرهن  
 الأقل من قيمته والأرث ولو نكل حلف المجنى عليه ثم بيع  
 للجناية إن استغرقت ولو أذن في بيع مرهون فبيع ثم قال  
 رجعت قبله وقال الرهن بعده حلف المرتهن كمن عليه دينان  
 بأحدهما وثيقة فأدّى أحدهما ونوى دينها وإن أطلق جعله عما  
 شاء ( فصل ) من مات وعليه دين تعلق بتركته كمرهون  
 يمنع إرثاً فلا يتعلق بزوائدها وللوارث إمساكها بالأقل من  
 قيمتها والدين ولو تصرف ولا دين فظهر دين لم يسقط فسخ  
 « كتاب التفليس » من عليه دين آدمى لازم  
 حال زائد على ماله حجب عليه أو على وليه وجوباً بطلبه أو  
 طلب غرمائه أو بعضهم ودينه كذلك ومن إسهاده على حجرة

ولا يحلُّ مؤجلٌ بمجرٍّ وبه يتعلقُ حقُّ الغرماءِ بماله فلا يصحُّ تصرُّفه فيه بما يضرُّهم كوقوفٍ وهبةٍ ولا يبيعه ويصحُّ إقراره بعينٍ أو جناية أو بدينٍ أسندَ وجوبه لما قبلَ الحجرِ ويتعدَّى الحجرُ لما حدث بعده بكسبٍ كاضطیادٍ ووصيةٍ وشراءٍ ولبائعٍ جهلٍ أن يزاحمَ « فصل » يُبادرُ قاضٍ ببيعِ ماله ولو مركوبه ومسكنه وخادمه بمحضرةٍ مع غرمائه في سوقه وقسمه منه ندباً بمن مثله حالاً من نقدٍ ببلدٍ محله وجوباً وليقدم ما يخافُ فسادَهُ فما تعلقَ به حقٌّ خيواناً فنقولاً فعقاراً ثم إن كان النقدُ غيرَ دينهم اشترى إن لم يرضوا وإلا صرفَ اليهم إلا في نحو سلمٍ ولا يُسلمُ مبيعاً قبلَ قبضٍ ثمنه وما قبضَ قسمةً فإن عثرَ آخرَ ولا يكفون إثبات أن لا غريمَ غيرهم فلو قسمَ فظهرَ غريمٌ أو حدثَ دينٌ سبقَ سببه الحجرُ شاركَ بالحصّة ولو استحقَّ مبيعٌ قاضٍ قدّمَ مُشترٍ ويمونٌ ممونهُ حتى يمضيَ يومٌ قسمَ ماله بليته إلا أن يُعتني بكسبٍ ويتركُ لمونه دَسْتُ ثوبٍ لا تُثقُّ ويلزمُ بعد القسمِ إجارةُ أمٍّ ولده وموقوفٌ عليه ببقيةِ دينٍ لا كسبه وإجارةُ نفسه وإذا أنكرَ غرماءُ أعساره

فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ مَالٌ يُحْلَفُ وَإِلَّا لَزِمَهُ يَبْنِيهِ تَجَرُّهُ بَاطِنُهُ وَتَشْهَدُ  
أَنَّهُ مُعَسَّرٌ لَا يَمْلِكُ إِلَّا مَا يَبْقَى لِمَوْنِهِ وَإِذَا اثْبَتَ أَهْمِلَ وَالْعَاجِزُ  
عِنْدَ يَوْكَلِ الْقَاضِي مَنْ يَبْحَثُ عَنْهُ فَإِذَا ظَنَّ إِعْسَارَهُ بِقَرَائِنِ  
إِضَافَةٍ شَهِدَ بِهِ « فَصْل » لَهُ فُسْخٌ مُعَاوَضَةٌ مُحْضَةٌ لَمْ تَقْعَ بَعْدَ  
حَجَرِ عَالِمِهِ فَوْرًا إِنْ وَجَدَ مَا لَهُ فِي مِلْكٍ غَرِيمِهِ وَلَمْ يَتَّعَلَقْ بِهِ حَقٌّ  
لَا زِمٌ وَالْعَوَاضُ حَالٌ وَتَعْذَرُ حَصُولُهُ بِأَفْلَاسٍ وَإِنْ قَدَّمَهُ الْغَرَمَاءُ  
بِالْعَوَاضِ بِنَحْوِ فُسْخِ الْعَقْدِ لَا بَوْطَةً وَتَصْرِفٌ وَلَوْ تَعَيَّبَ بِمُجَانَاةٍ  
بَائِعٍ بَعْدَ قَبْضٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ أَخَذَهُ وَضَارَبَ مِنْ ثَمَنِهِ بِنِسْبَةِ نَقْصِ  
الْقِيَمَةِ وَإِلَّا أَخَذَهُ أَوْ ضَارَبَ بِثَمَنِهِ وَلَهُ أَخْذُ بَعْضِهِ وَيَضَارِبُ بِحِصَّةِ  
الْبَاقِي فَإِنْ كَانَ قَبْضُ بَعْضِ الثَّمَنِ أَخْذَ مَا يَقَابِلُ بَاقِيَهُ وَالزِّيَادَةُ  
الْمُتَّصِلَةُ لِلْبَائِعِ وَالْمُنْفَصِلَةُ لِلْمُشْتَرِيِّ فَإِنْ كَانَتْ وَلَدَ أُمَةٍ لَمْ يُمَيِّزْ وَلَمْ يَبْذُلْ  
الْبَائِعُ قِيَمَتَهُ يَبْعَا وَأَخْذَ حِصَّةِ الْأُمِّ وَلَوْ وَجَدَ حَمْلًا أَوْ ثَمْرًا لَمْ  
يُظْهِرْ عِنْدَ بَيْعٍ أَوْ رُجُوعٍ أَخْذَهُ وَلَوْ غَرَسَ أَوْ بَنَى فَإِنْ اتَّفَقَ هُوَ  
وَالْغَرْمَاءُ عَلَى قَلْعِهِ قَلَعُوا أَوْ عَدَمِهِ تَمَلَّكَهُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ قَلْعَهُ وَغَرِمَ  
أَرَشَ نَقْصِهِ وَلَوْ كَانَ مِثْلِيًّا كَبُرَّ خُلُوطُهُ بِمِثْلِهِ أَوْ بَارِدًا رَجَعَ بِقَدْرِهِ  
مِنَ الْخُلُوطِ أَوْ بِأَجُودَ فَلَا وَلَوْ طَحَنَهُ أَوْ قَصَرَهُ أَوْ صَبَغَهُ بِصَبْغِهِ

وزادت قيمته فالفلس شريك بالزيادة أو بصبغ اشتراه منه أو  
من آخر فإن لم تزد قيمتهم على الثوب فالصبغ مفقود وإلا أخذ  
البائع مبيعته لكن المفاس شريك بالزيادة على قيمتهما (باب) الحجر  
بجنون وصبا وسفه فالجنون يسلب العبارة والولاية إلى أفاقة  
والصبا كذلك إلا ما استثنى إلى بلوغ بكمال خمس عشرة سنة  
أو أمناء وإمكانه كمال تسع سنين أو حيض وحبل أنثى أمانة  
كنبت عانة كافر خيشنة فإن بلغ رشيدا أعطي ماله والرشد  
صلاح دين ومال بأن لا يفعل محرما يطل عدالة ولا يذربان  
يضييم مالا باحتمال غبن فاحش في معاملة أو زميه في بحر أو صرفه  
في محرّم لا خير ونحو ملا بسر ومطاعم ويختير رشه قبل بلوغه  
فوق مرة فولد تاجر بما كسبه في معاملة ثم يعقيد وليه وزراع  
بزراعة ونفقة عليها والمرأة بأمر عزل وصون نحو أطعمة عن  
نحو هرة فلو فسق بعد فلا حجر أو بدّر حجر عليه القاضي وهو  
وليّه أو جن فوليه وليّه في صغر كمن بلغ غير رشيد ولا يصح  
من محجور سفه إقراره بنكاح أو بدّين أو إتلاف مال ولا  
تصرف مالى كبيع ولا يضمن ما قبضه من رشيد بأذنه وتلف



قبل طلبٍ ويصح إقراره بعقوبةٍ وفيه نسباً وعبادتهُ بَدْيَةٌ  
 أو مَالِيَّةٌ واجبةٌ لكن لا يدفعُ المَالَ بلا إذنٍ ولا تعيينٍ وإلا سافرَ  
 لِنَسكِ واجبٍ فقد مرَّ أو تطوَّعٍ وزادتْ مُؤَنَةُ سَفَرِهِ على  
 نفقته المعهودةِ فِلْوَلِيَّهِ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي طَرِيقِهِ كَسَبٌ قَدَرَ  
 الزيادةَ وهو كَمُحْصَرٍ (فصلٌ) وَلِيٌّ صَبِيٍّ أَبٌ فَأَبُوهُ فَوْصِيٌّ  
 فِقَاضٍ وَيَتَصَرَّفُ بِمُصْلَحَةٍ وَلَوْ نَسِئَةً وَبِعَرَضٍ وَأَخَذَ شَفْعَةً  
 وَيُشْهَدُ فِي بَيْعِهِ نَسِئَةً وَيَرْتَهَنُ وَيَنْبِي عَقَارُهُ بِطَيْنٍ وَآجِرٍ وَلَا  
 يَبِيعُهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ وَزَكِّي مَالُهُ وَيَمُونُهُ بِمَعْرُوفٍ  
 فَإِنْ ادَّعَى بَعْدَ كَمَالِهِ بَيْعاً بِلا مُصْلَحَةٍ عَلَى وَصِيٍّ أَوْ أَمِينٍ حُلْفٍ  
 أَوْ أَبٍ أَوْ أَبِيهِ حُلْفًا (بَابُ الصِّلَحِ) شَرْطُهُ بِلَفْظِهِ سَبْقُ  
 مُخْصُومَةٍ وَهُوَ يَجْرِي بَيْنَ مُتَدَاعِيَيْنِ فَإِنْ كَانَ عَلَى اقْتِرَارٍ وَجَرَى  
 مِنْ عَيْنٍ مُدْعَاةٍ عَلَى غَيْرِهَا فَبِيعَ أَوْ لَاجَرَتْهُ أَوْ غَيْرُهَا أَوْ عَلَى بَعْضِهَا  
 فَهَبَهُ لِلْبَاقِي فَتَثَبَتْ أَحْكَامُهَا أَوْ مِنْ دَيْنٍ عَلَى غَيْرِهِ فَقَدْ مَرَّ أَوْ  
 عَلَى بَعْضِهِ فَأَبْرَأَهُ عَنْ بَاقِيهِ وَصَحَّ بِلَفْظِ نَحْوِ إِبْرَاءٍ أَوْ مِنْ حَالٍ عَلَى  
 مُؤْجَلٍ مِثْلِهِ أَوْ عَكْسَ لَنِي وَصَحَّ تَعْجِيلٌ لِإِنْ ظَنَّ صِحَّةً أَوْ  
 مِنْ عَشْرَةِ حَالَةٍ عَلَى خَمْسَةِ مُؤْجَلَةٍ بَرَاءً مِنْ خَمْسَةٍ وَبَقِيَتْ خَمْسَةٌ

حالة أو عكسَ لَهَا أو كَانَ عَلَى غَيْرِ أَقْرَارٍ لَهَا وَصَالِحِي عَمَّا تَدْعِيهِ  
 لَيْسَ أَقْرَارًا وَيَجْرِي بَيْنَ مُدْعٍ وَأُجْنَبِيٍّ فَإِنْ صَالَحَ عَنْ عَيْنٍ وَقَالَ  
 وَكَانِي الزَّيْمُ وَهُوَ مُقَرَّرُكَ أَوْ وَهِيَ لَكَ صَحٌّ وَإِنْ صَالَحَ عَنْهَا  
 لِنَفْسِهِ صَحٌّ إِنْ قَالَ وَهُوَ مُقَرَّرٌ وَإِلَّا فَشَرَاءٌ مَخْصُوبٌ إِنْ قَالَ وَهُوَ  
 مُبْطَلٌ وَإِلَّا أَمَّا ﴿فَصَلِّ﴾ الطَّرِيقُ النَّافِذُ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ  
 بِنَاءً أَوْ غَرْسٌ وَلَا بِمَا يُضَرُّ مَرَّةً فَلَا يُخْرَجُ فِيهِ مُسْلِمٌ جَنَاحًا أَوْ  
 سَابِطًا إِلَّا إِذَا لَمْ يُظْلَمْ وَرَفَعَهُ بِحَيْثُ يُرْتَضَى تَحْتَهُ مُنْتَصَبٌ وَعَلَيْهِ  
 ثُمُولَةٌ غَالِبَةٌ وَرَاكِبٌ وَمَحْمَلٌ بِكَنِيسَةٍ عَلَى بَعِيرٍ إِنْ كَانَ مَمْرٌ  
 فَرَسَانٌ وَقَسْوِافِلٌ وَغَيْرُ النَّافِذِ الْخَالِي عَنْ نَحْوِ مَسْجِدٍ مُحْرَمٍ  
 إِخْرَاجُ إِلَيْهِ لِغَيْرِ أَهْلِهِ وَلِبَعْضِهِمْ بِلَا إِذْنٍ كَفَتْحِ بَابٍ أَبَدًا مِنْ  
 رَأْسِهِ أَوْ أَقْرَبَ مَعَ تَطَرُّقٍ مِنَ الْقَدِيمِ وَجَازَ صَالِحٌ بِمَالٍ عَلَى فَتْحِهِ  
 لَا عَلَى إِخْرَاجِهِ فِي نَافِذٍ أَوْ غَيْرِهِ وَأَهْلُهُ مَنْ تَقْدَبَ بَابُهُ إِلَيْهِ وَتَحْتَصُّ  
 شِرْكُهُ كُلُّ مَا بَيْنَ بَابِهِ وَرَأْسِ غَيْرِ النَّافِذِ وَلِغَيْرِهِمْ فَتْحُ بَابِ إِلَيْهِ  
 لَا لِتَطَرُّقٍ وَلِمَالِكٍ فَتْحُ كَوَاتٍ وَبَابٍ بَيْنَ دَارِيهِ وَالْجِدَارِ بَيْنَ  
 مَالِكَيْنِ إِنْ اخْتَصَّ بِهِ أَحَدُهُمَا مَنَعَ الْآخَرَ مَا يُضَرُّ كَوَضْعِ  
 خَشَبٍ أَوْ بِنَاءٍ عَلَيْهِ فَلَوْ رَضِيَ الْمَالِكُ مُجَانًا فَبَاعَرَةً فَإِنْ رَجَعَ

بِعَدَ وَضَعُ أَتْقَاهُ بِأَجْرَةٍ أَوْ رَفَعَهُ بِأَرْشٍ أَوْ بِمَوْضٍ فَانْ أَجْرَ  
 الْعُلُوِّ لِلْوَضْعِ فَاجَارَةٌ أَوْ بَاعَهُ لِنَدَاكَ أَوْ حَقَّ الْوَضْعِ فَعَقْدٌ مُشَوِّبٌ  
 بِبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ فَإِذَا وَضَعَ لَمْ يَرْفَعُهُ مَالِكُ الْجِدَارِ وَلَوْ أَنْهَدَمَ فَأَعَادَهُ  
 فَلَمْ يَسْتَحِقَّ الْوَضْعَ وَمَتَى رَضِيَ بِنِيبَاءِ عَلَيْهِ شَرْطَ بَيَانِ مُحْلِهِ وَتَمَسُّكِهِ  
 وَصِفَتِهِ وَصِفَةِ سَقْفِ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى أَرْضٍ كَسَى الْأَوَّلُ وَإِنْ اشْتَرَا  
 فِيهِ مُنْعَ كُلِّ مَا يَضُرُّ بِالرَّضَا فَلَهُ كَأَجْنَبِيٍّ أَنْ يَسْتَنْدَ وَيَسْنِدَ  
 إِلَيْهِ مَا لَا يَضُرُّ وَلَا يَلْزَمُ شَرِيكَاً عِمَارَةً وَيَمْنَعُ إِعَادَةَ مُسْنَدِهِ  
 بِتَقْضِهِ لِأَبَالَةٍ نَفْسِهِ وَالْمُعَادِ مَلِكُهُ وَلَوْ أَعَادَهُ بِنَقْضِهِ فَمَشْرُوكٌ  
 أَوْ أَحَدُهُمَا وَشَرْطُ لَهُ الْآخِرُ زِيَادَةَ جَاوِزٍ لَهُ مُصْلِحٌ بِمَالٍ عَلَى إِجْرَاءِ  
 مَاءٍ غَيْرِ مُغْسَالَةٍ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ أَوْ الْقَاءِ ثَلِجٍ فِي أَرْضِهِ وَلَوْ تَنَازَعَا  
 جِدَاراً أَوْ سَقْفًا بَيْنَ مَلِكَيْهِمَا فَانْ عِلْمُ أَنَّهُ بُنِيَ مَعَ بِنَاءِ أَحَدِهِمَا فَلَهُ  
 الْيَدُ وَإِلَّا فَهُمَا فَانْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا يَبِينَةً أَوْ حَلَفَ قَضَى لَهُ وَإِلَّا  
 جَمِلَ بَيْنَهُمَا (بَابُ الْحَوَالَةِ) أَرْكَانُهَا مُحْيِلٌ وَمَحْتَالٌ وَمُحَالٌ عَلَيْهِ  
 وَدَيْنَانٌ وَصِيغَةٌ وَشَرْطٌ لَهَا رِضَا الْأَوَّلِينَ وَثُبُوتُ الدَّيْنَيْنِ  
 وَصِحَّةُ اعْتِيَاضِ عَنْهُمَا كَثْمَنٌ وَتَصَحُّ بْنُجَمٌ كِتَابَةٌ وَعِلْمٌ بِالْأَيْنَيْنِ  
 قَدْرًا وَصِفَةٌ وَتَسَاوِيَهُمَا كَذَلِكَ وَيَبْرَأُ بِهَا مُحْيِلٌ وَيَسْقُطُ دَيْنُهُ

ويلزم دينُ مُحْتالٍ مُحالاً عليه فإنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى مُحِيلٍ وَإِنْ شَرَطَ يَسَارُهُ أَوْ جَهْلُهُ وَلَوْ فُسِّخَ بَيْعٌ وَقَدْ أَحَالَ مُشْتَرٍ بَشْمَنَ بَطَلَتْ لَا بَائِعَ بِهِ وَلَوْ أَحَالَ بَشْمَنٌ رَقِيقَ فَاتَّقَى الْبَيْعَانِ وَالْمُحْتَالُ عَلَى حُرِّيَّتِهِ أَوْ ثَبَتَتْ بَيِّنَةٌ لَمْ تَصَحَّ الْحَوَالَةُ فَإِنْ كَذَّبَهَا الْمُحْتَالُ وَلَا يَدْنِيهِ فَلِكُلِّ تَحْلِيلِهِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَبَقِيَتْ وَلَوْ اخْتَلَفَا هَلْ وَكَلَّ أَوْ أَحَالَ حَلْفَ مُنْكَرِ الْحَوَالَةِ لَا مَعَ اتِّفَاقٍ عَلَى لَفْظِهَا وَلَمْ يَحْتَمَلْ وَكَالَةً

(كتاب الضمان) أَرُكَّانُهُ مَضْمُونٌ عَنْهُ وَلَهُ وَفِيهِ وَصِيغَةٌ وَضَامِنٌ وَشَرَطَ فِيهِ أَهْلِيَّةٌ تَبَرُّعٌ وَاخْتِيَارٌ وَصَحَّ ضَمَانُ رَقِيقٍ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ لَا لَهُ فَإِنْ عَيْنَ لِلْأَدَاءِ جِهَةً وَإِلَّا فَمِمَّا يَكْسِبُهُ بَعْدَ إِذْنٍ وَمِمَّا يَبِيدُ مَا ذُوْنٌ وَفِي الْمَضْمُونِ لَهُ مَعْرِفَتُهُ لَا رِضَاهُ وَلَا رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ وَمَعْرِفَتُهُ وَفِي الْمَضْمُونِ فِيهِ ثَبُوتُهُ وَصَحَّ ضَمَانُ دَرَكٍ بَعْدَ قَبْضٍ مَا يَضْمَنُ كَانَ يَضْمَنُ لِمُشْتَرِي الثَّنِ وَلِبَائِعِ الْمِيعِ إِنْ خَرَجَ مُقَابِلَهُ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعْيِيًّا أَوْ نَاقِصًا لِنَقْصِ صِفَةٍ أَوْ صُنْجَةٍ وَلِزَوْمِهِ وَلَوْ مَا لَا كَثْمَنٍ وَعَلِمَ بِهِ إِلَّا فِي لِبَلٍ دِيَّةٍ كَابْتِرَاءٍ وَلَوْ ضَمَنَ مِنْ دَرَاهِمٍ إِلَى عَشْرَةِ صَحٍّ فِي تِسْعَةٍ كَاقْرَارٍ وَنَحْوِهِ وَتَصَحَّ كِفَالَةُ

عين مضمونة وبدن غائب ومن يستحق حضوره مجلس الحكم  
لحق لله مالي أو لآدمي باذنه ولو صبيًا ومجنونًا ومحبوسًا وميتًا  
ليشهد على صورته فإن كفل بدن من عليه مال شرط لزومه  
لا علم به ثم إن عين محل تسليم وإلا فحطبها ويرأ كفيل  
بتسليمه فيه بلا حائل كتسليمه نفسه عن كفيل فإن غاب لزمه  
احضاره إن أمكن ويمهل مدته ثم إن لم يحضره حبس ولا  
يطالب كفيل بمال ولو شرط أنه يغرمه لم تصح وفي الصيغة لفظ  
يشعر بالتزام كضمنت دينك عليه أو تحمّلته أو تقلّده أو  
تكفّلت ببذنه أو آنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل  
ولا يصحان بشرط براءة أصيل ولا بتعليق وتأقيت ولو كفل  
وأجل احضارًا بمعلوم صح كضمان حال مؤجلًا به وعكسه  
ولا يلزم تعجيل ولمستحق مطالبة ضامن وأصيل ولو بريء  
بريء ضامن ولا عكس في إبراء ولو مات أحدهما حل عليه  
وإضامن باذن مطالبة أصيل بتخليصه بأداء إن طواب ورجوع  
عليه ولو صالح عن الدين بما دونه لم يرجع إلا بما غرم ومن  
أدّى دين غيره باذن ولا ضمان رجع ثم إنما يرجع مؤد إذا

أشهد بأداء ولو رجلاً ليحلف معه أو أدّى بحضرة مدين أو  
صدقه دائن

كتاب الشركة ( هي شركة أبدان بان يشتركا ليكون بينهما  
كسبهما ومفاوضة ليكون بينهما كسبهما وعليهما ما يُغرّم  
ووجوه ليكون بينهما ربح ما يشتريانه لهما وعنان وهي الصحيحة  
وأركانها عاقدان ومعقود عليه وعمل وصيغة وشرط فيها لفظ  
يُشعرُ باذن في تجارة وفي العاقدين أهلية وتوكيل وتوكل وفي  
المعقود عليه كونه مثلياً خلط قبل عقد بحيث لا يتميز أو  
مُشاعاً لا تساوي ولا علم بنسبة عند عقد وفي العمل مصلحة  
بحال ونقد بلد فلا يبيع بثمر مثل ومم راجب بأزيد ولا يسافر  
به ولا يُبضعه بلا إذن ولكل فسخها وينعزلان بما ينعزل به  
الوكيل لا عازل بعزله للآخر والربح والخسر بقدر المالين وان  
شرطاً خلافه وتفسد به فلكل على الآخر أجره عمله له ونقد  
التصرف والشريك كمودع وحلف في إشتريته أو أن ما يدي لي  
أو للشركة لافي اقتسمنا وصار لي

( كتاب الوكالة ) أركانها موكل ووكيل وموكل فيه

وصيغةٌ وشُرطٌ في الموكل صحةٌ مباشرةً الموكل فيه غالباً  
 فيصح توكيلٌ وليٌّ وفي الوكيل صحةٌ مباشرةً التصرف لنفسه  
 غالباً وتعيينه وفي الموكل فيه أن يملكه الموكل فلا يصح في بيع  
 ما سيملكه وطلاق من سينكحها إلا تبعاً وأن يقبل نيابةً فيصح  
 في عقدٍ وفسخٍ وقبضٍ وإقباضٍ وخصومةٍ وتماتك مباح وإستيفاء  
 عُقوبة لا إقرار والتقاطٍ وعبادةٍ إلا في نُسكٍ ودفع نحو زكاةٍ  
 وذبح نحو أضحيةٍ ولا شهادةٍ ونحو ظهارٍ وعينٍ وإن يكون معلوماً  
 ولو بوجهٍ كبيعٍ أموالٍ وعقٍّ إر قائي لا نحو كلٍّ أموري ويجب  
 في شراء عبدٍ بيانُ نوعه ودارٍ بيانُ محله وسكّه لا ثمنٍ أو في  
 الصيغة لفظٌ موكلٍ يشعر برضاه كموكّلتك أو بغير وصح  
 تأقيتها وتعليقٌ لهما ولا لعزلٍ ولو قال وكلتك وهى عزلتك  
 فأنت وكيلي صحت فإن عزله لم يصرو وكلاً ونفذ تصرفه  
 (فصلٌ) الوكيل بالبيع مطلقاً كالشريك فلا يبيع بثنٍ مثل  
 وثنٍ راعبٍ بأزيدٍ وبنينٍ فاحشٍ فلو خالف وسلم ضمن ولو وكله  
 لبيعٍ مؤجلاً صحّ وتحملٌ مطلقٌ أجلٌ على عُرفٍ ولا يبيع  
 لنفسه ومواليه وله قبضٌ ثمنٍ حالٍ ثمّ يسلم المبيع فان سلم قبله

ضمنَ وليس لوكيلٌ بشرأٍ شراءٍ معيبٍ فان اشتراه جاهلاً وقعَ  
 للموكل والشراءُ في الذمةِ ولكلٌّ ردهُ لا إن رضى مُوكلٌ أو  
 اشترى بعينِ ماله فلا يردُّ وكيلٌ ولوكيلٌ توكيلٌ بلا إذنٍ فيما  
 لا يتأتى منه وإذا وكلَ باذنٍ فالثاني وكيلٌ الموكلُ فلا يعزلهُ  
 الوكيلُ فان قال وكلٌ عنك فوكيلٌ الوكيلُ فينعزلُ بعزل  
 وانعزالٍ وحيث له توكيلٌ فليوكلُ أميناً إلا إن عينَ له غيرهُ  
 (فصلٌ) أمرهُ ببيعٍ لمعينٍ أو به أو فيه تعيينَ فلو أمرهُ بمائةٍ لم  
 يبيعْ بأقل ولا بأزيدَ إن نهاهُ أو عينَ مشترياً أو بشرأٍ شاةٍ  
 موصوفةٍ بدينارٍ فاشترى به شاتينِ بالصفةِ وساوتهُ لإحداهما وقعَ  
 للموكلُ ومتى خالفهُ في بيعٍ مالهٍ أو شراءٍ بعينهٍ لنا أو شراءٍ في ذمةِ  
 وقعَ للوكيلِ وإن سُميَ الموكلَ ولا يصحُّ إيجابُ بيعتِ مُوكلِكِ  
 والوكيلُ أمينٌ فان تعدَّى ضمنَ ولا ينعزلُ وأحكامُ عقدهِ  
 كرويةٍ ومفارقةٍ مجلسٍ وتقابضٍ فيه تتعلّقُ به ولبائعٍ مُطالبتهُ  
 بشئٍ إن قبضهُ وإلا فلا إن كان مُعيناً وإلا طالبهُ إن لم يعترفْ  
 بوكالتهِ وإلا طالبَ كلاً والوكيلُ كضامنٍ ولو تلفَ ثمنٌ  
 قبضهُ واستحقَّ مبيعُ طالبهُ مُشتري والقرارُ على الموكلِ (فصلٌ)



الوكالة جائزة فترفعُ حالاً بعزلٍ أحدهما وتعمده إنكارها  
 بلا غرض وزوالٍ بشرطه وملكٍ موكلٍ ولو اختلفا فيها أو قال  
 قبل تسليمه المبيع أو بعدهُ بحق قبضتُ الثمن وتلف أو قال  
 أتيتُ بالتصرفِ فأنكر الموكِّلُ حلفَ ولو اشترى أمةً بعشرين  
 وزعمَ أن الموكِّلَ أمره فقال بل بعشرة وحلفَ فإن اشترى  
 بعين مال الموكِّلِ وسماه في عقد بطل أو بعده واشترى في ذمة  
 وسماه كما مرَّ وصدَّقه البائعُ فكذلك وإلا وقع للوكيل وحلفَ  
 البائعُ على نفي العلم إن كذبه أو سكتَ وقد اشترى بالعين  
 وسماه بعد العقد وسنَّ لقاض حينئذٍ فقَّ بالبائع في هذه وبالموكِّلِ  
 مطابقاً لبيعها للوكيل ولو بتعليق ولو قال قضيتُ الدين فأنكر  
 مستحقه حلفَ ولمن لا يصدق في أداء تأخيرهِ لأشهاد به ومن  
 ادعى أنه وكيلٌ بقبض ما على زيد لم يجب دفعه إلا بنيسة ويجوز  
 إن صدَّقه أو أنه مُحتملٌ به أو وارثٌ له وصدَّقه وجب  
 (كتابُ الأقرار) أركانه مقررٌ ومقرَّ له وبه وصيفة  
 وشرطٌ فيها لفظٌ يُشعرُ بالتزام كالزيد على أو عندي كذا وعلى  
 أو في ذمتي للدين ومعني أو عندي للعين وجوابٌ لي عليك

الف أه أو أليس لي عليك ألف يبلى أو نعم أو صدقت أو أنا مقر  
 به أو نحوها لإقرار كجواب اقض الألف الذى لي عليك بنعم  
 أو أفضى غداً أو أمهلنى أو حتى أقعد أو أفتح الكيس أو أجد أو نحوها  
 لا بزنه أو أخذه أو اختم عليه أو اجعله فى كيسك أو أنا مقر به  
 أو أقر به أو نحوها وفى المقر إطلاق تصرف واختيار فلا يصح  
 من صبي ومجنون ومكره فإن ادعى بلوغاً بامناء ممكن صدق ولا  
 يحلف أو بسن كلف يئنه والسفيه والمفلس أمر حكمهما وقبل إقرار  
 رقيق بموجب عقوبة وبدين جنابة ويتعلق بذمته فقط إن لم  
 يصدق سيدة وقبل عليه بدين تجارة أذن له فيها وإقرار مريض  
 ولو لوارث ولا يقدم إقرار صحة ولا مورث وفى المقر له أهلية  
 استحقاق فلا يصح لذابة فإن قال بسببها لفلان صح أحمل  
 هند وإن أسند لجهة لا تمكن فى حقه وعدم تكذيبه وفى المقر  
 به أن لا يكون للمقر ققوله دارى أو دينى لعمر و لغو لا هذا  
 وكان لى إلى أن أقررت به وأن يكون بيده ولو ما لافلو أقر  
 بحرية شخص ثم اشتراه حكم بها وكان اشتراؤه افتداء من جهته  
 وبيعاً من جهة البائع فله الخيار وصح بمجهول فلو قال على شيء

أَوْ كَذَا قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِغَيْرِ عِبَادَةٍ وَرَدَّ سَلَامٌ وَنَجَسٌ لَا يُقْتَتَى وَلَوْ  
أَقْرَبَ بِمَالٍ وَإِنْ وَصَفَهُ بِنَحْوِ عِظَمِ قَبْلِ تَفْسِيرِهِ بِمِثَالٍ مِنْهُ وَبِمُسْتَوْلَةٍ  
وَلَوْ قَالَ شَيْءٌ شَيْءٌ أَوْ كَذَا كَذَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَوْ شَيْءٌ شَيْءٌ أَوْ كَذَا كَذَا  
فَشَيْئَانِ أَوْ كَذَا دِرْهَمٌ يَرْفَعُ أَوْ نَصَبٌ أَوْ جَرٌّ أَوْ سُكُونٌ أَوْ  
كَذَا كَذَا دِرْهَمٌ بِهَا بِلَا نَصَبٍ فِدِرْهَمٌ أَوْ بِهِ فِدِرْهَمَانِ أَوْ أَلْفٌ  
وَدِرْهَمٌ قَبْلَ تَفْسِيرِ أَلْفٍ بِغَيْرِ الدِّرْهَمِ أَوْ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ دِرْهَمًا  
فَالْكُلُّ دَرَاهِمٌ أَوْ الدَّرَاهِمُ الَّتِي أَقْرَبَتْ بِهَا نَاقِصَةُ الْوِزْنِ أَوْ  
مَغْشُوشَةٌ فَإِنْ كَانَتْ دَرَاهِمُ الْبَلَدِ كَذَلِكَ أَوْ وَصَلَهُ قَبْلَ أَوْ  
دِرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ فَإِنْ أَرَادَ مَعِيَّةً فَأَحَدَ عَشَرَ أَوْ حَسَابًا لَعَرَفَهُ مَعْشَرَةٌ  
وَالْإِلَّا فِدِرْهَمٌ (فَصْلٌ) قَالَ لَهُ عِنْدِي سَيْفٌ أَوْ خُفٌّ فِي ظَرْفٍ أَوْ  
عَبْدٌ عَلَيْهِ ثَوْبٌ لَمْ يَلِزْهُ الظَّرْفُ وَالثَّوْبُ أَوْ عَكْسُهُ لَمْ يَمَاهُ فَقَطَّ أَوْ دَابَّةٌ  
بَسْرَجَهَا أَوْ ثَوْبٌ مَطْرَزٌ لَمْ يَكُنْ مِثْلُ الْكُلِّ أَوْ فِي مِيرَاثٍ أَبِي أَلْفٌ  
فَاقْرَأْ عَلَى أَبِيهِ بَدَيْنِ أَوْ مِيرَانِي مِنْ أَبِي فَوَعْدُ هِبَةٍ أَوْ عَلَى دِرْهَمٍ  
دِرْهَمٌ لَمْ يَكُنْ دِرْهَمٌ أَوْ دِرْهَمٌ فِدِرْهَمَانِ أَوْ دِرْهَمٌ فِدِرْهَمٍ ثَلَاثَةٌ  
إِلَّا أَنْ نَوَى بِالثَّلَاثِ تَأْكِيدَ الثَّانِي فِدِرْهَمَانِ وَمَتَى أَقْرَبَ بِمِثْلِهِمْ  
كَثُوبٌ وَطَوْلَبَ بَيَانَهُ فَأَبَى حَبَسَ وَلَوْ بَيْنَ وَكَذَبَهُ الْمُقَرَّبَ لَهُ

فَلْيَسِينٌ وَلْيَدْعُ وَيَحْلِفُ الْمَقْرُ عَلَى نَفِيهِ وَلَوْ أَقْرَ بِأَلْفٍ وَأَلْفٍ فَأَلْفٌ  
 وَلَوْ اخْتَلَفَ قَدْرُ فَلَا أَكْثَرَ فُلُوْ تَعْذَرُ جَمْعُ لَزِمَاهُ وَلَوْ قَالَ لَهُ عَلَى  
 أَلْفٍ قَضِيَّتُهُ أَوْ لَا تَلْزِمُ أَوْ مِنْ ثَمْنٍ نَحْوِ خَمْرٍ لَزِمَهُ أَوْ مِنْ ثَمْنٍ نَحْوِ  
 عَبْدٍ لَمْ أَقْبِضْهُ قَبْلَ أَوْ عُلِقَ فَلَاشِيءٌ وَحَلَفَ مَقْرٌ فِي عَلَى أَوْ عِنْدِي  
 أَوْ مَعِيَ أَلْفٌ وَفَسَّرَهُ بِوَدِيَّةٍ فَقَالَ لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ آخَرُ وَفِي  
 دَعَاؤِهِ تَلْفًا وَرَدًّا بَعْدَهُ وَمَقْرُ لَهُ فِي قَوْلِهِ فِي ذِمَّتِي أَوْ دِينًا وَلَوْ أَقْرَ  
 يَبِيعُ أَوْ هِبَةً وَقَبْضُ فَادْعِي فَسَادَهُ لَمْ يَقْبَلْ وَلَهُ تَحْلِيفُ الْمَقْرُ لَهُ فَإِنْ  
 نَكَلَ حَلَفَ الْمَقْرُ وَبَطُلَ أَوْ قَالَ هَذَا لَزِيْدٌ بَلْ نَعْمَرُوْ أَوْ غَضِبْتَهُ  
 مِنْ زَيْدٍ بَلْ مِنْ عَمْرٍ وَسَلِمَ لَزِيْدٌ وَغَرِمَ بَدَلُهُ لَعَمْرُوْ وَصَحَّ اسْتِثْنَاءُ  
 نَوَاهٍ قَبْلَ فِرَاغِ الْأَقْرَارِ وَأَتَصَلَ وَلَمْ يَسْتَغْرِقْ وَلَا يَجْمَعُ فِي اسْتِغْرَاقٍ  
 وَهُوَ مِنْ إِبْثَابِ نَفِيٍّ وَعَكْسُهُ فُلُوْ قَالَ لَهُ عَلَى عَشْرَةٍ إِلَّا تِسْعَةً إِلَّا  
 ثَمَانِيَةً لَزِمَهُ تِسْعَةٌ وَصَحَّ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ كَأَلْفِ دَرَاهِمٍ إِلَّا تَوْبًا إِنْ  
 بَيْنَ ثَوْبٍ قِيَمَتُهُ دُونَ أَلْفٍ وَمِنْ مُعَيَّنٍ كَهَذِهِ الدَّارُ لَهُ إِلَّا هَذَا  
 الْبَيْتَ أَوْ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدَ إِلَّا وَاحِدًا وَحُلْفَ فِي بَيَانِهِ

(فصل ث) أَقْرَ بِنَسْبٍ فَإِنْ أَلْحَقَهُ بِنَفْسِهِ مُشْرَطَ إِمْكَانٍ  
 وَتَصْدِيقٍ مُسْتَلْحَقٍ أَهْلٍ لَهُ وَلَوْ اسْتَحَقَّ اثْنَانِ أَهْلًا لَحَقَّ

مَنْ صَدَّقَهُ وَأَمَّتَهُ إِنْ كَانَتْ فِرَاشًا فَوَلَدَهَا لِصَاحِبِهِ وَإِلَّا فَانْ قَالَ هَذَا  
وَلَدِي ثَبَتَ نَسَبُهُ لَا إِبْلَادُ أَوْ وَعَلَقَتْ بِهِ فِي مِاْ كِي ثَبَتَا وَإِنْ  
أَلْحَقَهُ بِغَيْرِهِ كَهَذَا أَخِي أَوْ عَمِّي شُرْطَ مَعَ مَا مَرَّ كَوْنُ الْمَلْحَقِ  
بِهِ رَجُلًا مِيتًا وَإِنْ نَفَاهُ وَكَوْنُ الْمُقَرَّرِ لَا وِلَاءَ عَلَيْهِ وَكَوْنُهُ وَارِثًا  
حَازِرًا فَلَوْ أَقْرَأَ أَحَدُ حَازِرَيْنِ بِثَالِثٍ دُونَ الْآخِرِ لَمْ يُشَارِكِ الْمُقَرَّرُ  
ظَاهِرًا فَإِنْ مَاتَ الْآخَرُ وَلَمْ يَرِثْهُ إِلَّا الْمُقَرَّرُ ثَبَتَ النِّسْبُ أَوْ ابْنُ  
حَازِرٍ بِأَخٍ فَأَنْكَرَ نَسَبُهُ لَمْ يُوْثِرْ وَلَوْ أَقْرَأَ بَيْنَ يَحْبِبُهُ كَأَخٍ أَقْرَأَ  
بِابْنٍ ثَبَتَ النِّسْبُ لَا الْارْثُ

﴿ كِتَابُ الْعَارِيَةِ ﴾ أَرْكَانُهَا مُسْتَعِيرٌ وَمُعَارٍ وَصِيفَةٌ وَمُعِيرٌ  
وَشُرْطَانٌ فِيهِ مَا فِي مُقْرَضٍ وَمِلْكُهُ الْمَنْفَعَةُ كَمَا كَثُرَ لَا مُسْتَعِيرٌ  
وَفِي الْمُسْتَعِيرِ تَعْيِينٌ وَاطْلَاقٌ تَصَرُّفٌ وَلَهُ إِيَابَةٌ مَنْ يَسْتَوْفِي لَهُ  
وَفِي الْمُسْعَارِ اِئْتِفَاعٌ مُبَاحٌ مَعَ بَقَائِهِ وَتَكْرَهُ اسْتِعَارَةٌ وَإِعَارَةٌ  
فِرْعٌ أَصْلُهُ خَلْدَمَةٌ وَكَافِرٌ مُسْلِمًا وَفِي الصِّفَةِ لَفْظٌ يُشْعَرُ بِالْأَذْنِ  
فِي الْاِئْتِفَاعِ كَأَعْرَنَكَ أَوْ بَطْلَبِهِ كَأَعْرَنِي مَعَ لَفْظِ الْآخِرِ أَوْ فَعْلِهِ  
وَأَعْرَنَكَ لِيَتْلَفَهُ أَوْ لِيَتْعِيرَنِي فِرْسَكٌ إِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ وَمَوْئِنَةٌ رَدُّهُ  
عَلَى مُسْتَعِيرٍ فَإِنْ تَلَفَ لَا بِاسْتِعْمَالٍ مَأْذُونٍ ضَمْنُهُ لَا مُسْتَعِيرٌ

من نحو مُكْتَرٍ كَتَلَفَ فِي شَعْلِ مَالِكٍ وَلَهُ انْتِفَاعٌ مَّا ذُوْنُهُ وَمِثْلُهُ ضَرَرًا  
إِلَّا إِنْ نَهَاهُ فَلَزَّ أَرَعَةً بِرٍّ يَزْرَعُهُ وَشَعِيرًا لَا عَكْسَهُ وَلِبْنَاءٍ أَوْ  
غَرْسٍ يَزْرَعُ لَا عَكْسَهُ وَلِبْنَاءٍ لَا يَنْفَرُسُ وَعَكْسُهُ وَإِنْ أَطْلَقَ  
الزَّرْعَةَ صَحَّ وَزَرَعَ مَا شَاءَ لَا إِعَارَةَ مُتَعَدِّ جِهَةً بَلْ يُعْمِنُ  
أَوْ يُعْمَمُ (فَصْلٌ) لِكُلِّ رَجْوَعٍ بِشَرْطٍ فِي بَعْضٍ كَدْفِنٍ فَأَمَّا  
يَرْجِعُ قَبْلَ الْمَوَارَاةِ أَوْ بَعْدَ انْدِرَاسِ وَإِنْ أَعَارَ لِبْنَاءٍ أَوْ غَرْسٍ وَلَوْ  
إِلَى مُدَّةٍ ثُمَّ رَجَعَ فَإِنْ شَرَطَ قَلْعَهُ لَزِمَهُ وَإِلَّا فَإِنْ اخْتَارَهُ قَلَعَ  
مَجَانًا وَلَزِمَهُ تَسْوِيَةُ الْأَرْضِ وَإِلَّا خَيْرٌ مُعِيرٍ بَيْنَ تَمْلِكِهِ بِقِيَمَتِهِ  
وَقَلْعِهِ بِأَرْشٍ وَتَبْقِيَتِهِ بِأَجْرَةٍ فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ تَرَكَهَا حَتَّى يَخْتَارَ أَحَدَهَا  
وَلَمْ يُعِيرْ دُخُولَهَا وَانْتِفَاعُهَا وَلَمْ يَسْتَعِيرْ دُخُولَهَا لِأَصْلَاحٍ وَلِكُلِّ  
بَيْعٍ مُلْكِهِ وَإِذَا رَجَعَ قَبْلَ إِذْرَاكِ زَرْعٍ لَمْ يُعْتَدْ قَلْعُهُ لَزِمَهُ  
تَبْقِيَتُهُ إِلَيْهِ بِأَجْرَةٍ وَلَوْ عَيْنَ مُدَّةٍ وَلَمْ يُدْرِكْ فِيهَا لِقْصِيرَ قَلْعٍ  
مَجَانًا كَمَا لَوْ حَمَلَ نَحْوَ سَبِيلٍ بِذَرٍّ إِلَى أَرْضِهِ فَتَبَتَ وَلَوْ قَالَ مَنْ  
بِيَدِهِ عَيْنٌ أَعَرْتُ فَقَالَ مَا لِكُهَا أَجْرَتُكَ أَوْ غَصْبَتِي وَمَضَتْ مُدَّةُهَا  
أَجْرَةٌ مُصَدَّقٌ فَإِنْ تَلَفَتْ فِي الثَّانِيَةِ أَخَذَ قِيَمَةَ وَقْتِ تَلْفٍ بِلَا عَيْنٍ  
فَإِنْ كَانَتْ دُونَ أَقْصَى قِيَمِهِ حَلَفَ لِلزَّائِدِ

(كتابُ الغصبِ) هو استيلاءٌ على حقٍّ غيرِ بلاحقٍّ  
 كركوبه دابةً غيره وجلسه على فراشه وإزعاجه عن داره  
 ودخوله لها بقصدٍ إستيلاءٍ فان كان المالك فيها ولم يزعجه  
 فغاصبٌ لنصفها إن عُدَّ مستوليًّا ولو منع المالك بيتًا منها فغاصبٌ  
 له فقط وعلى الغاصبِ ردُّ ضمانٍ مُتموّلٍ تلفَ كما لو أُلْقِيَ بُيْدٌ  
 مالِكِهِ أو فُتِحَ زِقًا مطروحًا فخرج ما فيه بالفتح أو منصوبًا  
 فسقط به وخرج ما فيه أو بابًا عن غيرِ مِيزٍ كطيرٍ فذهب  
 حالًا وضمن آخذٌ مَغْصُوبٍ والقرارُ عليه إن تلفَ عنده إلا  
 إن جهلَ ويده أُمِينَةٌ بلا اتِّهابٍ كوديعةٍ فعكسه ومتى أُلْفَ فالقرارُ  
 عليه وإن حمّله الغاصبُ عليه لا لغرضه كان قدّمَ له طعامًا فأكله  
 فلو قدّمه للمالكِ فأكله بريء

(فصلٌ) يُضمّن مَغْصُوبٌ مُتَقَوِّمٌ تلفَ بأقصى قيمه من  
 غصبٍ إلى تلفٍ وأبعاضه بما نقص منه إلا إن تلفت من رقيقٍ  
 ولها مُقدَّرٌ من حرٍّ فبأكثر الأُمْرَيْنِ ومثلي وهو ما حصره  
 كيلٌ أو وزنٌ وجازَ سلمه كماءٍ وترابٍ ونحاسٍ ومسكٍ وقطنٍ  
 ودقيقٍ بمثله في أيِّ مكانٍ حلَّ به المثلَى فأنْ مُقَدَّرَ فبأقصى قيمٍ

المكان من غصب إلى فقد ولو نقل المصوب طول بَرَدَه  
وبأقصى قيمه لحياولة ولو تلف المثلثُ فله مطالبة بمثله في غير  
المكان إن لم يكن لنقله مؤنةً وأمنٌ وإلا فبأقصى قيم المكان  
ويضمن متقومٌ أُلِفَ بلا غصب بقيته وقت تلف فإن تلفَ  
بسراية جناية فبالأقصى ولا يراق مُسَكَّرٌ على ذمي لم يظهره ويردُّ  
عليه كحترم على مسلم ولا شيء في إبطال أصنام وآلات لهو  
وتفصل بلا كسر فإن عجزَ أبطلها كيف تيسر ويضمن في غصب  
مَنفعة ما يؤجر إلا حراً فبنفويت كبضع ونحو مسجد (فصل)  
يُخلف غاصب في تلفه وقيمه وثياب رقيق وعيب خلق ولو  
ردّه ناقص قيمة فلا شيء ولو غصب ثوباً قيمته عشرة فصارت  
برخص درهماً ثم لبس نصفه ردّه مع خمسة أو تلف أحد  
خفين مَغْصُوباً بقيمتها عشرة وقيمة الباقي درهماً لزمه ثمانية  
كما لو أُلِفَ بيد مالكة ولو حدث نقص يسري لتلف كأن جعل  
البر هريسة فكتألف ولو جنى مَغْصُوبٌ فتعلق بربقته مال فداء  
الغاصب بالأقل من قيمته والمال فإن تلف في يده غرمه المالك  
وللمجنى عليه أخذ حقه ممّا أخذ المالك ثم يرجع المالك



على الغاصب كما لو ردَّ فيبيع في الجنابة ولو غصب أرضاً فنقل  
 ترابها رده أو مثله كما كان يطلب أو لغرضه وعليه أجره مدة ردِّ  
 مع أرش نقص ولو غصب دهنًا وأغلاه فنقصت عينه رده  
 وغرم الذاهب أو قيمته لزمه أرش أوهما غرم الذاهب وردَّ  
 الباقي مع أرش نقصه ولا يجبر سمين نقص هزال ويجبر أنسيان  
 صنعة تذكرها لا تعلم أخرى ولو غصب عصيراً فنخمر ثم تخلل  
 رده مع أرش أو خمرًا فخللت أو جلد ميتة فدبته ردها (فصل)  
 زيادة المغصوب إن كانت أثراً كفصارة فلا شيء للغاصب وأزالها  
 إن أمكن بطلب أو لغرضه ولزمه أرش نقص أو عيناً كبناء  
 وغراس كلّف القلع والأرث وإن صبغ الثوب بصبغه وأمكن  
 فصله كالفه وإلا فإن نقصت قيمته لزمه أرش أو زادت لإشتركا  
 ولو خلط مغصوباً بغيره وأمكن تمييزه لزمه وإلا فكتالف وله  
 أن يعطيه منه إن خلطه بمثله أو بأجود ولو غصب خشبة وبنى  
 عليها أو أدرجها في سفينة ولم تعفن ولم يخف تلف معصوم كلّف  
 إخراجها ولو وطئ مغصوبة حدّ زان منها ووجب مهر إن لم  
 تكن زانية ووطئ مشتر منه كوطئه وإن أحبلها بزنا فالولد رقيق

غير نسيب أو بغيره خر نسيبٌ وعليه قيمته وقت انفصاله حياً  
ويرجع على الغاصب بها وبأرش نقص بنائه وغراسه لا بغيره  
ما تلف أو تعيب عنده أو منفعة استوفاه وكل ما لو غريمه رجع  
به لو غريمه الغاصب لم يرجع به وما لا فيرجع ومن انبت يده  
على يد غاصب فكشتر

(كتاب الشفعة) أركانها أخذٌ ومأخوذٌ منه ومأخوذٌ  
وشرطٌ فيه إن يكون أرضاً بتابعها غير نحو ممرٍ لا غنى عنه وأن  
يملك بعوضٍ كمبيعٍ ومهرٍ وعوضٍ خلعٍ وصلاحٍ ديمٍ وأن لا يطل  
نفعه المقصود لو قسم كطاحونٍ وحمامٍ كبيرين وفي الآخذ كونه  
شريكاً وفي المأخوذ منه تأخر سببٍ ماله عن سببٍ ملكٍ  
الآخذ فلو ثبت خياره لبائعٍ لم يثبت إلا بعد لزوم أو لمشتري  
فقط ثبت ولا يرد بعيب رضى به الشفيع ولو كان لمشتري حصه  
اشترك مع الشفيع ولا يشترط في ثبوتها حكمٌ ولا حضور ثمن  
ولا مشتري وشرط في تملك بها رؤية شفيع الشقص ولفظ يشعر  
به كتملك أو أخذت بالشفعة مع قبضٍ مشتري الثمن أو رضاه  
بذمة شفيع ولا رباً أو حكمٍ له بها (فصل) يأخذ في مثلي

بمثله ومتقوم بقيمته وقت العقد وخير في مؤجل بين تعجيل مع  
أخذ حالا وصبر إلى المحل ثم أخذ ولو بيع شقص وغيره أخذه  
بحصته من الثمن ويمتنع أخذه بجهل ثمن فإن ادعى علم مشتر  
بقدره ولم يعينه لم تسمع وحلف مشتر في جهله به وقدره وعدم  
الشركة والبراءة فإن أقر البائع بالبيع ثبتت الشفعة وسلم الثمن  
له إن لم يقر بقبضه وإلا ترك بيد الشفيع وإذا استحق فإن كان  
مُعينا بطل البيع والشفعة وإلا أبدل وبقياء وإذا دفع الشفيع مستحقا  
لم تبطل وإن علم ولم يشر تصرف في الشقص وشفيع فسخه  
بأخذ وأخذ بما فيه شفعة ولو استحقها جمع أخذوا بقدر الحصص  
ولو باع أحد شريكين بعض حصته لرجل ثم باقيا لا خرفالشفعة  
في الأول للشريك القديم فإن عفا شاركة المشتري الأول في  
الثاني ولو عفا أحد شفيعين سقط حقه وأخذ الآخر الكل  
أو تركه أو حضر آخر إلى حضور الغائب أو أخذ الكل فإذا  
حضر الغائب شاركة وتعددت الشفعة بتعدد الصفقة أو الشقص  
وطلبها كرد بعيب لا في إلهاد في طريقه أو توكيله فيلزمه  
لعذر توكيل فإلهاد فإن ترك مقدوره منها أو آخر لتكذيبه

ثقة أخبره بالبيع أو باع حصته ولو جاهلاً بالشفعة أو بعضها  
عالمًا بطل حقه وكذا لو أخبر بالبيع بقدر قترك فبان بأكثر  
لا بدونه أو انني المشتري فسلم عليه أو بارك له في صفقته

( كتاب القراض ) أركانه مالكو وعامل وعمل وربح  
وصيغة ومال وشرط فيه كونه نقداً خالصاً معلوماً معيناً بيد عامل  
فلا يصح على عرض ومغشوش ومجهول ولا بشرط كونه بيد  
غيره وفي المالك مافي موكل وفي العامل مافي وكيل وإن يستقل  
بالعمل وفي العمل كونه تجارة وأن لا يضيقة على العامل فلا  
يصح على شراء بر يطلحنه ويحزبه ويبيعه وشراء معين ونادر  
ومعاملة شخص ولا إن أقت فان منعه الشراء فقط بعد مدة  
صح وفي الربح كونه لهما ومعلومًا بجزئية فلا يصح على أن  
لأحدهما الربح أو شركة أو نصيباً فيه أو عشرة أو ربع صنف  
أو أن للمالك النصف وصح في قارضتك والربح بيننا وكان  
نصفين وفي الصيغة مافي البيع كقارضتك ( فصل في قارض  
العامل آخر ليشاركة في عمل وربح لم يصح وتصرف الثاني  
بغير إذن المالك غصب فان اشتري بعين مال القراض لم يصح

أَوْ فِي ذِمَّةٍ فَالرَّيْحُ لِلأَوَّلِ وَعَلَيْهِ لِلثَّانِي أَجْرَتُهُ وَيُجُوزُ تَعَدُّ كُلِّ  
وَإِذَا فَسَدَ قَرَارُ صَاحِبِ تَصَرُّفِ الْعَامِلِ وَالرَّيْحُ لِلْمَالِكِ وَعَلَيْهِ إِنْ لَمْ  
يَقُلْ وَالرَّيْحُ لِلْأَجْرَةِ وَيَتَصَرَّفُ وَلَوْ بَعْرُضَ بِمَصَاحَةِ لَابْنَيْنِ فَاحْشٍ  
وَلَا نِسْئَةً بِلَا إِذْنٍ وَلِكُلِّ رَدٍّ يَغِيبُ إِنْ فَقَدَتْ صَلَاحَةُ الْإِبْقَاءِ  
فَإِنْ اِخْتَلَفَا فَعَمَلُ بِالْمَصَاحَةِ وَلَا يَعْمَلُ الْمَالِكُ وَلَا يَشْتَرِي بِأَكْثَرِ  
مِنْ مَالِ الْقَرَارِ وَلَا زَوْجَ الْمَالِكِ وَلَا مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بِلَا إِذْنٍ  
فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصِحَّ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ فِي ذِمَّةٍ وَلَا يَسَافِرُ بِالْمَالِ بِلَا إِذْنٍ  
وَلَا يَمُوتُ مِنْهُ نَفْسُهُ وَعَلَيْهِ فَعْلُ مَا يَعْتَادُ كَطِيُّ ثَوْبٍ وَوزن خَفِيفٍ  
كَذَهَبٍ وَلَهُ أَكْثَرُ لَغَيْرِهِ وَيَمْلِكُ حَصَّتَهُ بِقِسْمَةِ وَلِلْمَالِكِ مَا حَصَلَ  
مِنْ مَالِ قَرَارٍ كَثْمَرٍ وَنَتَاجٍ وَكَسْبٍ وَهَرٍ وَيَجْبِرُ بِالرَّيْحِ نَقْصُ  
بِرْخَصٍ أَوْ غَيْبٍ حَدَثٍ أَوْ تَلَفٍ بَعْضُهُ بَعْدَ تَصَرُّفٍ (فَصْل)  
لِكُلِّ فَسْخُهُ وَيَنْفَسَخُ بِمَا تَنْفَسَخُ بِهِ الْوَكَالَةُ ثُمَّ يُلْزَمُ الْعَامِلُ  
اسْتِيفَاءُ وَرَدِّ رَأْسِ الْمَالِ لِمَثَلِهِ وَلَوْ أَخَذَ الْمَالِكُ بَعْضَهُ قَبْلَ رَيْحٍ  
وَحَسَرَ رَجَعَ رَأْسُ الْمَالِ لِلْبَاقِي أَوْ بَعْدَ رَيْحٍ فَلَا أَخْذُ رَيْحٍ وَرَأْسُ  
مَالٍ مِثْلَهُ الْمَالُ مِائَةٌ وَالرَّيْحُ عَشْرُونَ وَأَخَذَ عَشْرِينَ فَسَدَسَهَا  
مِنْ الرَّيْحِ فَيَسْتَقِرُّ لِلْعَامِلِ الْمَشْرُوطُ مِنْهُ أَوْ بَعْدَ خَسَرٍ فَالْخَسَرُ

موزع على المأخوذ والباقي مثاله المال مائة والخسر عشرون  
وأخذ عشرين فخصتها ربع الخسر وحالف عامل في عدم ربح  
وقدره وشراء له أو لقراض وفي لم تنهي عن شراء كذا وقدر  
رأس المال ودعوي تلف ورد ولو اختلفا في الشروط له  
تحالفا وله أجره

« كتاب المساقاة » أركانها عاقدان وعمل وثمر وصيغة  
ومورد وشرط فيه كونه نخلا أو عنبا مرثيا معينا بيد عامل  
مغروسا لم يبد صلاح ثمره وفي العاقدين مافي القراض وشريك  
مالك كأجنبي وفي العمل أن لا يشرط على العاقد ماليس عليه وأن  
يقدّر بزمان معلوم يثمر فيه الشجر غالبا وفي الثمر مافي الربح  
ولساق في ذمته أن يساق غيره وفي الصيغة مافي البيع كساقيتك  
لا تفصيل أعمال بناحية فيها عرف غالب عرفاه ويحمل المطاق  
عليه وعلى العامل ما يحتاجه الثمر مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية  
نهر وإصلاح أجاجين وتلقيح وتنحية حشيش وقضبان مضرة  
وتعريض جرت به عادة وحفظ الثمر وجذاذه وتجهيفه وعلى  
المالك ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء

حيطان وحفرٍ نهرٍ ويملكُ العاملُ حصتهُ بالظهورِ « فصل »  
 هي لازمةٌ فلو هرب العاملُ وتبرعَ غيرُه بالعملِ بقى حق العاملِ  
 وإلا اكترى الحاكِمُ عليه من يعملُ ثم اقترضَ ثم عملَ المالكُ  
 أو أنفقَ بأشهادٍ شرطٍ فيه رجوعاً ولو ماتَ المساقى في ذمتهِ  
 وخلفَ تركتهُ عملَ وارثه منها أو من ماله أو بنفسه وبخيانتهِ  
 عاملٍ اكترى من ماله مُشرفٌ فإن لم يتحفظ به فعاملٌ ولو  
 استحق الثمرَ فله على عامله أجرته ولا تصحُ مخايرةٌ ولو تباعاً وهي  
 معاملةٌ على أرضٍ ببعضٍ ما يخرجُ منها والبذرُ من العاملِ ولا  
 مزارعةٌ وهي كذلك والبذرُ من المالكِ فلو كان بين الشجرِ  
 بياضٌ صحَّتْ مع المساقاةِ إن اتحدَ عقدٌ وعاملٌ وعسرَ لإفراد  
 الشجرِ بالسقي وقدِّمتْ المساقاةُ وإن تفاوتَ الجزآنِ المشروطانِ  
 فإن أفرِدَتِ المزارعةُ فالمغلٌّ للمالكِ وعليه للماملِ أجرتهُ عملهِ  
 وآلاته وطريقُ جعلِ الغلةِ لهما ولا أجرتهُ كأن يكترى به بنصفِ  
 البذرِ ومنفعةِ الأرضِ أو بنصفه ويُعيره نصفَ الأرضِ ليزرعَ  
 باقيه في باقيها

« كتاب الأجرة » أركانها صيغةٌ وأجرتهُ ومنفعةٌ وعاقدةٌ

وشرط فيه مافي البيع وفي الصيغة مافيه غير عدم التأقيت  
كأجرتك هذا أو منافعهُ أو ملكتكها سنةً بكذا لا بعثكها وترد  
على عين كإجارة معين كأكتر يتك بكذا وعلى ذمة كإجارة  
موصوف وإلزام ذمته عملاً وفي الأجرة مافي الثمن فلا تصح  
بعمارة وعلاف ولا لسلخ بجلد وطحن ببعض دقيق وتصح ببعض  
رقيق حالاً لأرضاع باقيه وهى فى إجارة ذمة كراس مال سلم  
وفى إجارة عين كشمس لكن ملكها مراعى فلا تستقر كلها إلا  
بمضى المدة ويستقر فى فاسدة أجرة مثل بما يستقر به مسمى  
فى صحيحة غالباً وفى المنفعة كونها متقومة معاومة مقدورة  
التسلم واقعة للمكترى لا تتضمن استيفاء عين قصداً فلا يصح  
أكتر اشخص بمالاً يتعب ونقد وكاب ومجهول وأبق ومغضوب  
وأعمى لحفظ وأرض لزراعة لاماء لها دائم ولا غالب يكفها ولا  
لقلم سن صحيحة ولا حائض مسلة لخدمة مسجد وحررة بغير  
إذن زوجها ولا لعمادة تجب فيها نية ولم تقبل نيابة ولا مسلم  
لنحو جهاد ولا بستان لثمره وصح تأجيلها فى إجارة ذمة لا عين  
وصح كراؤها للمالك منفعتها مدة تلى مدته وكراء الضيق بأن



لَوْ جَرَّ دَابَّةً لِرَجُلٍ لِيرَكِبَهَا بَعْضَ الطَّرِيقِ أَوْ رَجُلَيْنِ لِيرَكِبَ كُلُّ زَمَنًا وَيُسَيِّرُ الْبَعْضَيْنِ وَتَقْدَرُ بَزْمَنٍ لِسَكْنَى وَتَعْلِيمٍ سَنَةً وَبِمَحَلٍّ عَمَلٍ كَرَكُوبٍ إِلَى مَكَّةَ وَتَعْلِيمٍ مَعِينٍ وَخِيَاطَةٍ ذَا الثَّوْبِ لَا بَهْمَا ذَا كَثَرَتِكَ لِتَخِيْطَةِ النَّهَارِ وَيُسَيِّرُ فِي بِنَاءِ عَمَلِهِ وَتَقْدَرُ وَصَفَتُهُ إِنْ قَدَّرْتَ بِمَحَلٍّ وَفِي أَرْضٍ صَالِحَةٍ لِبِنَاءٍ وَزِرَاعَةٍ وَغَرَّاسٍ أَحَدَهَا وَلَوْ بِدُونِ إِفْرَادِهِ وَلَوْ قَالَ لَتَنْتَفِعَ بِهَا بِمَا شِئْتَ أَوْ إِنْ شِئْتَ فَازْرَعْ أَوْ اغْرِسْ صَحٌّ وَشَرِطَ فِي إِجَارَةِ دَابَّةٍ لِرَكُوبٍ مَعْرِفَةُ الرَّاكِبِ وَمَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَطْرُدْ عُرْفٌ وَهُوَ لَهُ وَمَعَالِيقُ شَرِطَ حَمْلَهَا بِرُؤْيَةٍ أَوْ وَصَفٍ تَامٍ مَعَ وَزْنِ الْأَخِيرِينَ فَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ لَمْ يَسْتَحَقَّ وَفِي إِجَارَةِ عَيْنِ رُؤْيَةِ الدَّابَّةِ وَفِي ذِمَّةٍ لِرَكُوبٍ ذِكْرُ جِنْسٍ وَنَوْعٍ وَذِكْرُورَةٍ أَوْ أَثَوَةٍ وَصِفَةٍ سَيْرٍ وَفِيهَا لَهُ ذِكْرُ قَدْرِ سُرْيٍ أَوْ تَأْوِيبٍ حَيْثُ لَمْ يَطْرُدْ عُرْفٌ وَلِحْمَلِ رُؤْيَةٍ مُمَحْمُولٍ أَوْ امْتَحَانَهُ يَبْدُ أَوْ تَقْدِيرَهُ وَذِكْرُ جِنْسٍ مُكْمِلٍ وَفِي ذِمَّةٍ لِحْمَلِ نَحْوِ زَوَاجٍ ذِكْرُ جِنْسٍ دَابَّةٍ وَصِفَتِهَا وَتَصَحُّ لِحْضَانَةٍ وَلَا رُضَاعٍ وَلَا يَتَّبِعُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ وَلَهُمَا فَإِنْ انْقَطَعَ اللَّبَنُ انْفُسَخَ فِي الْأَرْضِ رُضَاعٍ وَالْحِضَانَةُ تَرْبِيَةٌ صَبِيٍّ بِمَا يُصْلِحُهُ «فصل» عَلَيْهِ تَسْلِيمٌ مُفْتَاَحٌ

دَارُ الْمَكْتَرِ وِعِمَارَتُهَا وَكُنُسُهَا بِسَطْحِهَا فَإِنْ بَادَرَ وَالْأَفْلَ الْمَكْتَرِي  
 خِيَارًا وَعَلَيْهِ تَنْظِيفُ عَرْضَتِهَا مِنْ ثَلِيجٍ وَكُنَاسُهُ وَعَلَى مُكْرٍ دَابَّةٍ  
 لِرُكُوبٍ إِنْ كَافَتْ وَبُرْدَعَةٌ وَحِزَامٌ وَثَقَرَةٌ وَبُرَّةٌ وَخِطَامٌ وَعَلَى مُكْتَرٍ  
 تَحْمِيلٌ وَمِظْلَةٌ وَوِطَاءٌ وَغِطَاءٌ وَتَوَابِعُهَا وَيَتَّبِعُ فِي نَحْوِ سَرَجٍ وَجَبَرٍ  
 وَكَلِّ عُرْفٍ مُطْرَدٌ وَعَلَى مُكْرٍ فِي إِجَارَةِ ذِمَّةٍ ظَرْفٌ مُحْمُولٌ  
 وَتَعَهُدٌ دَابَّةٌ وَإِعَانَةٌ رَأْبٌ مُحْتَاجٌ فِي رُكُوبِهِ وَزَوْلَةٌ وَرَفْعٌ  
 حَمْلٌ وَحِطَّةٌ وَشَدُّ تَحْمِيلٍ وَحَلَةٌ ( فَضْلٌ ) تَصَحُّحُ الْإِجَارَةِ  
 مُدَّةٌ تَبْقَى فِيهَا الْعَيْنُ غَالِبًا وَجَازٌ إِبْدَالٌ مُسْتَوْفٍ وَمُسْتَوْفٍ بِهِ  
 كَمَحْمُولٍ وَفِيهِ مِثْلُهَا مُسْتَوْفٍ مِنْهُ كِدَابَةٌ إِلَّا فِي إِجَارَةِ ذِمَّةٍ فَيَجِبُ  
 لَتَلْفٌ أَوْ تَعْيِيبٌ وَيَجُوزُ مَعَ سَلَامَةِ بَرِّضِ الْمَكْتَرِ وَالْمَكْتَرِي  
 أَثْمِينٌ وَلَوْ بَعْدَ الْمُدَّةِ كَأَجِيرٍ فَلَا ضَمَانَ إِلَّا بِتَقْصِيرٍ كَانَ تَرْكُ  
 الِاتِّفَاعِ بِالْذَّبَّةِ فَتَلَفَتْ بِسَبَبٍ فِي وَقْتٍ لَوْ انْتَفَعَ بِهَا سَلَمَتْ وَكَانَ  
 ضَرَبُهَا أَوْ نَحْمُهَا فَوْقَ عَادَةٍ أَوْ أَرْكَبُهَا أَثْقَلَ مِنْهُ أَوْ أَسْكَنَهُ حَدَادًا  
 أَوْ قَصَارًا أَوْ تَحْمِلُهَا مِائَةُ رَاطِلٍ شَعِيرٍ بَدَلَ مِائَةِ بَرٍّ أَوْ عَكْسُهُ أَوْ عَشْرَةُ  
 أَقْفِزَةٍ بَرٍّ بَدَلَ شَعِيرٍ لَا عَكْسَهُ وَلَا أَجْرَةَ لِعَمَلٍ بِلَا شَرِّطِهَا وَلَوْ  
 أَكْتَرَى لِحْمَلٍ قَدَرِ خَمَلٍ زَائِدًا لِمِثْلِهِ أَجْرَةَ مِثْلِهِ وَإِنْ تَلَقَتْ ضَمْنَهَا

إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهَا مَعَهَا وَإِلَّا ضَمِنَ قَسْطُهُ إِنْ تَلَقَتْ بِالْحَمْلِ كَالْوَلَدِ  
 سَلِمَ ذَلِكَ لِلْمُكْرِي خَمْلُهُ جَاهِلًا وَلَوْ وَزَنَ الْمَكْرِي وَحَمَلَ فَلَا  
 أَجْرَةَ لَزَامَ إِيْدِهِ وَلَا ضَمَانَ وَلَوْ قَطَعَ ثَوْبًا وَخَاطَهُ قِبَاءً وَقَالَ بَذَا  
 أَمْرَتِي فَقَالَ بَلْ قَيْصًا حَلَفَ الْمَالِكُ وَلَا أَجْرَةَ وَلَهُ أُرْشٌ (فصل)  
 تَنْفَسَخُ بِتَلْفٍ مُسْتَوْفٍ مِنْهُ مُعِينٌ فِي مُسْتَقْبَلٍ وَبِجَبْسٍ غَيْرِ مُكَتَّرٍ  
 لَهُ مَدَّةٌ حَبَسَهُ إِنْ قَدَّرَتْ بِمَدَّةٍ لَا يَمُوتُ عَاقِدٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَاقِدٌ  
 وَلَا يَبْلُوغُ بَغْيَرٍ سَنٍّ وَلَا بَزِيَادَةَ أَجْرَةٍ وَلَا بظُهُورِ رَاغِبٍ بِهَا وَلَا  
 بِاعْتِاقِ رَقِيقٍ وَلَا يَرْجَعُ بِأَجْرَةٍ وَلَا خِيَارَ وَلَا يَبِيعُ الْمُؤَاجِرَةَ وَلَا  
 يَعْذَرُ كَتَمَازٍ وَقُدُودِ سَحَامٍ وَسَفَرٍ وَمَرَضٍ وَهَلَاكِ زَرْعٍ وَخَيْرٍ  
 فِي إِجَارَةِ عَيْنٍ بَعِثَ كَانْقِطَاعِ مَاءِ أَرْضٍ أَكْثَرِ تِ لِرَاعَةِ وَعَيْبِ  
 دَابَّةٍ وَغَضَبٍ وَإِبَاقٍ وَلَوْ أَكْرَى جَسَالًا وَسَلَمَهَا وَهَرَبَ مَوْنُهَا  
 الْقَاضِي مِنْ مَالٍ مُكْرْتَمٍ اقْتَرَضَ ثُمَّ بَاعَ مِنْهَا قَدْرَ مَوْنِهَا وَلَهُ أَنْ  
 يَأْذَنَ لِمُكَتَّرٍ فِي مَوْنِهَا لِيَرْجِعَ

(كتاب أحياء الموات) مَا لَمْ يُعْمَرَ إِنْ كَانَ بِلَادَنَا مِلْكَهُ  
 مُسْلِمٌ بِأَحْيَاءٍ وَلَوْ بِحَرْمٍ لَا عَرَفَةَ وَمَزْدَلِفَةَ وَمَنِي أَوْ بِلَادِ كُفَارٍ مِلْكَهُ  
 كَافِرٌ وَكَذَا مُسْلِمٌ إِنْ لَمْ يَذْبُوثَنَا عَنْهُ وَمَا عَمَّرَ لِمَالِكِهِ فَإِنْ جُهِلَ

والعمارة الإسلامية فمال ضائع أو جاهلية فيملك باحياء ولا يملك به حريم عامر وهو ما يحتاج اليه لتمام انتفاع فلقرية ناد ومرتكض ومناخ لابل ومطرح رماد ونحوها ولبئر استقاء موضع نازح ودولاب ونحوها وقناة مالو حفر فيه نقص ماؤها أو خيف انهيارها ولدار ممر وفناء ومطرح نحو رماد ولا حريم لدار مخوفة بدور ويتصرف كل في ملكه بعادة فان جاوزها ضمن وله ان يتخذ حماما واصطبلًا وحانوت حداد ان احكم جدرانها ويختلف الأحياء بالغرض ففي مسكن تحويط ونصب باب وسقف بعض وفي زريبة الأولان وفي مزرعة جمع نحو تراب حولها وتسويتها وتهيته ماء ان لم يكنها مطر وفي بستان تحويط ولو بجمع تراب وتهيته ماء بعادة وغرس ومن شرع في احياء ما يقدر عليه أو نصب عليه علامة أو اقطعه له إمام فتحجر وهو أحق به ولو احياء آخر ملكه ولو طالت مدة تحجر قال له الامام احي أو اترك فان استمهل أهل مدة قرية ولا مام أن يحمي لنحو نعم جزية مواتا وينقض حماما لمصلحة (فضل) منفعة الشارع ضرور وكذا جلوس لنحو حرفة ان لم يضيّق

وله تظليل بما لا يضر وقدّم سابق ثم أقرع ومن سبق إلى محلّ منه حرقة وفارقه ليعود ولم تطل مفارقتها بحيث انقطع الألفه فحقه باق أو من سجد لنحو إفتاء فكحتر في أو لصلاة وفارقه بعذر ليعود فحقه باق في تلك الصلاة أو من نحو رباط وخرج لحاجة فحقه باق (فصل) المدين الظاهر ما خرج بلا علاج كنقط وكبريت وقار وموميا وبرام والباطن بخلافه كذهب وفضة وحديد ولا يملك ظاهره عليه بأحياء ولا الباطن بحفر ولا يثبت في ظاهر اختصاص بتجسس ولا إقطاع فان ضاقت قدّم سابق إن علم وإلا أقرع بقدر حاجته ومن أحياء مواتاً فظهر به أحدهما ملكه والماء المباح يستوى الناس فيه فإن أراد قوم سقى أرضهم منه فضاقت سقى الأول إلى الكعبيين ويفرد كل من مرّ تفع ومنخفض بسقى وما أخذ منه ملك وحافر بئر بموات لا رتفاقه أولى بمائها حتى يرتحل أو تملك أو يملكه مالك لمائها وعليه بذل ما فضل عنه حيوان والقناة المشتركة يتسم ماؤها مهايأة أو بخشبة بعرضه متقبة بقدر حصصهم

( كتاب الوقف ) أركانُه موقوف وموقوف عليه وصيغة  
 وواقف وشرط فيه كونه مختاراً أهلاً تبرع وفي الموقوف كونه  
 عيناً معينة مملوكة تنقل وتفيد لافوتها نفقاً مباحاً مقصوداً  
 كمشاع وبناء وغراس بأرض بحق وفي الموقوف عليه إن لم  
 يتعين عدم كونه معصية فيصح على فقراء وأغنياء لا معصية  
 كعمارة كنيسة وإن تعين مع مامرٍ إمكان تملكه فيصح على  
 ذى لاجنين وبهيمة ونفسه وعبد لنفسه فإن أطلق فعلى سيده  
 ولا مُرتدٍّ وحرّبي وفي الصيغة لفظ يشعر بالمراد صريحة  
 كوقفتُ وسبّلتُ وحبستُ وتصدّقتُ صدقة محرّمة أو  
 موقوفة أو لاتباع أو لاتوهاب وجعلته مسجداً أو كناية  
 كحرّمتُ وأبذتُ وكتصدّقتُ مع إضافته لجهة عامة وشرط  
 له تأييدٌ وتنجزٌ وإلّا أم لا قبول ولو من معين فإن ردّ العين  
 بطل حقه ولا يصح منقطع أول كوقفته على من سيولد لي  
 ولو انقرضوا في منقطع آخر فصرفه الفقير الأقرب رحماً  
 للواقف حينئذٍ ولو وقف على اثنين ثم الفقراء فأت أحدهما  
 فنصيبه للآخر ولو شرط شيئاً اتبع ( فصل ) الواو

للتسوية كَوَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي وَإِنْ زَادَ مَا تَنَاسَلُوا  
 أَوْ بَطَنًا بَعْدَ بَطْنٍ وَنَحْنُ وَالْأَعْلَى فَلَا أَعْلَى وَالْأَوَّلَ فَلَا أَوَّلَ لِلتَّرْتِيبِ  
 وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ بَنَاتٍ فِي ذُرِّيَّةِ وَنَسْلِ وَعَقْبِ وَأَوْلَادُ أَوْلَادٍ إِلَّا  
 إِنْ قَالَ عَلَى مَنْ يُنْسَبُ إِلَيْهِ مِنْهُمْ لَأَفْرُوعُ أَوْلَادٍ فِيهِمْ وَالْمَوْلَى  
 يَشْمَلُ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ وَالصِّفَةَ وَالِاسْتِثْنَاءُ يُلْحِقَانِ الْمُتَعَاظِفَاتِ بِمُشْرَكٍ  
 لَمْ يَتَخَلَّلْهَا كَلَامٌ طَوِيلٌ (فَصْلٌ) الْمَوْقُوفُ مِلْكٌ لِلَّهِ تَعَالَى  
 وَفَوَائِدُهُ كَأَجْرَةِ وَثْمَةٍ وَوَلَدٍ وَمَهْرٍ مِلْكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَيَخْتَصُّ  
 بِجَدِّ بِهِيمَةٍ مَاتَتْ فَإِنْ ائْتَبَعَ عَادَ وَقَفًا وَلَا يَمْلِكُ مُقِيمَةً رَقِيقٍ  
 أَتْلَفَ بِلٍ يَشْتَرِي الْحَاكِمُ بِهَا مِثْلَهُ ثُمَّ بَعْضُهُ وَيَضَعُهُ مَكَانَهُ وَلَا يُبَاعُ  
 مَوْقُوفٌ وَإِنْ خُرِبَ

(فَصْلٌ) إِنْ شَرَطَ وَقَفَ النَّظَرُ اتَّبَعَ وَإِلَّا فَلِلْقَاضِي  
 وَشَرَطُ النَّاضِرِ عَدَالَةٌ وَكَفَايَةٌ وَوُضُفِيَّتُهُ عِمَارَةٌ وَاجَارَةٌ وَحِفْظُ  
 أَصْلٍ وَغَلَّةٍ وَجَمْعُهَا وَقَسْمَتُهَا فَإِذَا فُوضَ لَهُ بَعْضُهَا لَمْ يَتَعَدَّ وَلَوْ أَقِفَ  
 نَاضِرٌ عَزَلُ مَنْ وَلَا هُ وَنَصَبُ غَيْرِهِ

(كِتَابُ الْهَبَةِ) هِيَ تَمْلِكُ تَطَوُّعٌ فِي حَيَاةٍ فَإِنْ مَلَكَ  
 لَاحْتِيَاجٍ أَوْ لثَوَابٍ آخِرَةٍ فَصَدَقَةٌ أَوْ نَقْلُهُ لِلْمُهَبِّ إِكْرَامًا فَهَدِيَّةٌ

وأركانها صيغةٌ وعاقده وموهوبٌ وشرطٌ فيها ما في البيع لكن  
تصحُّ هبةٌ نحو حبسِي بُرٍّ لا موصوفٍ وفي الواهبِ أهليةٌ تبرع  
وهبةُ الدينِ للمدينِ إبراءٌ ولغيره صحيحةٌ وتصحُّ بعمرَي ورُقْبَي  
كأعمرتك هذا وإن زاد فإذا مات عادلي وأرُقبتكهُ أو جعلته  
رُقبي أي مات قبلي عادلي وإن مات قبلك استقرَّ لك وشرطُ  
في ملكٍ موهوبٍ قبضٌ باذن أو قباضٌ فلو مات أحدهما قبله  
خلفه وإرثه وكره تقضيلٌ في عطيةٍ بعضه ولا أصلٍ رجوعٌ فيما  
أعطاهُ بزيادةٍ المتصلةٍ إن بقي في سلطته فيمتنعُ بزوالها لا بنحو  
رهنه وهبته قبل قبضٍ ويحصلُ بنحو رجعتٍ فيه أو ردِّته  
إلى ملكي لا بنحو بيعٍ وإعتاقٍ ووطءٍ والهبةُ إن أطلقت فلا  
ثوابٌ وإن كانت لأعلى أو قيدت بثوابٍ مجهولٍ فباطلةٌ أو بمعلومٍ  
فبيعٌ وظرفُ الهبةِ إن لم يعتدَّ ردهُ كقوصرة تمر هبةٌ وإلا فلا  
وحرَمَ استعماله إلا في أكلها منه إن اعتيدَ .

(كتابُ اللقطة) سنَّ لقطٌ لوائحٌ بأمانته وإشهاد به  
وكره لفاسقٍ فيصحُّ منه كمرتدٍ وكافرٍ معصومٍ لا بدَّ أنْ حرب  
وتنزع اللقطة لعدلٍ ويضمُّ لهم مشرفٍ في التعريفِ ومن صبيٌّ



وَيُجْنُونَ وَيَزْعُمُوا وَلِيَّهُمَا وَيُعرفُهَا وَيَتَمَلَّكُهَا لَهَا حَيْثُ يَقْتَرِضُ لَهَا  
فَإِنْ قَصَّرَ فِي تَرْعَاهَا فَتَلَيَّيْتُ حُصْنًا لَا مَنْ رَقِيقٌ بِإِذْنِ فُلُو أَخَذَتْ  
مِنْهُ كَانَ لَقَطًا وَيَصْحُ ثَمَّنُ مَكَاتِبَ صَحِيحَةً وَمُبْعَضٍ وَلَقَطَتُهُ لَهُ  
وَلِسِيدِهِ وَفِي مُهَيَاةٍ لَدَيْ نَوْبَةِ كِبَاقِي الْأَكْسَابِ وَالْمُؤْنِ إِلَّا أَرُشَ  
جَنَائِيَةِ (فَصْلٌ) الْحَيَوَانُ الْمَمْلُوكُ الْمَتَمَعُ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ  
كَبِيرٍ وَظَبْيٍ وَحَامٍ يَجُوزُ لَقَطُهُ إِلَّا مَنْ مَفَازَةٌ أَمْنَةٍ لَتَمَلَّكُ وَمَا  
لَا يَتَمَتَّعُ مِنْهَا كَشَاةٍ يَجُوزُ لَقَطُهُ مُطْلَقًا فَإِنْ لَقَطَهُ لَتَمَلَّكُ عَرَفَهُ ثُمَّ تَمَلَّكُهُ  
أَوْ بَاعَهُ وَحَفِظَ ثَمَّنُهُ ثُمَّ عَرَفَهُ ثُمَّ تَمَلَّكُ ثَمَّنُهُ أَوْ تَمَلَّكُ الْمَلْقُوطَ مِنْ  
مَفَازَةٍ حَالًا وَأَكَلَهُ وَغَرَمَ قِيمَتَهُ وَلَهُ لَقَطُ رَقِيقٍ غَيْرِ مَبِيزٍ أَوْ زَمَنَ  
نَهَبٍ أَوْ غَيْرِ مَالٍ لاختصاصٍ أَوْ حِفْظٍ وَغَيْرِ حَيَوَانٍ فَإِنْ تَسَارَعَ  
فَسَادَهُ كَهَرِيسَةٍ فَلَهُ الْأَخِيرَتَانِ وَإِنْ وَجَدَهُ بِعَمْرَانٍ وَإِنْ بَقِيَ بِعَلَاجٍ  
كَرُطَبٍ يَتَمَتَّرُ وَيَبِيعُهُ أَغْبَطُ بَاغِهِ وَإِلَّا بَاغَ بَعْضُهُ لِعَلَّاجٍ بَاقِيهِ إِنْ لَمْ  
يَتَبَرَّعْ بِهِ وَمَنْ أَخَذَ لَقَطَةً لَا لِحْيَانَةً فَأَمِينٌ مَا لَمْ يَتَمَلَّكُ وَإِنْ  
قَصَدَهَا وَيَجِبُ تَعْرِيفُهَا وَإِنْ لَقَطَ لِحْفَظَ لَهَا فِضَالًا مِنْهُ وَلَيْسَ لَهُ تَعْرِيفُهَا  
لَتَمَلَّكُ وَلَوْ دَفَعَ لَقَطَةً لِقَاضٍ لَزِمَهُ قَبُولُهَا وَيَعْرِفُ جَنْسَهَا وَصِفَتَهَا  
وَقَدَرَهَا وَغَفَا صَبَّهَا وَوَكَّاءَهَا ثُمَّ يُعْرِفُهَا فِي نَحْوِ سَوَقٍ سَنَةِ وَلَوْ

مُتَفَرِّقَةً عَلَى الْعَادَةِ أَوْ لَا كُلَّ يَوْمٍ طَرَفِيهِ ثُمَّ طَرَفُهُ ثُمَّ كُلُّ أُسْبُوعٍ  
ثُمَّ كُلُّ شَهْرٍ وَيَذَكَّرُ بَعْضُ أَوْصَافِهَا وَيَعْرِفُ حَقِيرَتَهُ لَا يَعْزُضُ عَنْهُ  
غَالِبًا إِلَى أَنْ يَظُنَّ إِعْرَاضَ فَاقِدِهِ عَنْهُ غَالِبًا وَعَلَيْهِ مَوْثِقَةٌ تَعْرِيفُ إِنْ  
قَصِدَ تَمْلِكُهَا وَإِنْ لَمْ يَتَمَلَّكْ وَإِلَّا فَعَلَى بَيْتِ مَالٍ أَوْ مَالِكٍ وَإِذَا عَرَفَهَا  
لَتَمَلِّكَ لَمْ يَمْلِكْهَا إِلَّا بِالْفِظِّ كَتَمَلَّكَتُ فَإِنْ تَمَلَّكَ فَظَهَرَ الْمَالِكُ وَلَمْ  
يَرْضَ يَدِلْهَا لَزِمَهُ رَدُّهَا بِزِيَادَتِهَا الْمُتَصَلِّقَةِ وَأَرَشَ نَقْصُ فَإِنْ تَلَقَّتْ  
غَرَمَ مِثْلَهَا أَوْ قِيمَتَهَا وَقَدْ تَمَلَّكَ وَلَا تَدْفَعُ لِمُدَّعٍ بِلَا وَصْفٍ وَلَا  
حِجَّةٍ وَإِنْ وَصَفَهَا وَظَنَّ صَدَقَهُ جَازَ فَإِنْ دَفَعَهَا فَتَبَيَّنَتْ لِأَخْرَ  
حُجَّتْ لَهُ فَإِنْ تَلَقَّتْ فَلَهُ تَضْمِينُ كُلِّ وَالْقَرَارُ عَلَى الْمُدْفُوعِ لَهُ وَلَا  
يَحِلُّ لِقَطُّ حَرَمُ مَكَّةَ إِلَّا لِحَفْظٍ وَيَجِبُ تَعْرِيفُ

(كِتَابُ الْقَيْطِ) لَقَطُهُ فَرَضُ كِفَايَةٍ وَيَجِبُ إِشْهَادُهُ عَلَيْهِ  
وَعَلَى مَامَعَ الْقَيْطِ وَالْقَيْطُ صَغِيرٌ أَوْ مَجْنُونٌ مُنْبُوذٌ لَا كَافِلَ لَهُ  
وَاللَّاقَطُ حُرٌّ رَشِيدٌ عَدْلٌ فَلَوْ لَقَطَاهُ غَيْرُهُ لَمْ يَصَحَّ لَكِنْ لِكَافِرٍ  
لَقَطُ كَافِرٍ فَإِنْ أَذِنَ لِرَقِيقِهِ غَيْرِ الْمُسْكَاتِبِ وَأَقْرَبَهُ فَهُوَ اللَّاقَطُ وَلَوْ  
ازْدَحَمَ أَهْلَانِ قَبْلَ أَخْذِهِ عَيْنَ الْحَالِ لَمْ يَرَاهُ أَوْ بَعْدَهُ فَدَمَّ سَابِقُ  
وَإِنْ لَقَطَاهُ مَعَافَتِي عَلَى فَقِيرٍ وَعَدْلٌ عَلَى مُسْتَوْرٍ ثُمَّ أَقْبَرَ وَلَهُ نَقْلُهُ

من بادية لقرية ومنها لبلد لا عكسه ومن كل لملته ومؤنته في ماله  
 العام كوقوف على اللقطاء أو الخصاص كثياب عليه أو تحته ودنانير  
 كذلك ودار هو فيها وحده لا مال مدفون وموضوع بقربه ثم  
 في بيت مال ثم يقترض عليه حاكم ثم على موسرينا قرضاً ولاقطه  
 استقلالاً بحفظ ماله وإنما يمونه منه باذن حاكم ثم بأشهاد (فصل)  
 اللقيط مسلم وإن استلحقه كافر بلا بينة إن وجد بجمل به مسلم  
 ولا يكفي اجتيازه بدار كفر ويحكم بإسلامه لغير لقيط صبي أو  
 مجنون تبعاً لأحد أصوله ولساويه المسلم إن لم يكن معه أحد  
 فإن كفر بعد كماله فيها فمردد (فصل) اللقيط حر إلا أن  
 تقام برقه بينة متعوضة لسبب الملك أو يقر به ولم يكذبه المقر  
 له ولم يسبق إقراره بحرية ولا يقبل إقراره به في تصرف ماض  
 مضر بغيره فلو لزمه دين فأقر برقه ويده مال قضى منه ولو  
 استلحق نحو صغير رجل لحقه أو اثنتان قدّم بينة فسبق  
 استلحاق مع يد من غير لقط فبائت فان عدم أو تحير أو نقاه  
 عنها أو ألحقه بها انتسب بدم كماله إلى من يميل طبعه إليه  
 (كتاب الجمالة) أركانها عمل وجعل وصيغة وعاقدة

وشرط فيه اختياره وإطلاق تصرف ملتزم وعلم عامل بالالتزام وأهلية عمل عامل معين وفي العمل كلفته وعدم تعيته وتأقنيه وفي الجعل ما في الثمن وللعامل في فاسد يقصد أجرته وفي الصيغة لفظ من أطرف الملتزم يدل على إذنه في العمل بجعل فلو عمل بقول أجنبي قال زيد من ردّ عبدي فله كذا وكان كاذباً فلا شيء له ولمن ردّه من أقرب قسطه ولورده إنان فلهما الجعل إلا إن عين أحدهما فله كله إن قصد الآخر إيعائه وإلا فقسطه ولا شيء للآخر وقيل فراغ الملتزم تغييره فإن كان بعد شروع أو عمل جاهلاً فله أجرته ولكل فسخ وللعامل أجرته إن فسخ الملتزم بعد شروع وإلا فلا شيء كما لو تلف مردوده أو هرب قبل وصوله ولا يجبهه لاستيفاء وحلف ملتزم أنكر شروط جعل أو ردّه

(كتاب الفرائض) يُبدأ من تركه ميت بما تعلق بعين  
كزكاة وجان ومروءون ومامات مشترية مُفلساً فيمؤن تجهيز مومنه  
بمعروف فدينه فوصيته من ثلث باق والباقي لورثته بقرابة أو نكاح  
أو ولاء أو اسلام والمجمع على إرثه من الذكور عشرة ابن وابنه

وإن نزلَ وأبٌ وأبوه وإن علاَ وأخٌ مطلقاً وعمٌ ولبنه وإن أخ  
 لغير أمٍّ وزوجٌ وذو ولائٍ ومنَ الأناثِ سبعٌ بنتٌ وبنتُ ابنٍ  
 وإن نزلَ وأمٌ وجدَّةٌ وأختٌ وزوجةٌ وذاتُ ولائٍ فلو اجتمعَ  
 الذكورُ فالوارثُ أبٌ وابنٌ وزوجٌ أو الأناثُ فبنتٌ وبنتُ ابنٍ  
 وأمٌ وأختٌ لأبوينِ وزوجةٌ أو الممكنُ منها فأبوانِ وابنٌ وبنتٌ  
 وأحدُ زوجينِ فلو لم يستغرقواُ صرفتْ كلها أو باقيةا لبيتِ مالٍ  
 إن انتظمَ وإلا رُدَّ ما فضلَ على ذوي فروضٍ غير زوجينِ بنسبتها  
 ثمَّ ذُوو أرحامٍ وهم جدُّ وجدَّةٌ ساقطانِ وأولادُ بناتٍ وبَناتُ إخوةٍ  
 وأولادُ أخواتٍ وبنو إخوةٍ لأمٍّ وعمٍّ لأمٍّ وبناتُ أعمامٍ وعماتٍ  
 وأخوالٌ وخالاتٌ ومُدُنونٌ بهم

(فصلٌ) الفروضُ في كتابِ اللهِ نصفٌ لزوجٍ ليس

لزوجتهِ فرعٌ وارثٌ ولبنتٌ وبنتُ ابنٍ وأختٌ لغيرِ أمٍّ مُنفرداتٍ  
 وربعٌ لزوجٍ لزوجتهِ فرعٌ وارثٌ ولزوجةٍ ليس لزوجها ذلكَ وثمانٌ  
 لها معهُ وثلثانٌ لصنفٍ تعدَّدَ ممنَ فرضه نصفٌ وثلثٌ لأمٍّ ليسَ  
 لبيتها فرعٌ وارثٌ ولا عددٌ من إخوةٍ وأخواتٍ ولعددٌ من ولديها  
 وقد يُفرضُ لجدٍّ مع إخوةٍ وُسْدُسٌ لأبٍ وجدٍّ لبيتها فرعٌ

وارث ولأم لميستها ذلك أو عدد من إخوة وأخوات ولجدة  
 لم تدل بذكر بين اثنين ولبنت ابن فأكثر مع بنت أو بنت  
 ابن أعلى ولاخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين ولو احدى من  
 ولد أم (فصل) لا يحجب أبوان وزوجان وولد بأحد بل ابن  
 ابن بابن أو ابن ابن أقرب منه وجد بم توسط بينه وبين الميت  
 وأخ لأبوين بأب وابن وابنه ولأب بهؤلاء وأخ لأبوين ولأم  
 بأب وجد وفرع وارث وابن أخ لأبوين بأب وجد وابن وابنه  
 وأخ لأبوين ولأب ولأب بهؤلاء وابن أخ لأبوين وعم لأبوين  
 بهؤلاء وابن أخ لأب ولأب بهؤلاء وعم لأبوين وابن عم لأبوين  
 بهؤلاء وعم لأب ولأب بهؤلاء وابن عم لأبوين وبنات ابن  
 بابن أو بنتين إن لم يعصبن وجدة لأم بأم ولأب بأب وأم وبعدى  
 كل جهة بقرباها وبعدى جهة أب بقربي جهة أم لا العكس  
 وأخت كأخ وأخوات لأب بأختين لأبوين وعصبة باستفراق  
 ذوى فروض ومن له ولأب بعصبة نسب والعصبة من لا مقدر  
 له من الورثة فيرث التركة أو ما فضل عن الفرض (فصل) لابن  
 فأكثر التركة ولبنت فأكثر ما مر ولو اجتمعا فلذكور مثل

حظَّ الأثنين وولد الأب كالأول فلو اجتمعوا الولد ذكر حجب  
ولد الأب أو أنثى فله ما زاد على فرضها ويعصب الذَّكرُ من في  
درجته وكذا من في فوقه لأن له يكن لها سدس فان كان أنثى  
فلها مع بنت سدس ولا شيء لهما مع أكثر واذا اكل طبعتين منهم  
( فصل ) الأب يرث بفرض مع فرع ذكر وارث  
وبتعصيب مع فقد فرع وارث وبهما مع فرع أنثى وارث ولا م  
مع أب وأحد زوجين ثلث باق وجد كأب إلا أنه لا يرث لثلاث  
باق ولا يسقط ولد غير أم ولا أم أب ( فصل ) ولد أبوين  
كولد وولد أب كولد أبوين إلا في المشتركة وهي زوج وأم  
وولد أم وأخ لأبوين فيشارك الأخ ولدى الأم ولو كان لأب  
سقط واجتماع الصنفين كالجماع الولد وولد الابن إلا أن الأخت  
لا يعصبها إلا أخوها وأخت لغير أم مع بنت أو بنت ابن عصبه  
فتسقط أخت لأبوين مع بنت ولد أب وابن أخ لغير أم كأبيه  
لكن لا يرث الأم للسدس ولا يرث مع الجد ولا يعصب  
أخته ويسقط في المشتركة وعم لغير أم كأخ كذلك وكذلك باقي  
عصبه نسب ( فصل ) من لا عصبه له بنسب فتركته

أو الفاضل لمعتقة فلعصبته بنفسه كترتيبهم في نسب لكن يُقدّم  
 أخو مُعتق وابن أخيه على جدّه فلمعتق المعتق فعصبته كذلك  
 ولا ترثُ امرأةٌ بولاءٍ إلا عتيقها أو مُنتمياً إليه بنسب أو ولاء  
 ( فصل ) الجدّ مع ولدٍ أبوين أو أب بلا ذى فرض الأ كثر  
 من ثلث ومُقسمة كأخ وبه الأ كثر من مُسدس وثلث باق  
 ومُقسمة فإن لم يبق أكثر من مُسدس أخذه ولو عائلاً وسقطت  
 الأخوة وكذا معها ويعدُّ ولدُ الأبوين عليه ولدُ الأب في القسمة  
 فإن كان ولدُ الأبوين ذكراً سقط ولدُ الأب وإلا فتأخذُ الواحدة  
 إلى النصف ومن فوقها إلى الثلثين ولا يفضل عنهما شيء وقد  
 يفضل عن النصف فيكون لولدِ الأب ولا يفرض لأختٍ مع  
 جدٍّ إلا في الأكدرية وهي زوجٌ وأمٌ وجدٌّ وأختٌ لغير أمٍّ  
 فللزوجة نصفٌ وللأم ثلثٌ وللجدّ سدسٌ وللأخت نصفٌ  
 فتقول ثم يقسم الجدُّ والأخت نصيبهما أثلاثاً « فصل »  
 الكافران يتوارثان لأحربى وغيره ولا مُسلمٌ وكافرٌ ولا متوارثان  
 ما تابنحو غرق ولم يعلم أسبقهما ولا يرث نحو مُرتد ولا يورث  
 كز نديق ومن به رِقٌ إلا مُبعضاً فيورث ولا يرث قاتلٌ



وإن لم يضمن ومن فقد وقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو يحكم  
 قاض به بمضى مدة لا يعيش فوقها ظناً فيعطى ماله من يرثه  
 حينئذ ولو مات من يرثه وقفت حصته وعمل في الحاضر بالأشوء  
 ولو خلف حملاً يرث أو قد يرث عمل باليقين فيه وفي غيره فإن  
 لم يكن وارثاً سواه أو كان من قد يحجبه أو لا مقدّر له كولد  
 وقف المتروك أو له مقدّر أعطيه عائلاً إن أمكن عول كزوجة  
 حامل وأبوين وإنما يرث إن انفصل حياً وعلم وجوده عند  
 الموت والمشكل إن لم يختلف إرثه كولد أم أخذه وإلا عمل  
 باليقين فيه وفي غيره ويقف ماشك فيه ومن جمع جهتي فرض  
 وتصيب كزوج هو ابن عم ورث بهما لا كبنت هي أخت  
 لأب بأن يطأ بنته فتلد بنتاً فبالبنوة أو جهتي فرض فبأقواهما  
 بأن تحجب إحداهما الأخرى كبنت هي أخت لأب بأن يطأ أمه  
 فتلد بنتاً أو لا تحجب كأم هي أخت لأب بأن يطأ بنته فتلد  
 أو تكون أقل حجباً كأم هي أخت بأن يطأ بنته الثانية فتلد  
 ولداً ولو زاد أحد عاصبين بقرابة أخرى كابني عم أحدهما أخ  
 لأب لم يقدم ولو حجبت بنت عن فرضه « فصل »

أَنْ كَانَتْ الْوَرِثَةُ عَصَبَاتٍ قَسَمَ الْمَتْرُوكُ بَيْنَهُمْ إِنْ تَحَضُّوا ذِكْرًا  
 أَوْ إِنَّا نَا فَأَنْ اجْتَمَعَا قَدَّرَ الذَّكَرُ اثْنَيْنِ وَأَصْلُ الْمَسْئَلَةِ عَدُّ رُؤُسِهِمْ  
 وَإِنْ كَانَ فِيهَا ذُو فَرْضٍ أَوْ فَرْضَيْنِ مِمَّا لِي الْخُرَاجُ فَأَصْلُهَا مِنْهُ  
 فَمُخْرَجُ النِّصْفِ اثْنَانِ وَالثَّلْثِ ثَلَاثَةٌ وَالرَّبْعِ أَرْبَعَةٌ وَالسُّدُسِ  
 سِتَّةٌ وَثَمَنُ ثَمَانِيَةٍ أَوْ مُخْتَلِفِيهِ فَإِنْ تَدَاخَلَ مَخْرَجَاهُمَا بَأَنْ فِي  
 الْإِكْثَرِ بِالْأَقَلِّ مَرَّتَيْنِ فَأَكْثَرُ فَأَصْلُهَا أَكْثَرُهُمَا كَثَلْتُ وَسُدُسٍ  
 أَوْ تَوَافَقَا بَأَنْ لَمْ يَفْهَمَا إِلَّا عَدَدُ ثَالِثٍ فَأَصْلُهَا حَاصِلُ ضَرْبٍ وَفَقِ  
 أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ كَسُدُسٍ وَثَمَنُ الْمَتَدَاخِلَانِ مُتَوَافِقَانِ وَلَا  
 عَكْسَ أَوْ تَبَايَنَا بَأَنْ لَمْ يَفْهَمَا إِلَّا وَاحِدٍ فَأَصْلُهَا حَاصِلُ ضَرْبٍ  
 أَحَدِهِمَا فِي الْآخِرِ كَثَلْتُ وَرُبْعٍ فَلَا أَصُولُ اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ  
 وَسِتَّةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَاثْنَا عَشَرَ وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ وَتَعُولُ مِنْهَا السِّتَّةُ  
 لِعِشْرَةٍ وَتَرَا وَشَفْعًا وَالْإِثْنَا عَشْرَةَ لِسَبْعَةٍ عِشْرَةٍ وَتَرَا وَالْأَرْبَعَةَ  
 وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ « فِرْع » إِنْ انْقَسَمَتْ سَهَامُهَا  
 مِنْ أَصْلِهَا عَلَيْهِمْ فَذَلِكَ أَوْ انْكَسَرَتْ عَلَى صِنْفٍ فَإِنْ بَايَنَتْهُ ضَرْبٌ  
 فِي الْمَسْئَلَةِ بَعُولُهَا عَدَدُهُ وَإِلَّا فَوْفَقَهُ فَمَا بَلَغَ صَحَّتْ مِنْهُ أَوْ  
 صَنِيفَيْنِ فَمَنْ وَافَقَتْ سِهَامُهُ عَدَدَهُ رُدُّوْهُ فَوْفَقَهُ وَمَنْ لَا تَرِكَ هُمُ

ثم إن تماثل عدداً ضرب فيهما أحدهما أو تدّاخلاً فأكثرهما أو  
توافقاً فاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر أو تبايناً فاصل  
ضرب أحدهما في الآخر ويُقاس بهذا الانكسار على ثلاثة أو  
أربعة ولا يزيدُ فإن أريد معرفة نصيب كلِّ صنفٍ من مبلغِ المسألة  
ضرب نصيبه من أصلها فيما ضرب فيها فما بلغ فهو نصيبه يُقسم  
على عدده « فرع » مات عن ورثة فمات أحدهم قبل القسمة  
فإن لم يره غير الباقيين ولارثهم منه كمن الأول جمل كان  
الثاني لم يكن كأخوة وأخوات مات بعضهم عن الباقيين وإلا  
فصحّ مسألة كلِّ فإن انقسم نصيب الثاني على مسألتها وإلا  
فإن توافقاً ضرب في الأولي وفق مسألتها وإلا فكلها ومن له  
شيء من الأولى أخذه مضروباً فيما ضرب فيها أو من الثانية أخذه  
مضروباً في نصيب الثاني أو وفقه

« كتاب الوصية » أركانها موصى له وبه وصيغة وموص  
وشرط فيه تكليف وحرية واختيار فلا تصح بدونها وفي الموصى  
له مُطلقاً عدمُ معصية وغير جهة كونه معلوماً أهلاً للملك فلا  
تصحّ لحمل سيحدث ولا لأحد هذين ولا لليت ولا لدابة

إلا إن فسرَ بعلمها ولا لعمارة كنيسة وتصح لعمارة مسجد  
ومصالحه ومطلقاً وتحمل علمها وكافر وقاتل ولحملي إن انفصل  
حيّاً أو لدون ستة أشهر منها أو لأربع سنين فاقل ولم تكن  
المرأة فراشاً ووارث إن أجاز باقي الورثة والعبرة بأبائهم وقت  
الموت وبردهم وإجازتهم بعده ولا تصح لو ارث بقدر حصته  
والوصية للرقيق وصية لسيده فإن عتق قبل موته فله وفي الموصى  
به كونه مباحاً ينقل فتصح بحمل إن انفصل حيّاً أو مضموناً  
وعلم وجوده عندها وبشر وحمل ولو معدومين وبهم وبمنع  
يقتنى ككتاب قابل لتعليم وزبل وخر محترمة ولو أوصى من  
له كلاب بكب أو بها وله شمول وصحت أو من له طبل لهُو  
وطبل حل بطبل حمل على الثاني وتلغو بالأول إلا إن صلح  
لِلثاني وفي الصيغة لفظ يشعربها صريحة كأوصيت له بكذا  
أو أعطوه له أو هو له بعد موتى وكفاية كهُو له من مالي وتلزم  
بموت مع قبول بعده ولو تراخ في معين والرد بعد موت فإن  
مات لا بعد موت الموصى بطلت أو بعده خلفه وارثه وملك  
الموصى له موقوف إن قبل بأن أنه ملكه بالموت وتنبه

الفوائد والمؤنة ويطلب موسى له بها إن توقف في قبول ورد  
 (فصل) ينبغي أن لا يوصى بزائد على ثلث فتبطل فيه إن رده  
 وارث وإن أجاز فتنفيذ ويعتبر المال وقت الموت ويعتبر من  
 الثلث عتق عاتق بالموت وتبرع نجس في مرضه كوقف وهبة  
 وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث فإن تمحصت  
 عتقا أقرع وإلا قسط الثلث كمنجزة فان ترتبتا قدم أول  
 فأول إلى الثلث ولو قال إن أعتقت غائما فسلم حر فاعتق  
 غائما في مرض موته تعين إن خرج وحده من الثلث وإلا  
 أقرع ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله لم يتسلط موسى له على  
 شيء منه حالا (فصل) تبرع في مرض مخوف ومات لم ينفذ  
 ما زاد على ثلث أو غير مخوف فمات ولم يحمل على فجأة فكذا وإن  
 شك فيه لم يثبت إلا بطيبيين مقبولي الشهادة ومن المخوف  
 قولنج وذات جنب ورعاف دائم وإسهال متتابع أو خرج  
 الطعام غير مستحيل أو بوجع أو بدم ودق أو بدء فالج وحى  
 مطبقة أو غيرها إلا الربيع وأسر من اعتاد القتل والتحام قتال بين  
 متكافئين وتقديم لقتل واضطراب ريح في راكب سفينة وطلق

وبقاء مشيمة (فصل) يتناولُ شاةً وبعيرٌ غيرُ سَخْلَةٍ وفصيلٍ  
وجملٌ وناقةٌ بخاتى وعراباً لا أحدهما الآخرَ ولا بقرةٌ ثوراً  
وعكسهُ ويتناولُ دابةً فرساً وبغلاً وحماراً ورفيقٌ صغيراً وأنثى  
ومعيباً وكافراً وعكسُهما ولو أوصى بشاةٍ من غنمه ولا غنله  
لفت أو من ماله اشترت له أو بأحدٍ أرقائه فتلّفوا قبل موتِه  
بطلت وإن بقيَ واحدٌ تمينَ أو باعَتاقَ رقابِ ثلاثٍ فإن عجز  
ثلاثةُ عنهن لم يُشترِ شقصٌ فإن فضلَ عن نفيسةٍ أو نفيستينِ  
شيءٌ فلورثةٌ أو بصرفِ ثلثه للعتقِ اشترى شقصُ أو أوصى لحملها  
فلن انفصلَ حياً ولو قالَ إن كانَ حملك ذكراً أو قالَ أنثى فلهُ  
كذا فولدتها لفت أو يطنك ذكرٌ فولدتها فالذكرُ أو ذكرينِ  
أعطاهُ الوارثُ من شاءَ منها أو لجيرانه فلا ربينَ داراً من كلِّ  
جانبٍ أو للعلماءِ قِيلاً أصحابِ علومِ الشرعِ من تفسيرٍ وحديثٍ  
وفقهٍ أو للفقهاءِ دخلَ المساكينُ وعكسهُ أو لها شركٌ نصفينِ  
أو لجمعٍ مُعينٍ غيرِ منحصِرٍ كالمלוيةِ صحتُ ويكفي ثلاثةٌ من  
كلِّ ولهُ التفضيلُ أو لزيدٍ والنقراءِ فسأحدهمُ لسن لا يجرمُ أو  
لأقاربِ زيدٍ فلكلِّ قريبٍ من أولادٍ أقربِ جسدٍ يُنسبُ

أَوَامُهُ لَهُ وَيَعْدُ قَبِيلَةً إِلَّا أَبُوبَيْنُ وَوَلَدَا أَوْ لَا قَرَبٍ أَقَارِبُهُ فَلذَرِيَّتِهِ  
 قَرَبِي فَقَرَبِي فَأَبُوهُ فَأَخُوهُ فَبَنُوهُمَا جَدُودُهُ وَلَا يَرْجِعُ بِذِكُورِهِ  
 وَوَرَاثَةُ أَرْ لَا قَرَبٍ نَفْسِهِ لَمْ تَدْخُلْ وَرَثَتُهُ (فصل) تَدْحُ بِمَنَافِعِ  
 فَيَدْخُلُ كَسْبُ مَعْتَادٍ وَمَهْرُ الْوَالِدِ كَأَمَّهُ وَعَلَى مَالِكٍ مَوْنُهُ  
 مَوْصِي بِمَنْفَعَتِهِ وَلَهُ إِعْتَاقُهُ وَبَيْعُهُ لِمَوْصِيٍّ لَهُ وَكَذَا لِبَغِيرِهِ إِنْ أَقْبَتِ  
 بِمَعْلُومَةٍ وَتَعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ أَبْدَوْهَا لَا حِسَبَ مِنْهَا مَا تَقْصَرُ  
 وَتَصَحُّ بِمَحْجٍّ وَبِمَحْجٍّ مِنْ مِيقَاتِهِ إِلَّا إِنْ قِيَّدَ بِأَبْعَدِ فَفَنَّهُ وَحُجَّةُ  
 الْأَسْلَامِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِلَّا إِنْ قِيَّدَ بِالثَّلَاثِ فَفَنَّهُ وَبَغَيْرِهِ أَنْ يَمَحْجَّ  
 عَنْهُ فَرَضًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَيُؤَدِّي وَارِثٌ عَنْهُ كِفَارَةُ مَالِيَةٍ وَكَذَا بَغَيْرُهُ  
 مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِعْتَاقٍ وَيَنْفَعُهُ صَدَقَةٌ وَدَعَاءُ (فصل) لَهُ رُجُوعُ  
 بِنَحْوِ تَقْضِيٍّ وَهَذَا لِوَارِثِيٍّ وَيَبْعُ وَرَهْنٍ وَكِتَابَةٌ وَلَوْ بِلا قَبُولٍ  
 وَبَوْصِيَّةٌ بِذَلِكَ وَتَوَكِيلٌ بِهِ وَعَرْضٌ عَلَيْهِ وَخُلْطُهُ وَصَبْرَةٌ وَصِي  
 بِصَاعٍ مِنْهَا بِأَجُودَ وَطَحْنُهُ بِرَّاءٍ وَبَذَرُهُ لَهُ وَعَجْنُهُ دَقِيقًا وَغَزْلُهُ  
 قَطْنًا وَنَسْجُهُ غَزْلًا وَقَطْعُهُ ثَوْبًا قِيَصًا وَبَنَانُهُ وَغَرْسُهُ (فصل)  
 فِي الْإِبْصَاءِ أَرْكَانُهُ مُوصٍ وَمَوْصِيٌّ وَمَوْصِيٌّ فِيهِ وَصِيْفَةٌ وَشَرْطٌ  
 فِي الْمَوْصِيِّ بِقَضَاءِ حَقِّ مَا مَرَّ وَبِأَمْرِ نَحْوِ طِفْلِ مَعَهُ وَلَا يَلَايَةُ لَهُ عَالِيَهُ

ابتداءً وفي الوصي عند الموت عدالة وكفاية وحرية وإسلام في  
 مُسلم وعدمُ عداوة وجهالة ولا يضر عمى وأنوثة والام أولى  
 وينعزل ولي بفسق لا إمام وفي الموصى فيه كونه تصرفاً مالياً  
 مُباحاً فلا يصح في تزويج ومَعْصية وفي الصيغة إيجاب بلفظ يشعر  
 به كأوصيت أو فوّضت إليك أو جعلتك وصياً ولو مؤقتاً ومعلقاً  
 وقبول كوكالة بعد الموت مع بيان ما يوصى فيه وسن لأيصاء  
 بأمر نحو طفل وبقضاء حق لم يعجز عنه حالاً أو به شهود  
 ولا يصح على نحو طفل والجد بصفة الولاية ولو أوصى اثنين  
 لم ينفرد واحد إلا باذنه ولكل رجوع وصدق يمينه ولي في  
 إفتاق على موليّه لا يثق لا في دفع المال

(كتاب الوديعة) أركانها وديعة وصيغة ومودع ووديع  
 وشرط فيهما مافى مُوكل ووكيل فلو أودعه نحو صبي ضمن  
 وفي عكسه إنما يضمن بالتلاف وفي الوديعة كونها محترمة وفي  
 الصيغة مافى وكالة كأودعتك هذا أو استخفظتك أو كخذه  
 فأن عجز عن حفظها حرّم أخذها أو لم يثق بأمانته كره  
 وإلا سُن إن لم يتعين وترفع بموت أحدهما وجنونه وإغماؤه



واستردادٍ وردٍّ وأصلها أمانةٌ وتضمنُ بعوارضٍ كان ينقلها من  
 محلةٍ ودارٍ لأخري دُونها حرزاً وكان يُودعها بلا إذنٍ ولا عُذرٍ  
 وله استعانةٌ بمن يحملها لحرزٍ وعليه لعذرٌ كارادةٍ سفرٍ ردُّها  
 للمالكها أو وكيله فلقاضٍ فلا مِينٍ وينفى عن الأخيرين وصيةٌ  
 اليها فإن لم يفعلَ ضمنَ إن تمكنَ وكان يدفعها بموضعٍ ويُسافرَ ولم  
 يعلم بها أميناً يُراقبها وكان لا يدفعُ مُتلفاتها كتركِ تهويةٍ ثيابٍ  
 صوفٍ أو لبسها عند حاجتها أو علفِ دابةٍ لا إن نهاه فإن أعطاه  
 علفاً علفها منه وإلا راجعه أو وكيله فالقاضي وكان تلفتٌ بمخالفةٍ  
 مأمورٍ به كقوله لا ترقدُ على الصندوقِ فرقدَ وانكسرَ به  
 وتلفَ ما فيه به لا بغيره ولا إن نهاه عن قفلين فأقفاهما ولو أعطاه  
 دراهمَ بسوقٍ وقال احفظها في البيتِ فأخربها بلا عذرٍ أو أربطها في  
 مكانٍ أو لم يبينَ كيفيةَ حفظٍ فأمسكها بيدهِ بلا ربطٍ فيه فضاقتْ  
 بنحو غفلةٍ ضمنَ لا بأخذٍ غاصبٍ ولا بجعلها بجيبهٍ أو اجعلها  
 بجيبك ضمنَ بربطها وكان يضعها في خيرٍ حرزٍ مثلها أو يدلَّ عليها  
 ظالماً أو يسدها له مُكرهاً ويرجعُ عليه وكان ينتفعُ بها كلبسٍ  
 وركوبٍ لا لعذرٍ وكان يأخذها لينتفعَ بها لا إن نوى الأخذَ

وكان يخطبها بمال ولم تميز ولو للودع وكان يحجدها أو يؤخر  
تخليتها بلا عذر بعد طلب مالها ومتى خان لم يبرأ إلا بإيداع  
وحلف في ردها على مؤمنه وفي تلفها مطلقاً أو بسبب خفي  
كسرقة أو ظاهر كحريق عرف دون عمومه فإن عرف عمومه  
ولم يشهم فلا وإن جهل طولب ببينة ثم يحلف أنها تلفت به  
« كتاب قسم الفئ والغنية » الفئ نحو مال حصل من  
كفار بلا إيجاب كجزية وعشر تجارة وما خلوه غنه وتركه مرتد  
وكافر معصوم لا وارث له فيخمس وخمسه لمصالحنا كغور  
وقضاة وعلماء يقدم الأهم ولبنى هاشم والمطلب ولو أغنياء  
ويفضل الذكور كالارث واليتامى الفقراء منا واليتيم صغير لا أب  
له وللمساكين ولابن السبيل الفقير ويعم الإمام الأربعة الأخيرة  
والاخماس الأربعة للمرتزقة فيعطي كلاً بقدر حاجة ممونه فإن  
مات أعطي أصوله وبناته وزوجاته إلى أن يستغنوا وبنيه إلى  
أن يستقلوا وسن أن يضع ديواناً وينصب لكل جمع عريفاً  
ويقدم إثباتاً وإعطاء قرشياً ويقدم منهم بنى هاشم والمطلب فعبد  
شمس فنوفل فعبد العزي فسائر البطون الأقرب إلى النبي صلى

الله عليه وسلم فالأنصار فسائرُ العربِ فالعجمُ ولا يُثبتُ في  
الديوانِ مَنْ لا يصلحُ للغزوِ ومن مَرَضٍ فَكصحيح وإن لم يُرجَ  
برؤهُ ويمحى مَنْ لم يُرجَ برؤهُ وما فضلَ عنه وزَّعَ عليهم بقدرِ  
مؤنتهم وله صرفُ بعضه في شعورٍ وسلاحٍ وخيلٍ ووقفُ عَقَارٍ  
فيءٍ أو بيعه وقسمُ غلته أو ثمنه كذلك (فصل ٥) الغنيمةُ نحو  
مالٍ حصلَ من الحربيين بأيجافٍ فيقدمُ السلبُ لمن ركبَ غرراً  
منا بازالةٍ منعةٍ حربِيٍّ في الحربِ وهو مائةٌ من ثيابٍ كخفٍّ  
ورآنٍ ومن سوارٍ ومنطقةٍ وخاتمٍ وثقفةٍ وجنيبةٍ معه وآلةٍ حربٍ  
كدرعٍ ومِرْكَوبٍ وآلتهِ لا حَقِيبةٌ ثم تخرجُ المؤنُ ثم يُخمسُ  
الباقى وخمسةُ كخمسِ الفَيْءِ والنفلِ وهو زيادةٌ يدفعها الإمامُ  
باجتهاده لمن ظهرَ منه أمرٌ محمودٌ أو يشترطها لمن يفعلُ مَنْ يُنكى  
الحربيينَ من مالِ المصالحِ الذي سينعمُ في هذا القتالِ أو الحاصلِ  
عندهُ والأُخماسُ الأربعةُ للغانمينِ وهم من حضرَ القتالَ ولو في  
أثنائه بنيته وإن لم يقاتلَ أو لا بنيته وقاتلَ كأجيرٍ لحفظِ أمتعةٍ  
وتأجيرٍ ومُحترِفٍ ولو ماتَ بعدَ انقضاءهِ ولو قبلَ الحيازةِ خفه  
لوارثه ولرأجلِ سهمٍ ولقارسِ ثلاثةٍ ولا يُعطي إلا لفرسٍ واحدٍ

فيه تقع ويرضخ منها لـ عبد وصبي ومجنون وامرأة وخشي حضروا  
ولـ كافر معصوم حضر بلا أجرة وبإذن الامام والرضخ دون  
سهم يجتهد الامام في قدره

« كتاب قسم الزكاة » هي لفقير من لامال له ولا كسب  
لا تقي تقع موقعا من كفايته ولو غير زمن ومُتَعَفِّفٌ ولمسكين  
من له ذلك ولا يكفيه ويمنع فقر الشخص ومسكنته كفايته  
بنفقة قريب أو زوج واشتغاله بنوافل لا بعلم شرعي والكسب  
يمنعه ولا مسكنه وخادمه وثياب وكتب محتاجها ومال له غائب  
بمـرحلتين أو مؤجل ولعامل كساع وكاتب وقاسم وحاشر لا قاض  
ووال ولؤلؤة ضعيف إسلام أو شريف يتوقع إسلام غيره أو  
كاف شر من يليه من كفار أو مانع زكاة ولرقاب مكاتبون لغير  
مُزَكٍّ ولغارم من تدان لنفسه في مباح أو غيره وتاب أو صرفه  
في مباح مع الحاجة أو لاصلاح ذات البين ولو غنيا أو لضمـان  
إن أعسر مع الأصيل أو وحده وكان متبرعا ولسبيل الله غاز  
متطوع ولو غنيا ولا بن سبيل منشيء سفر أو محتـاز إن احتـاج  
ولا معصية بسفره وشرط أخذ حرية وإسلام وأن لا يكون

هاشميةً ولا مطلبياً ولا مولياً لهما (فصل) مَنْ عِلْمَ الدَّافِعِ حَالَهُ  
 عَمَلَ بَعْلِهِ وَمَنْ لَا فَاِنْ اَدْعَى ضَعْفَ اِسْلَامِ صَدَقَّ اَوْ فَقْرًا اَوْ  
 مَسْكَنَةً فَكَذَا اِلَّا اِنْ اَدْعَى عِيَالًا اَوْ تَلَفَ مَالٌ عُرِفَ لَهُ فَيَكْلَفُ  
 يَسْتَنِي كَعَامِلٍ وَلِمُسْكَاتِبٍ وَغَارِمٍ وَبَقِيَّةِ الْمُؤَلَّفَةِ وَصَدَقَ غَازٍ وَابْنُ  
 سَبِيلٍ فَاِنْ تَخَلَّفَا اسْتَرَدَّ وَالْيَسْتَنِي لِاَخْبَارِ عَدْلَيْنِ اَوْ عَدْلٍ وَامْرَأَتَيْنِ  
 وَيَنْفَى عَنْهَا اسْتِفَاضَةٌ وَتَصَدِيقُ دَائِنٍ وَسَيِّدٍ وَيُعْطَى فَقِيرٌ وَمُسْكِينٌ  
 كَقَفَايَةِ عَمْرِ غَالِبٍ فَيَشْتَرِيَانِ بِهِ عَقَارًا يَسْتَفْلَانِهِ اَوْ مَكَاتِبَ وَغَارِمٌ  
 مَا عَجَزَ عَنْهُ وَابْنُ سَبِيلٍ مَا يُوَصِّلُهُ مَقْصَدُهُ اَوْ مَالُهُ وَغَازٍ حَاجَتُهُ  
 ذَهَابًا وَاِيَابًا وَاِقَامَةً وَيَمْلِكُهُ وَيَهْيَأُ لَهُ مَرْكُوبٌ اِنْ لَمْ يُطَقْ الْمَشْيُ  
 اَوْ طَالَ سَفَرُهُ وَمَا يَحْمِلُ زَادُهُ وَمَتَاعُهُ اِنْ لَمْ يَتَعَدَّ مِثْلَهُ حَمَلُهُمَا  
 كَابْنِ سَبِيلٍ وَمَنْ فِيهِ صِفَتَا اسْتِحْقَاقٍ يَأْخُذُ بِاِحْدَاهُمَا (فصل)  
 يَجِبُ تَعْيِيمُ الْأَصْنَافِ اِنْ أُمِكنَ وَلَا فَنَ وَجُدَ عَلَى الْإِمَامِ  
 تَعْيِيمُ الْآحَادِ وَكَذَا الْمَالِكُ اِنْ انْخَصَرُوا بِالْبَلَدِ وَوَفَّى الْمَالُ وَالْإِلَا  
 وَجِبَ اعْطَاءُ ثَلَاثَةٍ وَيَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ لَا بَيْنَ آحَادٍ  
 الصَّنْفِ اِلَّا اَنْ يَقْسَمَ الْإِمَامُ وَتَتَسَاوَى الْحَاجَاتُ وَلَا يَجُوزُ لِلْمَالِكِ  
 نَقْلُ زَكَاةٍ فَاِنْ عُدِمَتِ الْأَصْنَافُ اَوْ فَضُلَ عَنْهُمْ شَيْءٌ وَجِبَ

ثقلٌ وإنْ عُدِمَ بعضهم أو فضلَ عنه شيءٌ رُدَّ على الباقيين إنْ  
 نقصَ نصيبهم وشرطُ العاملِ أهليةُ الشهاداتِ وفقهُ زكاةُ إنْ لم  
 يعينْ له ما يؤخذُ ومنْ يأخذُ وسنٌّ أنْ يعلمَ شهرًا لأخذِها ويسمَّ  
 نعمَ زكاةٍ وفيَّ في محلِّ صلبِ ظاهرٍ لا يكثرُ شعره وحرَمَ في  
 الوجهِ (فصلٌ) الصدقةُ سنةٌ وتحلُّ لغيريِّ وكافرٍ ودفعها  
 سرًّا وفي رَمَضانَ ولنحو قريبٍ جَارٍ أفضلُ وتحرمُ بما يحتاجه  
 لمونه أولدين لا يظنُّ له وفاءً وتسنُّ بما فضلَ عن حاجته إنْ  
 صبرَ وإلا كرهَ

« كتابُ النكاحِ » سنٌّ لتائقٍ له إنْ وجدَ أهبتُهُ وإلا  
 فتركُهُ أولى وكسرَ توقانه بصومٍ وكرهَ لغيره إنْ فقدَها أو كانَ  
 به علةٌ كهرمٍ وإلا فتخلُّ لعبادةٍ أفضلُ فإنْ لم يتعبدْ فالنكاحُ  
 أفضلُ وسنٌّ بكرٌ إلا لعذرٍ دينيٍّ جميلٍ ولو دُنسيٍّ غيرِ ذاتِ  
 قرابةٍ قريبةٍ ونظرٌ كلٌّ للآخر بعدَ قصدهِ نكاحه قبلَ خطبةٍ  
 غيرِ عورةٍ وله تكريره وحرَمَ نظرٌ نحو فحلٍّ كبيرٍ ولو مرأهاً  
 شيئاً من كبيرةٍ أجنبيةٍ ولو أمةً وله بلا شهوةٍ نظرٌ سيِّدتهِ  
 وهما عفيفانِ ومحرمه خلا ما بين سرِّةٍ ورَكبةٍ كمكسه وحلٌّ

بلا شهوة نظر لصغيرة خلا فرج ونظر ممسوح لأجنبية  
وعكسه ورجل لرجل وامرأة لامرأة كنظر المحرم وحرم  
نظر كافرة لمسلمة ونظر امرء جميل أو بشهوة لا نظر لحاجة  
كعامله وشهادة وتعليم وحيث حرم نظر حرم مسنن ويباحان  
لعلاج كقصص بشرطه ولليل امرأة نظر كل بدنهما بلا مانع له  
كمكسه (فصل) تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة وتعريض  
لمتدة غير رجمية كجواب ويحرم على عالم خطبة على خطبة  
جائزة ممن صرح بأجابه إلا باعراض ويجب ذكر عيوب من أريد  
إجتماع عليه لمريده فإن اندفع بدونه حرم وسن خطبة قبل  
خطبة وقبل عقد ولو أوجب ولي فخطب زوج خطبة قصيرة  
فقبل صح لكنها لا تسن (فصل) أركان زوج وزوجة  
وولي وشاهدان وصيغة وشروط فيها ما في البيع ولفظ تزويج  
أو إنكاح ولو بعجمية وصح بتقديم قبول وزوجني وتزوجها  
مع زوجتك أو تزوجت لا بكتابة في الصيغة ولا بقبلت ولا  
نكاح شغار كزوجتكها على أن تزوجني ببتك وبضم كل صدق  
الأخري فيقبل وكذا لو سميا معه مالا فإن لم يجعل البضع

صَدَاقًا صَحَّ فِي الزَّوْجِ حِلٌّ وَاخْتِيَارٌ وَتَعْيِينٌ وَعِلْمٌ بِحِلِّ الْمَرَأَةِ  
 لَهُ فِي الزَّوْجَةِ حِلٌّ وَتَعْيِينٌ وَخُلُوعٌ مِمَّا سَرَّ فِي الْوَلِيِّ لِمُخْتَارٍ  
 وَفَقْدُ مَانِعٍ فِي الشَّاهِدِينَ مَا فِي الشَّهَادَاتِ وَعَدَمُ تَعْيِينٍ لِلْوَلَايَةِ  
 وَصَحَّ بَابُنَى الزَّوْجِينَ وَعَدْوِيَهُمَا وَظَاهِرًا بِمُسْتَوْرِي عَدَالَةِ الْإِسْلَامِ  
 وَحَرِيَّةٍ وَتَيِّينٌ بَطْلَانُهُ بِحُجَّةٍ فِيهِ أَوْ بِاِقْرَارِ الزَّوْجِينَ فِي حَقِّهِمَا  
 لَا الشَّاهِدِينَ بِمَا يَنْعِيهِ صَحَّتْهُ فَإِنْ أَقْرَأَ الزَّوْجُ بِهِ فُسِّخَ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ  
 إِنْ دَخَلَ وَإِلَّا فَنَصَفَهُ أَوْ الزَّوْجَةُ بِخُلُلٍ فِي وَلِيِّ أَوْ شَاهِدٍ حَلَفَ  
 وَسَنَ اشْهَادُهُ عَلَى رِضَا مَنْ يَعْتَبَرُ رِضَاهَا (فَصْل) لَا تَعْقُدُ  
 امْرَأَةً نِكَاحًا وَيَقْبَلُ اِقْرَارُ مُكَافَةِ بِهِ لِمَصْدَقِهَا وَمُجْبِرُهُ وَلَا بِي  
 تَرْوِيجُ بَكَرٍ وَلَا إِذْنٌ بِشَرْطِهِ وَسَنَ لَهُ اسْتِثْنَانُهَا مُكَافَةِ وَسَكُوتُهَا  
 بَعْدَهُ إِذْنٌ وَلَا يَزُوجُ وَلِيٌّ ثَنِيًّا بِوَطْءٍ فِي قُبُلِهَا وَلَا غَيْرُ أَبٍ بَكَرًا  
 إِلَّا بِإِذْنِهَا بِالْمَعْنَى وَأَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ أَبٌ فَأَبُوهُ فَسَائِرُ الْعَصْبَةِ الْمَجْمَعِ  
 عَلَى إِرْثِهِمْ كَأَرْثِهِمْ فَالْسلْطَانُ وَلَا يَزُوجُ ابْنٌ بِنْتًا وَيَزُوجُ عَتِيقَةً  
 امْرَأَةً حَيَّةً مَنْ يَزُوجُهَا وَإِنْ لَمْ تَرْضَ فَإِذَا مَاتَ زَوْجٌ مِنْ لَهُ  
 الْوَلَاءُ وَيَزُوجُ السُّلْطَانُ إِذَا غَابَ الْأَقْرَبُ مِنْ حَلَّتَيْنِ أَوْ أَحْرَمٍ  
 أَوْ عَضَلٍ مُكَافَةً دَعَتْ إِلَى كِفْوٍ وَلَوْ عَيْنَتِ كِفْوًا فَلَمْ يُجْبِرْ تَعْيِينٌ



آخِرَ . ( فصل ) يمنعُ الولاية رُقٌ وصَبًا وجُنُونٌ وفَسْقٌ غيرُ  
الامامِ وحَجَرٌ سَفَهٌ واختلالٌ نُظَرُ واختلافٌ دِينٌ وَيَقْلَهُ كُلُّ  
لَا بَعْدَ لَاعْمَى وَاغْمَاءٌ بَلْ يَنْتَظَرُ زَوَالَهُ وَلَا إِحْرَامٌ وَلَا يَعْقُدُ وَكِيلٌ  
مَحْرِمٌ وَلَوْ حَلَالًا وَلَحْجَرٌ تَوَكَّلَ بِزَوْجٍ مُؤَلِّسَةٍ وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ وَلَمْ  
يَعِينَ زَوْجٌ وَعَلَى الْوَكِيلِ احْتِيَاظٌ كَثِيرٌ إِنْ لَمْ تَهَبْ وَأُذِنَتْ فِي  
زَوْجٍ وَعَيْنٌ مِنْ عَيْنَتِهِ وَلِيْقَلْ وَكِيلٌ وَلِيٌّ زَوْجَتِكَ بِنْتُ فَلَانٍ  
وَوَلِيٌّ لَوَكِيلِ زَوْجِ زَوْجَتِ بِنْتِي فَلَانًا فَيَقُولُ قَبْلَتْ نِكَاحُهَا لَهُ  
وَعَلَى أَبِ زَوْجِ ذِي جُنُونٍ مُطَبِقِ بِكَبْرِ الْحَاجَةِ وَوَلِيٌّ أَجَابَةٌ مِنْ  
سَأَلَتْهُ زَوْجًا وَإِذَا لَجِئْتَ أُولِيَاءُ فِي دَرَجَةٍ وَأُذِنَتْ لِكُلِّ سَنٍّ  
أَفْقَهُمْ فَأَوْرَعَهُمْ فَأَسْنَهُمْ بِرِضَاهُمْ فَإِنْ تَشَاحَّسُوا وَاتَّحَدَ خَاطِبٌ  
أَفْرَعٌ فَلَوْ زَوْجٌ مَفْضُولٌ صَحٌّ أَوْ أَحَدُهُمْ زَيْدًا وَآخَرُهُمْ أَعْرَفٌ  
سَابِقٌ وَلَمْ يَنْسَ فَهُوَ الصَّحِيحُ أَوْ نَسِيَ وَجَبَ تَوَقُّفٌ حَتَّى يَتَيَّنَ  
وَالَا بَطْلًا فَلَوْ ادَّعَى كُلُّ عَمَلٍ بِسَبْقِ نِكَاحِهِ سَمِعَتْ فَإِنْ أَنْكَرَتْ  
خَلَفَتْ أَوْ أَقَرَّتْ لِأَحَدِهِمَا ثَبَتَ نِكَاحُهُ وَلِلْآخَرِ تَحْلِيلُهَا وَلِجَدِّ  
تَوَلَّى طَرَفِي زَوْجِ بِنْتِ ابْنِهِ ابْنِ ابْنِهِ الْآخَرِ وَلَا يَزُوجُ نَحْوَ  
ابْنِ عَمٍّ نَفْسَهُ وَلَوْ بَوكَالَةً فَيَزُوجُهُ مُسَاوِيَهُ فَقَاضٍ وَقَاضِيَا قَاضٍ

آخر (فصل) زَوْجَهَا غَيْرَ كَفَوُ بِرِضَاهَا وَلَوْ مُنْفَرِدًا أَوْ أَقْرَبُ  
 أَوْ بَعْضُ مُسْتَوِينَ رَضَى بِأَقْوَاهُمْ صَحَّ لَا حَاقَمٌ وَخِصَالُ الْكَفَاءَةِ  
 سَلَامَةٌ مِنْ عَيْبِ نِكَاحٍ وَحَرِيَّةٌ فَمَنْ مَسَّهُ أَوْ أَبَا أَقْرَبَ رَقٌّ  
 لَيْسَ كَفَوُ سَلِيمَةٍ وَنَسَبٌ وَلَوْ فِي الْعَجَمِ فَعَجْمِيٌّ لَيْسَ كَفَوُ عَرَبِيَّةٍ  
 وَلَا غَيْرُ قُرَشِيٍّ لِقُرَشِيَّةٍ وَلَا غَيْرُهَا شَمِيٌّ وَمَطْلَبِيٌّ لَهَا وَعِفَّةٌ  
 فَلَيْسَ فَاسِقٌ كَفَوُ عَفِيفَةٍ وَحَرْفَةٌ فَلَيْسَ ذُو حَرْفَةٍ ذَنْيَةٌ كَفَوُ أَرْفَعٍ  
 مِنْهُ فَتَحَوُ كُنَاسٍ وَرَاعَ لَيْسَ كَفَوُ بَنْتٍ خِيَاطٍ وَلَا هُوَ بَنْتُ  
 تَاجِرٍ وَبَزَازٍ وَلَا هُمَا بَنْتُ عَالِمٍ وَقَاضٍ وَلَا يُقَابِلُ بَعْضُهَا بَعْضٌ وَلَهُ  
 تَرْوِيجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ مَنْ لَا تَكْفَأُهُ لَا مَعِيَّةٌ وَلَا أُمَةٌ (فصل)  
 لَا يَزُوجُ مَجْنُونًا إِلَّا كَبِيرًا لِحَاجَةِ فَوَاحِذَةٍ وَلَا بٍ تَرْوِيجُ صَغِيرٍ  
 عَاقِلٍ أَكْثَرَ وَمَجْنُونَةٍ لِمَصْلَحَةِ فَإِنْ فَقَدَ زَوْجَهَا حَاقَمَ إِنْ بَلَغَتْ  
 وَاحْتَاجَتْ وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ لِفُلْسٍ صَحَّ نِكَاحُهُ وَمَوْنُهُ فِي كَسْبِهِ  
 أَوْ لِسْفِهِ نَكَحَ وَاحِدَةً لِحَاجَةِ بَازْنٍ وَلِيهِ أَوْ قَبْلَ لَهُ وَلِيُّهُ بِأَذْنِهِ  
 بِمَهْرٍ مِثْلٍ فَأَقْلٌ فَلَوْ زَادَ صَحَّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ مِنَ الْمَسْمُومِ وَلَوْ نَكَحَ  
 غَيْرَ مَنْ عَيْنِهَا لَهُ لَمْ يَصَحَّ وَإِنْ عَيْنَ لَهُ قَدْرًا لَا امْرَأَةً نَكَحَ  
 بِالْأَقْلِ مِنْهُ وَمَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ أَطْلَقَ نَكَحَ لَا ثَقَّةً وَلَوْ نَكَحَ بِلَا

إِذْنٌ لَمْ يَصَحَّ فَإِنْ وَطِئَ فَلَاشَيْءَ ظَاهِرًا لِرُشِيدَةٍ وَالْعَبْدُ يَنْكِحُ  
 بِإِذْنِ سَيِّدِهِ بِحَسْبِهِ وَلَا يَجْبِرُهُ عَلَيْهِ كَعَكْسِهِ وَلَهُ اجْبَارُ أُمَّتِهِ  
 لَا مُكَاتَبَةٌ وَلَا مُبْعُضَةٌ وَلَا أُمَةٌ سَيِّدَهَا وَتَزْوِيجُهُ بِمَلَكَ فَيَزُوجُ  
 مُسْلِمٌ أُمَّتَهُ الْكَافِرَةَ وَفَاسِقٌ وَمُكَاتَبٌ وَلَوْ لَى نِكَاحٌ وَمَالَ تَزْوِيجُ  
 أُمَةٍ مَوْلِيَةٍ (بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ) تَحْرِمُ أُمٌّ وَهِيَ مَنْ  
 وَلَدَتْكَ أَوْ مِنْ وَلَدِكَ وَبِنْتُ وَهِيَ مَنْ وَلَدَتْهَا أَوْ مِنْ وَلَدِهَا لَا مَخْلُوقَةٌ  
 مِنْ زِنَاهُ وَأَخْتُ وَبِنْتُ أَخٍ وَأَخْتُ وَعَمَّةٌ وَهِيَ أَخْتُ ذَكَرٍ وَلَدَتْ  
 وَخَالَتُ وَهِيَ أَخْتُ أُنْثَى وَلَدَتْكَ وَيَحْرُمُ بِالرِّضَاعِ فَرَضَعْتِ  
 وَمَنْ أَرْضَعْتَهَا أَوْ وَلَدَتْهَا أَوْ أَبَا مَنْ رَضَعَ أَوْ أَرْضَعْتَهُ أَوْ مَنْ  
 وَلَدَكَ أُمُّ رَضَاعٍ وَقَسِ الْبَاقِي وَلَا تَحْرُمُ مَرْضَعَةُ أَخِيكَ أَوْ أَخْتُكَ  
 أَوْ نَافِلَتِكَ وَلَا أُمُّ مَرْضَعَةٍ وَلَدَكَ وَبِنْتُهَا وَلَا أَخْتُ أَخِيكَ وَتَحْرُمُ  
 زَوْجَةُ ابْنِكَ أَوْ أُمُّ ابْنِكَ وَأُمُّ زَوْجَتِكَ وَبِنْتُ مَدْخُولَتِكَ وَمَنْ  
 وَطِئَ لِمَرْأَةٍ بِمَلَكَ أَوْ شَبَهٍ مِنْهُ حَرَّمَ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَبِنْتُهَا وَحَرَّمَتْ  
 عَلَى أَبِيهِ وَابْنِهِ وَلَوْ اخْتَلَطَتْ مُحْرَمُهُ بِغَيْرِ مَحْصُورَاتٍ نَكَحَ مِنْهُنَّ  
 وَيَقْطَعُ النِّكَاحَ تَحْرِيمٌ مُؤَبَّدٌ كَوَطِئَ زَوْجَةَ ابْنِهِ بِشَبَهٍ وَحَرَّمَ  
 جَمْعُ امْرَأَتَيْنِ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ أَوْ رَضَاعٌ لَوْ فَرَضْتَ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا

حرمَ تناكحهما كأمرأة وأختها أو خالتها فإن جمعَ بينهما بعقدٍ بطلَ  
 أو بعدين فكأن زوج من اثنين وله تناكحهما فإن وطئَ إحداها  
 حرمَت الأخرى حتى يحرمَ الأولى بازالة ملك أو نكاح أو كتابة  
 ولو ملكها ونكحَ أخرى حلت الأخرى دونها ولحرَّ أربعٌ  
 ولغيره ثنتان فلو زاد في عقدٍ بطلَ أو عقدين فكما مرَّ وتحلُّ  
 نحو أخت وزائدة في عدة بائن وإذا طلقَ حرثاً ثلاثاً أو غيره  
 ثنتين لم تحلَّ له حتى يغيبَ قبلهما معَ افتضاضِ حشفةٍ ثممكن  
 وطؤه أو قدرها في نكاحٍ صحيحٍ معَ انتشار (فصل) لا ينكحُ  
 من يملكه أو بعضه فلو طراً ملكٌ تامٌّ على نكاحٍ انفسخَ ولا  
 حرثٌ من بهارقٍ لغيره إلا بعجزه عن تصالحٍ لثمتِ كأن ظهرت  
 مشقةٌ في سفره لغائبة أو خافَ زناً مدته أو وجدَ حرَّةً بمؤجلٍ  
 أو بلا مهرٍ أو بأكثرَ من مهرٍ مثل لا بدونه ونحوه زنا وبإسلامها  
 لمسلمٍ وطراً ويساراً أو نكاحٍ حرَّةٍ لا يفسخُ الأمةَ ولو جمعها حرثٌ  
 بعقدٍ صحَّ في الحرَّة (فصل) لا يحلُّ نكاحُ كافرةٍ إلا  
 كتابية خالصة بكره والكتابية يهودية أو نصرانية وشرطه في  
 إسرائيلية أن لا يعلمَ دخولَ أولِ آبائها في ذلك الدين بعدَ بعثة

تنسخه وغيرها أن يعلم ذلك قبلها ولو بعد تحريفه إن تجنبوا  
 المحرف وهي كمسألة في نحو تفقة فله إجبارها على غسل من  
 حدث أكبر وتطيف وترك تناول خبيث وتحرم سامرية  
 خالفت اليهود وصابئية خالفت النصارى في أصل دينهم أو شك  
 ومن انتقل من دين لاخر تعين إسلامه فلو كان امرأة لم تحل  
 لمسلم فإن كانت منكوحه فمكر تدمة ولا تحل مرتدة وردة  
 قبل دخول تنجز فرقة وبعده فإن جمعها إسلام في العدة دام  
 نكاح وإلا فالفرقة من الردة وحرمة وطء ولا حد

(باب نكاح المشرک) أسلم على كتابية تحل دام نكاحه  
 أو غيرها وتخلعت أو أسلمت وتخلف فكردة أو أسلما معاً دام  
 والمعينة بأخر لفظ وحيث دام لا تضر مقارنته لمفسد زائل  
 عند إسلام ولم يعتدوا فسادهم فيقر على نكاح بلا ولي وشهود  
 وفي عدة تنقضي عند إسلام ومؤقت اعتقدوه مؤبداً كنكاح  
 طرات عليه عدة شبهة وأسلما فيها أو أسلم فيه أحدهما ثم أحرم  
 ثم أسلم الآخر والأول محرم لا نكاح محرم ونكاح الكفار  
 صحيح فلو طلق ثلاثاً ثم أسلما لم تحل له إلا بمحل ولقررة

مُسَمًى صَحِيحٌ وَالْفَائِدَانِ قَبْضَتُهُ كَأَنَّهُ قَبْلَ إِسْلَامِ فَلَا شَيْءَ أَوْ  
بَعْضُهُ قَقْسَطٌ مَا بَقِيَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ وَإِلَّا فَهَرُ مِثْلٍ وَمَنْدَقَةٌ  
بِإِسْلَامٍ بَعْدَ دُخُولِ كَهْرَزَةٍ أَوْ قَبْلَهُ مِنْهُ فَنَصَفَتْ أَوْ مِنْهَا فَلَا شَيْءَ  
وَلَوْ تَرَفَعَ الْيَنَّا ذِمِّيَانِ أَوْ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ أَوْ مُعَاهِدٌ أَوْ هُوَ وَذِمِّيٌّ  
وَجِبَ الْحُكْمُ وَتَقَرَّرَ عَلَى مَا تَقَرَّرَ لَوْ أَسْلَمُوا وَبَطُلَ مَا لَا تَقَرَّرُ  
(فصل) أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ مُبَاحٍ لَهُ أَسْلَمَ مَعَهُ أَوْ فِي عِدَّةٍ  
أَوْ كُنْ كِتَابِيَّاتٍ لَزِمَهُ أَهْلُ اخْتِيَارٍ مُبَاحٍ وَانْدَفَعَ مَنْ زَادَ أَوْ  
أَسْلَمَ مَعَهُ قَبْلَ دُخُولِ أَوْ فِي عِدَّةٍ مُبَاحٍ تَعَيَّنَ أَوْ عَلَى أُمٍّ وَبَنَتِهَا  
كِتَابِيَّتَيْنِ أَوْ أَسْلَمَتَا فَإِنْ دَخَلَ بَهُمَا أَوْ بِالْأُمِّ حُرْمَتَا أَبَدًا وَإِلَّا  
فَالْأُمُّ أَوْ أُمَةٌ أَسْلَمَتْ مَعَهُ أَوْ فِي عِدَّةٍ أَقْرَبَ لَهَا حِلَّتُهَا حِينَئِذٍ  
أَوْ إِمَاءَ أَسْلَمَ كَمَا مَرَّ اخْتَارَ أُمَةٌ حِلَّتُهَا حِينَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهَا  
أَوْ حُرَّةٌ وَإِمَاءٌ وَأَسْلَمَ كَمَا مَرَّ تَعَيَّنَتْ وَإِنْ أَصْرَتْ اخْتَارَ  
أُمَةٌ وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَعَتَقْنَ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي عِدَّةٍ فَكُفِّرَتْ وَالْاخْتِيَارُ  
كَاخْتَرَتْ نِكَاحَكَ نَبْتُهُ أَوْ كَاخْتَرَتْكَ أَمْسَكَكَ كَطَّلَاقٍ لِافِرَاقٍ  
وَوَطْءٍ وَظَهَارٍ وَأَيْلَاءٍ وَلَا يُعْلَقُ اخْتِيَارٌ وَفَسَخٌ وَلَهُ حَصْرُ اخْتِيَارٍ  
فِي أَكْثَرٍ مِنْ مُبَاحٍ وَعَلَيْهِ تَعْيِينٌ وَمَوْنَفَخِي يَخْتَارُ فَإِنْ تَرَكَهُ

حُبْسَ فَإِنْ أَصْرَ عَزَرَ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ اعْتَدَّتْ حَامِلٌ بِوَضْعِ غَيْرِهَا  
بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ إِلَّا مَوْطُوءَةً ذَاتُ اقْرَاءٍ فَبِالْأَكْثَرِ مِنْهُمَا  
وَوُقْفَ لِرِثْ زَوَجاتٍ عُلِمَ لِصَلَحِ (فصل) أَسْلَمًا مَعًا أَوْ هِيَ  
بَعْدَ دُخُولِ قَبْلِهِ أَوْ دُونَهُ اسْتَمَرَّتْ الْمُؤْنَةُ كَأَنْ ارْتَدَّ دُونَهَا

(بابُ الْخِيَارِ وَالْأَعْفافِ وَنِكَاحِ الرِّقَاقِ) يَثْبُتُ خِيَارُ  
لِكُلِّ بَجْنُونٍ وَمُسْتَحْكَمٍ جَذَامٍ وَبَرَصٍ وَإِنْ تَمَازَلَا وَلَوْ لَيْسَ بِكُلِّ  
مِنْهَا إِنْ قَارَنَ عَقْدًا وَلَوْ رَجَعَ بَرَقَهَا وَبَقَرْنَاهَا أَوْ لَهَا بِجِبِهِ وَبَعْتَهُ قَبْلَ  
وَطْءٍ وَلَا خِيَارَ بَعِيرٍ ذَلِكَ فَإِنْ فُسِخَ قَبْلَ وَطْءٍ فَلَا مَهْرٌ أَوْ بَعْدَهُ  
بِحَادِثٍ بَعْدَهُ فَمُسْمًى وَإِلَّا فَمَهْرٌ مُثْلٍ وَلَوْ انْفُسَخَ بَرْدَةً بَعْدَهُ  
فَمُسْمًى وَلَا يَرْجَعُ زَوْجٌ عَلَى مَنْ غَرَّهُ وَشَرَطَ رَفْعُ لِقَاضٍ وَتَثْبُتُ  
عَنْتُهُ بِاقْرَارِهِ وَيَمِينٍ رُدَّتْ عَلَيْهَا ثُمَّ ضَرْبٌ لَهُ قَاضٍ سَنَةً بِطَلِبِهَا  
وَبَعْدَهَا تَرْفَعُهُ لَهُ فَإِنْ قَالَ وَطِئْتُ وَهِيَ ثَيِّبٌ حَلَفَ فَإِنْ نَكَلَ  
حَلَفَتْ فَإِنْ حَلَفَتْ أَوْ أَقْرَأَ فُسِخَتْ بَعْدَ قَوْلِ الْقَاضِي ثَبِتَتْ عَنْتُهُ  
وَلَوْ اعْتَزَلَتْهُ أَوْ مَرَضَ الْمُدَّةَ لَمْ تَحْسَبْ وَلَوْ شَرَطَ فِي أَحَدِهِمَا  
وَصَفَّ فَأَخْلَفَ صَحَّ النِّكَاحُ وَلِكُلِّ خِيَارٍ إِنْ بَانَ دُونَ مَا شَرَطَ  
لَا إِنْ بَانَ مِثْلُهُ أَوْ ظَنَّهُ بِوَصْفٍ فَلَمْ يَكُنْ وَحِكْمُ مَهْرٍ وَرَجُوعُ بِهِ

كعيب والمؤثر تغير في عقد ولو غر بحرية انعقد ولده قبل علمه  
 حراً وعليه قيمته لسيدها لا إن غره أو انفصل ميتاً بلا جنابة  
 ورجع على غار إن غر مهاfan كان من وكيل سيدها أو منها تعلق  
 الغرم بذمة ومن عتقت تحت من به رق تخرت لا إن عتق  
 أو لزم دور وخيار ما مر فوري وتحلف في جهل عتق أمكن  
 أو خيار به أو فور وحكم مهر كعيب (فصل) لزم مؤسراً  
 أقرب فوارثاً إعفاف أصل ذكر حر معصوم عاجز عنه أظهر  
 حاجته له بقوله بلا يمين بأن يهيء له مستمتعاً وعليه مؤنتها  
 والتعيين بغير اتفاق على مهر أو ثمن له لكن لا يمين من لا نفقة  
 وعليه تجديد إن مات أو انفسخ أو طلق أو أعتق بعذر ومن  
 له أصلان وضاق ماله قدم عصبته فأقرب فيقرع وحرماً وطء  
 أمة فرعه وثبت به مهر إن لم تصر به أم ولد أو تأخر انزال عن  
 تغيب لأحد ولده حر نسب وتصير أم ولد له إن كان حراً  
 ولم تكن أم ولد لفرعه وعليه قيمتها لا قيمة ولد ونكاحها إن  
 كان حراً لكن لو ملك زوجه أصله لم ينفسخ وحرم نكاح  
 أمة مكاتبه فإن ملك مكاتب زوجه سيده إنفسخ



فَإِنْ عَادَ تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ وَلَوْ وَهَبَتْهُ النِّصْفَ فَلَهُ نِصْفُ الْبَاقِي وَرُبِعُ  
 بَدَلِ كُلِّهِ وَلَوْ كَانَ دَيْنًا فَأَبْرَأَتْهُ لَمْ يَرْجِعْ وَلَيْسَ لَوَلِيٍّ عَفْوٌ عَنْ مَهْرٍ  
 (فصل) لَزَوْجَةٍ لَمْ يَجِبْ لَهَا نِصْفُ مَهْرٍ فَقَطْ مَتَعَةٌ بِفِرَاقٍ  
 لَا بِسَبَبِهَا أَوْ بِسَبَبِهَا أَوْ مِلْكِهِ أَوْ مَوْتِ وَسْنٍ أَنْ لَا تَنْقُصَ عَنْ  
 ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا فَإِنْ تَنَازَعَا قَدْرَهَا قَاضٍ بِحَالِهَا « فصل » اخْتَلَفَا  
 أَوْ وَارِثَاهُمَا أَوْ وَارِثُ أَحَدِهِمَا وَالْآخَرُ فِي قَدْرِ مُسَمًّى أَوْ صَفْتِهِ  
 أَوْ تَسْمِيَتِهِ تَحَالَفَا كَزَوْجٍ ادَّعَى مَهْرَ مِثْلٍ وَوَلَّى صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَةً  
 زِيَادَةً ثُمَّ يَفْسَخُ الْمُسَمًّى وَيَجِبُ مَهْرُ مِثْلٍ وَلَوْ ادَّعَتْ نِكَاحًا  
 وَمَهْرَ مِثْلٍ فَاقْرَأْ بِالنِّكَاحِ فَقَطْ كَلَفَ بَيَانًا فَإِنْ ذَكَرَ قَدْرًا وَزَادَتْ  
 تَحَالَفَا أَوْ أَصَرَ حَلْفَتْ وَقُضِيَ لَهَا وَلَوْ أُثْبِتَتْ إِنَّهُ نَكَحَهَا أَوْ  
 بَأْلَفَ وَالْيَوْمَ بَأْلَفَ لَزِمَاهُ فَإِنْ قَالَ لَمْ أَطَأْ صَدَّقَ يَمِينِهِ وَتَشَطَّرَ  
 أَوْ كَانَ الثَّانِي تَجْدِيدًا لَمْ يَصَدَّقْ « فصل » الْوَلِيَّةُ سَنَةٌ  
 وَالْإِجَابَةُ لَعَرَسٍ فَرَضُ عَيْنٍ وَلَغَيْرِهِ سَنَةٌ بِشُرُوطٍ مِنْهَا إِسْلَامُ  
 دَاعٍ وَمَدْعُوٍّ وَعَمُومٌ وَأَنْ يَدْعُوَ مُعِينًا وَلَعَرَسٍ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ  
 وَتَسْنٌ لَهَا فِي الثَّانِي ثُمَّ تَكْرَهُ وَأَنْ لَا يَدْعُوهُ لِنَحْوِ خَوْفٍ وَلَا  
 يَعْذُرُ كَأَنْ لَا يَدْعُوهُ آخِرٌ وَلَا يَكُونُ ثُمَّ مَنْ يَتَأَذَّى بِهِ أَوْ تَقْبَحُ

مُجَالَسَتُهُ وَلَا مَنَكْرُ كَفَرَشٍ مُحَرَّمَةٌ وَصُورِ حَيَوَانٍ مَرْفُوعَةٍ إِنْ لَمْ  
يَزَلْ بِهِ وَحَرَمَ تَصْوِيرُ حَيَوَانٍ وَلَا تَسْقُطُ أَجَابَةُ بَصُومٍ فَانْشَقَّ  
عَلَى دَاعِ صَوْمٍ ثَقُلَ فَالْفَطْرُ أَفْضَلُ وَلِضَيْفٍ أَكَلَ ثَمَّا قَدَّمَ لَهُ بَلَاءَ  
لَفْظٍ إِلَّا أَنْ يَنْتَظَرَ ذَوْبَهُ وَلَهُ اخْتِذُ مَا يَعْلَمُ رِضَاهُ بِهِ وَحَلَّ نَثْرُ نَحْوِ  
سُكْرِ فِي إِمْلَاكِ وَخْتَانٍ وَالتَّقَاطُهُ وَتَرْكُهَا أَوَّلَى

« كِتَابُ الْقِسْمِ وَالنَّشُوزِ » يَجِبُ قَسْمُ زَوَاجَاتِ بَاتٍ عِنْدَ  
بَعْضِهِنَّ فَيُلْزَمُهُ مَنْ بَقِيَ وَلَوْ قَامَ بِهِنَّ عَذْرٌ كَرَضٍ وَحَيْضٍ لَانْشُوزِ  
وَلَهُ إِعْرَاضٌ عَنْهُنَّ وَسُنُّ أَنْ لَا يُعْطِلَهُنَّ كَوَاحِدَةٍ وَالْأَوَّلَى أَنْ  
يَدُورَ عَلَيْهِنَّ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْعُوهُنَّ لِمَسْكَنِ إِحْدَاهُنَّ وَلَا يَجْمَعُهُنَّ  
لِمَسْكَنِ إِلَّا بِرِضَاهُنَّ وَلَا يَدْعُو بَعْضًا لِمَسْكَنِهِ وَيَمْضِي لِبَعْضٍ إِلَّا بِهِ  
أَوْ بَقْرَعَةٍ أَوْ غَرَضٍ وَالْأَصْلُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ تَبَعٌ وَلَمَنْ عَمَلُهُ لَيْلًا  
النَّهَارُ وَلِمَسَافِرٍ وَقْتُ نَزْوَلِهِ وَلَهُ دُخُولٌ فِي أَصْلِ عَلَى أُخْرَى لِضَرُورَةٍ  
كَرَضِهَا الْخَوْفِ وَفِي غَيْرِهِ لِحَاجَةٍ كَوْضْعِ مَتَاعٍ وَلَهُ تَمَتُّعٌ بِغَيْرِ  
وُطْءٍ فِيهِ وَلَا يَطِيلُ مَكْنُهُ فَإِنْ أَطَالَهُ قَضَى كدُخُولِهِ بِمَا سَبَبُ  
وَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي إِقَامَةٍ فِي غَيْرِ أَصْلِ وَأَقْلُ قِسْمٍ وَأَفْضَلُهُ  
لَيْلَةٌ وَلَا يَجَاوِزُ ثَلَاثًا وَلِيَقْرَعَ لِلْإِبْتِدَاءِ وَلَيْسَ لَكِنْ لِحُرَّةٍ مِثْلًا

غيرها ولجديدة بكر سبع وثيب ثلاث ولائ بلا قضاء وسن  
تخير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع به ولا قسم لمن سافرت  
لا معه بلا إذن أو به لا لغرضه ومن سافر لنقلة لا يصحب  
بعضهن ولا يخلفهن أو لغيرها مباحاً حل ذلك بقرة في الأولى  
وقضى مدة الإقامة إن ساكن مصحوبته ومن وهبت حتما  
فلز وج رد فان رضى ووهبته لمعينة بات عندها ليتها أو لهن  
أو أسقطته سوى أوله فله تخصيص «فصل» ظهر أماره نشوزها  
وعظاً أو علم وعظاً أو هجر في مضجع وضرب إن أفاد فلو منعها  
حقاً كقسم الزمة قاض وفاء أو أذاها بلا سبب نها ثم عززه  
أو ادعى كل تعدى صاحبه منع الظالم بخبر ثقة فان اشتد  
شفاق بعث لكل حكماً برضاها وسن من أهلها وهما  
وكيلا لهما فيوكل حكمه بطلاق أو خلع وتوكل هي حكمها  
بذل وقبول

«كتاب الخلع» هو فرقة بعوض لجهة زوج وأركانها  
ملتزم وبضع وعوض وصيغة وزوج وشرط فيه صحة طلاقه  
فيصح من عبد ومجور بسفه ويدفع عوض لمالك أمرهما

وفي الملتزم إطلاقُ تصرفٍ مالىّ فلو اختلعت أمةٌ بلا إذن سيّد  
 بعين بانتٍ بمهرٍ مثل في ذمتها أو بدين فيه تبيينُ أوبادته فإن أطلقه  
 وجبَ مهرٌ مثل في نحو كسبها وإن قدر ديناً تعلقَ بذلك أو عين  
 عيناً له تمينت أو محجورة بسنه طُلقت رَجْعياً أو مريضةً مَرَضاً  
 مَوْتِ صَحٍّ وحسبٌ من الثلث زائدٌ على مهرٍ مثل وفي البضع  
 ملكٌ زَوْجٍ له فيصحُّ في رَجعة وفي العوضِ صحةُ اصدّاقه فلو  
 خالدها بفاسدٍ يقصدُ بانتٍ بمهرٍ مثل أو لا يقصدُ فرَجعى ولهما  
 توكيلٌ فلو قدرَ لو كيله مالا فنقصَ لم تطلق أو أطلق فنقصَ  
 عن مهرٍ مثل بانتٍ به أو قدرت مالا فزادَ عليه وأضاف الخلع  
 لهما بانتٍ بمهرٍ مثل عليها أو له لزمه مُسماهُ أو أطلق فكذا أو  
 رجعَ بما سمى وصحَّ توكيلُ كافرٍ وامرأةٍ وعبدٍ ومن زَوْجٍ  
 توكيلُ محجورٍ بسفه ولا يؤكله بقبض ولو وكلاً واحداً تولي طرفاً  
 فقط وفي الصيغة ما في البيع ولا يضرُّ تخلل كلامٍ يسيرٍ وصريحُ  
 خلعٍ وكذا صريحُ طلاقٍ وكذا منها فسخٌ ببيعٍ  
 صريحٍ مُشتقٍّ مُفاداةً وخلعٍ فلو جرى بلا عوضِ بنيسةٍ التامِ  
 قبولُ مهرٍ مثل وإذا بدأ بمعاوضةٍ كطلقتك بألفٍ فمعاوضةٌ بشوبٍ

(فصل ٨) لا يضمنُ سيدٌ بأذنه في نكاح عبده مَهراً ومؤنةً وهما في كسبه بعد وجوب دفعهما وفي مال تجارة أذن له فيها ثم في ذمته كزائد على مُقدَّر ومهر بوطء برضا مالِكة أمرها في نكاح فاسد لم يأذن فيه وعليه تخليته ليلاً لئلا لتمتع ويستخدمة نهاراً إن تحملها وإلا خلاه ليكسبها أو دفع الأَقل منها ومن أجرة مثل وله سفرته وبأتمته المَزوجة ولزوجه صاحبها وليسَيد غير مُكاتبَة إستخدامها نهاراً وتسليمها لزوجه ليلاً ولا مؤنة عليه إذاً ولا يلزمه أن يخلو بيت بدار سيدها ولو قتل أتمته أو قتلت نفسها قبل وطء سقط مهرها ولو باعها فالمهرُ أو نصفه له إن وجب في ماله ولو زوج أتمته عبده ولا كتابة فلا مهر « كتابُ الصداق » سن ذكره في العقد وكره إخلاؤه عنه وما صحَّ ثَمناً صحَّ صداقاً ولو أصدق عينا فهي من ضمانه قبل قبضها ضمان عقد فليس لزوجة تصرف فيها ولو تلفت بيده أو ألتفها هو وجب مهر مثل أو هي فتا بضة أو أجنبي أو تعييت لا بها تخيرت فإن فسخت فمهر مثل وإلا غرمت الأجنبي ولا شيء في تعييتها بغيره أو عيين فتلفت واحدة قبل قبضها انفسخ

فيها وتخيرت فإن فسخت فمهرٌ مثلٌ وإلا فحصة التاليف منه ولا  
يضمنُ منافعَ فائتة يبيده ولو باستيفائه أو امتناعه من تسليم  
بعد طلب ولها حبسُ نفسها لتقبضَ غير مؤجل مملكتها ينكح  
ولو تنازعا في البداءة أجبرا فيؤمرُ بوضعه عند عدل وتؤمرُ  
بتمكين فإذا مكنت أعطاهُ لها ولو بادرت فمكنت طالبتة فإن لم  
يطأ امتنعت ولو بادر فسلم فلتمكن فإن امتنعت لم يسترد وتصل  
لنحو تنظيف بطلب ما يراه قاضٍ من ثلاثة أيام فأقل ولا طاقة  
وطء وكره تسليم قبلها وتقرر بوطء وإن حرم وبموت

« فصل » نكحها بما لا يملكه وجب مهرٌ مثل أو به  
وبغيره بطل فيه فقط وتخير فإن فسخت فمهرٌ مثل وإلا فلها مع  
مملوك حصته غيره منه بحسب قيمتهما وفي زواجك بنتي وبعتك  
ثوبها بهذا العبد صح كل ووزع العبد على الثوب ومهر المثل  
ولو نكح لموليه يفوق مهر مثل من ماله أو أنكح بنتاً لارشيده  
أو رشيده بكرّاً بلا إذن بدونه أو عينت له قدراً فنقص عنه أو  
أطلقت فنقص عن مهر مثل أو نكح بألف على أن لا يهبها أو  
أن يعطيه ألفاً أو شرط في مهر خيار أو في نكاح ما يخالف

مقتضاهُ ولم يخلُ بمقصوده الأصلي كأن لا يزوجَ عليها صحَّ  
النكاحُ بمهرٍ مثلٍ أو أُخلَّ بهِ كشرطيٍّ محتملةٍ وطءٍ عدمه أو  
شرطٍ فيه خيارٌ بطلَ النكاحُ أو ما يوافقُ مقتضاهُ أو مالا ولا لم  
يؤثر ولو نكحَ نسوةً بمهرٍ فلكلِّ مهرٍ مثلٌ ولو ذكرُوا مهرًا  
وأكثرَ جهراً لزمَ ما عُقدَ بهِ « فصلٌ » صحَّ تفويضُ  
رَّشيدهُ بزَوْجِيٍّ بِلَا مهرٍ فزَوْجٍ لا بمهرٍ مثلُ كسَيِّدِ زَوْجٍ بِلَا  
مهرٍ ووجبَ بوطاءُ أو موتُ مهرٍ مثلُ حالِ عُقدِها قبلَ وطءٍ  
طلبُ فرضٍ مهرٍ وحبسُ نفسها له ولتسليمُ مفروضٍ وهو مَارضياً  
بهِ فلو امتنعَ منه أو تنلَزَعَا فيه فرضُ قاضٍ مهرٍ مثلُ علهُ حالاً من  
نقدٍ بلدٍ ولا يصحُّ فرضُ أجنبيٍّ ومفروضٌ صحيحٌ كسميٍّ  
ومهرٌ المثلُ ما يرغبُ بهِ في مثلهَا من عَصَبَاتِهَا الْقَرَبِيِّ فَالْقَرَبِيِّ  
فَتَقْدَمُ أُخْتُ الْأَبَوَيْنِ فِلَا ب فَبَاتُ أَخٌ فَعَمَةٌ كَذَلِكَ فَإِنْ تَعَذَّرَ  
مَرَفَتُهُ فَرَحِمٌ كَجَدَّةٍ وَخَالَةٍ وَيُعْتَبَرُ مَا يَخْتَفُ بِهِ غَرَضُ كَسَنِ  
وَعَقْلِ فَإِنْ اخْتَصَّتْ بِفَضْلِ أَوْ نَقَصَ فَرَضُ لَائِقٍ وَتُعْتَبَرُ مَسَاحَةٌ  
مِنْ وَاحِدَةٍ لِنَقْصِ نَسَبٍ يُفْتَرُّ رَغْبَةً وَمَنْهَنٍ لِنَحْوِ عَشِيرَةٍ وَفِي وَطءٍ  
شَبْهَةِ مَهْرٍ مِثْلُ وَقْتِهِ وَلَا يَتَعَدَّدُ بَتَعَدُّدِهِ إِنْ اتَّحَدَتْ وَلَمْ يُوَدَّ قَبْلَ

تعدد وطء بل يعتبر أعلى أحوال « فصل ١١ » الفراق قبل  
 وطء بسببها كفسخ بعيب يسقط المهر وما لا كطلاق وإسلامه  
 وردته ولعانه ينصفه بعود نصفه إليه بذلك وإن لم يختره فلو  
 زاد بعده فله ولو فارق بعد تلقه فنصف بدله أو تعيبه بعد  
 قبضه فإن قنع به وإلا فنصف بدله سليماً أو قبله فله نصفه بلا  
 أرش ونصفه إن عيبه أجنبي أو زيادة منفصلة فهي لها أو  
 متصلة خيرت فإن شحت فنصف قيمة بلا زيادة وإن شحت  
 لزمه قبول أو زيادة ونقص ككبر عبد ونخلة وحمل وتعلم صنعة  
 مع برص فإن رضى بنصف العين وإلا فنصف قيمتها وزرع  
 أرض نقص وحرثها زيادة وطلع نخل زيادة متصلة وإن فارق  
 وعليه ثمر مؤبر لم يلزمها قطعه فإن قطع فنصف النخل ولو  
 رضى بنصفه وتبقية الثمر إلى جذاه أجبرت ويصير النخل  
 بيدهما ولو رضيت به فله امتناع وقيمة متى ثبت خيار ملك  
 نصفه باختيار ومتى رجع بقيمة اعتبر الأقل من اصدق إلى قبض  
 ولو أصدق تعليمها وفارق قبله تعذر ووجب مهر مثل أو نصفه  
 ولو فارق وقد زال ملكها عنه كأن وهبته له فله نصف بدله



وله رجوع قبله فإن قال طلق بألف فطلقت بآنت به أو طلق ونوى  
عدداً فطلقت ونوته أو غيره فما تواففا فيه وإلا فواحدة أو طلق  
ثلاثاً فوحدت أو عكسه فواحدة (فصل) نوي عدداً  
بصريح كأنك طالق واحدة أو كناية كأنك واحدة وقع ولو  
أراد أن يقول أنت طالق ثلاثاً فمات قبل تمام طالق لم يقع أو  
بعده فثلاث وفي موطوءة لو قال أنت طالق وكرر طالقاً ثلاثاً  
وتخلل فصل أو لم يؤكد أو أكد الأول بالثالث  
فثلاث أو بالأخيرين فواحدة أو بالثاني أو الثاني بالثالث فثنتان  
وصح في أنت طالق وطالق وطالق تأكيداً بثلاث لا أول  
بغيره ولو قال طلبة قبل طلبة أو بعدها طلبة أو طلبة بعد  
طلبة أو قبلها طلبة فثنتان في دخول بها وفي غيرها طلبة مطلقاً  
ولو قال لزوجته إزدخت فأنت طالق وطالق فدخلت فثنتان  
كأنك طالق طلبة مع طلبة أو معها طلبة أو في طلبة وأراد مع  
وإلا فواحدة ولو قال طلبة في طلفتين وقصد معية فثلاث أو  
حساباً عرفه فثنتان وإلا فواحدة أو بعض طلبة أو نصف  
طلقتين أو نصف طلبة في نصف طلبة أو نصف وثلث طلبة

أو نصفى طلقة ولم يرد كل جزء من طلقة فطلقة أو ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلاث طلقة فثنتان أو لأربع أو قعت عليهن أو يئسكن طلقة أو طلقتين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على كل طلقة فإن قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع في ثنتين ثنتان وثلاث وأربع ثلاث فإن قصد بعضهن ديس (فصل) يصح استثناء بشرطه السابق فلو قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثنتين وواحدة فواحدة أو ثنتين وواحدة إلا واحدة فثلاث ولو قال ثلاثاً إلا ثنتين إلا واحدة أو ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا ثنتين أو خمساً إلا ثلاثاً فثنتان أو ثلاثاً إلا نصف طلقة فثلاث ولو عقب طلاقه بأن شاء الله أو إن لم يشأ الله أو إلا إن يشأ الله وقصد تعليقه بمنع انعقاده لكل عقد وحل ولو قال يا طالق إن شاء الله وقع

(فصل) شك في طلاق فلا أو في عدد فلا قل ولو

علق اثنان بنقيضين وجهل فلا أو واحد بهما لزواجه طلقت إحداها ولزمه بحث وبيان أو لزواجه وعبدته منع منهما إلى بيان فإن مات لم يقبل بيان وانه إن اتهم بل يقرع فإن قرع عتق أو قرعت بقي الاشكال ولو طلق إحدي زوجتيه بعينها وجهلها

وَقَفَ حَتَّى يَعْلَمَ وَلَا يَطَالِبُ بَيَانُ إِنْ صَدَقْتَاهُ فِي جِهْلِهِ وَلَوْ قَالَ  
لَزَوْجَتِهِ وَأُجْنِبِيهِ إِحْدَاهَا كَمَا صَاقَتْ وَقَصَدَ الْأُجْنِبِيَّةَ قَبْلَ يَمِينِهِ  
لَا إِنْ قَالَ زَيْنَبُ طَالِقٌ وَقَصَدَ أُجْنِبِيَّةً أَوْ لَزَوْجَتِهِ إِحْدَاهَا كَمَا  
طَالِقٌ وَقَعَ وَوَجِبَ فَوْرًا فِي بَاطْنٍ تَعْيِينُهَا إِنْ أَبْهَمَ وَيَبَانُهَا إِنْ عَيَّنَ  
وَاِئْتِزَالُهَا وَتَوَثُّبُهَا إِلَى تَعْيِينٍ أَوْ بَيَانٍ وَالْوُطْءُ لَيْسَ تَعْيِينًا وَلَا بَيَانًا  
لَوْ قَالَ فِي بَيَانِهِ أَرَدْتُ هَذِهِ فَيَبَانٌ أَوْ هَذِهِ وَهَذِهِ أَوْ هَذِهِ بَلْ  
هَذِهِ طَلَّقْتَ ظَاهِرًا وَلَوْ مَا تَنَا أَوْ إِحْدَاهُمَا قَبْلَ ذَلِكَ بَقِيَتْ مُطَالَبَتُهُ  
لِبَيَانِ الْأَرثِ وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ بَيَانِ وَارثِهِ لَا تَعْيِينُهُ (فصل)  
طَلَاقٌ مُوَطَّؤَةٌ تَعْتَدُّ بِاقْرَاءِ سَنِيٍّ إِنْ ابْتَدَأَتْهَا عَقِبُهُ وَلَمْ يَطَأْ فِي  
طَهْرٍ طَلَقَ فِيهِ أَوْ عُلِقَ بَعْضُ بَعْضٍ وَلَا فِي نَحْوِ حَيْضٍ قَبْلَهُ وَلَا  
فِي نَحْوِ حَيْضٍ طَلَقَ مَعَ آخِرِهِ أَوْ عُلِقَ بِهِ وَإِلَّا فَبَدْعِيٌّ وَطَلَاقٌ  
غَيْرُهَا وَخَلَعَ زَوْجَةً فِي بَدْعَةٍ بَعُوضٍ مِنْهَا لَا وَلَا وَالْبَدْعِيُّ حَرَامٌ  
وَسَنٌّ لِقَاعُهُ رَجْعَةٌ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ لِسَنَّةٍ أَوْ طَلَقَتْ حَسَنَةً أَوْ  
أَحْسَنَ طَلَاقٌ أَوْ أَجْلُهُ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ لِبَدْعَةٍ أَوْ طَلَقَتْ قَبِيحَةً أَوْ  
أَقْبَحَ طَلَاقٌ أَوْ أَخْشَهُ وَهِيَ فِي سَنَةٍ أَوْ بَدْعَةٍ طَلَقَتْ وَإِلَّا فَبِالْصَفَةِ  
أَوْ طَلَقَتْ سُنِّيَّةً بَدْعِيَّةً أَوْ حَسَنَةً قَبِيحَةً وَقَعَ حَالًا وَجَازَ جَمْعُ الطَّلَاقَاتِ

ولو قال ثلاثا أو ثلاثا لسنة وفسرها بتفريقها على اقراء قبل  
 ممن يعتقد تحريم الجمع ودين غيره ومن قال أنت طالق وقال  
 أردت إن دخلت أو إن شاء زيد ومن قال نسائي طوالق أو كل  
 امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن ومع قرينة كأن خاصمتها  
 فقالت تزوجت فقال ذلك يقبل (فصل) قال أنت طالق  
 في شهر كذا أو غريته أو أوله وقع بأول جزء منه أو نهاره أو  
 أول يوم منه فبفجر أوله أو آخره فبآخر جزء منه ولو قال ليلا  
 إذا مضى يوم فبغروب شمس غده أو نهارا فبمثل وقته من غده  
 أو اليوم وقال نهارا فبغروب شمس غده أو ليلا فبأكشهر وسنة أو  
 أنت طالق أمس وقع حالا فإن قصد طلاقا في نكاح آخر  
 وعرف أو أنه طالق أمس وهي الآن معتدة حلف وللتعليق  
 أدوات كمن وإن وإذا ومتى ومتى ما وكلما وأى ولا يقتضين  
 فورا في مثبت بلا عوض وتعليق بمشيئتها ولا تكرارا إلا كلما  
 فلو قال إذا طلقتك فأنت طالق فنجز أو علق بصفة فوجدت  
 فطلقتان في موطوءة أو كلما وقع طلاق فطلق ثلاثا فيها وطلقة  
 في غيرها أو إن طلقت واحدة فعبد حر وإن ثنتين فعبدان

تعلق فله رجوع قبل قبولها ولو اختلف إيجاب قبول كطقتك  
 بألف فقبلت بألفين أو عكسه أو ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بثلاثة  
 فغوى أو بألف فشلاث به أو بتعلق كمتى أعطيتي فتعلق فلا  
 رجوع له ولا يشترط قبول وكذا إعطاء فوراً إلا في نحو إن وإذا  
 أو بدأت بطلب طلاق فأجاب فمعاوضة بشوب جعالة فإيا  
 رجوع قبله ولو طلبت ثلاثاً بألف فوحّد فشله وراجع إن شرط  
 رجعة ولو قالت طلقني بكذا فارتد أو أحدهما فأجاب إن كان  
 قبل وطء أو أصر حتى انقضت عدة بانت بالردّة ولا مال  
 وإلا طلقت به (فصل) قال طلقك بكذا أو على أن لي  
 عليك كذا فقبلت بانت به كما في طلقك وعليك أو ولي عليك  
 كذا أو سبق طلبها به أو قال أردت الإلزام فصدّقه وقبلت وإن  
 لم يقله فرجعى أو إن أو متى ضمننت لي القاف أنت طالق فضمننته  
 أو أكر ولو بترأخ في متى بانت بألف كطلقي نفسك إن ضمننت لي  
 أنّا فطلقت وضمننت أو علق بأعطاء مال فوضعت بين يديه  
 بانت فيأكله كأن علق بنحو اقباض واقترن به ما يدل على  
 الاعطاء أخذه بيده منها ولو مكرهه شرط في إن قبضت

ويتمُّ رَجْعاً ولو علقَ باعطاءِ عبدٍ بصفةٍ سلمٍ أو دونها فأعطتهُ  
 لا بها لم تطلقْ أو بها طَلقت به في الأولى ومهر مثل في الثانيةِ  
 فإن بَانَ مَعِيّاً في الأولى فلهُ ردهُ ومهر مثل أو بلا صفة طَلقت  
 بعد أن صحَّ بيعها لهُ ولهُ مهر مثل ولو طَلبت بألف ثلاثاً وهو إنما  
 يملكُ دونها فطلقَ ما يملكُ فلهُ ألفٌ أو طَلقةٌ فطلقَ بهُ أو مطلقاً وقَعَ  
 بهُ أو بمائةٍ وقَعَ بها أو طلاقاً غداً فطلقَ غداً أو قبلهُ بانتٍ بمهر مثلٍ  
 ولو قالَ إن دخلتِ فأنت طالقٌ بألفٍ فقبلتِ ودخلتِ طَلقت بهُ  
 واختلاعُ أجنبيٍّ كاختلاعها ولو كيلها أن يختلَعَ له ولا أجنبيٍّ  
 توكيلها فتخير فإن اختلَعَ بمالهٍ فذاك أو بمالهَا وصرَّحَ بوكالةٍ  
 كاذباً أو بولايةٍ لم تطلقْ أو باستقلالٍ نفعٍ بمغصوبٍ « فصلٌ »  
 ادَّعتِ خلعةً فأنكرَ حلفَ أو ادَّعاهُ فأنكرتِ بانتٍ ولا عوضَ  
 ولو اختلفا في عددِ طلاقٍ أو صفةِ عوضٍ أو قدرهٍ ولا بنيةٍ  
 تخالفاً ويجبُ بنفسِ مهرٍ مثلٍ ولو خالَعَ بألفٍ ونوياً نوعاً لم  
 « كتابُ الطلاقِ » أركانُهُ صيغةٌ ومحلٌ وولايةٌ وقصدٌ  
 ومطلقٌ وشرطٌ فيه تكليفٌ إلا سكرانٌ واختيارٌ فلا يَصِحُّ من  
 مُكرهٍ وإن لم يُورثْ وشرطُ الإكراهِ قدرةٌ مُكرهٍ على ما مدَّ بهُ

عاجلاً ظاهراً وعجز مكره عن دفعه وظنه إن امتنع حقيقة ويحصل  
بتخويف بمحذور كضرب شديد فإن ظهر قرينة اختيار كأن  
أكره على ثلاث أو صريح أو تعليق أو طلق أو طلاق مبهم  
خالف وقع وفي الصيغة ما يدل على فراق صريحاً أو كناية فيقع  
بصريحه بلانية وهو مشتق طلاق وفراق وسراح وترجته  
كطلقتك أنت طالق أنت مطلقه ياطلق وبكنايته بنية مقترنة  
بأولها كأطلعتك أنت طالق أنت مطلقه خلية برية بنة بنة  
بائن حلال الله على حرام اعتدي استبرئ رحمك الحق بأهلك  
حبك على غاربك لا أندك سر بك أعزبي أغربي دعيني ودعيني  
أشركتك مع فلانة وقد طلقت وكأنا طالق أو بائن ونوى طلاقها  
لا استبرئ رحمي منك والأعتاق كناية طلاق وعكسه وليس  
الطلاق كناية ظاهراً وعكسه ولو قال أنت على حرام أو حرمتك  
ونوى طلاقاً أو ظاهراً وقع أو نواهما تخير وإلا فلا تحرم وعليه  
كفارة يمين كما لو قاله لأمتة ولو حرّم غير مامر فلعنو كإشارة  
ناطق بطلاق ويمتد بإشارة أخرس لا في صلاة وشهادة وحنث  
فان فهمها كل أحد فصريحة وإلا فكناية ومنها كتابة فلو كتب

أذا بلغك كتابي فأنت طالق طلقت ببلوغه أو إذا قرأت كتابي  
 فقرأته أو فهمته طلقت وكذا إن قرىء عليها وهي أمة وعلم  
 حالها وفي المحل كونه زوجة فتطلق بإضافته لها أو لجزئها المتصل  
 بها كربع ويد وشعر وظفر ودم وفي الولاية كون المحل ملكاً  
 للطلق فلا يقع ولو مُعلقاً على أجنبية كبائن وصح في رجعية  
 وتعليق عبد ثلثة كأن عتقت أو دخلت فأنت طالق ثلاثاً  
 فيقعن إذا عتقت أو دخلت بعد عتقه ولو علقه بصفة فبانت ثم  
 نكحها ووجدت لم يقع ولحر ثلاث ولغيره ثنتان فمن طلق دون  
 ماله وراجع أو جدد ولو بعد زوج عادت بيقينه ويقع في مرض  
 موته ويتوارثان في عدة رجعي وفي القصد قصد لفظ طلاق  
 لمعناه فلا يقع ممن حكي طلاق غيره ولا ممن جهل معناه وإن  
 نواه ولا ممن سبق لسانه به ولا يُصدق ظاهراً إلا بقرينة  
 كقوله لمن اسمها طالق ياطالق ولم يقصد طلاقاً ولمن اسمها طارق  
 ياطالق وقال أردت نداءً فالتفت الحرف ولو خاطبها بطلاق  
 هازلاً أو لاعباً أو ظنها أجنبية وقع (فصل) تفويض طلاقها  
 المنجز إليها ولو بكناية تملك فيشترط تطليقها ولو بكناية فوراً



وإن ثلاثاً وثلاثين وأن أربعاً فأربعة فطلق أربعاً عتق عشرة ولو  
علق بكلمة خمسة عشر ويتضمن فوراً في منفي إلا أن فلو قال إن  
لم تدخل لم يقع إلا باليأس أو أن دخلت أو أزلت تدخل بالفتح  
وقع حالا إن عرف نحواً وإلا فتعلق (فصل) علق بحمل فإن ظهر  
أو ولدته بدون ستة أشهر من التعليق أو لأربع سنين فأقل ولم  
توطأ وطأ يمكن كون الحمل منه بأن وقوعه وإلا فلا ولو قال  
إن كنت حاملاً بذكر فطلقة وبأنثى فطقتين فوالتها ثلاثاً وإن  
كان حملك ذكراً فطلقة إلى آخره فلعن أو إن ولدت فولدت  
اثنين مرتباً طلقت بالأول وانقضت عدتها بالثاني أو كلما ولدت  
فولدت ثلاثة مرتباً وقع بالأولين طلقتان وانقضت عدتها  
بالثالث أو لأربع كلما ولدت واحدة فصواحبه طوالق فولدت  
معاً طلقن جميعاً ثلاثاً ثلاثاً أو مرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً كالأولى  
إن بقيت عدتها والثانية طلقة والثالثة طلقتين وانقضت  
عدتها بولادتهما أو ثنتين معاً ثنتين معاً وعدة الأولين باقية  
طلقتا ثلاثاً ثلاثاً والأخريان طلقتين أو إن حضت طلقت  
بأول حيض مقبل أو حيضة فبتمامها مقبلة وحلفت على حيضها

المعلق به طلاقها لا على ولادتها أو إن حضمتا فأنما طالقان فادعياه  
وكذبهما حلف أو واحدة طلقت أو إن أو متى طلقتك أو ظهرت  
منك أو آليت أو لاعتت أو فسخت فأنت طالق قبله ثلاثاً  
ثم وجد المعلق به وقع المنجز أو إن وطئتك مباحاً فأنت طالق  
قبله ثم وطىء لم يقع علق بمشيئتها خطاباً اشترطت فوراً في غير  
نحو متى ويقع بقول المعلق بمشيئته شئت غير صبي ومجنون ولو  
كارهاً ولا رجوع لمعلق ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء  
زيد طلاقاً فشاءها لم تطلق كما لو علقه بفعله أو بفعل من يبالى  
بتعليقه وقصد لإعلامه به ففعل ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً (فصل)  
قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد إلا مع  
نيتيه أو هكذا فإن قال أردت المقبوضتين حلف ولو علق عبد  
طلقته بصفة وسيده حرته بها فعتق به الم تحرم ولو نادى زوجته فأجابته  
أخرى فقال أنت طالق وظنها المنادة طلقت لا المنادة ولو علق  
بغير كلاماً كل رمانة ونصف فأكلت رمانة فطلقتان والحلف  
ما تعلق به حدث أو منع أو تحقيق خبر فإذا قال إن حلقت بطلاق  
فأنت طالق ثم قال إن لم تخرجي أو إن خرجت أو إن لم يكن

الأمركما قلتُ فأنت طالق وقع المعلق بالحلف لا أن قال إذا  
 طلعت الشمس أو جاء الحاج ويقع الآخر بصفته ولو قيل له  
 استخباراً أطلقها فقال نعم فإقراره به فإن قال أردت ماضياً وراجعت  
 حلف أو قيل ذلك التماساً لا انشاء فقال نعم فصريح (فصل) علق  
 بأكل رمانة أو رغيف فبقى حبة أو لبابة أو يبلعها ثمرةً فيها وبرمها  
 ثم بماسها فبادرت بأكل بعض أو رميه أو بعدم تمييز نواه  
 عن نواها فمقرقته أو صدقها في تهمة سرقة فقالت سرقت ما سرقت  
 أو إخبارها بعدد حب فذكرت ما لا ينقص عنه ثم واحداً واحداً  
 إلى ما لا يزيد عليه أو إخبار كل من ثلاث بعدد ركعات  
 القرائض فقالت واحدة سبع عشرة وأخري خمس عشرة وثالثة  
 إحدى عشرة ولم يقصد تعييناً في الأربع لم يقع أو بنحو حين  
 وقع بمضى لحظة أو برؤية زيد أو لمسه أو قذفه تناوله حياً وميتاً  
 لا بضر به ولو خاطبته بمكروه كياسفيه يا خسيس فقال إن كنت  
 كذا فأنت طالق فإن قصد مكافأتها وقع وإلا فتعلق والسفيه من  
 به منافي إطلاق التصرف والخسيس من باع دينه بدينه ويشبه  
 أنه من يتعاطي غير لائق به بخلاً والبخيل من لا يؤدي

زكاةً أو لا يُقرى ضيفاً

(كتاب الرجعة) أركانها صيغة ومحلٌّ ومرتجع وشرطاً فيه أهليةٌ نكاحٍ بنفسه فلوليٌّ من جن رجعة حيث زوجته وفي الصيغة لفظ يشعر بالمراد صريحٌ وهو ردّ ذلك إلى ورجعتك وارتمجتك وراجعتك وأمسكتك أو كناية كزواجتك ونكحتك وتنجيز وعدم توقيت وسنّ اشهاد وفي المحل كونه زوجة موطوءة مُعينة قابلة لحلٍّ مطلقة مجاناً لم يستوفَ عدد طلاقها وحلفت في إقتضاء العدة بغير أشهر ان أمكن ويمكن بوضع لتام بستة أشهر ولحظتين من إمكان اجتماعهما ولمصور بمائة وعشرين ولحظتين ولمضعة بثمانين ولحظتين وباقرء لحرّة طلقت في طهر سبق بحيض باثنتين وثلاثين ولحظتين وفي حيض بسبعة وأربعين ولحظة ولغير حرّة طالقت في طهر سبق بحيض بستة عشر ولحظتين وفي حيض بأحد وثلاثين ولحظة ولو وطئ رجعية واستأنفت عدة بلا حمل راجع فيما كان بقي وجرم تمتع بها وعزر معتقد تحريمه وعليه بوطء مهر مثل وصح ظهار وإيلاء ولعان ولو ادّعى رجعة والعدة باقية حلف أو مُنقضية ولم تنكح فإن اتفقا على وقت

الأنقضاء حلفت أو وقت الرجعة حلفَ وإلا حلفَ من سبق  
بالدعوى فإن ادعى معاً حلفت كما لو طلق وقال وظئت فلي رجعة  
وأنكرت وهو مقر لها بمهر فإن قبضته فلا رجوع له وإلا فلا  
تطالبه إلا بنصف ومتى أنكرتها ثم اعترفت قبل

(كتاب الإيلاء) أركانه محلوف به وعايه ومدة وصيغة  
وزوجان وشرط فيهما تصور وطء وصحة طلاق وفي المحلوف  
به كونه اسماً أو صفة لله تعالى أو التزام ما يلزم بنذر أو تعليق  
طلاق أو عتق ولم تنحل اليمين إلا بعد أربعة أشهر وفي المحلوف  
عليه ترك وطء شرعي وفي المدة زيادة على أربعة أشهر يمين وفي  
الصيغة لفظ يشعر به صريح كغيب حشفة بفرج ووطء وجماع  
أو كناية كلامسة ومباضعة ولو قال إن وطئتك فعبدي حر  
فزال ملكه عنه زال الإيلاء أو حر عن ظهاري وكان ظاهراً  
فمول وإلا حكم بهما ظاهراً أو عن ظهاري إن ظهرت فمول إن  
ظاهراً أو فضررتك طالق فمول فإن وطئ طلقت وزال الإيلاء  
أو لأربع والله لا أطأ كن فمول من الرابعة إن وطئ ثلاثاً  
فلو مات بعضهن قبل وطئ زال الإيلاء أو لا أطأ كلامنكن

فَمَوْلٍ مِنْ كُلِّ أَوْ لَا أَطْوَلُكَ سَنَةً إِلَّا مَرَّةً فَمَوْلٍ إِنْ وَطِئَ وَبَقِيَ أَكْثَرُ  
 مِنَ الْأَرْبَعَةِ (فَصْلُ) يَمِيلُ بِلَا قَاضٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِيْلَاءِ أَوْ زَوَالِ  
 الرَّدَّةِ وَالْمَانِعِ الْآتِيَيْنِ أَوْ رَجْعَةٍ وَيَقْطَعُ الْمَدَّةَ رَدَّةً بَعْدَ دُخُولِ  
 وَمَانِعٍ وَطِئَ بِهَا حَسَىٍّ أَوْ شَرَعِيٍّ غَيْرِ نَحْوِ حَيْضٍ كَمَرَضٍ وَجَنُونٍ  
 وَنَشُوزٍ وَتَلْبَسِ بِفَرْضٍ نَحْوِ صَوْمٍ وَتَسْتَأْنِفُ الْمَدَّةَ بِزَوَالِهِ فَإِنْ  
 مَضَتْ وَلَمْ يَطَأْ وَلَا مَانِعٌ بِهَا طَالِبَتُهُ بِفَيْئَةٍ ثُمَّ بَطْلَاقٍ وَلَوْ تَرَكْتَ  
 حَقَّهَا وَالْفَيْئَةُ تَنْيِبُ حَشْفَةً بِقَبْلِ وَإِنْ كَانَ الْمَانِعُ بِهِ وَهُوَ طَبْعِيٌّ  
 كَمَرَضٍ بِفَيْئَةٍ لَسَانٍ ثُمَّ بَطْلَاقٍ أَوْ شَرَعِيٍّ كَالْحَرَامِ فَبَطْلَاقٍ فَإِنْ  
 عَصَى بِوَطِئَ لَمْ يَطَالِبْ فَإِنْ أَبَاهُمَا طَلَّقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي طَاقَةً وَيَمِيلُ  
 يَوْمًا وَلَزِمَهُ بِوَطِئَ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِنْ حَلَفَ بِاللَّهِ

« كِتَابُ الظَّاهِرِ » أَرْكَانُهُ مُظَاهَرَةٌ وَمُظَاهَرَةٌ مِنْهَا وَمُشَبَّهَةٌ  
 بِهِ وَصَيْغَةٌ وَشَرْطٌ فِي الظَّاهِرِ كَوْنُهُ زَوْجًا يَصِحُّ طَلَاقُهُ وَفِي  
 الظَّاهِرِ مِنْهَا كَوْنُهَا زَوْجَةً وَفِي الْمَشَبَّهِ بِهِ كَوْنُهُ كُلِّ أَوْ جُزْءٍ أُنْثَى  
 مُحْرَمٌ لَمْ تَكُنْ حَلًّا وَفِي الصَّيْغَةِ لَفْظٌ يَشْعُرُ بِهِ صَرِيحٌ كَأَنْتَ  
 أَوْ رَأْسُكَ أَوْ يَدُكَ كَظَهَرْتُ أَوْ كَجَسْمِهَا أَوْ يَدِهَا أَوْ كَأَنْتَ كَأَمِي  
 أَوْ كَمِينِهَا أَوْ غَيْرِهَا بِمَا يَذْكُرُ لِلْكَرَامَةِ وَصَحَّ تَوْقِيتُهُ وَتَعْلِيْقُهُ

فلو قال إن ظهرت من ضرتك فانت كظهر أمي فظاهر فظاهر  
 منها أو من فلانة وفلانة أجنبية أو من فلانة الأجنبية فظاهر  
 منها فظاهر إن نكحها قبل أو أراد اللفظ أو من فلانة وهي  
 أجنبية فلا إلا إن أرادها وظاهر قبل نكاحها أو أنت طالق  
 كظهر أبي ونوى بالثاني معناه والطلاق رجعي وقما وإلا فالطلاق  
 فقط (فصل) على مظاهر عاد كفارة وإن فارق والعود في غير  
 مؤقت من غير رجعية أن يسكنها بعده زمن إمكان فرقة فلو  
 اتصل به جنونه أو فرقة فلا عود ومن رجعية أن يراجع ولو  
 ارتد متصلا ثم أسلم فلا عود بأسلام بل بعده وفي مؤقت بمنع  
 حشفة في المدة ويجب نزع وحرّم قبل تكفير أو مضى مؤقت  
 تمتع حرّم بحيض ولو ظاهر من أربع بكلمة فإن أمسكن فأربع  
 كفارات أو بأربع فعائد من غير أخيرة أو كرّر في امرأة متصلا  
 تعدد إن قصد استئنافا وهو به عائد

« كتاب الكفارة » تجب نيتها وهي بخيرة في يمين  
 وستاتي ومرتبة في ظهار وجماع وقتل وخصائها إعتاق رقبة  
 مؤمنة بلا عوض وعيب يخل بعمل فيجزئ صغير وأقرع

وَأُخْرِجُ يُمَكِّنُهُ تَبَاعُ مَشِيٍّ وَأَعُورٌ وَأَصْمٌ وَأَخْشَمٌ وَفَاقِدٌ أَنْفُهُ  
 وَأَذْنُهُ وَأَصَابُهُ رَجْلِيهِ لَارْجَلِيٍّ أَوْ خَنْصَرٌ وَبَنْصَرٌ مِنْ يَدٍ أَوْ  
 أَعْلَتَيْنِ مِنْ كُلِّ مَنِمَهُمَا أَوْ مِنْ أَعْصَبٍ غَيْرَهُمَا أَوْ أَعْلَمَةٍ لِبَهَامٍ وَلَا مَرِيضٌ  
 لَا يُرْجَى وَلَمْ يَبْرَأْ وَلَا مَجْنُونٌ أَفَاقَتُهُ أَقْلٌ وَيَجْزَى مُعَاقٌ بِصِفَةِ  
 وَنُصْفَارِ قَيْقَيْنِ بَاقِيَهُمَا حَرٌّ أَوْ سَرِيٌّ وَرَقِيقَاهُ عَنْ كِفَارَتِيهِ لَاجْعَلُ  
 الْعَتَقُ الْمَعَاقُ كِفَارَةٌ وَلَا مُسْتَحَقُّ عَتَقٍ وَاعْتِقَاقٌ بِمَالٍ كَخَلْعٍ فَلَوْ قَالَ  
 أَعْتَقْتُ أُمَّمٌ وَلَدَكَ أَوْ عَبْدَكَ بِكَذَا فَاعْتَقَ نَفَذَ بِهِ أَوْ أَعْتَقَهُ غَنِيٌّ بِكَذَا  
 فَقَعَلَ مَلِكُهُ الطَّالِبُ بِهِ ثُمَّ عَتَقَ عَنْهُ وَإِنَّمَا يُلْزَمُ الْإِعْتِقَاقُ مِنْ مَلِكٍ  
 رَقِيقًا أَوْ ثَمَنَهُ فَاضِلًا عَنْ كِفَايَةِ مَمُونِهِ فَلَا يُلْزَمُهُ بَيْعُ ضَبِيعَةٍ وَرَأْسِ  
 مَالٍ وَمَاشِيَةٍ لَا يَفْضُلُ دُخَايَاهَا عَنْ تِلْكَ وَلَا مَسْكَنٌ وَرَقِيقٌ تَقْسِيمَيْنِ  
 أَلْفَهُمَا وَلَا شِرَاءٌ بَغْنٍ فَإِنْ عَجَزَ وَقْتَ أَدَاءِ صَامَ شَهْرَيْنِ وَلِأَنَّ  
 وَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ فَإِنْ انْكَسَرَ الْأَوَّلُ أَمَّهُ مِنَ الثَّالِثِ ثَلَاثِينَ وَيَنْقَطِعُ  
 الْوَلَاءُ بِفَوَاتٍ يَوْمٍ وَلَوْ لَعَذَرَ لَا بِنَحْوِ حَيْضٍ وَجَنُونٍ فَإِنْ عَجَزَ  
 لِمَرَضٍ يَدُومَ شَهْرَيْنِ ظَاهِرًا أَوْ لِمُسْتَقَّةٍ شَدِيدَةٍ وَلَوْ بِشَبَقٍ أَوْ خَوْفٍ  
 زِيَادَةٍ مَرَضَ مَلِكٍ فِي ظَهَارِ وَجَعٍ سَتَيْنِ مَسْكِينًا أَهْلَ زَكَاةٍ مُدًّا  
 مُدًّا مِنْ جَنْسٍ فِطْرَةٌ فَإِنْ عَجَزَ لَمْ تَسْقُطْ فَإِذَا قَدَرَ عَلَى خَصْلَةٍ فَعَمَلَهَا



(كتاب اللعان والقذف) صريحه كزنت ويازاني  
ويازانية وزني ذكرك أو فرجك وكرمي بايلاج حشفة بفرج  
محرّم أو دبر ولخشي زني فرجك ولولد غيره لست ابن فلان  
إلا لمنفى بلعان ولم يستلحق وكنيته كزنت وزنات في الجبل  
وزني يدك أو يافجر وأنت تحمين الخلوّة أو لم أجدك بكراً  
ولعربي يانبطي ولولده لست ابني وتعريضه كيا ابن الحلال  
وأنا لست بزاني ليس قذفاً وقوله زنت بك اقراره بزنا وقذف  
ولو قال لزوجه يازانية فقالت زنت بك أو أنت أزني مني  
فقاذف وكأنية أو زنت وأنت أزني مني فقرة وقاذفة ومن  
قذف محصناً حراً أو غيره عزّر والمحصن مكاف حرّ مسلم  
عفيف عن زنا ووطئ محرم مملوك ودبر حليلة فإن فعل لم يحد  
قاذفه أو ارتدّ حراً ويرث بموجب قذف كل الورثة ويسقط  
بعضه ولو عفا بعضهم فللباق كله (فصل) له قذف زوجته علم زناها  
أو ظنه مؤكداً كشيع زناها بزني مع قرينة كأن رآهما بخلوّة  
فإن أتت بولد فإن علم أو ظن أنه ليس منه بأن لم يطأها أو  
ولده ليدون ستة أشهر أو لقوق أربع سنين من وطئ أو لما

بينهما منه ومن زنا بعد استبراء بحیضة لزمه نفيه وإلا حرم مع  
 قذف ولعان كما لو عزل (فصل ٣) لعانه قوله أربعا أشهد بالله إني  
 لمن الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا وخامسة أن لعنة الله  
 على من كنت من الكاذبين فيه فإن غابت ميزها وإن نفى ولدا  
 قال في نكاح وأن ولدها أو هذا الولد من زنا ولعانها قولها بعده  
 أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا وخامسة أن  
 غضب الله على من كان من الصادقين فيه وشرط ولأء الكلمات  
 وتلقين قاض له وصح بغير عريية ومن أخرس بأشارة مفهومة  
 أو كتابة كقذف وسن تغليظ بزمان وهو بعد عصر وعصر  
 جمعة أولى ومكان وهو أشرف بلد فيمكن بين الركن والمقام  
 وبأبلياء عند الضخرة وبغيرها على المنبر وبياب مسجد لمسلم به  
 حدث أكبر وبيعة وكنيسة وبيت نار لأهلها لاصم لوثنى  
 وجمع أقله أربعة وأن يعظمه اقاض ويبالغ قبل الخامسة ويتلاعنا  
 من قيام وشرطه زوج يصح طلاقه ولو مرتد بعد وطء إلا  
 إن أصر وقذف في ردّة ولا ولد ويلاعن ولو مع إمكان بيّنة  
 بزناها لنفى ولد وإن عفت عن عقوبة وبانت ولد فعها وإن بانت

وَلَا وَلَدًا إِلَّا تَعْزِيرَ تَأْدِيبَ فَلَوْ ثَبِتَ زِنَاهَا أَوْ عَفَتْ عَنِ الْعُقُوبَةِ  
أَوْ لَمْ تَطْلُبْ أَوْ جُنَّتْ بَعْدَ قَذْفِهِ وَلَا وَلَدًا فَلَا لِعَانَ وَتَعْلَقُ بِلِعَانِهِ  
إِنْفِسَاخُ وَحَرَمَةٌ مُؤَبَّدَةٌ وَإِنْتِفَاءُ نَسَبٍ نَقَاهُ وَسَقُوطُ عَقُوبَةٍ عَنْهُ  
لَهَا وَلِلزَّانِي إِنْ سَمَاهُ فِيهِ وَحَصَاتِيهَا فِي حَقِّهِ إِنْ لَمْ تَلَا عَنُ وَوَجُوبُ  
عَقُوبَةِ زِنَاهَا وَلَهَا لِعَانٌ لِدَفْعِهَا وَإِنَّمَا يَنْفِي بِهِ مِمَّا كُنَّا مِنْهُ وَلَوْ مِيتًا وَإِلَّا  
كَأَنَّ وَلَدَتْهُ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْعَقْدِ أَوْ طَلَّقَ بِمَجْلَسِهِ فَلَا يُبْلَا عَن لَنْفِيهِ  
وَالنِّفْيُ فَوْرِيٌّ إِلَّا لِمُذَرِّعٍ تَعَسَّرَ فِيهِ إِشْهَادُ وَلَهْ نِفْيُ حَمَلٍ وَانْتِظَارُ  
وَضَعِهِ لِتَحْقِيقِهِ فَإِنْ قَالَ جَهَلْتُ الْوَضْعَ وَأَمْكَنَ حُلْفَ لَا أَحَدٍ  
تَوَآمَيْنَ بِأَنْ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهُمَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ وَلَوْ هُنَّ بَوْلِدٌ فَأَجَابَ بِمَا  
يَتَضَمَّنُ إِقْرَارَ كَآمِينَ أَوْ نَعَمْ لَمْ يَنْفِ وَلَوْ بَانَ تَمَّ قَذْفُهَا بِزَنَاءٍ مُطْلَقٍ  
أَوْ مُضَافٍ لِمَا بَعْدَ النِّكَاحِ لَا عَن لَنْفِيٍّ وَلَدًا وَإِلَّا فَلَا لِعَانَ وَلَهُ  
إِنْ شَاؤَهُ وَيُلَا عَن لَنْفِيهِ

(كتاب العدد) تَجِبُ عِدَّةُ بَوْطٍ شُبْهَةٌ أَوْ بَفَرَقَةٍ زَوْجٍ حَيٍّ  
دَخَلَ مِنْهُ الْمُحْتَرَمُ أَوْ وَطِئَ وَلَوْ فِي دُبُرٍ أَوْ تَيْقَنَ بَرَاءَةَ رَحِمٍ  
فَعِدَّةُ حُرَّةٍ تَحِيضُ ثَلَاثَةٌ أَقْرَأُ وَلَوْ مُسْتَحَاضَةً وَالْقَرَأُ طَهْرٌ بَيْنَ  
دَمَيْنِ فَإِنْ طَلَّقَتْ طَاهِرًا انْقَضَتْ بِطَعْنٍ فِي حَيْضَةٍ ثَلَاثَةٍ أَوْ حَائِضًا

ففي رابعة ومتحيرة طُلقت أول شهر ثلاثة أشهر حالاً وغير  
حرّة قرآن فان عتقت في عدّة رجعة فحرّة ومتحيرة بشرطها  
شهران وحرّة لم تحض أو يئست ثلاثة أشهر فان طُلقت في أثناء  
شهر كملته من الرابع ثلاثين وغير حرّة شهر ونصف ومن انقطع  
دمها ولو بلا علة تصبر حتى تحيض أو تياس فلو حاضت من لم  
تحض أو آيسة فيها فباقراء كآيسة حاضت بعدها ولم تنكح  
والمعتبر يأس كل النساء وحامل وضعه حتى ثاني توأمين ولو ميتاً  
أو مضغة تتصور إن نسب إلى ذي عدّة ولو احتمالاً كهنفي  
يلعان ولو ارتابت في عدّة في حمل لم تنكح حتى تزول الريبة أو  
بعدها سن صبر لتزول فان نكحت أو ارتابت بعد نكاح لم  
يبطل إلا ان تلد لدون ستة أشهر من إمكان علق ولو فارقتها  
فولدت لاربع سنين لحقه فان نكحت بعد عدتها فولدت لستة  
أشهر لحق الثاني ولو نكحت فيها فاسد أو جهلها الثاني فولدت لا مكان  
منه لحقه أو من الأول لحقه أو منهما عرض على قائف (فصل)  
لزمها عدّة نا شخص من جنس كأن طلق ثم وطئ في عدّة غير حمل  
لأعادم في بائن تداخلتا فتبتدي عدّة موطئ وله رجعة

في البقية أو جنسيز كما مل وأقراء فكذلك فتنة ضيان بوضعه  
 وراجع قبله أو شخصين كأن كانت في عدة زوج أو شبهة  
 فوطئت بشبهة فلا تدخل وتقدم عدة حمل فطلاق وله رجعة  
 فيها وقبلها فإن راجع ولا حمل انقطعت وشرعت في الأخرى  
 ولا يتمتع بها حتى ترضيها (فصل) عاشر مفارق رجعية في عدة  
 أقراء وأشهر لم تنقض ولا رجعة بعدها ويلحقها طلاق إلى  
 إقضاء عدة ولو نكح معتدة بظن صحة ووطيء انقطعت  
 بوطنه ولو راجع حائلاً أو حاملاً فوضعت ثم طلقها استأنفت  
 وإن لم يطل ولو نكح معتدة ثم وطيء ثم طلق استأنفت ودخل  
 فيها البتة (فصل) ثجب وفاة زوج عدة وهي حية حائل أو حامل  
 من غيره كزوجة صبي لو رجعية أو لم توطأ أربعة أشهر وعشرة  
 بلاليها وبغيرها كذلك نصفها والحامل منه لو محبوباً أو مسلولاً  
 وضعه ولو طلق لأحدى امرأتيه ومات قبل بيان أو تعيين اعتدنا  
 بالوفاة لا في بائن فتعقد من وطئت وهي ذات أقراء بالأكثر  
 من عدة وفاة منها وأقراء من طلاق والمفقود لا تنكح زوجته  
 حتى يثبت موته بما مر أو طلاقه ثم تمتد فلو حكم بنكاحها قبل

ثبوته يُنقض ولو نكحت وبأن ميتاً صحَّ ويجب إحداثه على  
 معتدة وفاة وسنَّ لفارقة وهو ترك لبس مصبوغ زينة ولو قبل  
 نسجه أو خشن وتحلل بحبِّ ومصبوغ نهاراً أو تطيب ودهن  
 شعر أو كحل بكحل زينة إلا لحاجة قليلاً واسفידاح ودمام  
 وخضاب ما ظهر بنحو حناء وحلَّ تجميل فراش وأثاث وتنظف  
 ولو ترك إحداثاً أو سكناً انقضت عدتها ولها إحداث على غير  
 زوج ثلاثة أيام «فصل» تجب سكناً لمعتدة فرقة تجب نفقتها الوالم  
 تفارق في مسكن كانت به عند الفرقة ولو من نحو شعر ولا  
 تخرج إلا لعذر كشراء غير من لها نفقة نحو طعام نهاراً وغزلاً  
 ونحوه عند جارتها ليلاً إن باتت ببيتها وكخوف وشدة تأذيها  
 بجيران أو عكسه ولو انتقلت لبلد أو مسكن باذن فوجبت  
 عدة ولو قبل وصولها اعتدت فيد أو بلا إذن في الأول كالأول  
 إذن فوجبت قبل خروجها أو سافرت باذن فوجبت في  
 طريق فعودها أولى ويجب بعد انقضاء حاجتها أو مدة الاذن  
 أو إقامة المسافر كوجوبها بعد وصولها ولو خرجت فطلقها وقال  
 ما أذنت في خراج أو أذنت لا لنقلة حلف وإذا كان للمسكن

له ويليقُ بها تعينَ وصحَّ بيعه في عدة أشهر أو مستعاراً أو  
مكترى وانقضت مدته امتنعت المالكُ أو لها تخيرت  
كأن لو كان خسيساً ويخيرُ إن كان نفيساً وليس له مُساكنها  
ولا مُداخلها إلا في دار واسعة مع مميز بصير محرم لها مطلقاً أو  
له أنثى أو حليلة أو دار بها نحو حجرة وانفرد كلُّ بواحدة بمراقبتها  
كمطبخ ومُستراح وممرٍ وأغلق بابَ بينهما

(بابُ الاستبراء) يجبُ بملكِ أمةٍ بشراءِ أرزٍ غيره وإن  
يقنَ برأه رَحِمَ وبطلاق قبل وطء وزوالِ كتابة وردةً لا بحلٍّ  
من نحو صوم ولا بملكِ زوجته بل يسنُّ وزوالِ فراشٍ عن أمةٍ  
بعتقها ولو استبرأ قبله مُستولدة لا غيرها حرمَ قبل استبراء تزويجِ  
مَوطوءته لا تزوجها إن أعتقها وهو حيضةٌ ولذاتِ أشهر شهرٍ  
ولحاملٍ غيرِ مُعتدة بالوضع وضعه ولو من زناً ولو ملكَ نحو  
مَجوسية أو من زوجة فجري صورة استبراء فزال مانعه لم يكفِ  
وحرمَ قبل استبراء في مَسِيية وطء وفي غيرها تمتع وتصدق في  
قولها حُضت ولو منعته فقال أخبرتني بالاستبراء حلفت ولا  
تصيرُ فراشاً إلا بوطئها فإذا وُلدتُ للإمكان منه لحقه وإن قال

عَزَلْتُ لَأَمِنْ نَفَاهُ وَادَّعَى اسْتِبْرَاءً وَحَلَفَ وَوَضَعْتُهُ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ  
مِنْهُ فَإِنْ أَنْكَرْتَهُ حَلَفَ أَنْ الْوَلَدَ لَيْسَ مِنْهُ وَلَوْ ادَّعَتْ إِيْلَادًا  
فَأَنْكَرَ الْوَطْءَ لَمْ يَحْلَفْ

(كِتَابُ الرِّضَاعِ) أَرْكَانُهُ رَضِيعٌ وَلَبَنٌ وَمَرْضِعٌ وَشَرْطٌ  
فِيهِ كَوْنُهُ أَدِمِيَّةٌ حَيَّةٌ بَلَغَتْ سَنَ حَيْضٍ وَفِي الرِّضَاعِ كَوْنُهُ حَيًّا  
وَلَمْ يَبْلُغْ حَوْلِينَ يَقِينًا وَفِي اللَّبَنِ وَصُولُهُ أَوْ مَا حَصَلَ مِنْهُ جَوْفًا وَلَوْ  
اخْتَلَطَ أَوْ بِإِجَارٍ أَوْ إِسْمَاطٍ أَوْ بَعْدَ مَوْتِ الْمَرْأَةِ لَا بِمَحَقَّةٍ أَوْ تَقْطِيرٍ  
فِي نَحْوِ أَذُنٍ وَشَرْطُهُ كَوْنُهُ خَمْسًا يَقِينًا عَرَفَا فَلَوْ قَطَعَ إِعْرَاضًا أَوْ  
قَطَعْتُهُ تَعَدُّ أَوْلَاحِوْهُ لَوْ عَادَ حَالًا أَوْ تَحَوَّلَ إِلَى نَدِيهَا الْآخَرِ أَوْ  
قَامَتْ لَشَغْلٍ خَفِيفٍ فَعَادَتْ فَلَا وَلَوْ حَلَبَ مِنْهَا دَفْعَةً وَأَوْجَرَهُ  
خَمْسًا أَوْ عَكْسَهُ فَرَضْعَةٌ وَتَصِيرُ الْمَرْضَعَةُ أُمُّهُ وَذَوُ اللَّبَنِ أَبَاهُ  
وَتَسْرِي الْحَرَمَةُ إِلَى أَصُولِهِمَا وَفُرُوعِهِمَا وَحَوَاشِيهِمَا وَإِلَى فُرُوعِ  
الرِّضَاعِ وَلَوْ ارْتَضَعَ مَنْ خَمْسَ لَبَنِينَ لِرَجُلٍ مِنْ كُلِّ رَضْعَةٍ ضَارَ  
ابْنُهُ فَيَحْرَمُ مِنْ عَلَيْهِ لَا خَمْسَ بَنَاتٍ وَاخْوَاتٍ لَهُ وَاللَّبَنُ لِمَنْ لَحَقَهُ  
وَلَدُهُ نَزَلَ بِهِ وَلَوْ نَفَاهُ انْتَفَى اللَّبَنُ وَلَوْ وَطِئَ وَاحِدٌ مِنْكَوْحَةٍ  
أَوْ اثْنَانِ امْرَأَةً بِشَبْهَةِ فَوَلَدَتْ فَاللَّبَنُ لِمَنْ لَحَقَهُ الْوَلَدُ لَا تَنْقَطِعُ



نسبة اللبن عن صاحبه إلا بولادة من آخر فاللبن بعدها له  
 (فصل) تحت الصغيرة فأرضعتها من تحرم عليه بنتها انفسخ  
 نكاحه ولها نصف مهرها وله على المرضعة إن لم يأذن نصف مهر  
 مثل فإن ارتضعت من نائمة أو ساكنة فلا غرم أو أم كبيرة  
 تحتها انفسخت وله نكاح أيتها أو بنتها حرمت الكبيرة أبداً  
 والصغيرة ربيدة والغرم مأمراً لا إن وطئ الكبيرة فله لأجلها  
 مهر مثل أو الكبيرة حرمت أبداً وكذا الصغيرة أن ارتضعت  
 بلبنه وإلا فربيذة وتنفسخ كما لو أرضعت ثلاث صغار تحتها ولو  
 أرضعت أجنبية زوجته انفسختا ولو نكحت مطلقته صغيراً  
 وأرضعته بلبنه حرمت عليهما أبداً «فصل» أقر رجل أو امرأة  
 بأن بينهما رضاعاً محرماً وأمكن حرم تناحكما أو زوجان فرقاً  
 ولها مهر مثل إن وطئها معذورة أو أدهاه فأنكرت انفسخ ولها  
 المهر إن وطئ وإلا فنصفه أو عكسه حلف إن زوجت برضاها  
 به أو مكنته وإلا حلفت ولها مهر مثل بشرطه السابق وحلف  
 منكر رضاع على نفي علمه ومدعيه على بت ويثبت هو والأقرار  
 به بما يأتي في الشهادات وتقبل شهادة مرضعة لم تطلب أجره

وَأَنْ ذَكَرْتُ فَعَلِمُوا شَرْطُ الشَّهَادَةِ ذِكْرُ وَقْتٍ وَعَدَدُ وَتَفَرُّقُهُ وَوُصُولُ  
لَبَنِ جَوْفِهِ وَيَعْرِفُ بِنَظَرِ حَلَبٍ وَأَيْجَارٍ وَازْدِرَادٍ أَوْ قِرَائِنٍ  
كَامْتِصَاصٍ يَدِيَّ وَحَرَكَهٍ حَلَقِهِ بَعْدَ عِلَالِهِ أَنَّهَا ذَاتُ لَبَنِ  
« كِتَابُ النِّفَقَاتِ » يَجِبُ بِفَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ عَلَى مُعْسَرٍ فِيهِ  
وَهُوَ مَنْ لَا يَمْلِكُ مَا يَخْرُجُهُ عَنِ الْمَسْكَنَةِ وَمَنْ بِهِ رِقٌّ لِرُجُوعِهِ  
مُدُّ طَعَامٍ وَمَتَوَسِّطٍ وَهُوَ مَنْ يَرْجِعُ بِشَكْلِيهِ مُدَّيْنِ مُعْسَرًا مُدَّةً  
وَنَصْفٌ وَمُوسِرٌ وَهُوَ مَنْ لَا يَرْجِعُ مُدَّانٍ مِنْ غَالِبِ قَوْتِ الْحَلِّ  
فَإِنْ اخْتَلَفَ فَلَا تَقُتُّ بِهِ وَالْمُدَّةُ مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَسَبْعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثَةٌ  
أَسْبَاعٌ دِرْهَمٌ وَعَلَيْهِ دَفْعُ حَبٍّ وَطَحْنُهُ وَعَجْنُهُ وَخَبْزُهُ وَلَهَا اعْتِيَاضٌ  
إِنْ لَمْ يَكُنْ رَبًّا وَتَسْقُطُ تَقْتِهَا بِأَكْلِهَا عِنْدَهُ كَالْمَادَةِ وَهِيَ رَشِيدَةٌ أَوْ  
أَذِنٌ وَلِهَا وَيَجِبُ لَهَا أَدَمُ غَالِبِ الْحَلِّ وَإِنْ لَمْ تَأْكُلْهُ كَزَيْتٍ وَسَمْنٍ  
وَعَمْرٍ وَخَتْلَفُ بِالْفَصُولِ وَلَحْمٌ يَلِيقُ بِهِ كِمَادَةِ الْحَلِّ وَيَقْدَرُهَا قَاضٍ  
بِاجْتِهَادِهِ وَيَفَاوْتُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَكِسْوَةٍ تَكْفِيهَا مِنْ قَمِيصٍ وَخِمَارٍ  
وَنُحُوسٍ أَوَّلِ وَمَكْعَبٍ وَيَزِيدُ فِي شِتَاءٍ نَحْوَ ثُجْبَةٍ بَعْضُ عَادَةٍ مِثْلِهِ  
وَلِقَعُودَهَا عَلَى مُعْسَرٍ لَبْدَةٍ فِي شِتَاءٍ وَحَصِيرٍ فِي صَيْفٍ وَمَتَوَسِّطٍ  
زَلِيَّةٌ وَمُوسَرٍ طَنْفَسَةٌ فِي شِتَاءٍ وَنَطْعٌ فِي صَيْفٍ تَحْتَهَا زَلِيَّةٌ

حصيرٌ ولنومها فراشٌ ومُخذةٌ معَ لحافٍ أو كساءٍ في شتاءٍ ورياءٍ  
 في صيفٍ وآلةٌ أكلٍ وشربٍ وطبخٍ كقصةٍ وكوزٍ وجرةٍ وقدرٍ  
 وآلةٌ تنظيفٍ كمشطٍ ودهنٍ وسدرٍ ونحوٍ مرتكٍ تعينَ لصنانٍ  
 وأجرةٍ حَمَامٍ اعتيدَ ومن ماءٍ غسلٍ بسببه لا ما يزين ككحلٍ  
 وخضابٍ ودواءٍ مرضٍ وأجرةٍ نحو طيبٍ ومَسْكَنِ يَلِيقُ بها  
 وأُخْدَامُ حُرَّةٌ تخدمُ عادةً في بيتٍ أبيها بمن يحلُّ نظره لها فيجبُ  
 له إن صحبها ما يَلِيقُ به من دون ما للزوجة نوعاً من غير كسوةٍ  
 ودونه جنساً ونوعاً منها فله مدٌّ وثلاثٌ على مُوسرٍ ومدٌّ على غيره  
 لا آلةٌ تنظيفٍ فإن كثرَ وسخٌ وتأذى بقملٍ وجب أن يُرفقه  
 وأُخْدَامُ من احتاجت لخدمةٍ لنحو مرضٍ والمسكنِ والخادمِ  
 أمتاعٌ وغيرهما تملكُ فلو قُتَّرت بما يضرُّ منعها ونطى الكسوة  
 أوَّلُ كلِّ ستة أشهرٍ فإن تلفت فيها لم تبدلْ أو ماتت لم تردْ أو لم  
 تكسَ مدةً فدين «فصل» تجبُ للمؤن ولو على صغيرٍ لا لصغيرةٍ  
 بالتمكين والعبرة في مجنونه أو مُعَصَّرِ بتمكينٍ وإيهما وحلفٌ  
 الزوجُ على عدمه فإن عرَضَتْ عليه وجبت من بلوغِ الخبر فإن  
 غابَ وأظهرت التسليمَ كتبَ القاضي لقاضي بلدِهِ ليعلمهُ فيجزي

ولو بناؤه فإن أبي ومضى زمن وصوله فرضاها القاضي وتسقط  
بنشور كمنع تمتع إلا لعذر كعيلة ومريض يضر معه الوطء  
وكخروج بلا إذن إلا لعذر كخوف ونحو زيارة في عيته  
وبسفر ولو بأذنه لامعه أو بأذنه لحاجته كأحرامها ولو بلا إذن  
ما لم تخرج وله منعها نفلاً مطلقاً وقضاءً موسعاً فإن أبت فناشزة  
ولرجعية مؤن غير تنظيف فلو أنفق لظن حمل فأخلف استرد  
ما بعد عدتها ولا مؤنة لحائل بأن وتجب لحامل لها لا عن  
شبهة وفسخ بمقارن ووفاة ومؤنة عدّة كمونة زوجة ولا يجب  
دفعها إلا بظهور حمل « فصل » أعسر مالا وكسباً  
لا ثقابه بأقل نفقة أو كسوة أو بمسكن أو مهر واجب قبل وطء  
فإن صبرت فغير المسكن دين وإلا فلها فسخ لا لامة بمهر ولا  
إن تبرع أب لموليه أو سيد فلا فسخ بامتناع غيره إن لم ينقطع  
خبره ولا بغيبه ماله دون مسافة قصر وكلف إحضاره ولا  
بغيبه من جهل حاله ولا لولي ولا في غير مهر لسيد أمة بل  
له الجأؤها إليه بأن يترك واجبها ويقول افسخي أو اصبري ولا  
قبل ثبوت أعساره عند قاض فيمهل ثلاثة أيام ولها خروج فيها

لتحصيل نفقة وعليها رجوعٌ ليلاً ثم يفسخُ القاضي أو هي باذنه  
 صبيحةً الرابعَ فإن سلمَ نفقتهُ فلا فإن أعسرَ بنفقةِ الخامسِ بنتَ  
 كما لو أيسرَ في الثالثِ ولو رَضيتُ بأعسارهِ فلها الفسخُ لا بالمهرِ  
 (فصلٌ) لزمَ مُوسراً ولو بكسبٍ يُلِيقُ بما يفضلُ عن مؤنةِ  
 مومنه يومه وليلته كفايةً أصلُ وفرعُ لم يملكها وعجرَ الفرعُ  
 عن كسبٍ يُلِيقُ وإن اختلفا ديناً ولا تصيرُ بفوتهادٍ إلا باقتراضِ  
 قاضٍ لغيبه أو منعٍ وعلى أمه أرضاعه اللبأ ثم أن انفردت هي أو  
 أجنبيةً وجبَ أرضاعه أو وجدتا لم تجبرَ هي فإن رغبتَ فليسَ  
 لأبيه منعهما إلا إن طلبتَ فوقَ أجره مثلُ أو تبرعتَ أجنبيةً  
 أو رَضيتُ بأقلِّ دونها ومن استوي فرعاه مؤناه فلا أقربُ  
 فالوارثُ فإن تفاوتتا إرثاً مونا سواءً ومن له أبوانِ فعلى الأبِ  
 أو أجدادُ وجدَّاتُ فلا أقربُ أو أصلُ وفرعٌ فالفرعُ أو محتاجون  
 قدَّم الأقرَبُ (فصلٌ) الحضانةُ تربيةً من لا يستقلُّ  
 والأنثُ أليقُ بها وأولاهنَّ أمٌ فأمهاتُ لها واراناثُ القربي  
 فالقربي فأمهاتُ أبٍ كذلك فأختُ خالةُ فبنتُ أختُ فبنتُ أخٍ  
 فعمةٌ وتقدَّم أختُ وخالةٌ وعمَّةٌ لأبوينِ عليهنَّ لأبٍ ولأبِ عليهنَّ

لَمْ وَتَثَبْتُ لِأُنْثَى قَرِيبَةٍ غَيْرِ مُحَرَّمٍ كَبُنْتُ خَالَهٗ وَلَذِكْرِ قَرِيبٍ  
وَارِثٍ بِتَرْتِيبِ نِكَاحٍ وَلَا تَسْلَمُ مُشْتَهَاةٌ لِغَيْرِ مُحَرَّمٍ بَلْ لِثِقَةِ  
يَعْنِيهَا وَلَوْ اجْتَمَعَ ذَكَورُهُ وَأُنْثَاهُ فَأُمُّ فَأُمَّهَاتِهَا فَأَبُ فَأُمَّهَاتِهَا  
فَالْأَقْرَبُ مِنَ الْحَوَاشِي فَالْأُنْثَى فَبَقَرَعَةٌ وَلَا حِضَانَةٌ لِغَيْرِ حَرٍّ  
وَرَشِيدٍ وَأَمِينٍ وَمُسْلِمٍ عَلَيْهِ وَلَذَاتِ لَبَنٍ لَمْ تُرْضِعِ الْوَلَدَ وَنَاكِحَةٌ  
غَيْرُ أَبِيهِ إِلَّا مَنْ لَهُ حَقٌّ فِي حِضَانَةٍ وَرَضِيَ فَإِنْ زَالَ الْمَسَانِعُ ثَبَتَ  
الْحَقُّ وَالْمِيزَانُ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ فَعِنْدَ مَنْ اخْتَارَ مِنْهُمَا وَخَيْرَ بَيْنِ  
أُمٍّ وَجَدٍّ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْحَوَاشِي كَأَبٍ وَأَخْتٍ أَوْ خَالَهٗ وَلَهُ بَعْدَ  
اخْتِيَارِ تَحْوِيلٍ لِلْآخِرِ وَلَا بَاخْتِيَارٍ مَنَعَ أُنْثَى زِيَارَةَ أُمٍّ وَلَا يَمْنَعُ أُمًّا  
زِيَارَتَهَا عَلَى الْعَادَةِ وَهِيَ أَوْلَى بِتَمْرِ بَضْمَا عِنْدَهُ إِنْ رَضِيَ وَإِلَّا  
فَعِنْدَهَا وَلَئِنْ اخْتَارَهَا ذَكَرٌ فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَهُ نَهَارًا وَأُنْثَى فَعِنْدَهَا  
أَبَدًا وَيُزَوِّرُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ وَإِنْ اخْتَارَهَا أَقْرَعٌ أَوْ لَمْ يَخْتَرْ  
فَالْأُمُّ أَوْلَى وَلَوْ سَافَرَ أَحَدُهُمَا انْقِلَبَتْ فَالْمَقِيمُ أَوْلَاهَا فَالْعَصْبَةُ إِنْ  
أَمِنَ خَوْفًا (فصل) عَلَيْهِ كَفَايَةُ رَقِيقَةٍ غَيْرِ مُكَاتَبٍ مِنْ غَالِبٍ  
عَادَةِ أَرْقَاءِ الْبَلَدِ فَلَا يَكْفِي سِتْرُ عَوْرَةٍ بِلَادِ نَاوَسْنٍ أَنْ يُنَاوِلَهُ مِمَّا  
يَتَنَمُّ بِهِ وَتَقْطَعُ بِمَضَى الزَّمَنِ وَيُسَمِّعُ قَاضٍ فِيهَا مَالَهُ فَإِنْ فَقَدَ أَمْرَهُ

بأيجاره أو بإزالة ملكه وله إجبار أمته على إرضاع ولدها وكذا  
غيره إن فضل وعلى فطمه قبل حولين وإرضاعه بعدهما إن لم يضر  
ولحرة حق في تربيته فليس لأحدٍهما فطمه قبل حولين وإرضاعه  
بعدهما إلا بتراض بلا ضرر ولا يكاف مملوكه ما لا يطيقه وله  
مخارجة رقيقة بتراض وهي ضربٌ خراج معلوم يؤديه كل يوم  
أو نحوه وعليه كفاية دوابه المحترمة فإن امتنع وله مال أجبر  
على كفاية أو إزالة ملك أو ذبح ما كول فإن امتنع فصل الحاكم  
ما يراه ولا يلجب ما يضر وما لا روح له كفناء ودار لا تجب عمارته  
(كتاب الجناية) هي عمدٌ وشبهه وخطأ لأنه إن لم يقصد عين  
من وقعت به خطأ أو قصدها بما يتلف غالباً فعمدٌ أو غيره فشبهه  
ولا قود إلا في عمد ظلم كغرز الإبرة بمقتل أو بغيره وتآلم حتى  
مات فإن لم يظهر أثر ومات حالاً فشبهه عمد ولا اثر له فيما لا يؤلم  
كجلدة عقب ولو منعه طعاماً أو شراباً وطلباً حتى مات فإن  
مضت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً فعمدٌ وإلا  
فإن لم يسبق ذلك فشبهه عمد وإن سبق وعلمه فعمدٌ وإلا فنصف  
دية شبهه ويجب قودٌ بسبب فيجب على مكره لا إن أكرهه على

قتل نفسه أو قتل زيد أو عمرو أو صعود شجرة فزلق ومات  
وعلى مكره لا إن قال اقتلني أو أكرهه على رمي صيد فأصاب  
رجلاً فمات فإن وجبت دية وزعت فإن اختص أحدهما بما يوجب  
قوداً اقتص منه وعلى من ضيف بمسموم يقتل غالباً غير مميز  
فمات فإن ضيف به مميزاً أو دسه في طعامه الغالب أكله منه  
وجعله فشبّه عمد وعلى من ألقى غيره فيما لا يمكنه التخلص منه  
وإن التقمه حوت فإن أمكنه ومنعه عارض فشبّه عمد أو  
مكث فهدم أو التقمه موت فعمد إن علم به وإلا فشبّه لو  
ترك علاج جرحه المهلك فقود ولو أمسكه أو ألقاه من عال أو  
حفر بئراً فقتله أو رده آخر فالقود على الآخر فقط

(فصل) وجد من اثنين معاً فعلان مزهقان كحز وقذ  
وقطع عضوين فقاتلان أو مرتباً فالأول إن أنهاه إلى حركة  
مذبوح بأن لم يبق أبصاراً ونطقاً وحركة اختيار ويعزّر الثاني  
وإلا فإن ذفف كحز بعد جرح فهو القاتل وعلى الأول ضمان  
جرحه وإلا فقاتلان ولو قتل مريضاً حركته حركة مذبوح  
ولو بضرب يقتله أو من عهده أو ظنه عبداً أو كافراً غير حربى



أَوْ ظَنَّهُ قَاتِلَ أَبِيهِ أَوْ حَرْبِيًّا بَدَارِنَا فَأَخْلَفَ لَزْمَهُ قُوْدُ أَوْ بَدَارِهِمْ  
 أَوْ صَفْهِمْ فَهَدَرُ (فصل) أَرْكَانُ الْقُوْدِ فِي النَّفْسِ قَتِيلٌ وَقَاتِلُهُ  
 وَقَتْلٌ وَشَرْطٌ فِيهِ مَا مَرَّ فِي الْقَتِيلِ عِصْمَةٌ فَيُهْدَرُ حَرْبِيٌّ وَمَرْتَدٌ  
 كَزَانٍ مُحْصَنٌ قَتْلُهُ مُسْلِمٌ وَمَنْ عَلَيْهِ قُوْدٌ لِقَاتِلِهِ فِي الْقَاتِلِ التَّزَامُ  
 فَلَا قُوْدَ عَلَى صَبِيٍّ وَنَجْنُونٍ وَحَرْبِيٍّ وَلَوْ قَالَ كُنْتُ وَقْتُ الْقَتْلِ  
 صَبِيًّا وَأَمْكَنَ أَوْ مَجْنُونًا وَعَهْدَ حَلْفٍ أَوْ أَنَا صَبِيٌّ فَلَا قُوْدَ وَمُكَافَأَةٌ  
 حَالِ جَنَازَةٍ فَلَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَيَقْتُلُ ذُو أَمَانٍ بِمُسْلِمٍ وَبَذَى أَمَانٍ  
 وَإِنْ اخْتَلَفَا دِينًا أَوْ أَسْلَمَ الْقَاتِلُ وَلَوْ قَبْلَ مَوْتِ الْجَرِيحِ وَيَقْتَصُّ  
 فِي هَذِهِ إِمَامٌ بِطَلَبٍ وَآرَثٌ وَيَقْتُلُ مَرْتَدٌ بَنِيْرَ حَرْبِيٍّ وَلَا حَرْبِيٍّ  
 بِنِيْرِهِ وَلَا مُبْعَاضٌ بِمِثْلِهِ وَإِنْ فَاتَهُ حُرِيَّةٌ وَيَقْتُلُ رَقِيقٌ بَرَقِيقٍ وَإِنْ  
 عَتَقَ الْقَاتِلُ فَلَا مُكَاتَبَ بِرَقِيقِهِ وَلَا قُوْدَ بَيْنَ رَقِيقٍ مُسْلِمٍ وَحَرٍّ  
 كَافِرٍ وَيَقْتُلُ بِأَصْلِهِ لَا بَقَرَعِهِ وَلَا لَهُ وَلَوْ تَدَاعَا مَجْبُولًا وَقَتْلُهُ  
 أَحَدُهُمَا فَإِنْ أُلْحِقَ بِهِ فَلَا قُوْدَ وَلَوْ قَتَلَ أَحَدُ شَقِيقَيْنِ حَازِرَيْنِ  
 الْأَبَ وَالْآخَرَ الْأُمَّ مَعًا وَكَذَا مَرْتَبًا وَلَا زَوْجِيَّةً فَلِكُلِّ قُوْدٍ  
 وَقَدَمٌ فِي مَعِيَّةٍ بِقَرْعَةٍ وَغَيْرِهَا بِسَبْقٍ فَإِنْ اقْتَصَّ أَحَدُهُمَا وَلَوْ مُبَادِرًا  
 فَلَوَارِثُ الْآخَرِ قَتْلُهُ أَوْ زَوْجِيَّةٌ فَلَا أَوَّلَ وَيَقْتُلُ شَرِيْكُ مَنْ

من امتنع قوده لمعنى فيه لا قاتل غيره بجرحين عمد وغيره او مضمون  
 وغيره ولو داوي جرحه بمذفف فقاتل نفسه او بما لا يقتل غالباً  
 او جهل حاله فشبّه عمد فان علمه فشريك جارح نفسه ويقتل  
 جمع بواحد ولولي عفو عن بعضهم بحصته من الدية باعتبار عددهم  
 ولو ضربوه بسياط وضرب كل لا يقتل قتلوا ان تواطؤوا ولا  
 فالدية باعتبار الضربات ومن اُقتل جمعاً مرتباً قتل بأولهم او معاً  
 فبقرة وللباقيين الديات فلو قتله غير من ذكر عصى ووقع  
 قوداً وللباقيين الديات (فصل) جرح عبده او حريباً او  
 مرتداً فعتق وعصم فمات فهدر ولو رماه فعتق وعصم فدية  
 خطأ ولو ارتد جريح ومات فنفسه هدر ولو ارثه قود الجرح  
 ان اوجبه وإلا فلا قتل من ارشه ودية فيثا فان أسلم فمات سراية  
 فدية كما لو جرح مسلم ذمياً فأسلم او حر عبداً فعتق ومات  
 سراية وديته للسيد فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته ولو  
 قطع يد عبد فعتق ثم مات سراية فللسيد الأقل من الدية  
 والأرث « فصل » كالنفس فيما مر غيرها فيقطع جمع جيد  
 تحاملوا عليها فأبانوها والشجاج خارصة تشق الجلد ودامية

تدميه وباضعة تقطع اللحم وتلاحمة تفوص فيه وسحق تصل  
جلدة العظم وموضحة تصله وهاشمة تهشمة ومنقلة تنقله  
ومأمومة تصل خريطة الدماغ ودامغة تحرقها ولا قود إلا في  
موضحة ولو في باقي البدن ويجب في قطع بعض نحو مارن وإن لم  
ين وفي قطع من مفصل حتى في أصل نخذ ومنكب إن أمكن  
بلا أجافة وفي فقه عين وقطع أذن ومارن وشفة ولسان وذكر  
وأثنين وألبيين وشفرين لا في كسر عظم إلا سنًا وأمكن وله  
قطع مفصل أسفل الكسر فلو كسر عضده وأباه قطع من  
المرفق أو الكوع وله حكومة الباقي ولو أوضح وهشم أو نقل  
أوضح وأخذ أرش الباقي ولو قطعه من كوعه لم يقطع شيئًا من  
أصابه فإن قطع عزر ولا غرم وله قطع الكف ويجب بأبطال  
بصر وسمع وبطش وذوق وشم وكلام فلو أوضحه أو لطمه  
لطمه تذهب ضوؤه غالبًا فذهب فعل به كفعله فإن ذهب وإلا  
أذهبه بأخف ممكن كتقريب حديدة حمة ولو قطع إصبعًا  
فنا كل غيرها فلا قود في التنا كل

(باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه) لا تؤخذ

يسارٌ يمينٍ ولا شفةٌ سفلى بعليا وعكسهما ولا أئمةٌ بأخرى ولا  
 حادثٌ بموجودٍ ولا زائدٌ بزائدٍ أو أصلى دونه أو بمحملٍ آخرٍ ولا  
 يضرُّ تفاوتٌ كبرٍ وطولٍ وقوةٍ والعبرةُ في موضحةٍ بمساحةٍ ولا  
 يضرُّ تفاوتٌ غلظٍ لحمٍ وجلدٍ ولو أوضح رأساً ورأسه أصغر  
 استوعب ويؤخذ قسط من أرض الموضحة أو أكبر أخذ قدر  
 حقه والخيرة في محله للجاني أو ناصيةً وناصيته أصغر كمثل من  
 رأسه ولو زاد في موضحة عمداً لزمه قوده فإن وجب مالٌ  
 فأرش كامل ولو أوضحه جمعٌ أوضح من كل مثله ويؤخذ أشلٌ  
 بأشل مثله أو دونه وبصحيحٍ إن من نرف ديم ويقنع به لا عكسهما  
 في غير أنفٍ وأذنٍ وسرايةٍ وإن رضى الجاني فلو فعل بلا إذنٍ  
 فعليه ديته فلو سرى ففقد النفس والشلل بطلان العمل ولا  
 أثر لا انتشار الذكر وعدمه ويؤخذ سليمٌ بأعسمٍ وأعرجٌ وفاقدٌ  
 أظفارٍ بسليمها لا عكسه ولا أثر لتغيرها وأنفٌ شامٌ بأخشم  
 وأذنٌ سميعٌ بأصمٍ لا عينٌ صحيحةٌ بعميةٍ ولا لسانٌ ناطقٌ  
 بأخرسٍ وفي قلع سنٍ قودٌ ولو قلع سنٌ غير مغمورٍ انتظر فإن  
 بان فسادٌ منبتها وجب قودٌ ولا يقتص له في صغره ولو نقصت

يَدُهُ لِأَصْبَعًا فَقَطَعَ كَامِلَةً قُطِعَ وَعَلَيْهِ أَرْضُ إصْبَعٍ أَوْ بِالْعَكْسِ  
فَالْمَقْطُوعُ مَعَ حَكُومَةِ مُخْمَسِ الْكَفِّ دِيَةٌ أَصَابَهُ أَوْ لَقَطَهَا  
وَحَكُومَةُ مُنَابِتِهَا وَلَوْ قَطَعَ كَفًّا بِلَا أَصَابَعٍ فَلَا قَوْدٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
كَفَّهُ مُثْلَهَا وَلَوْ شَلَّتْ لِأَصْبَعَاهُ فَقَطَعَ كَامِلَةً لَقَطَ الثَّلَاثَ وَأَخَذَ  
دِيَةَ أَصْبَعَيْنِ أَوْ قَطَعَ يَدَهُ وَقَنَعَ بِهَا (فصل) قَدْ شَخَصًا  
وَزَعَمَ مَوْتَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ فَمَاتَ وَزَعَمَ سِرَايَةَ وَالْوَلِيُّ  
إِنْدِمَالًا مُمْكِنًا أَوْ سَبَبًا أَعْيَنَهُ وَأَمَكْنَ أَنْدِمَالٍ حَلْفَ الْوَلِيِّ كَمَا لَوْ قَطَعَ  
يَدَهُ فَمَاتَ وَزَعَمَ سَبَبًا وَالْوَلِيُّ سِرَايَةً لَوْ أْزَالَ طَرَفًا ظَاهِرًا وَزَعَمَ  
نَفْسَهُ خَلْقَةَ حَلْفٍ أَوْ أَوْضَحَ مُوضَحَتَيْنِ وَرَفَعَ الْحَاجِزَ وَزَعَمَهُ  
قَبْلَ إِنْدِمَالِهِ حَلْفَ إِنْ قَصَرَ زَمَنُهُ وَإِلَّا حَلْفَ الْجَرِيحِ وَثَبَتَ  
أَرْشَانِ « فصل » الْقَوْدُ لِلْوَرِثَةِ وَيَجْبِسُ جَانٌ إِلَى كَمَالِ  
صَبِيهِمْ وَمَجْنُونِهِمْ وَحَضُورِ غَائِبِهِمْ وَلَا يَسْتَوْفِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ بَرَّاضٍ  
أَوْ بَقْرَعَةٌ مَعَ إِذْنٍ وَلَا يَدْخُلُهَا عَاجِزٌ فَلَوْ بَدَرَ أَحَدُهُمْ فَتَقَلَّهٖ بَعْدَ  
عَفْوِ لَزِمَهُ قَوْدٌ أَوْ قَبْلُهُ فَلَا وَالبَقِيَّةُ قَسْطُ دِيَةٍ مِنْ تَرْكَةِ جَانٍ وَلَا  
يَسْتَوْفِي إِلَّا بِإِذْنِ إِمَامٍ فَإِنْ اسْتَقَلَّ عَزَّرَ وَيَأْذَنُ لِأَهْلِ فِي نَفْسِ  
فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي ضَرْبِ رَقَبَةٍ فَأَصَابَ غَيْرَهَا عَمْدًا عَزَّرَهُ وَلَمْ يَعْرِزْهُ

أو خطأً ممكنًا عزله لا ماهرًا ولم يعزره إن حلف وأجرة جلا د لم  
يرزق من المصالح على جان وله قود فوراً وفي حرم وحر وبرد  
ومرض لا مسجد وتجبس ذات حمل ولو بتصديقها فيه في قود  
حتى ترضعه اللبأ ويستغني عنها ومن قتل بشيء قتل به أو بسيف  
لا بنحو سحر فبسيف ولو فعل به كفعله من نحو إجافة فلم يمت  
قتل بسيف ولو قطع فسرى حز الولي أو قطع ثم حز أو انتظر  
السراية ولو اقتص مقطوع يد فمات سراية وتساوياً دية حز  
الولي أو عفا بنصف دية ولو كان المقطوع يدين وعفا فلا شيء  
ولو مات جان بقود يد فهدر وإن ماتا سراية معاً أو سبق المجني  
عليه فقد اقتص وإلا فنصف دية ولو قال مستحق يمين أخرجها  
فأخرج يساراً وقصد اباحتها فهدرة أو جعلها عنها ظاناً إجزاءها  
أو أخرجها دهشاً أو ظناها اليمين أو القاطع الأجزاء فدية لها  
ويبقى قود اليمين إلا في ظن القاطع الأجزاء

(فصل في) موجب العمد قود والدية بدل فلو عفا عنه  
مجاناً أو مطلقاً فلا شيء أو عن الدية لغا فان اختارها عقب عفو  
مطلقاً أو عفا عليها بعد عفو عنها وجبت وإن لم يرض جان

ولو عفا على غير جنسها أو أكثر منها ثبت إن قبل جان وإلا فلا ولا يسقط القود ولو قطع أو قتل مالك أمره بإذنه فهدر ولو قطع فعفا عن قوده وأرشه صح لا أرش السراية وإن قال وعما يحدث إلا إن عفا عنه بلفظ وصية ومن له قود نفس بسراية طرف فعفا عنها فلا قطع أو عن الطرف فله جز الرقبة ولو قطعه ثم عفا عن النفس فسري القطع بأن بطلان العفو ولو وكل ثم عفا فاقص الوكيل جاهلاً فعليه دية ولا يرجع بها ولو لزمها قود فكحابه مستحقة جاز وسقط فإن قارق قبل وطء رجع بنصف أرش

(كتاب الديات) دية حر مسلم مائة بعير مثلية في عمد وشبهه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه بقول خيرين وخمسة في خطأ من بنات مخاض وبنات لبون وبنات لبون وحقاق وجذعات إلا في حرمة مكة أو أشهر حرمة أو محرم رحم فثلثة ودية عمد على جان معجلة وغيره على عاقلة مؤجلة ولا يقبل معيب إلا برضا ومن لزمته فن أبله فغالب محله فأقرب محل وما عدم فقيمته من غالب نقد محل الدم ودية كتابي ثلث

مُسلم ومجوسى ونحو وثى ثلث خمسة وأثنى وخثنى نصف حرٍّ  
وَمَنْ لم يبلغه إسلامٌ إن تمسكَ بما لم يُبدلْ فدية دينه وإلا  
فكمجوسى (فصل) فى موضحة رأسٍ أو وجهٍ ولو  
صغرت والتجمت نصفُ عشرٍ دية صاحبها وهاشمة أوضحت أو  
أحوجت له عشر وبدونه نصفه ومُنقلة هما ومأمومة ثلث دية  
كجائفة وهي جرحٌ ينفذُ لجوفِ باطنٍ محيلٍ أو طريقٍ له كبطنٍ  
وصدرو ثغرةٍ نحرٍ وجبينٍ ولو أوضحَ واحد وهشم آخرُ ونقشٌ ثالثٌ  
وأمٌ رابعٌ فلى كلِّ نصفٍ عشرٌ إلا الرابعَ فتمامُ الثلثِ وفى الشجاجِ  
قبلَ موضحةٍ إن عرفتَ نسبتها منها إلا أكثرُ من حكومة وقسطٍ  
من الموضحة وإلا فحكومة ولو أوضحَ موضعين بينهما لحمٌ وجلدٌ  
أو انقسمت موضحته عمدًا أو غيره أو شملت رأسًا أو وجهًا أو وسعَ  
موضحةً غيره فموضحتان والجائفة كموضحةٍ فلو فقدت من  
جانبٍ إلى آخرٍ فجائفتان (فصل) فى أذنينٍ ولو بأبياسٍ  
دية وبعض قسطه ويابستين حكومة وكلِّ عينٍ نصفٌ ولو عينٍ  
أحولَ وأعورَ وأعمشَ أو بها بياضٌ لا ينقصُ ضوءًا فإن نقصه  
فقسطٌ إن انضبط وإلا فحكومة وكلِّ جفنٍ رُبْعٌ ولو لأعمى وكلِّ



مِنْ طَرَفِي مَارَنَ وَحَاجَزَ ثَلَاثَ وَكُلَّ شَقَّةٍ نَصْفٌ وَفِي لِسَانٍ وَلَوْ  
 لَا لَكِنَ وَأَرْتِ وَالشَّغَ وَظَفِلَ دِيهِ وَلَا خَرَسَ سَكُونُهُ وَكُلُّ سَنَ  
 نَصْفٌ عَشْرٍ وَإِنْ كَسَرَهَا دُونَ السَّنَخِ أَوْ عَادَتْ أَوْ قَلَّتْ حَرَكَتُهَا  
 أَوْ نَقَصَتْ مَنَفْعَتُهَا فَإِنْ بَطَلَتْ مَنَفْعَتُهَا بِكَوْنِ كَرِائِدَةٍ وَلَوْ قَلَعْتَ  
 الْأَسْنَانَ فَبِحَسَابِهِ وَلَوْ قَلَعَ سَنٌ غَيْرَ مَشْغُورٍ وَإِنْ فَسَادُ مَنَبَتِهَا  
 فَأَرَشَ وَفِي لَحْيَيْنِ دِيهِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا أَرَشُ أَسْنَانٍ وَكُلُّ يَدٍ  
 وَرَجُلٍ نِصْفٌ فَإِنْ قَطَعَ مِنْ فَوْقِ كَفٍّ أَوْ كَتِفٍ شَقَاوَةٌ أَيْضًا  
 وَكُلُّ أَصْبَعٍ عَشْرُ دِيهِ وَأُمْلَةٌ إِيَّاهُمْ نِصْفُهُ وَغَيْرُهَا ثَلَاثُ وَحَلَّتِهَا  
 دِيَتُهَا وَحَلَّتْ غَيْرُهَا حُكُومَةٌ وَكُلٌّ مِنْ أَثْنَيْنِ وَالْمِثْلَيْنِ وَشَفَرَيْنِ  
 وَذَكَرٍ وَلَوْ لَصَغِيرٍ وَعَيْنٍ وَسُلْخٍ جَلَدٌ أَنْ بَقِيَ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً ثُمَّ  
 مَاتَ بِسَبَبٍ مِنْ غَيْرِ السَّالِحِ دِيَتُهُ وَحَشْفَةُ كَذَكْرٍ وَفِي بَعْضِهَا  
 قِسْطُهُ مِنْهَا كَبَعْضِ مَارَنَ وَحَلَّةٍ (فَسَلْ) تَجِبُ دِيَتُهُ فِي غَقْلٍ  
 فَإِنْ زَالَ بِمَا لَهُ أَرَشٌ وَجِبَ مَعَ دِيَتِهِ فَإِنْ ادَّعَى زَوَالَهُ اخْتَبَرَ فِي  
 غَقْلَاتِهِ فَإِنْ لَمْ يَنْتَظَمْ قَوْلُهُ وَفَعَلَهُ أُعْطِيَ بَلَاءَ حَلْفٍ وَإِلَّا حَلْفَ  
 جَانٍ وَفِي سَمْعٍ وَمَعَ أَذْنَيْهِ دِيَتَانِ وَلَوْ ادَّعَى زَوَالَهُ فَأَنْزَعِجَ لَصِيَاخٍ  
 فِي غَقْلَةٍ حَلْفَ جَانٍ وَإِلَّا فَمُدِّعٍ وَأَخْذُ دِيَةٍ وَإِنْ نَفْسٌ فَتَسْطُهُ

لَنْ يُعْرَفَ إِلَّا بِحُكْمَةٍ بِالْجِتَادِ قَاضٍ كَشْمَ وَضُوءٍ وَلَوْ فَقَاعَيْنَهُ  
 لَمْ يَرِدْ وَإِنْ ادَّعَى زَوَالَهُ يُسْتَلُّ أَهْلُ خُبْرَةٍ ثُمَّ امْتَحَنَ بِتَقْرِيبِ نَحْوِ  
 عَقْرَبِ بَغْتَةٍ وَفِي كَلَامٍ وَإِنْ لَمْ يُحَسِّنْ بَعْضَ حُرُوفٍ لَا بِجَنَائِدَةٍ  
 وَتَوَزَّعَ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَعَشْرِينَ حَرْفًا عَرَبِيَّةً قَفِيَّ بَعْضُهَا قَسَطُهُ وَلَوْ  
 قَطَعَ نِصْفَ لِسَانِهِ فزَالَ رُبْعُ كَلَامِهِ أَوْ عَكْسَ فَنِصْفُ دِيَةِ وَفِي  
 صَوْتٍ فَإِنْ زَالَ مَعَهُ حُرْكََةُ لِسَانٍ فِدَيْتَانِ وَفِي ذَوْقٍ وَتُسَدْرُكُ  
 بِهِ حَلَاوَةٌ وَمُحْوِضَةٌ وَمِرَارَةٌ وَمُلُوحَةٌ وَعُذُوبَةٌ وَتَوَزَّعَ عَلَيْهِ  
 فَإِنْ نَقَصَ فَكَسَمَ وَفِي مَضْغٍ وَجَمَاعٍ وَقُوَّةٍ إِمْنَاءٍ وَحَبْلٍ وَأَفْضَائِهَا  
 وَهُوَ رَفْعٌ مَا بَيْنَ قَبْلِ وَذُبْرِ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ وَطْءٌ إِلَّا بِهِ فَلَيْسَ  
 لَزُوجٍ وَطَوُّهَا وَلَوْ أَزَالَ بَكَارَتَهَا فَلَا شَيْءَ أَوْ غَيْرُهُ بِغَيْرِ ذِكْرِ  
 حُكْمَةٍ أَوْ بِهِ وَعَذَرْتُ فَهَرُ مِثْلُ ثَيْبٍ وَحُكْمَةٍ وَفِي بَطْشٍ  
 وَمَشَى وَنَقَصَ كُلِّ كَسَمٍ وَلَوْ كَسَرَ صُلْبَهُ فزَالَ مَشِيهِ وَجَمَاعُهُ  
 أَوْ وَمِنْهُ فِدَيْتَانِ (فَرَعٌ) فَعَلَ مَا يُوجِبُ دِيَاتِ فَمَاتَ  
 مِنْهُ أَوْ حَزَّهُ الْجَانِي قَبْلَ انْدِمَالِ وَاتَّحَدَ الْحَزُّ وَالْمُوجِبُ مُعْمَدًا أَوْ  
 غَيْرُهُ فِدِيَّةُ (فَصْلٌ) تَجِبُ حُكْمَةٌ فِيمَا لَا مَقْدَرُ فِيهِ وَهِيَ  
 جُزْءٌ نَسَبَتْهُ لِدِيَةِ نَفْسٍ نَسَبَةً مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ بَعْدَ الْبَرِّ بِفَرْضِهِ

رقيقاً بصفاته فإن لم يبق نقص اعتبر أقرب نقص إلى البرء ولا  
تبلغ حكومة ماله مقدار مقداره ولا ماله مقدار له ذية نفس أو  
متبوعه فإن بلغت نقص قاض شيئاً باجتهاده والمقدّر كوضحة يتبعه  
الشيخ حوالياً وفي نفس رقيق قيمته وفي غيرها ما نقص إن لم  
يتقدّر في حرٍّ وإلا فنسبته من قيمته قفى ذكره وأنثيه قيمته  
(باب موجبات الدية والعاقلة وجناية الرقيق والنزرة والكفارة)  
صاح أو سلّ سلاحاً فإن كان على غير قوى تميز بطرف عال  
فوقع فمات فشبه عمداً وإلا فهدم كما لو وضع حرّاً بمسبحة فأكله  
سبع وإن عجز عن تخليصه ولو صاح على صيدٍ فوقع خير ميمز  
من طرف عال خطأ ولو ألفت جنيماً بيعت نحو سلطان إليها  
ضمن ولو تبع بنحو سلاح هارباً منه فرمى نفسه في مهلك كنار  
عالماً به لم يضمنه أو جاهلاً أو انخسف به سقف ضمنه كما لو علم  
صبيا العوم فغرق أو حفر بئر أعدوا أو بداها يزه وسقط فيها من  
دعاه جاهلاً بها ويضمن ما تلف بقاءات وقشور نحو بطيخ  
طارحت بطريق أو ينجاس أو يزدب إلى شارع وإن جاز أخراجه  
فان تلف بالخارج فالضمان أو وبالدخل فنصفه كجدار بناء مثلاً

إلى شارع ولو تعاقب سبباً هلاك كأن حفر بئراً ووضع آخر  
حجراً عدواناً فمثر به أنسان ووقع بها فعلى الأول فإن وضعه  
بحق فالحافر ولو وضع حجراً وآخران حجراً فمثر بهما آخر  
فالضمان أثلاث أو وضع حجراً فمثر به غيره فدخرجه فمثر به  
آخر ضمنه المدحرج ولو مثر بقاعد أو نائم أو واقف بطريق  
اتسع وماتا أو أحدهما هدر مائر فإن ضاقت قاعد ونائم  
وضمن واقف (فصل) اصله دم حر أن

فعلى عاقلة من قصد نصف دية مغلظة وغيره نصفها مخففة وعلى  
كل أو في تركته نصف قيمة دابة الآخر ومن أركب صبيين  
أو مجنونين تعدى أو ولو ولياً ضمنهما ودأبتيهما أو رقيقان فهدر أو  
سفينتان فكدابتين والملاحان كراكبين فإن كان فيهما مال  
أجنبي لزم كلا نصف الضمان ولو أشرفت سفينة على غرق جاز  
طرح متاعها ووجب لرجاء نجاة راكب فإن طرح مال غيره  
بلا إذن ضمنه كما لو قال ألقى متاعك وعلى ضمانه أو نحوه  
وخاف غرقاً ولم يختص نعم الألقاء بالملقى ولو قتل حجر من جنين  
أحد رُماته هدر قسطه وعلى عاقلة الباقي الباقي أو غيرهم بلا قصد

نُظِمَ أَوْ بِهِ فَعَمِدَ إِنْ غَلَبَتِ الْأَصَابَةُ «فصل» عاقلة جان  
عصبتهُ وَقَدَّمَ أَقْرَبُ فَأَنْبَغُ شَيْءٌ فَنُيْلِيهِ وَمَدُلْ بِأَبْوَيْنِ فَمَعْتَقُ  
فَعَصْبَتُهُ فَمَعْتَقُ أَبِي الْجَانِي فَعَصْبَتُهُ فَمَعْتَقُهُ فَعَصْبَتُهُ وَهَكَذَا وَلَا  
يَعْقِلُ بَعْضُ جَانٍ وَمَعْتَقٌ وَلَوْ ابْنُ ابْنِ عَمِّهَا وَحَتَّى يَمْلِكَ عَاقِلَتُهَا  
وَمَعْتَقُونَ وَكُلُّ مَنْ عَصْبَةٍ كُلُّ مُعْتَقٍ كَمَعْتَقٍ وَلَا يَعْقِلُ عَتِيقٌ  
فَيَبِيتُ مَالٌ عَنِ مُسْلِمٍ فَعَلَى جَانٍ وَتَوْجَلُّ عَلَيْهِ كَمَا قَلَّةٌ دِيَّةُ نَفْسٍ  
كَامِلَةٌ ثَلَاثَ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثُ وَكَافِرٌ مَعْصُومٌ سَنَةٌ وَامْرَأَةٌ  
وَخَشْيَ سِنَتَيْنِ فِي الْأُولَى ثَلَاثُ وَتَحْمِلُ عَاقِلَةٌ رَقِيقًا فِي كُلِّ سَنَةٍ  
قَدْرُ ثَلَاثِ كَعْبِيرٍ نَفْسٍ وَلَوْ قَتَلَ مُسْلِمِينَ فِي ثَلَاثٍ وَأَجَلَ نَفْسٍ  
مِنْ زُهْوَكَ وَغَيْرِهَا مِنْ جُنَايَةٍ وَمَنْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ سَنَةٍ فَلَا شَيْءَ  
وَيَعْقِلُ كَافِرٌ ذُو أَمَانٍ عَنْ مِثْلِهِ لَا فَتِيرٌ وَرَقِيقٌ وَصَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ  
وَامْرَأَةٌ وَخَشْيَ وَمُسْلِمٌ عَنْ كَافِرٍ وَعَكْسُهُ وَعَلَى غَنَى مَالِكٍ آخِرَ  
السَّنَةِ فَاضْلًا عَنْ حَاجَتِهِ عَشْرِينَ دِينَارًا نِصْفُ دِينَارٍ وَمُتَوَسِّطُ  
مَالِكٍ دُونَهَا وَفَوْقَ رُبْعِهِ رُبْعُهُ «فصل» مَالُ جُنَايَةِ رَقِيقٍ  
يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ فَقَطُّ وَلِسَيِّدِهِ بِيَعُ لَهَا وَفِدَاؤُهُ بِالْأَقْلَى مِنْ قِيَمَتِهِ  
وَالْأَرْشَ وَقَتَهَا إِنْ مَنَعَ بِيَعُهُ ثُمَّ نَقَصَتْ قِيَمَتُهُ إِلَّا فَوْقَ فِدَائِهِ

ولو جنى قبل فداء بانه فيها أو فداء بالقل من قيمته والأرشين  
ولو ألتفه فداء بالقل كأم ولد وجنبايتها كواحده ولو هرب  
أو مات برى سيده إلا إن طلب فتمعه ولو اختار فداء فله  
رجوع ويبع « فصل » في كل جنين انفصل أو ظهر ميتا  
ولو لحما فيه صورة خفية بقول قوايل بجنابة على أمه الحية وهو  
معصوم غرة وإن انفصل حيا فإن مات عقبه أو دام ألمه فمات  
فدية وإلا فلا ضمان والفرقة رقيق ميمز بلا عيب مبيع وهم  
يبلغ عشر دية الأم وتقرض كآب دينا إن فضلها فيه فالعشر  
فقيمتها لورثة جنين وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمه من  
جنابة إلى القاء لسيده وتقوم سليمة والواجب على عاقلة (فصل)  
على غير حربى ولو صبيغا ومجنونا ورقيقا ومعاهدا وشريكا كفارة  
بقتله معصوما عليه ولو معاهدا وجنينغا وعبده ونفسه

(باب دعوى الدم والقسامة) شرط لكل دعوى أن  
تكون معلومة كقتله عمدا أو شبهه أو خطأ إفرادا أو شركة فإن  
أطلق سن استقصاه ومازمة وأن يعين مدعى عليه وأن يكون  
كل غير حربى مكافئا وأن لا تناقضها أخرى فلو ادعى انفراد

بقتل ثم على آخر لم نسمع الثانية أو عمداً وفسره بغيره عمل  
بتفسيره وإنما تثبت القسامة في قتل ولو لرقيق بحل لوث وهو  
قرينة تصدق المدعى كأن وجد قتيل أو بعضه في محلة أو قرية  
صغيرة لأعدائه أو تفرق عنه محصورون أو أخبر بقتله عدل أو  
عبدان أو امرأتان أو صبية أو فسقة أو كفار ولو قاتل صفان  
وانكشفوا عن قتيل فلوث في حق الآخر ولو ظهر لوث فقال  
أحد ابنيه قتله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقاً بطل أو ومجهول  
والآخر عمرو ومجهول حلف كل على من عينه وله ربع دية ولو  
أنكر مدعى عليه اللوث حلف، ولو ظهر لوث بقتل مطلقاً فلا  
قسامة وهي حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتباً أو مرتداً وتأخيره  
ليسلم أو لى خمسين يمينا ولو متفرقة ولو مات لم يبن وارثه وتوزع  
على وورثته بحسب الأثر ويجبر كسر ولو نكل أحدهما أو غاب  
حلفها الآخر وأخذ حصته وله صبر للغائب ويمين مدعى عليه  
بلا لوث ومردودة ومع شاهد خمسون والواجب بالقسامة دية ولو  
ادعى عمداً بلوث على ثلاثة حضر أحدهم حلف خمسين وأخذ ثلث  
دية فإن حضر آخر فكذا إن لم يكن ذكره في الأيمان وإلا

اكتفى بها والثالث كالثاني ولا قسامة فيمن لا وارث له

(فصل) إنما يثبت قتل بسحر بأقرار وموجب قود به  
أو بعدلين ومال بذلك أو برجل وامرأتين أو وعين ولو عفا عن  
قود لم يقبل للمال الأخيران كأرش هشم بعد إيضاح وليصرح  
الشاهد بالأضافة فلا يكفي جرحه فمات حتى يقول منه أو فقتله  
وتثبت دامية بضربه فأدماه أو فأسال دمه وموضحة بأوضح  
رأسه ويجب لقوديينها وتقبل شهادته لمورثه بجرح اندمل أو بمال  
في مرض لا شهادة عاقلة بفسق بينة جنائية يحملونها ولو شهد  
اثنان على اثنين بقتله فشهدا به على الأولين فإن صدق الولي  
الأولين فقط حكم بها وإلا بطلتا ولو أقر بعض ورثة بعمو بعض  
سقط القود ولو اختلف شاهدان في زمان فعل أو مكانه أو آتته  
أو هيئته لفت ولا لو

(كتاب البغاة) هم مخالفو إمام بتأويل باطل ظناً وشوكة لهم  
ويجب قتالهم وأما الخوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة  
ويتركون الجماعات فلا يقاتلون ما لم يقاتلوا وهم في قبضتنا وإلا  
قوتلوا ولا يجب قتل الفاتل منهم وتقبل شهادة بغاة وقضاؤهم فيما



يقبل قضاؤنا إن علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا ولو كتبوا  
 بحكم أو سماع بينة فلنا تنفيذ الحكم بها ويعتد بما استوفوه من  
 عقوبة وخراج وزكاة وجزية وبما فرقوه من سهم المرتزقة على جندهم  
 وحلف في دفع زكاة لهم لاخراج أو جزية وفي عقوبة إلا إن  
 ثبت موجبها بينة ولا أثر لها بيده وما ألقوه علينا أو عكسه  
 اضروا حرب هدرته كذاي شوكة بلا تأويل ولا يقاتلهم إلا أمام  
 حتى يبعث أمينا فطنا ناصحا يسألهم ما ينقمون فإن ذكروا مظلمة  
 أو شبهة أزألها فإن أصرروا وعظم ثم أعلمهم بالمناظرة ثم بالقتال  
 فإن استعملوا فاعل ما رآه مصلحة ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل مشيخهم  
 وأسيرهم ولا يطلق ولو صبيا أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق  
 جمعهم إلا أن يطيع باختياره ويرد بعد أمن غائتهم ما أخذ ولا  
 يستعمل ولا يقاتلون بما يعلم كئار ومنجنيق ولا يستعان عليهم  
 بكافرا لا لضرورة ولا بمن يرى قتلهم مدبرين ولو آمنوا حريين  
 ليعينهم فذل عليهم ولو أعانهم كفار معصومون عالمون بتحريم  
 قتالنا مختارون انتقض عهدهم فإن قال ذميون ظننا أنهم محقون  
 وأن لنا إمامة الحق فلا يقاتلون كبغاة

(فصل) شرطُ الإمامِ لكونه أهلاً قضاء قرشياً شجاعاً  
وتعتقدُ الإمامةَ ببيعةِ أهلِ الحلِّ والعقدِ من العلماءِ ووجوهِ الناسِ  
المتيسرِ اجتماعهم بصفةِ الشهودِ وباستخلافِ الإمامِ كجملةِ الامرِ  
شورى بينَ جمعٍ وباستيلاءِ متغلبٍ ولو غيرِ أهلٍ  
(كتابُ الردِّ) هي قطعُ من يصحُّ طلاقه الاسلامَ بكفر  
عزماً أو قولاً أو فعلاً استهزاءً أو عناداً أو اعتقاداً كنفى الصانعِ  
أو نبيٍّ أو تكذيبه أو جحدٍ مجمعٍ عليه معلومٍ من الدينِ ضرورة  
بلا عذرٍ أو تردٍ في كفرٍ أو إلقاءٍ مُصحفٍ بقاذورةٍ أو سُجودٍ  
لخلقٍ فتصحُّ ردةُ سكرانٍ كاسلامه ولو ارتدَّ فجَنَّ أمهلَ ويجبُ  
تفصيلُ شهادةِ ردةٍ ولو ادَّعى إكراهاً وقد شهدتْ يئنةً بلفظ  
كفرٍ أو فعله حلفَ أو برّدته فلا تقبلُ الا بقرينةٍ كاسرِّ كفارٍ ولو قالَ  
أحدُ ابنينِ مسلمينِ ماتَ أبي مرتدٍّ فإنَّ بينَ سببِ ردةٍ تفصييه في  
والا استفصلَ وتجبُ استتابةُ مرتدٍّ حالاً فإنَّ أصرَّ قتلَ أو أسلمَ  
صحَّ ولو زنديقاً وفرعه إنَّ انعقدَ قبلها أو فيها أو أحدُ أصوله مسلمٌ  
فمسلمٌ أو مرتدونَ فمرتدٌّ وملكهُ موقوفٌ لأنَّ ماتَ مرتدّاً أبانَ  
زواله بالردة ويقضى منه دينُ لزمه قبلها وما أتلَّفه فيها ويأمنُ منه

مؤنه وتصرفه إن لم يحتمل الوقف باطل وإلا فموقوف إن أسلم  
نقد ويجعل ماله عند عدل وأتمه عند نحو محرم ويؤجر ماله  
ويؤدى مكاتبه النجوم لقاض

« كتاب الزنا » يجب الحد على من أتم عالم بتحريمه بإبلاج  
حشفة أو قدرها بفرج محرم لعينه مشتته طبعاً بلا شبهة ولو  
مكررة أو مبيحة ومحرمات وإن تزوجها لا بغير إبلاج وبوطر  
حليلته في نحو حيض وصوم وفي ذبر وأتمه المزوجة أو المعتدة  
أو المحرم أو وطء باكره أو بتحليل عالم أولمته أو ببيعة والحد  
لحصن رجم بمدار وحجارة معتدلة ولو في مرض وحر وبرد  
مفرطين وسن حفر لامرأة لم يثبت زناها بإقرار والحصن  
مكلف حر ولو كافراً وطء أو وطئت بقبيل في نكاح صحيح  
ولو بناقص ولبكر حر مائة جلدة وتغريب عام لمسافة قصر  
فأكثر ويجب تأخير الجلد لحر وبرد مفرطين ومرض أن  
رجي برؤه وإلا جلد بعشكال عليه مائة غصن ونحوه مرة فإن  
كان خمسون فمرتين مع مس الاغصان له أو انكباس فإن برى  
أجزأه وتعين الجهة للامام ويغرب غريب من بلد زناه لا لبلده

ولا لدون المسافة منه ومساقره لغير مقصده فان عاد لحله أولدون  
المسافة منه جدد ولا تغرب امرأة إلا بنحو محرم ولو بأجرة  
فان امتنع لم يجبر ولنغير حر نصف حر ويثبت باقرار ولو  
مرة أو بينة ولو أقرتم رجع سقط لأن هرب أو قال لا تحموني  
ولو شهد أربعة بزناها وأربعة بأنها عذراء فلا حد ويستوفيه  
الامام من حر ومكاتب ومبعض وسن حضوره كالشهود ويحد  
الرويق الامام أو السيد ولو فاسقاً ومكاتباً فان تنازعا فالامام  
ولسيده تعزيره وسماع بينة بعقوبته إن كان أهلاً

(كتاب حد القذف) شرط له في القاذف ما في الزاني  
واختيار وعدم لاذن وأصاله ويعزّر مميّز وأصل وحد حر ثمانون  
وغيره أربعون وفي المذوف أحصان وتقدم في اللعان ولو شهد  
بزناها دون أربعة أو نساء أو عبيد أو أهل ذمة حدوا ولو تقاذفا  
لم يتفاسا ولو استقل مذوف باستيفاء لم يكف

(كتاب السرقة) أركانها سرقة وسارق ومسروق فالسرقة  
أخذ مال خفية من حر مثله فلا يقطع مختلس ومنتهب وجاحد  
وشرط في السارق ما في القاذف فلا يقطع حربي ولو معاهداً

وصبي ومجنون ومكره وجاهل وفي المسروق كونه ربع دينار  
خالصاً أو قيمته فلا قطع بربع سبيكة أو حلياً لا يساوي ربعا  
مضروباً ولا بما نقص قبل إخراجهِ ولا بما دون نصابين إشتراك في  
إخراجه ولا بغير مال بل بثوب رث في جيبه تمام نصاب جهله  
وبخمر بلغ إناءه نصاباً وبآلة لهو بلغ مكسر هاذك ونصاب ظنه  
فلوساً لا تساويه أو انصب من وعاء ينقبه له أو أخرجه دفعتين  
فان تحلل علم المالك وإعادة الحرز فالثانية سرقة أخرى وكونه  
لغيره فلا قطع بسرقة ماله ولو ملكه قبل إخراجهِ ولا بما  
ادعى ملكه ولا بما له فيه شركة ولو سرقا وادعى أحدهما أنه له  
أولهما فكذب الآخر قطع الآخر دونه وكونه لا شبهة له فيه  
فيقطع بأثم ولد سرقة معذورة وبمال زوجة وبنحو باب مسجد  
لا يحصره وقناديل تسرج ومال بيت مال وهو مسلم ومال  
صدقة وموقوف وهو مستحق ومال بعضه أ سيده وكونه  
حرزاً بلعاط دائم أو حصانة مع لحاظ في بعض عرفاً فعرصة دار  
وصفتها حرز خسيس آنية وثياب ومخرن حرز حلي ونقد ونوم  
بنحو صحراء على متاع أو توسده حرز لا إن وضعه بقربه بلا

مُلاحِظ قوًى أَوْ انْقَلَبَ عَنْهُ وَدَارَتْ مُنْفَصِلَةً عَنِ الْعِمَارَةِ حَرْزٌ  
بِمَلَا حِظ قوًى يَتَقَانُ بِهَا وَلَوْ مَعَ فَتَحَ الْبَابَ أَوْ نَأَى مَعَ إِغْلَاقِهِ  
وَمُتَّصِلَةً حَرْزٌ بِإِغْلَاقِهِ مَعَ مَلَا حِظ وَلَوْ نَأَى مَعَ غَيْبَتِهِ زَمَنَ أَمْنٍ  
نَهَارًا وَخَيْمَةً وَمَا فِيهَا بِصَحْرَاءَ لَمْ تَشُدُّ أَطْنَابُهَا وَلَمْ تَرْخُ أَذْيَالُهَا كَتَنَاعٍ  
بِقُرْبِهِ وَإِلَّا فَحَرْزَانِ مَعَ حَافِظ قوًى وَلَوْ نَأَى بِقُرْبِهَا وَمَاشِيَةً  
بِصَحْرَاءَ مُحْرَزَةً بِحَافِظٍ بِرَأْسِهَا وَبِأُثْقَلِهَا مَغْلَقَةً بِمَارَةِ مُحْرَزَةٍ بِهَا وَلَوْ بِلَا  
حَافِظٍ وَبِزِيَةِ مُحْرَزَةٍ بِحَافِظٍ وَلَوْ نَأَى وَسَائِرَةُ مُحْرَزَةٍ بِسَائِقِ بِرَأْسِهَا  
أَوْ قَائِدِ أَكْثَرِ الْإِلْتِقَاتِ لَهَا مَعَ قَطْرِ لَيْلٍ وَبِغَالٍ وَلَمْ يَزِدْ قَطَارُ فِي  
عَمْرَانٍ عَلَى سَبْعَةِ وَكُفْنٍ مَشْرُوعٍ فِي قَبْرِ بَيْتِ حَصِينٍ أَوْ بِمَقْبَرَةٍ  
بِعَمْرَانٍ مُحْرَزٌ (فَصْلٌ) يَقْطَعُ مُؤْجِرُ حَرْزٍ وَمَعِيرُهُ لَا مَنَ  
سَرَقَ مَنصُوبًا أَوْ مَنَ حَرْزٍ مَنصُوبٍ أَوْ مَالٍ مَنَ غَضَبَ مِنْهُ  
شَيْئًا وَوَضَعَهُ مَعَهُ فِي حَرْزِهِ وَلَوْ نَقَبَ فِي لَيْلَةٍ وَسَرَقَ فِي أُخْرَى  
قَطَعَ إِلَّا إِنْ ظَهَرَ النَّقْبُ وَلَوْ نَقَبَ وَأَخْرَجَ غَيْرُهُ فَلَا قَطْعَ كَمَا لَوْ نَقَبَا  
وَوَضَعَهُ أَحَدُهُمَا فِي النَّقْبِ فَأَخَذَهُ الْآخَرُ وَلَوْ رَمَاهُ إِلَى خَارِجِ الْحَرْزِ أَوْ  
أَخْرَجَهُ بِمَاءٍ جَارٍ أَوْ رِيحٍ هَابَةٍ أَوْ دَابَّةٍ سَائِرَةٍ قَطَعَ وَلَا يَضْمَنُ حَرْزٌ  
بَيْدًا وَلَا يَقْطَعُ سَارِقَةً وَلَوْ صَغِيرًا مَعَهُ مَالٌ يَلِيقُ بِهِ أَوْ نَأَى

على بعير فأخوجهُ عن قافلةٍ فإن كان رقيقاً قطع كما لو نقل من بيت  
مُغلق إلى صحنٍ دار أو نحو خانٍ بابها مفتوحٌ لا بفعله

(فصل) تثبتُ السرقةُ يمين رَد ورجلين وباقرار بتفصيلٍ  
فيهما وقبل رجوعٍ مُقرر لقطع ومن أقر بعقوبة لله فلا عاضى تعريضٍ  
برجوع ولا قطع إلا بطاب فلو أقر بسرقة لغائب لم يقطع حالا  
أو زنا بأمته حداً حالاً ويثبتُ رجل وامرأتين المالُ فقطً وعلى  
السارق ردُّ ما سرق أو بدله وتقطعُ يدهُ اليمنى ولو معية أو سرق  
مراراً فإن عادَ فرجله اليسرى فيدهُ اليسرى فرجلهُ اليمنى من  
كوع وكعبٍ ثم عزَّرَ وسنَّ غمسُ محلِّ قطعهُ بدُّهْنٍ مغلى  
لمصلحته فمؤنته عليه ولو سرق فسقطتُ يميناه سقط القطعُ

(بابُ قاطع الطريق) هو ملثمٌ مختارٌ خيفٌ يقاوم من يرزُ  
له بحيث يبعدُ غوثٌ فمن أعانَ القاطعَ أو أخافَ الطريقَ بلا  
أخذٍ نصابٍ وقتل عزَّرَ أو بأخذٍ نصابٍ بلا شبهة من حرزٍ  
قطعتُ يدهُ اليمنى ورجلهُ اليسرى فإن عادَ فعكسه أو بقتل قتل  
حتماً أو بأخذٍ نصابٍ قتلَ ثم صلبَ ثلاثة حتماً ثم ينزلُ فإن  
خيفَ تغيره قبلها أنزلَ والمغلبُ في قتله معنى القود فلا يقتلُ بغيرِ

كفٍ ولو مات فدية وتقتل بواحد ممن قتلهم وللباقين ديات  
ولو عفا عليه بمال وجب وقتل حدٍّ أو تراعى المماثلة ولا يتحتم  
غير قتل وصلب وتسقط بتوبة قبل القدرة عليه عقوبة تخصه  
« فصل » من لزمه قتل وقطع وحدث قذف وطالبوه جلد  
ثم أمهل ثم قطع ثم قتل بلا مهلة فإن أخر مستحق الجلد صبر  
الآخران حتى يستوفى أو القطع صبر مستحق القتل فإن  
بادر وقتل عزّر ولمستحق القطع دية أو عقوبات لله قدم  
الأخف أو لا دى قدم حقه إن لم يفوت حق الله أو كانا قتلا  
(كتاب الأشربة) كل شراب أسكر كثيره حرم تناوله  
ولو لتداو أو عطش أو دردياً على ما نزم تحريمه مختار عالم به  
وبتحريمه ولا ضرورة وحد به وإن جهل الحد لا لتداو أو عطش  
ولا مستهلكاً ولا بحقن وسعوط وحد حرّ أربعون وغيره  
عشرون ولأء بنحو سوط وأيد والامام زيادة قدره وهى  
تعازير وحد بأقراره وبشهادة رجلين إنه شرب مسكراً أو سوط  
العقوبة بين قضيب وعصاً ورطب ويابس ويفرقه على الاعضاء  
ويتقى القاتل والوجه ولا تشديده ولا تجرد ثيابه الخفيفة



وَلَا يَجِدُ فِي سَكْرِهِ وَلَا فِي مَسْجِدٍ فَإِنْ فَعَلَ أَجْزَأُ (فصل)  
 مُعْزَرٌ لِمَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا كَفَّارَةٌ غَالِبًا بِنَجْوِ حَبْسٍ وَضَرْبٍ  
 بِاجْتِهَادِ إِمَامٍ وَلِيَنْقُصَهُ عَنْ أَذْنَى حَدِّ الْمَعْذَرِ وَلَهُ تَعْزِيرٌ مَنْ عَنَّا  
 عَنْهُ مُسْتَحَقٌّ

(كتاب الصيَالِ وَضَمَانِ الْوَلَاةِ وَغَيْرِهِمُ وَالْحَتَنِ) لَهُ دَفْعُ  
 صَائِلٍ عَلَى مَعْصُومٍ بَلْ يَجِبُ فِي بَضْعٍ وَنَقَسٍ وَلَوْ مِمَّا وَكَّهَ قَصْدَهَا  
 غَيْرُ مُسْلِمٍ مُحَقَّقٍ الدَّمِ فِيهِدِرُ لَا جُرَّةٌ سَاقِطَةٌ وَلِيَدْفَعُ بِالْأَخْفِ  
 إِنْ أُمِكنَ كَهَرَبٍ فَزَجَرَ فَاسْتَنَاقَهُ فَتَضَرَّبَ بِيَدٍ فَبَسُوطٍ فَبَعْصًا  
 فَفَطَعَ فَقَتَلَ وَلَوْ عُضَّتْ يَدُهُ خَلَصَهَا بِفَكٍّ فَمِنْ فَبَضْرَبَهُ فَبَسَلَهَا  
 فَإِنْ سَقَطَتْ أَسْنَانُهُ هُدِرتْ كَأَن رَمَى عَيْنٍ نَاطِرٍ عَمْدًا إِلَيْهِ مَجْرَدًا  
 أَوْ إِلَى حُرْمَتِهِ فِي دَارِهِ مِنْ نَحْوِ ثَقَبٍ بِخَفِيفٍ كَحِصَاةٍ وَلَيْسَ  
 لِلنَّاطِرِ نَهْمٌ مُحْرَمٌ غَيْرُ مَجْرَدَةٍ أَوْ حَلِيلَةٍ أَوْ مَتَاعٍ فَأَعْمَاهُ أَوْ أَصَابَ  
 قَرَبَ عَيْنِهِ فَمَاتَ وَلَوْ لَمْ يَنْذِرْهُ وَالتَّعْذِيرُ مِمَّنْ يَلِيهِ مَضْمُونٌ لَا الْحَدَّ  
 وَالزَّائِدُ فِي حَدٍّ يَضْمَنُ بِقَسْطِهِ وَلَمْ يَسْتَقِلَّ قَطَعَ غَدَةً لَمْ يَكُنْ أَخْطَرَ  
 وَلَا بَ وَإِنْ عَلَا قَطْعُهَا مِنْ سَمْعٍ وَتَجَنُّونَ إِنْ زَادَ خَطَرُ تَرْكِ  
 وَلَوْ لِيَهْمَا عِلَاجٌ لَا خَطَرَ فِيهِ فَلَوْ مَا تَابَ نَجَازِي فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ فَعَلَ

بهما ما منع فديةً مُنظَلةً في ماله وما وجب بخطأ الإمام فاعلى عاقلته ولو حدًّا بشاهدين ليسا أهلاً فان قصر فالضمان عليه وإلا فعلى عاقلته ولا رجوع إلا على مُتجاهرين بفسقٍ ومَن عالج باذنٍ لم يضمن وفعلٌ جَلادٌ بأمرٍ إمام كفعليه وإن علم خطأه فالضمان على الجَلاد إن لم يكرهه وإلا فعليهما ويجبُ ختنٌ مكفٍ مُطيقٌ جَل بقطع قلعته وامرأة بجزءٍ من بظرها وسنٌ لسابع ثانی ولادةً ومَن ختنٌ مُطيقاً لم يضمه ولي ومؤنته في مالٍ مختون (فصل) صحب دابةً ضمن ما أتلفته غالباً أو تلفت بيولها ورثها أو ركضها بطريق كمن حملَ حطباً ففكَّ بناءً فسقط أو تلف به شيءٌ في زحامٍ أو في غيرهِ والتالفُ مُدبرٌ أو أعمى أو معهما لم ينبيههما وإن كانت وحدها فأتلفت شيئاً ضمنه ذويدٌ فرط لا إن قصر مالكو وإتلافٌ عادٍ مضمنٌ

« كتابُ الجهادِ » هو بعدَ الهجرة والكفارُ ببلادهم كلٌّ عامٍ فرضٌ كفايةً إذا فعله من فيه كفايةً سقطَ كتابُ حجِّ الدينِ وبحلٍّ مشككهِ وبعلومِ الشرعِ بحيثُ يصلحُ للقضاءِ وأمرٌ بمعروفٍ ونهيٌ عن مُنكرٍ وإحياءِ الكعبةِ بحجٍّ وعمره كلٌّ عامٍ ودفعٌ

ضرر معصوم وما يتم به العاشُ وردٌ سلام على جماعة وإبتدأوه سنة لا على نحو قاضي حاجة وآكل ولا رد عليه وإنما يجب الجهاد على من لم ذكر حرٌّ مُستطيع غير صبيٍّ ومجنون ولو خاف طريقاً وحرم سفرٌ مؤسر بلا إذن رب دين حال وجهاد ولد بلا إذن أصله المسلم لا سفرٌ تعلم فرض فإن أذن ثم رجع وجب رجوعه إن لم يحضر الصف وإلا حرّم إنصرافه وإن دخلوا بلدة لنا تعين على أهلها ومن دون مسافة قصر منها حتى على فقيرٍ وولد ومدين ورقيق بلا إذن وعلى من بها بقدر كفاية وإذا لم يمكن تأهب للقتال وجوز أسرافه استسلام إن علم أنه إن امتنع قتل وأمنت المرأة فاحشة وإلا تعين ولو أسروا مسلماً لمنا هوض خلاصه إن رُجي (فصل) كره غزو بلا إذن إمام وسن أن يؤمر على سرية بعثها ويأخذ البيعة بالثبات وله اكتراء كفار واستعانة بهم إن أنساهم وقالوا منا الفريقين وبمبيد ومراهقين أقوياء بأذن مالك أمرها ولكل بدل أهبة وكره قتل قريب ومحرم أشد إلا أن يسب الله أو نبيه وجاز قتل صبيٍّ ومجنون ومن به رق وأنثى وخنثى قاتلوا وغيرهم لا الرسل

وحصارُ كفارٍ وقتلهم بما يعمُّ لا بحرَمِ مكةَ وتبليتهم في غفلةٍ وإن  
كانَ فيهم مسلمٌ ورى مُتترسِينَ في قتالٍ بذرائعهم أو بآدِيٍّ  
مُحترَمٍ إن دعت إليه ضرورةٌ وحرَمُ انصرافٍ مَنْ لزمه جهادٌ  
عن صفٍّ إن قاومناهم إلا متحرفاً لقتالٍ أو متحيزاً إلى فئةٍ يستنجدُ  
بها ولو بُعيدةً وشاركا ما لم يبعدا الجيشَ فيما غنمَ بعدَ مُفارقته  
ويجوزُ بلا كرهٍ لقوىٍ أُذنَ له إمامٌ مُبارزةً فإن طلبها كافرٌ مُسَدَّتٌ  
له وإلا كرهتُ وجازَ لِإتلافٍ لغيرِ حيوانٍ مِنْ أَمْوالهم فإن ظُنَّ  
حصولُهُ لنا كرهَ وحرَمَ لحيوانٍ مُحترَمٍ إلا الحاجةُ « فصل »  
ترقَ ذراريُّ كُفارٍ وعبيدُهم بأسرٍ ويفعلُ الأُمامُ في كاملٍ ولو  
عتيقَ ذِيٍّ لا أخطأَ مَنْ قتلَ ومَنْ وفداً بأسرى أو بمالٍ وأرقاقٍ  
فإن خفيَ حبسه حتى يظهرُ وأسلامُ كافرٍ بعدَ أسره يعصمُ دمه  
والخيارُ في الباقي لكنَّ إنما يُفدى مَنْ له عزٌّ يُسلمُ به وقبله يعصمُ  
دمه وماله وفرعه الحرُّ الصغيرُ أو المجنونُ لا زوجته فإن رقت  
انقطعَ نكاحه كسبى زوجةٍ حرةٍ أو زوجٍ حرٍّ ورقٍّ ولا يرقُّ  
عتيقُ مُسلمٍ وإذا رقَّ وعليه دينٌ لغيرِ حربٍ لم يسقطْ فيفضى  
من ماله إن غنمَ بعدَ رقهٍ وإن كانَ لحرْبٍ على مثله دينٌ معاوضةً

ثُمَّ عُصِمَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَسْقُطْ وَمَا أَخَذَ مِنْهُمْ بَلَاءَ رِضَا غَنِيمَةٍ وَكَذَا  
 مَا وَجَدَ كَلْقَطَةً فَإِنْ أُمِكنَ كَوْنُهُ لِمُسْلِمٍ وَجِبَ تَعْرِيفُهُ وَلِغَائِمِينَ  
 لَا لِمَنْ لِحَقِّهِمْ بَعْدُ تَبَسُّطُ فِي غَنِيمَةٍ بَدَارَ حَرْبٍ وَالْعَوْدُ إِلَى عِمْرَانَ  
 غَيْرَهَا بِمَا يُعْتَادُ أَكَلُهُ عَمُومًا وَعَلَفَ شَعِيرًا وَنَحْوَهُ وَذَبِيحٌ لَا كُلَّ  
 بِقَدْرِ حَاجَةٍ وَمَنْ عَادَ إِلَى الْعِمْرَانِ لَزِمَهُ رَدُّ مَا بَقِيَ إِلَى الْغَنِيمَةِ  
 وَلِغَائِمٍ حَرٍّ أَوْ مَكَاتِبٍ غَيْرِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَلَوْ مَحْجُورًا أَعْرَاضُ  
 عَنْ حَقِّهِ قَبْلَ مِلْكِهِ وَهُوَ بِاخْتِبَارِ تَمْلِكِ لَا لِسَالِبٍ وَلِذِي قَرْبَى  
 وَالْفَرْضُ كَعَدُومٍ وَمَنْ مَاتَ خَفَقَ لَوَارِثُهُ وَلَوْ كَانَ فِيهَا كَلْبٌ  
 أَوْ كِلَابٌ تَنْفَعُ وَإِرَادُهُ بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَنَازِعْ أُعْطِيَهُ وَإِلَّا قَسِمَتْ  
 إِنْ أُمِكنَ وَإِلَّا أَقْرَعَ وَسَوَادُ الْعِرَاقِ أَفْتَحَ عَنُودَهُ وَقَسَمَ ثُمَّ بَذَلُوهُ  
 وَوَقَفَ عَلَيْنَا وَخَرَجَهُ أَجْرُهُ وَهُوَ مِنْ عِبَادِنَا إِلَى حَدِيثَةِ الْمُوَصَّلِ  
 طُولًا وَمِنْ الْقَادِسِيَّةِ إِلَى حُلْوَانَ عَرْضًا لَكِنْ لَيْسَ لِلْبَصْرَةِ  
 حَكْمُهُ إِلَّا الْفَرَاتُ شَرْقِيٌّ دَجَلَتُهَا وَنَهْرُ الصَّرَاقَةِ غَرْبِيٌّ وَأَبْنَيْتُهُ  
 يَجُوزُ بَيْنَهُمَا وَفَتَحَتْ مَكَّةَ صَلَاحًا وَمَسَاكِنَهَا وَأَرْضَهَا الْحَيَاةَ مِلْكًا  
 «فصل» لِمُسْلِمٍ مَخْتَارٌ غَيْرِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَأَسِيرٍ أَمَانُ حَرْبِيٍّ  
 مَحْصُورٍ غَيْرِ أَسِيرٍ وَنَحْوِ جَأْسُوسٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَأَقْلَبَ بِمَا يَفِيدُ

مقصوده ولو رسالة وإشارة إن علم الكافر الأمان وليس لنا نبذه  
بلا تهمة ويدخل فيه ماله وأهله بدارنا إن آمنه إمام وكذا  
بدارهم إن شرطه إمام وسن لمسلم يدار كفر أمكنه إظهار دينه  
ولم يرج ظهور إسلام بمقامه هجرة ووجبت إن لم يمكنه وأطاقها  
كهرب أسير ولو أدلوه بلا شرط فله اغتيالهم أو على إنهم في  
أمانه أو عكسه حرم فإن تبعه أحد فضائل أو على أن لا يخرج  
من دارهم ولم يمكنه ما ربح حرم وفاء ولا إمام معاودة كافر يدل  
على قلعة كذا بأمة منها فإن فتحها بدلائله وفيها الأمة حية ولم  
تسلم قبله أعطيتها أو أسلمت قبله وبعد العقد أو ماتت بعد الظفر  
فقيمتها وإلا فلا شيء له

« كتاب الجزية » أركانها عقد ومعهود له ومكان ومال  
وصيغة وشرط فيهما ما في البيع وهي كأقررتكم أو أذنت في  
إقامتكم بدارنا على أن تلزموا كذا وتنقادوا لحكمنا وقبلنا  
ورضينا وصدق كافر في دخلت لسمع كلام الله أو رسولا  
أو بأمان مسلم وفي العاقد كونه إماما وعليه اجابة إذا طلبوا  
وأمن وفي المعهود له كونه متمسكا بكتاب لجدا أعلى ولم نعلم

تمسكه به بعد نسخه حرّاً ذكرًا غير صبيّ ومجنون وتلفق  
 افاقة مجنون كثير ولو كمل عقد له إن التزم جزية وإلا بلغ  
 المأمن وفي المكان قبوله فيمنع كافر إقامة بالحجاز وهو مكة  
 والمدينة والمامة وطرقها وقرائها فلو دخله بلا إذن إمام أخرجه  
 وعزّز عالمًا بالتحريم ولا يأذن له إلا لمصلحة لنا كرسالة وتجارة  
 فيها كبير حاجة وإلا فلا يأذن له إلا بشرط أخذ شيء منها ولا  
 يقيم إلا ثلاثة فإن مرض فيه وشق نقله أو خيف منه ترك فإن  
 مات وشق نقله دفن ثم ولا يدخل حرم مكة فإن كان رسولاً  
 خرج له إمام يسمعه فإن مرض أو مات فيه نقل وفي المال  
 كونه ديناراً فأكثر كل سنة لكن لا يعقد لسفيه بأكثر وسن  
 مما كسبه غير فقير فيعقد لمتوسط بدینارین ولغني بأربعة ولو  
 أسلم أو مات أو جن أو حجر عليه بعد سنة فجزيته كدين  
 آدمي أو في اثنتائها فقسط وتؤخذ الجزية برفق وسن لإمام  
 أن يشترط على غير فقير ضيافة من يمر به منازاة على جزية  
 ثلاثة أيام فأقل ويذكر عدد ضيفان رجلاً وخيلاً ومنزلهم  
 ككنيسة وفاضل مسكن وجنس طعام وأدم وقد رهما لكل منا

والعلف لا جنسه وقدره لا الشمير فيقدره وله لإجابة من طلب  
أداء جزية باسم زكاة إن رآه وتضعيفها عليه لا الجبران ولا يأخذ  
قسط بعض نصاب ثم المأخوذ جزية «فصل» لنمنا الكف  
مطلقاً والدفع عنهم لا يدار حرب خلت عن مسلم إلا إن شرط  
أو اقرءوا بجوارنا وضمان ما تتلفه عليهم نفساً ومالاً ومنعهم  
أحداث كنيسة ونحوها وهدمها لا ببلد فتحناه صلحاً وشرطاً لنا  
مع إحدائهما أو ابقائهما أو لهم ومنعهم مساواة لبناء لبناء جار  
مسلم وركوباً لخيول وبسرج أو ركب نحو حديد والجاؤهم لنحمتنا  
إلى أضيق طريق وعدم توقيهم وتصديرهم بمجلس به مسلم  
وأمرهم بغير أو زناز فوق الثياب وبتميزهم بنحو خاتم حديد  
إن تجردوا بمكان به مسلم ومنعهم إظهار منكر بيننا فإن خالفوا  
عزروا ولم ينتقض عهدهم ولو قاتلونا أو أبوا جزية أو إجراء حكمنا  
انتقض ولو زناذى بمسلة ولو بشكاح أو دل أهل حرب على  
عورة لنا أو دعاء مسلماناً لكفر أو سب لله أو نبياً أو الاسلام  
أو القرآن بما لا يدينون به أو فعل نحوها انتقض عهده إن شرط  
انتقاضه به ومن انتقض عهده بقتال قتل أو بغيره ولم يسأل



تجديد عهد فللإمام الخيرة فيه فإن أسلم قبلها تعين من ومن  
انتقض أمانه لم ينتقض أمان ذراريه ومن نبذه واختار دار  
الحرب بلغها

« كتاب الهدنة » لما يعقد لها لبعض لإقليم واليه أو لإمام  
ولغيره إمام لمصلحة كضعفنا أو رجاء إسلام أو بذل جزية فإن لم  
يكن ضعف جازت إلى أربعة أشهر وإلا فإلى عشر سنين بحسب  
الحاجة فإن زيد بطل في الزائد ويفسد العقد لإطلاقه وشرطه  
فاسد كمنع فك أسرا أو ترك ما نالهم أو رد مسلمة أو عقد  
جزية بدون دينار أو دفع مال اليهم ونصح على أن ينتقض الإمام  
أو معين عدل ذو رأي متى شاء ومتى فسدت بلفظناهم مأمهم  
أوصحت لزمنا الكف عنهم حتى تنقضي أو تنقض بتصريح  
أو نحوه كقتالنا أو مكاتبة أهل حرب بعورة لنا أو نقض  
بعضهم بلا إنكار باقيهم وإذا انتقضت جازت اغارة عليهم ببلادهم  
وله بأماره خيانة نبذ هدية لا جزية ويبلغهم مأمهم ولو شرط  
رد من جاءنا منهم أو أطلق لم يرد واصل إسلام إلا إن كان في  
الأولى ذكر آخر غير صبي ومجنون طلبته عشيرته أو غيرها

وقدر على قهره ولم يجب دفع مهر لزوجه والرّد بتخلية ولا يلزمه رجوع وله قتل طالبه ولنا تعريض له به ولو شرط رد مرتدّ ازهم الوفاء فان ابوا فناقضون وجاز شرط عدم رده

«كتاب الصيد والذبايح» أركان الذبيح ذبيح وذابح وذبيح وآلة فالذبيح قطع حلقوم ومريء من مقدور وقتل غيره بأي محل ولو ذبح مقدوراً من قفاه أو أذنه عصي وشرط في الذبيح قصد فلو سقطت مذبة على مذبح شاة أو احتكت بها فاندبحت أو استرسلت جارحة بنفسها فقتلت أو أرسل سهماً لا لاصيد فقتل صيداً حرم كجارحة غابت عنه مع الصيد أو جرحته وغاب ثم وجدته ميتاً لا إن رماه ظانه حجراً أو سرب ظباء فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها وسنمحر لابل قائمة معقولة ركبة يسرى وذبيح نحو بقر مضطجماً لجنب أيسر مشدوداً قوائمه غير رجل يميني وأن يقطع الودجين ويحد مديته ويوجه ذبيحته لقبله ويسمى الله وحده ويصلى على النبي وفي الذبايح حل نكاحنا لأهل ملته وكونه في غير مقدور بصيراً وكره ذبيح أعمي وغير مميز وسكران وحرم ما شارك

فيه من حل ذبحه غيره لا ماسبق إليه آله الأول فقتلته أو  
أنته إلى حزمة مذبح وفي الذبيح كونه ما كولا فيه حياة  
مستقرة ولو أرسل آله على غير مقدور فخرجه ولم يترك ذبحه  
بتقصير حل إلا عضواً أبانه بجرح غير مذكف وما تعذر ذبحه  
لوقوعه في نحو بر حل بجرح يزهد ولو بسهم لا بجراحة وفي  
الآله كونها محددة تجرح كحديد وقصب وحجر إلا عظماً فلو  
قتل بشق غير جراحة كبندقة ومدية كآلة أو بمثل ومحمد  
كبندقة وسهم حرم لأن جرحه سهم في هواه وأثر فسقط  
بأرض ومات أو قتل باعانة ريح للسهم أو كونها في غير مقدور  
جراحة سباع أو طير ككباب وفهد وصقر معلمة بأن تنزجر  
بزجره وتسترسل بأرسال وتمسك ولا تأكل منه مع تكرر  
يظن به تأديها ولو تعلت ثم أكلت من صيد حرم واستؤنف  
تعليمها «فصل» يملك صيد بإبطال منعه قصداً كضبط  
بيد وتذيف وإزمان ووقوعه فيما نصب له والجاه لمضيق بحيث  
لا يفلت فيها ولا يزول ملكه عنه بانقلاعه وإرساله ولو تحول  
حامه لبرج غيره لزمه تمكين فان عسر تميزه لم يصح تملك

أحدهما شيئاً منه لثالث فإن علم العدد واستوت القيمة وباعاه  
صح ولو جرحاً صيداً معاً وأبطلاً منعه فاهما أو أحدهما فله أو  
مُرتباً وأبطلها أحدهما فله ثم بعد إبطال الأول بازمان إن ذَفَفَ  
الثاني في مذبح حلٍّ وعليه للأول أرشٌ أو في غيره أو لم يذَفَفْ  
ومات بالجرح حين حرم ويضمن للأول قيمته ولو ذَفَفَ أحدهما فيه  
وأزمن الآخر وُجِهلَ السابق حرم

(كتاب الأضحية) التضحية سنةٌ وتجبُ بنحو نذر  
وكرهٍ لمريدِها إزالةٌ نحو شعرٍ في عشرِ الحجةِ وتشريقٍ حتى  
يضحي وسنٌ أن يذبحَ رجلٌ بنفسه وأن يشهدَ مَنْ وكلٌ وشرطها  
نعمٌ وبلوغُ ضان سنةٌ أو لإجذاعه وبقرٍ ومعزٍ سنتين وإبلٍ خمساً  
وقد عيبَ ينقصُ ما كولاً ونيةٌ عند ذبحٍ أو تعيينٌ لا فيما  
عينَ بنذرٍ وإن وكلَ بذبحٍ كفت نيته وله تهويضها لمسلمٍ مميزٍ  
ويجزى بهيرٌ أو بقرةٌ عن سبعةٍ وشاةٌ عن واحدٍ وأفضلها بسبع  
شياهٍ فواحدٌ من إبلٍ فبقرٌ فضانٌ فمعزٌ فشركٌ من بهيرٍ ووقتها  
من مُضَيٍّ قدر ركعتين وخطبتين خفيفاتٍ من طلوعِ شمسِ نحرٍ  
إلى آخرِ تشريقٍ والأفضل تأخيرُها إلى مُضَيٍّ ذلك من ارتقاعها

كرمح ومن نذر معينة أو في ذمته ثم عين لزمه ذبح فيه فان  
تلفت في الثانية بقي الأصل أو في الأولى بلا تقصير فلا شيء أو  
به لزمه الأكثر من مثلها وقيمتها ليشتري بها كريمة أو مثلين  
فأكثر وسن أكل من أضحية تطوع وإطعام أغنياء لا تمليكهم  
ويجب تصدق بلحم منها والأفضل بأكملها إلا لقهاياً كلها وسن  
إن جمع أن لا يأكُلَ كل فوق ثلث ولا يتصدق بدونه ويتصدق بجلدها  
أو ينتفع به وولد الواجبة كهي وله أكل ولدي غيرها وشرب  
فاضل لبنها ولا تضحية لأحد عن آخر بغير إذنه ولو ميتاً ولا  
لرقيق فإن أذن سيده وقعت لسيد أو للمكاتب (فصل)  
سن لمن تلزمه نفقة فرعه أن يعق عنه وهي كضحية وسن لذكر  
شاتان وغيره شاة وطبخها وبحلو وأن لا يكسر عظمها وأن تذبح  
سابع ولادته ويسمى فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق برنته  
ذهباً ففضة ويؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ويحنك بتمر  
خلو حين يولد

(كتاب الاطعمة) حل دود طعام لم ينفرد وجرائد وسمك  
في حياة أو موت وكره قطعها وحرّم ما يعيش في بر وبحر

کضفدع و سرطان و حية و حل من حيوان بر جنين مات بذکاة  
 أمه و نعم و خيل و بقرة و حش و حماره و ظبي و ضبع و ضب و أرنب  
 و ثعلب و ربوع و فنك و سمور و غراب و زرع و نعامة و کرکي  
 و أووز و دجاج و حمام و هو ماعب و ما على شكل عصفور بأنواعه  
 کمندليب و صموة و زر زور لا حماره أهلي ولا ذو ناب و مخلب  
 کأسد و قرد و کصقر و نسر و لا ابن آوى و هرة و رخمسة و بنانة  
 و بیضاء و طاووس و ذباب و حشرات کخفساء و لا ما أمر بقتله  
 أو نهى عنه کعقرب و حية و حدأة و فأرة و سبع ضار و کخطاف  
 و نخل و لا ما تولد من ما کول و غيره و ما لا نص فيه إن استطابه  
 عرب ذو یسار و طباع سلیمة حال رفاهية حل أو استخبوه  
 فلا فان اختلفوا فالأكثر فقريش فان اختلفت أو لم تحکم بشيء  
 اعتبر بالأشبه و ما جهل اسمه عمل بتسميتهم و حرم متنجس  
 و کره جلاله تغير لحمها إلى أن يطيب لا بنحو غسل و کره حر  
 ما کسب بخسامة نجس کحجم و سن أن یناوله مملوكه و علی  
 مضطرد رمة من محرّم و جدّه فقط و ليس نبياً إلا أن یخاف  
 محذوراً فیشیع و له قتل غیر آدمی معصوم لا کله و لو وجد طعام

غائب أكل وغرم أو حاضر مضطر لم يلزمه بذله فإن أثر مسلماً  
 جاز أو غير مضطر لزمه لمعصوم بضمن مثل مقبوض إن جضر  
 وإلا ففي ذمة ولا تمن إن لم يذكر فإن منع فله قهره وإن قتله أو  
 وجد ميتة وطعام غير لم يذله أو صيداً حرم باحرام أو حرم  
 تعينت وحل قطع جزئه لأكله إن فقد نحو ميتة وكان  
 خوفه أقل

(كتاب المسابقة) هي سنة ولو بعوض ولازمة في حق  
 ملتزمه فليس له فسخاها ولا ترك عمل ولا زيادة ونقص فيه ولا  
 في عوض وشرط كون المعقود عليه عدة قتال كذي حافر وخف  
 ونصل ورعى بأحجار ومنجنيق إلا كطير وضراع وكرة محجن  
 وبندق وعموشطرنج وخاتم بعوض وجنساً أو بغلاً وحملاً  
 وعلم مسافة ومبدل مطلقاً وغاية لأركيين ولراميين إن ذكرت  
 وتساو فيهما وتعيين المركوبين ولو بالوصف والراكبين والراميين  
 بالعين ويتعينون بها وإمكان سبق كل وقطعه المسافة بلا ندور  
 وعلم عوض ويعتبر عند شرطيه منهما محل كفه هو ومركوبه  
 يغم ولا يغم فإن سبقها أخذ العوضين أو سبقاه وجا آ معاً

أو لم يسبق أحدٌ فلا شيء لأحد أو جاء مع أحدهما فعوضُ هذا  
 لنفسه وعوضُ المتأخرٍ للمحلل ومن معه وإلا فعوضُ  
 المتأخرٍ للسابق ولو تسابق جمعٌ وشرطٌ للثاني مثلُ الأولِ  
 أو دونهُ صحَّ وسبقُ ذي خُفٍ بكتديٍّ وحافرٍ بعنقٍ وشرطُ  
 المناضلةِ بيانُ باديٍّ وعددُ رميٍّ وإصابةٌ وبيانُ قدرِ غرضٍ  
 وارتفاعه إن لم يغلِبْ عرفٌ لا مُبادرةٌ بأن يبدُرَ أحدهما بإصابةٍ  
 المشروطِ من عددٍ معلومٍ مع استوائهما في الرمي أو اليأس منه فيها  
 ومحاطةٌ بأن تزيد إصابةُ على إصابة الآخر بكذا منه ونوبٌ  
 ويحملُ المطلقُ على المبادرةِ وأقلُّ نوبه ولا قوسٍ وسهمٍ فإن  
 عينٌ لنا وجازَ إبدالهُ بمثلهِ وشرطُ منعه مفسدٌ وسنٌ بيانُ صفةِ  
 إصابةِ الغرضِ من قرعٍ وهو مجردها أو خرقُ بأن يتقبه ويسقطُ  
 أو خسقُ بأن يثبتَ فيه وإن سقطَ أو مرقُ بأن ينفذَ فإن أطلقا  
 كفي القرعِ ولو عينَ زعيمَ حزينٍ متساويين جازَ لا بقرعةٍ فإن  
 عينَ من ظنه إرامياً فأخلفَ بطلَ فيه وفي مقابله لا في الباقي  
 ولهم الفسخُ فإن أجازوا وتنازَعوا في مقابله ففسخٌ وإذا فضلَ  
 حزبٌ قسمَ العوضُ بالسوية لا الاصابة إلا أن شرطٌ ويعتبرُ



بِتَصْلٍ فَلَوْ تَلَفَ وَتَرَى أَوْ قَوْسٌ أَوْ عَرْضٌ مَا انْصَدَمَ بِهِ السَّهْمُ  
وَأَصَابَ حُسْبَ لَهُ وَإِلَّا لَمْ يَحْسَبْ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَتَصَّرْ وَلَوْ نَقَلْتُ  
رِيحَ الْغَرَضِ فَأَصَابَ مَحَلَّهُ حُسْبَ لَهُ وَإِلَّا حُسْبَ عَلَيْهِ وَلَوْ نَرَطَ  
خَسَقٌ فَلَقِيَ صَلَابَةَ فَسَقَطَ حُسْبَ لَهُ

« كِتَابُ الْإِيمَانِ » الْيَمِينُ تَحْقِيقُ مُحْتَمِلٍ بِمَا اخْتَصَّ اللَّهُ  
تَعَالَى بِهِ كَوَالِدِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَمَنْ نَفْسِي  
بِيَدِهِ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ غَيْرَ الْيَمِينِ وَبِمَا هُوَ فِيهِ أَغْضَبُ كَلْرِ حَيْمٍ وَالْخَالِقِ  
وَالرَّازِقِ وَالرَّبِّ مَا لَمْ يَرِدْ بِهِ غَيْرُهُ أَوْ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ وَاءُ كَلْمُ الْوُجُودِ  
وَالْعَالَمِ وَالْحَيُّ إِنْ أَرَادَهُ وَبِصَفَتِهِ كِعْظَمَتِهِ وَعِزَّتِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ وَكَلَامِهِ  
وَمَشِئَتِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَحَقِّهِ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ بِالْحَقِّ الْعِبَادَاتِ وَبِالَّذِينَ  
قَبْلَهُ الْمَعْلُومَ وَالْمَقْدُورَ وَبِالْبَقِيَّةِ ظُهُورَ آثَارِهَا وَحُرُوفَ الْقِسْمِ بَاءُ  
وَوَاوُ وَتَاءُ وَيَخْتَصُّ اللَّهُ بِالنَّاءِ وَلَوْ قَالَ اللَّهُ بِتَثْلِيثِ آخِرِهِ أَوْ تَسْكِينِهِ  
فَكُنْيَاةً وَأَقْسَمْتُ أَوْ أَقْسَمْتُ أَوْ حَلَفْتُ أَوْ أَحْلَفْتُ بِاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ  
يَمِينٌ إِلَّا إِنْ نَوَى خَيْرًا وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ أَوْ أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لِتَفْعَلَنَّ  
يَمِينٌ إِنْ أَرَادَ يَمِينُ نَفْسَهُ لَا إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَاَنَا يَهُودِيٌّ أَوْ نَحْوُهُ  
وَتَصَحَّ عَلَى مَاضٍ وَغَيْرِهِ وَتَكْرَهُهُ إِلَّا فِي طَاعَةٍ وَدَوِّي وَحَاجَةٍ

فان حلف ارتكاب على مَعْصِيَةٍ عَصَى وَلَزِمَهُ حَنْثٌ وَكَفَّارَةٌ أَوْ مُبَاحٌ  
 سَنٌ تَرَكَ حَنْثَهُ أَوْ تَرَكَ مَنَدُوبًا أَوْ فَعَلَ مَكْرُوهًا سَنٌ حَنْثَهُ  
 وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ أَوْ نَكَسَهَا كَرَهُ وَلَهُ تَقْدِيمُ كَفَّارَةٍ بِلَا صَوْمٍ عَلَى  
 أَحَدٍ سَبِيحِهَا كَمَنْذُورٍ مَالِي (فصل) خَيْرٌ فِي كَفَّارَةِ يَمِينٍ بَيْنَ  
 إِعْتِاقٍ كَظَاهِرٍ وَتَمْلِيكِ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ كُلِّ مُدٍّ أَمِنْ جَنْسِ  
 فِطْرَةٍ أَوْ مَسْمُومَةٍ كَسَوَةٍ وَلَوْ مَلْبُوسًا لَمْ تَذْهَبْ قُوَّتُهُ وَلَمْ يَصْلَحْ  
 لِلدَّفْوَعِ لَهُ كَقَمِيصٍ صَافٍ وَعِمَامَةٍ وَإِزَارَةٍ وَسِرَاوِيلَةٍ لَكَبِيرٍ  
 لَا نَحْوِ خَفٍّ فَإِنْ حَضَرَ عَنْ كُلِّ بَغِيرٍ غَبِيَّةٌ مَالَهُ لَزِمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ  
 وَلَوْ مُفْرَقَةً فَإِنْ كَانَ أَمَةً تَحَلَّى لَمْ تَصُمْ إِلَّا بِإِذْنِ كَغَيْرِهَا وَالصَّوْمُ  
 يَضُرُّهُ وَقَدْ حَنْثَ بِلَا إِذْنٍ وَبَعْضُهُمْ كَحَرْفٍ فِي غَيْرِ إِعْتِاقٍ  
 (فصل) حَافٍ لَا يَسْكُنُ أَوْ لَا يَقِيمُ بِهَا فَكُتَّ بِلَا عُذْرِ حَنْثٍ  
 وَإِنْ بَعَثَ مَتَاعَهُ كَمَا لَوْ حَافٍ لَا يَسَاكُهُ وَهِيَ فِيهَا فَكُتَّ لِإِنَاءٍ  
 حَائِلٍ لَا إِنْ خَرَجَ أَحَدُهُمَا حَالًا أَوْ حَافٍ لَا يَدْخُلُهَا وَهُوَ فِيهَا  
 أَوْ لَا يَخْرُجُ وَهُوَ خَارِجٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَاسْتَدَامَ زَيْمٌ بِإِذْنِ أَمَةٍ  
 وَبَلَسَ وَمَنْ حَافٍ لَا يَدْخُلُ الدَّارَ حَنْثٌ بِدُخُولِهِ دَاخِلَ بَابِهَا  
 وَلَوْ بِرَجْلِهِ مُتَمِدًّا عَلَيْهَا فَقَطَّ لَا بِصُعُودِ سَطِيعٍ وَأَوْ مَحْوَطًا

لَمْ يُسْتَفْ وَلَوْ ارْتَضَيْتَ دَارَ فِدْخَلٍ لَمْ يَمْنَحْهُ أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَ  
 زَيْدٍ حَنْتَ بِمَا يَمْلِكُ أَوْ تَدْرُفُ بِهِ فَارْتِ ارَادَ مَسْكَنَهُ فَبِهِ أَوْ  
 لَا يَدْخُلُ دَارَهُ أَوْ لَا يَكْلُمُ عِبَادَهُ أَوْ زَرْجَتَهُ فِزَالٍ وَمَا كَانَ فِدْخَلُ  
 وَكَلَمٌ لَمْ يَحْنَحْ وَلَا أَنْ يَشِيرَ وَلَمْ يُوْدِ مَا دَامَ بِمَا كَانَ أَوْ لَا يَدْخُلُ  
 دَارًا مِنْ ذَا الْبَابِ حَنْتَ بِالْمَنْفَعَةِ أَوْ يَتَنَا قَبْلَ مَجَاءِ أَوْ لَا يَدْخُلُ عَلَى  
 زَيْدٍ فَخَلَّ عَلَى قَوْمِهِ هُوَ فِيهِمْ حَنْتَ رِمَانِ اسْتَشَارَ دَفِي نَفِيرِهِ مِنْ  
 السَّلَامِ يَمْنَحُ لِمَنْ لَمْ يَسْتَشِرْ (فَضْلٌ) سَلَامٌ لَا يَأْتِي رُؤْسًا  
 حَنْتَ رُؤْسَ نَعْمَ لَا رُؤْسَ دَائِرٍ وَصَيْدٍ إِلَّا لِمَنْ كَانَ مِنْ بَلَدِ تَبَاعٍ  
 فِيهِ مُفْرَدَةٌ أَوْ يَنْفَعًا فَبِمَنْفَارِقِ بَائِضَةٍ حَيًّا كَدَبَابِجٍ وَنَعَامٍ أَوْ لِحْمًا  
 فَلَحْمٌ أَوْ لَحْمٌ وَلَوْ لَحْمُ رَأْسٍ وَ لِسَانٌ لَا نَعَامٌ وَجَرَادٌ وَيَتَنَاوَلُ  
 شَحْمَ ظَهْرٍ وَجَنْبَ لَا بَطْنٍ وَ عَيْنَ وَ الشَّحْمَ عَكْسُهُ وَالْأَلْيَةُ وَالسَّامُ  
 أَيْسَارُ حَيًّا وَلَا لَحْمًا وَلَا يَتَنَاوَلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ وَالشَّحْمُ يُتَنَاوَلُهُمَا  
 وَ شَحْمٌ نَحْوُ ظَهْرٍ وَ دُهْنًا وَيَتَنَاوَلُ لَحْمُ الْبَقَرِ بِأَمُوسًا وَ بَشَرٌ وَ شِشٌ  
 وَ الْخَبْزُ كُلُّ خَبْزٍ وَلَوْ مِنْ أَوْزٍ وَ بَاقِلًا وَ ذُرَّةٌ وَ حَبٌّ وَ لَنْ تَرَدَهُ  
 وَ الطَّعَامُ قَوَاتًا وَ فَاكِبَةً وَ الْفَاكِبَةُ رَطْبًا وَ عَنَابًا وَ رُمَانًا وَ أَثْرَجًا وَ رَطْبًا  
 وَ يَابَسًا وَ لِيمُونًا وَ نَبَاتًا وَ بَطِيخًا وَ لَبٌّ فَتَقُ وَ غَيْرُهُ لَا قَتَاءَ وَ خِيَارًا

وباذنجاناً وجزراً ولا يتناول الترياساً ولا البطيخُ والتمر والجوز هندياً  
ولا الرطبُ تمرّاً أو بسرّاً ولا العنبُ زيبياً وعكوسها ولو قالَ  
لا أكلُ ذَا البرِّ حنثَ به على هيئته ولو مطبوخاً لا على غيرها أو ذَا  
فبالجميع أو ذَا الرطبِ فأكله تمرّاً أو لا أكلُ الصبي أو ذَا العبدِ  
فكلمه كاملاً لم يحنثْ أو لا أكلُ من ذِي البقرة أو من ذِي  
الشجرة حنثَ بما يؤكلُ منها لا بولدٍ ولبنٍ ونحو ورقٍ أو لا أكلُ  
سويقاً فسفه أو تناوله بألة أو مأثماً فأكله بخبز حنثَ لا إن  
شربه أو لا أشربه فبالعكس أو لا أكلُ سمنّاً فأكله بخبز أو في  
عصيدة وعينه ظاهرة حنثَ (فصلٌ) حلفَ لا يأكلُ  
ذِي التمرة فاختلفتْ بتمر فأكله إلا بعضَ تمرّة لم يحنثْ أولياً كلنّها  
فاختلفتْ أو ذِي الرمانة لم يبرأ إلا بالجميع أو لا يلبسُ ذين لم  
يحنثْ بأحدهما أو لا ذَا ولا ذَا حنثَ به أولياً كلنْ ذَا غداً قَتِفَ  
أو ماتَ في غدٍ بعدَ تمكّنه أو أتلفه قبله حنثَ أو ليقضين حقه  
عندَ رأسِ الهلالِ فليقضِ عندَ غروبِ آخرِ الشهرِ فإنْ خالفتْ مع  
تمكّنه حنثَ لا إنْ شرعَ في مُقدمة القضاء حينئذٍ فتأخراً أو  
لا يتكلمُ لم يحنثْ بما لا يبطلُ الصلاة أو لا يكمله فسلمَ عليه لا إنْ

كاتبه أو راسله أو أشار إليه أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواها  
أو لا مال له حنث بكل مال وإن قل حتى بمدبره ودينه ولو  
مؤجلاً لا بمكاتب أو ليضربنه برهما يسمى ضرباً ولو لطمأوو كراً  
ولا يشترط إيلام إلا إن يصفه بنحو شديد أو ليضربنه مائة  
سوط أو خشبة فضربه ضربة بمائة مشدودة أو في الثانية  
بمشكال عليه مائة غصن بر وإن شك في إصابة الكل أو مائة  
مرة لم يبر هذا أو لا يفارقه حتى يستوفي حقه ففارقه ولو  
بوقوف أو بفسل أو أبراه أو أحال أو احتال حنث لا إن فارقه  
غريمه وإن استوفى وفارقه ووجده غير جنس حقه وجهله أو  
رديثاً لم يحنث أو لا رأى منكراً إلا رفعه إلى القاضي فراه بر  
بالرفع إلى قاضي البلد فإن مات وتمكن فلم يرفعه حنث أو إلى  
قاض بر بكل قاض أو إلى القاضي فلان بر بالرفع إليه ولو معزولاً  
فإن نوي مادام قاضياً وتمكن فلم يرفعه حتى عزل حنث

(فصل) حلف لا يفعل كذا وأطلق يحنث بفعله لا بفعل  
وكيله إلا فيما لو حلف لا ينكح فيحنث بقبول وكيله له لا بقبوله  
هو لغيره ولا يحنث بفاسد إلا بنفسك أو لا يهب حنث بتملك

تطويع في حياة أو لا يتصدق لم يثبت بهية أو لا يأكل طعاماً  
أو من طعام اشتراه زيد خنت بما اشتراه وحده ولو سداً  
لا إن اختلط بغيره لم يذن أكله منه أو لا يدخل داراً اشتراها  
زيد لم يثبت بدار أخذها بالشراء كشفة

(كتاب النذر) أركانه دينية ومنذورة وناذرة وشرط فيه  
إسلام واختيار وثقود تصرف فيها ينذر وفي الصيغة لفظ  
يُشعر بالزام لله على أو على كذا وفي المنذور كونه قربة لم  
تتين كعتق وعبادة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة  
وصلاة جماعة فلو نذر غيرها لم ينجح ولم يلزمه كفارة والنذر  
ضربان نذر للجلب بأن يمنع أو يمح أو يمحق خبراً غضباً بالزام  
قربة كان كلمته فعلى كذا وفيه ما التزمه أو كفارة يمين ولو قال  
فعلى كفارة يمين أو نذر لزمته ونذر تبرر بأن يلزم قربة بلا  
تعلق كلى كذا أ: يتعلق بحدوث نعمة أو ذهاب نعمة كان  
شأن الله مريض على كذا فيلزمه ذلك حالاً أو عند وجود  
الصفة ولو نذر صوم أيا من سن تجيله فان قيد بتفريق أو موالاة  
وجب أو سنة ممتنة لم يدخل عيد وتشرق وحيض ونفاس

ورمضان فلا قضاء ولا يجب بما أفطره من غيرها استئناف  
سنة إلا إن شرطت تابعا أو مطلقة وجب تابعا إن شرطه ولا  
يقطعه ما لا يدخل في معينة وينضبه غير زمن حيض ونفاس  
متصلا بآخر السنة أو الاثنين لم يقضها إن وقعت فيما مر أو في  
شهرين لزمه صومه تابعا وسبقا أو يوم بعينه من جمعة تعين  
فإن نسيه صام يومه أو من نذر إتمام نفل لزمه أو صوم بض يوم  
لم ينعقد أي يوم قدوم زيد انعقد فإن صامه عنه وإلا فإن قدم  
ليلا أو يوما مما مر سقط وإلا لزمه القضاء أو التالى له وأول  
خميس بعد قدوم عهرو فقدم في الأربعاء صام الخميس عن أولهما  
وقضى الآخر (فصل) نذر إتيان الحرم أو شيء منه لزمه  
نسك أو المشي إليه لزمه مع نسك مشي من مسكنه أو أن يحج  
أو يعتمر ماشيا لزمه مشي من حيث أحرم فإن ركب أجزأه  
ولزمه دم أو نسكا و غضب أناب و سن تعجيله أول تمكنه فإن  
مات بعده فعل من ماله أو أن يفعله عاما معيناً وتمكن لزمه  
فإن فات به عذر أو بمرض أو خطأ أو نسيان بعد إحرامه قضى  
أو صلاة أو صوماً في وقت فقائه قضى أو أهداه شيء إلى الحرم

لزمه حمله اليه إن سهل وصرفه لمساكينه أو تصدق على أهل  
بلد معين لزمه أو صوماً بمكان لم يتعين أو صلاة به فكاعتكاف  
أو صوماً فيوم أو أياماً فثلاثة أو صدقة فبمتوّل أو صلاة  
فركتان بقيام قادر أو صلاة فقاعد جاز قائماً لا عكسه أو عتقاً  
فرقبة أو عتق كافرة أو معيبة أجزأه كاملة فإن عين ناقصة تعينت  
(كتاب القضا) توليه فرض كفاية فمن تعين له في ناحية  
لزمه طلبه وقبوله فيها أو كان أفضل سئله أو مفضولاً ولم  
يتمتع الأفضل كرها له أو مساوياً فكذا إن اشتهر وكفى وإلا سئله  
له وشرط القاضي كونه أهلاً للشهادات كافياً مجتهداً وهو العارف  
بأحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها وحال الرواة ولسان  
العرب وأقوال العلماء فإن فقد الشرط فولى سلطان ذو شوكة  
مسلم غير أهل نفذ قضاؤه للضرورة وسن لا مام أن يأذن للقاضي  
في الاستخلاف فإن أطاق التولية استخلف فيما عجز عنه أو  
الأذن فمطلقاً وشرطه كالتقاضي إلا أن يستخلفه في خاص كسماع  
بينه فيكفى علمه بما يتفق به ويحكم باجتهاده أو اجتهاد مقلده ولا  
يشترط عليه خلافه وجاز نصب أكثر من قاض بمحل إن لم



يُشْرَطُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْحَكْمِ وَتَحْكِيمُ اثْنَيْنِ أَهْلًا لِلْقَضَاءِ فِي غَيْرِ  
عُقُوبَةٍ لِلَّهِ وَلَا يَنْفَذُ حُكْمُهُ إِلَّا بِرِضَاهُمَا قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا  
قَاضِيًا وَلَا يَكْفِي رِضَا جَانٍ فِي ضَبْطِ دِيَّةٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا  
قَبْلَهُ امْتَنَعَ (فصل) زَالَتْ أَهْلِيَّتُهُ بِنَحْوِ جُنُوتٍ أَوْ انْغَمَاءٍ  
لَا نَعَزَلْ فَلَوْ عَادَتْ لَمْ تَعُدْ وَلَا يَتَّهَى وَلَهُ عَزْلُ نَفْسِهِ وَالْإِمَامُ عَزْلُهُ بِمَحَلٍّ  
وَبِأَفْضَلٍ وَبِمَصْلَحَةٍ وَإِلَّا حُرِّمَ وَيَنْفَذُ إِنْ وَجَدَ صَالِحًا وَلَا يَنْعَزِلُ  
قَبْلَ بُلُوغِهِ عَزْلُهُ فَإِنْ عُلِقَ بِقِرَاءَتِهِ كِتَابًا أَنْعَزَلَ بِهَا وَبِقِرَاءَةِ عَلَيْهِ  
وَيَنْعَزِلُ بِالْعَزَالِ نَائِبُهُ لَا قِيمَ يَتِيمٍ وَوَقْفٍ وَلَا مَنْ اسْتَخْلَفَهُ بِقَوْلِ  
الْإِمَامِ اسْتَخْلَفَ غَنَى وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ وَوَالٍ بِالْعَزَالِ الْإِمَامُ وَلَا  
يَقْبَلُ قَوْلَ مُتَوَلٍّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَى وَلَا مَعزُولَ حَكَمَتْ بِكَذَا  
وَلَا شَهَادَةُ كُلِّ بِحُكْمِهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ بِحُكْمِ حَاكِمٍ وَلَمْ يَعْلَمْ الْقَاضِي  
أَنَّهُ حُكْمُهُ وَلَوْ ادَّعَى عَلَى مُتَوَلٍّ جَوْرًا فِي حُكْمٍ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا بَيْنَةً  
أَوْ مَا يَتِمَّقُ بِحُكْمِهِ أَوْ عَلَى مَعزُولٍ شَيْءٌ فَكَفِيرُهُمَا (فصل)  
تَنَبَّأَ التَّوَلِيَّةُ بِشَاهِدَيْنِ يَخْرُجَانِ مَعَ الْمُتَوَلَّى يَخْبِرَانِ أَوْ بِاسْتِغْنَاءٍ  
وَسَنٍّ أَنْ يَكْتُبَ مُوَلِيُّهُ لَهُ وَيُبْحَثُ الْقَاضِي عَنْ حَالِ عُلَمَاءِ الْمَحَلِّ  
وَعُدُولِهِ وَيَدْخُلُ يَوْمَ اثْنَيْنِ نَحْمِيسٍ فَسَبَتْ وَيَزَلْ وَسَطُ الْمَحَلِّ

وينظر أولاً في أهل المجلس فمن أقر بحق فعل مفتضاه ومن  
قال ظلمت فلي خصمه حجةً فإذا كان غائباً كتب إليه ليحضر  
ثم الأوصياء فمن وجده عدلاً قريباً أقره أو فاسقاً أخذ المال  
منه أو ضعيفاً عضده بمعيز ثم يتخذ كاتباً عدلاً ذكر آحر آعارفاً  
بكتابة محاضرته وسجلات شرطافيهما عفيفاً وافر عقل جيد خط  
ندياً ومترجمين وأصم مسمعين أهل شهادة ولا يفرهما العمي  
ويتخذ القاضي مزكّين ودوة لتأديب وسجنًا لاداء حق وللقوبة  
ومجلساً رفيقاً وكره مسجد وقضاء عند تنير خلفه بنحو غضب  
وأن لا يامل بنفسه أو وكيل معروف وسن أن يشاور الفقهاء  
وحرّم قبوله هدية من لا عادة له قبل ولايته أو زاد عليها في عملها  
ومن له خصومة وإلا جاز وسن أن يشب عليها أو يردّها أو  
يضعها بيت المال ولا يقضى بخلاف طلبة ولا به في عقوبة لله أو  
قامت بينه بخلافه ولا لنفسه ورقيق كل وشريك في المشترك  
ويقضي لكل غيره ولو أقر مدّعياً عليه أو حلف المدعي أو أقام  
بينه وسأل القاضي أن يشهد بذلك أو الحكم بما ثبت والاشهاد  
به لزمه أو أن يكتب له محضراً أو سجلاً سن اجابته ونسختان

لاستدماله ولا أخرى بديوان الحكم وإذا حكم فبان بما لا تقبل  
شهادته أو خالف نص أو إجماع أو تياس جلي بأن لا حكم  
وقضاء رتب على أصل تاذيب ينفذ ظاهراً ولو رأي ورقة فيها  
حكمه أو شهادته أو شبهة شامدان أنه حكم أو شهد بذال لم يعمل  
به حتى يذكر وله حلف على ماله به تناق إجماعاً على خط نحو  
مورثه إن وثق بأه أنته وله رواية الحديث بخط محفوظ فصل  
تجب تسوية بين الخلعين في الأكرام لقيام ودخول واستماع  
وطالعة وجه وجواب سلام ويجلس وله رفع مسلم وإذا حضراه  
سكت أو قال ليتكلم المدعي منكما فاذا ادعى طالب خصمه  
بالجواب فإن أقر فذاك أو أنكر سكت أو قال للمدعي أنك  
حجة فإن قال لي حجة وأريد حلقه مكن أو لا ثم أقامها قبلت  
ولذا ازدحم ما عون قدم بسبق علم فقرة بدعوي وسن  
تقديم مسافرين مستوفزين ونسوة إن قلوا أو رم اتخاذ شهود  
لا يقبل خیرم بل من علم حالهم عمل بعلمه ولا استركاه كان  
يكتب ما يميز الشاهد والشهود له وعليه وبه ويثبت به لكل  
مركب ثم يشافه البوث بما شاهده بلفظ شهادة ويكفي أنه عدل

وشرطُ المذكي كشاهدٍ مع معرفته بجرح وتعديل وخبرة باطن  
 من يعدُّ له بصحبة أو جوار أو مُعاملة ويجبُ ذكر سببِ جرح  
 ويعتمدُ فيه مُعانة أو سماعاً منه أو استفادةً ويقدمُ على تعديل  
 فإن قال الممدِّل تاب من سببه قدَّم ولا يكفي قولُ المدَّعي عليه  
 هو عدلٌ « باب القضاء على الغائب » هو جائزٌ في غير  
 عقوبة لله إن كان للمدَّعي حجةٌ ولم يقل هو مقرٌّ للقاضي نصبُ  
 مُسخر ينكرُ ويجبُ تحليفه بعد حجه أن الحقَّ عليه يلزمه  
 أدائه كما لو ادَّعى على نحو صبيٍّ ولو ادَّعى وكيلٌ على غائب لم  
 يحلف؛ ولو حضر وقال أبرأني مُوكلُك أمر بالتسليم وله تحليفه  
 أنه لا يعلم ذلك وإذا حكمَ بمالٍ وله مالٌ في عمله قضاءً منه وإلا  
 فإن سأل المدَّعي انتهاء الحال إلى قاضي بلد الغائب انتهاءً بشهاد  
 عدلينٍ بحكم أو بجماع حجة ويسميها إن لم يعد لها وإلا فله تركُ  
 تسميتها وسن كتاب يُذكر فيه ما يميز الخصمين وختمه ويشهدان  
 بما جرى إن أنكر الخصمُ فإن قال ليس المكتوبُ اسمي حلف  
 إن لم يعرف به أو لستُ الخصمُ وثبت أنه اسمه حكم عليه إن لم  
 يكن ثم من يشركه فيه مُعاصراً للمدَّعي وإلا فإن مات أو أنكر

بعث للكاتب ليطلب من الشهود زيادة تمييز ويكتبها ولو شافه  
الحاكم في علمه بحكمه قاضياً أمضاه في علمه وهو قضاء بعلمه والأنها  
بحكم يمضي مطلقاً وبسماع حجة يقبل فيما فوق مسافة عدوى  
وهي ما يرجع منها مبكراً إلى محل يومه (فصل) ادعى عيناً غائبة  
عن البلد يؤمن اشتباهها كحيوان وعقار عرفاً سمع حجة وحكم  
بها وكتب إلى قاضي البلد العين ليسلمها للمدعى ويعتمد في عقار لم  
يشهر حدوده أو لا يؤمن بالغ في وصف مثلي وذكر قيمة  
متمم وسمع الحجة فقط وكتب إلى قاضي البلد العين بما قامت به  
فبيعها للكاتب مع المدعى بكفيل يبدنه إن لم تكن أمة وإلا فمع  
أمين فإن قامت بعينها كتب ببراءة الكفيل أو عن المجلس فقط  
كلف إحضار ما يسهل إحضاره لتقوم الحجة بعينه ولو أنكر  
المدعى عليه العين حلف ثم للمدعى دعوى بدلها فإن نكل خفف  
المدعى أو أقام حجة كلف الإحضار وحبس عليه فإن ادعى  
تلفها حلف ولو غصبه عيناً أو دفعها له ليبيعها فجدها وشك  
أباقية أم لا فقال ادعى عليه كذا يلزمه رده إن بقي أو بدله إن  
تلف أو ثمنه إن باعه سمعت وإذا أحضرت العين فثبت للمدعى

فَرُؤْنَةُ الْإِحْضَارِ عَلَى خَصْمِهِ وَإِلَّا فَهِيَ وَرُؤْنَةُ الرَّدِّ عَلَيْهِ (فَقُلْ)  
 الْغَائِبُ الَّذِي تَسْمَعُ الْحُجَّةَ وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ مِنْ فَوْقِ عَدْوَى أَوْ زَارَى  
 أَوْ تَعَزُّزٍ وَلَوْ سَمِعَ حُجَّةً عَلَى غَائِبٍ فَفَدَمَ قَبْلَ الْحُكْمِ لَمْ تَدْبُلْ  
 يَخْبَرُ وَيُمْكِنُهُ مِنْ جُرْحٍ وَلَوْ سَمِعَهَا فَانْعَزَلَ فَقَوْلَى أُعِيدَتْ وَلَوْ  
 اسْتَعْدِيَ عَلَى حَاضِرٍ أَحْضَرَهُ بِدَفْعِ خَتَمٍ فَانْتَاعَتْ بِلَا عَذْرِ  
 فَبَرَّتْ. لِذَلِكَ فَبَاعُونَ السُّلْطَانَ وَيَمُزُّوهُ أَوْ نَائِبًا فِي شَيْءٍ يَمْلِكُهُ  
 أَوْ فِيهِ وَلَهُ نَائِبٌ أَوْ فِيهِ مَصْلَحٌ لَمْ يُحْضَرْ بَلْ يَسْمَعُ حُجَّةً وَيَكْتَبُ  
 وَإِلَّا أَحْضَرَهُ مِنْ عَدْوَى وَلَا تَحْضُرُ نَحْذَرُهُ وَهِيَ مَنْ لَا يَكْثُرُ  
 خُرُوجُهَا لِحَاجَاتِ

(كِتَابُ الْقِسْمَةِ) قَدْ يَفْهَمُ الشَّرْكَاءُ أَوْ مَا كُمْ وَلَوْ  
 بِمَنْصُوبِهِمَا وَشَرَطُ مَنْ وَبِهِ أَهْلِيَّتُهُ لِلشَّهَادَاتِ وَنَائِبُهُ بِقِسْمَةٍ وَكَذَا  
 تَمَدُّدُهُ تَقْوِيمُ أَوْ جُمْلَةٌ حَاصِلَةٌ فِيهِ وَأَجْرَتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَعَلَى  
 الشَّرْكَاءِ فَإِذَا كَثُرُوا قَاسَمًا وَعَيْنَ كُلِّ قَدْرًا لَوْنُهُ وَإِلَّا فَلَا أَجْرَةَ  
 عَلَى قَدْرِ الْحَصَصِ الْمَأْخُذَةِ ثُمَّ مَا عَظُمَ ضَرَرُ قِسْمَتِهِ إِنْ بَطَلَ  
 نَفْسُهُ بِالْحِكْمَةِ كَعَبْوَةِ هَرَّةٍ وَثَوْبٍ شَدِيدٍ مِنْهُمْ أَلْسَانُكُمْ وَإِلَّا لَمْ  
 يَنْفَعِهِمْ وَلَمْ يَجِبْهُمْ كَسِيفٌ يَكْسِرُ وَكُحَامٌ وَطَاحُونَةٌ صَنِيرَتَيْنِ

ولو كان له شتر دار لا يصلح السكنى والباقي لا خير أخير بطلب  
الآخر لا تكسه وما لا يفيتم ضرر قسمته أنواع (أحدها)  
بالأجزاء كئلى ودار متفقة الأبنية وأرض مشتبهة الأجزاء  
فيجب الممتع فيجزأ ما يقسم بعد الانصباء إن استوت ويكتب  
في كل رقعة رسم شريك أو جزء مميز وتدرج في بنادق  
مستوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجزء الأول إن  
كتب الأسماء أو على اسم زيد إن كتب الأجزاء فإن اختلفت  
كنصف وثلث وسدس تجزى على أقبالا ويمنع تهرب حصه  
واحد (الثاني) بالتعديل كأرض تختلف قيمة أجزائها فيجبر  
عليها فيها وفي مقولات نوع وفي نحو دكاين صغار متلاصقة  
أصيانا إن زالت الشراكه (الثالث) بالرد كأن يكون بأحد  
الجانين نحو بر لا يمكن قسمته فيرد آخذة قسط قيمته ولا  
لجبار فيه وشرط لما قسم براض رضا بعد قرعة كرضينا بهذه  
والأول إفراد وغيره يبر ولو ثبت بحجة غلط أو حيف في قسمه  
لجبار أو قسمه راض به بالأجزاء نقضت وإن لم يثبت فله  
يخلف شريكه ولو استحق بعض مقسوم معيناً وليس سواء

بطلتُ وإلا بطلت فيه.

(كتابُ الشهاداتِ) الشاهدُ حرٌّ مكلفٌ ذو مروءةٍ  
 يقظٌ ناطقٌ غيرُ محجورٍ بسفهٍ ومتهمٌ عدلٌ بأنَّ لم يأتِ كبيرةٌ  
 ولم يصِرْ على ضغينةٍ أو غلبت طاعتهُ كلبٌ برودٌ وبشطنج  
 إن شرطَ مالٌ وإلا كرهَ كفناءَ بلا آلةٍ واستماعهٍ لاحداً، ودفعٌ  
 ولو بجلاجلٍ واستماعها وكاستعمالِ آلةٍ مُطربةٍ كطنبورٍ وعودٍ  
 وصنجٍ ومزمارٍ عراقٍ ويراغٍ وكوبةٍ وهى طبلٌ طويلٌ ضيقُ  
 الوسطِ واستماعها لارقصٍ إلا بتكسرٍ ولا لإنشاءٍ شعريٍّ وإنشادهُ  
 واستماعهُ إلا بفحشٍ أو تشيبٍ بمعينٍ من أُمردٍ أو امرأةٍ غيرِ  
 حليلةٍ والمروءةُ توقى الأُدناسَ عُرفاً فيسقطها أكلٌ وشربٌ  
 وكشفُ رأسٍ ولبسُ فقيهٍ قباءٍ أو قانسوةٍ حيث لا يعتادُ وقبله  
 حليلةٌ بحضرةِ الناسِ واكثارُ ما يضحكُ أو لعبٌ شطرنجٍ أو  
 غناءٍ أو ستماعةٍ أو رقصٍ وحرفةٌ ذنينةٌ كحجهم وكنسٍ ودنغٍ  
 ممن لا تلبقُ به والتهمةُ جرٌّ نفعٍ أو دفعٌ ضررٍ فتزدلُّ رقيقهٍ وغريمٍ  
 له مات أو حَجَرَ بفسٍ وبما هو محلٌّ تصرفه وبِراءةٍ مضمونةٍ  
 ومن غرماءٍ محجورٍ فليس بفسقٍ شهودٍ دينٍ آخرَ ولبعضه



لا عليه ولا على أبيه بطلاق منرة أو وقذف أو لواط أو أخيه بصدقة  
ولو شهد لمن لا تبطل له وغيره قباة أو غيره أو شهدا لثان لا تبطل بوضعية  
من تركه فشهدا لها بوضعية منها قبلت أو لا تقبل به عدو شخص إليه وهو  
من يحزن بفرحه وعكسه وتقبل بين عدو دين ككافر وسيدع ومن  
مبتدع لا تكفره لا داعية ولا ختلاي لمثلها إن لم يذكر ما ينفي الاحتمال  
ولا مبادر إلا في شهادة حسبة في حق الله أو الله فيه حتى يؤكد  
كطلاق وعق ونسب وعفو عن قود وبقاء عدة وانقضائها وتقبل  
شهادة ممادة بعد زوال رق أو حباً أو كفر ظاهراً أو بدار لسيادة  
أو عداوة أو فسق وإنما يقبل غيرها من فلتى أو حارم مبروة بعد  
توبته وهي ندم باقلاع وعزم أن لا يعود، وخروج عن ظلمة آدمي  
وقول في قولي كقوله قذفي باطل وأنا نادم ولا أعود واستبراء سنة  
في فعل وشهادة زور وقذف إيذاء (فصل) لا يكفي لنير هلال رمضان  
شاهد وشرط لنحو زنا أربعة ومال ومائة سبعة مال كبيع وإقالة  
وخيار رجلان أو رجل وامرأتان ولنير ذلك من عقوبة وما يظهر  
لرجال غالباً كسكاح وطلاق وإقرار بنحو زنا ومرتعو عالة ووصاية  
وشهادة على شهادة رجلان وما لا يروونه غالباً كبكاة وولادة رحيض  
ورضاع وعيب امرأة تحت ثوبها يثبت بمن سر وبأربع ولا يثبت  
برجل ويمين إلا مال أو ما قصد به مال ولا يثبت شيء بامرأتين

ويمين ويذكر في حلقه صدق شاهده وإنما يحلف بعد شهادته وتعديله  
وله ترك حلقه وتحليف خصمه فإن نكل فله أن يحلف يمين الردولو  
قال لمن بيده أمة وولدها هذه مستولدتى علقته بذاتى ملكي منى  
وحلف مع شاهد ثبت الايلاد لا نسب الولد وحرته أو غلام كان لي  
واعتقته وحلف مع شاهد انتزعه وصار حراً ولو ادعوا مالا لمورثهم  
وأقاموا شاهداً وحلف بعضهم اتفرد بنصيبه وبطل حق كامل  
حضر ونكل وغيره إذا زال عذره حلف وأخذ نصيبه بلا إعادة  
شهادة وشرط لشهادة بفعل كزناً أبصار فيقبل أصم ويقول كعقد  
هو وسمع فلا يقبل أصم وأعمى إلا أن يقر في أذنه فيمسكه حتى  
يشهد أو يكون عماء بعد تحمله والشهود له وعليه معروفى الاسم  
والنسب ومن سمع قول شخص أو رأي فعله وعرفه باسمه ونسبه  
شهد بهما إن غاب أو مات وإلا فبإشارة كمالو لم يعرفه بهما ومات  
ولم يدفن ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة اعتماداً على صوتها فإن  
عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز وأدي بما علم لا بتعريف عدل أو  
عدلين والعمل بخلافه ولو ثبت على عينه حق سجل القاضى بحلية  
لا باسم ونسب لم يثبتا وله بلا معارض شهادة بنسب وموت وعق  
وولاء ووقف ونكاح بتسامع من جمع يؤمن كذبهم وبملك به أو  
بيد وتصرف ملاك مدة طويلة عرفاً أو باستصحاب «فصل» تحمل

الشهادة وكتابة الصك فرضاً كفاية وكذا الأداء إن كانوا جمعاً فلو  
طلب من واحد أو اثنين أو لم يكن إلا هما أو واحد والحق يثبت  
به وبيمين ففرض عين وإعسا يجب أن دعي من مسافة عدوى ولم  
يجمع على فسقه ولا عذر له من نحو مرض والمعدور يشهد على  
شهادته أو يبعث القاضى من يسمعه (فصل) تقبل شهادة على شهادة  
مقبول في غير عقوبة لله واحصان وتحملها بأن يستريحه فيقول أنا  
شاهد بكذا وأشهدك أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند  
حاكم أو يبين سببها كأشهد أن فلان على فلان ألفاً قرضاً وليسين  
الفرع عند الأداء جهة التحمل إلا أن يثق الحاكم بعلمه ولو حدث  
بالأصل عداوة أو فسق لم يشهد فرع وصح أداء كامل تحمل ناقصاً  
ويكفي فرعاً لأصلين وشرط قبولها موت أصل أو عذره بعذر  
جمعة أو غيبة فوق عدوى وأن يسمعه فرع وله تركيته (فصل)  
رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع أو بعده لم ينقض ولا تستوفى  
عقوبة فإن كانت قد استوفيت بقطع أو قتل أو جلد ومات وقالوا  
تعمدنا وعلما أنه يستوفى منه بقولنا لزمهم قود إن جهل الولي  
تعمد كرك وقاض فلو رجع هو وهم فالقود والدية مناصفة أو ولي  
ولو معهم فعليه دونهم ولو شهدوا بيمينونة وفرق القاضى فرجعوا  
لزمهم مهر مثل ولو قبل وطء إلا أن ثبت أن لا نكاح ولو رجع

شهود مال غرموا موزعاً عليهم أو بعضهم وبقي نصاب فلا أردونه  
فقسط منه وعلى امرأتين مع رجل نصف وعليه مع أربع في نحو  
رضاع ثلث فان رجع هو أو ثنتان فلا غرم وفي مال نصف فان  
رجع ثنتان فلا غرم كما لو رجع شهود احصان أو صفة

« كتاب الدعوى والبيّنات » المدعى من خاف قوله الظاهر  
والمدعى عليه من وافقه فلو قال قبل وطء أسلمنا معاً وقالت مرتبة  
فهو مدع وشرط في غير عين ودين دعوى عند حاكم وإن استحق  
عيناً فكذا إن خشي بأخذها ضرراً أو ديناً على غير ممتنع طالبه أو  
ممتنع أخذ جنس حقه فليملكه ثم غيره فيبيعه حيث لا حجة فله  
فعل ما لا يصل للمال إلا به والمأخوذ مضمون إن تلف قبل تملكه  
ولا يأخذ فوق حقه إن أمكن وله أخذ مال غريم غريمه ومتى ادعى  
نقداً أو ديناً وجب ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر أو عيناً  
تنضبط وصفها بصفة سلم فان تلفت متقومة ذكر قيمة أو عقداً مالياً  
وصفه بصفة أو نكاحاً فكذا مع نكحتها بولي وشاهدين عدول  
ورضاها إن شرط ويزيد فيمن بهارق عجزاً عن تصالح لمتنع وخوف  
زناً ولا يمين على من أقام بيّنة إلا إن ادعى خصمه مسقطاً فيحلف  
على نفسه وإذا استعمل لياًقى بدافع أهل ثلاثة ولو ادعى رق غير  
صبي ومجنون فقال أنا حر أصالة حلف أو رقهما وليس بسده

لم يصدق إلا بحجة أو بيده وجعل لقطعهما حلف وإنكارهما لغو ولا  
تسمع دعوى بمؤجل (فصل) أصر على سكوته عن جواب الدعوى  
فكننا كل فإن ادعى عشرة لم يكف لا تلزمني حتى يقول ولا بعضها  
وكذا يحلف فإن حلف على فيها فقط فنا كل عما دونها فيحلف  
المدعى على استحقاقه أو شفعة أو مالا مضافاً لسبب كأقرضتك  
كفى لا تستحق على شيئاً أو لا يلزمني تسليم شيء وحلف كما  
أجاب أو مرهوناً أو مؤجراً بيد خصمه كفاء لا يلزمني تسليمه أو  
إن ادعت ملكاً مطلقاً فلا يلزمني تسليمه أو مرهوناً أو مؤجراً  
فأذكره لأجيب فإن أقر بالملك وادعى رهناً أو إجارة كلف بيعة  
أو عينا فقال ليست لي أو أضافها لمن تعذر خصمته لم تنزع ولا  
تصرف الخصومة بل يحلف أنه لا يلزمه تسليمه أو يقيم المدعى بيعة  
وإن أقر بها الحاضر وصدقه صارت الخصومة معه أو لغائب انصرفت  
فإن أقام المدعى بيعة فقضاء على غائب وإلا وقف الأمر إلى قدمه  
وما قبل إقرار رقيق به كعقوبة فالمدعى والجواب عليه ومالا  
كارش فعلى السيد (فصل) سن تغليظ يمين لافي نجس أو مال لم  
يبلغ نصاب زكاة نقد ولم يره قاض بما في اللعان من زمان ومكان  
وبزيادة أسماء وصفات ويحلف على البت لافي نفى مطلق لفعل  
لا ينسب له فعليه أو على نفى العلم ويعتبر نية الحاكم فلا يدفع ثم

اليمين الفاجرة فهو تورية وعن طلب منه يمين على ما لو أقربه لزمه  
حلف ولا يحلف قاض على تركه ظاهراً في حكمه ولا شاهد أنه لم  
يكذب ولا مدعى صايل يمهل حتى يبلغ إلا كافرًا أنبت وقال  
تبعجلته واليمين تنقطع الخصومة خالا لا الحق فتسمع بينة المدعى  
بعد ولو قال الخصم حلفني فيحلف أنه لم يحلفني مكن (فصل) نكل  
كأن قال بعد قول القاضي أحلف لا أو أنا ناكل أو سكنت بعد ذلك  
فيكم بنكوله أو قال للمدعى أحلف حلف المدعى وقضي له لا بنكوله  
ويمين الرد كقرار الخصم فلا تسمع بعدها حجة بمسقط فإن لم يحلف  
المدعى سقط حقه وتسمع حجته فإن أبدي عذراً كاقامة حجة أهل  
ثلاثة ولا يمهل خصمه لذلك حين يستحلف إلا برضا المدعى وإن  
استمهل في ابتداء الجواب لذلك أهل إلي آخر المجلس إن شاء ومن  
طواب مجزية فادعى مسقطاً فإن وافقت الظاهر حلف وإلا طواب  
بها أو بزكاة فادعاه لم يطالب بها ولو ادعى ولي صبي أو مجنون  
حقاً له فأنكر ونكل لم يحلف الولي

(فصل) ادعى كل منهما شيئاً وأقام بينة به وهو بيد ثالث سقطتا أو  
بيدهما أو لا بيد أحدهما أو بيد أحدهما رجحت بينته إن أقامها  
بعد بينة الخارج ولو أزيلت يده بينة وأسندت بينته إلى ما قبل إزالة  
يده واعتذر بغيرتها لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال

بل ملكي رجعت الخارج فلو أزيلت يده باقرار لم تسمع دعواه لا غير  
ذكر انتقال ويرجع بشاهدين على شاهد مع يمين لا بزيادة شهود ولا  
برجلين على رجل وامرأتين ولا بمؤرخة على مطلقة ويرجع بتاريخ  
سابق ولصاحبه أجرة وزيادة حادثة من يومئذ ولو شهدت بملكه  
أسم لم تسمع حتى تقول ولم يزل ملكه أولا نعلم من ياله أو تبين سببه  
ولو أقام حجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولداً وثمره ظاهرة  
ولو اشترى شيئاً فأخذ منه بحجة غير إقرار ولو مطلقة رجعت على بائعه  
بائنين ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدت له مع سببه لم يضر وإن ذكر سببا  
وهي آخر ضر (فصل) اختلفاً في قدر مكترى أو ادعى كل على ثالث  
بيده شيء أنه اشتراه منه وسلمه ثمنه وأقام بينة فإن اختلف تاريخهما  
حكم للأسبق وإلا سقطتا أو أنه باعه له وأقامها سقطتا إن لم يمكن  
جمع وإلا لزمه الثمن ولو مات عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل مات  
على ديني فإن عرفت نصرانيته حلف النصراني فإن أقام كل بينة مطلقة  
قدم المسلم وإن قيدت بأن آخر كلامه نصرانيته حلف النصراني أو جعل  
دينه ولكل بينة أو لا بينة حلفا ولو مات نصراني عنها فقال المسلم  
أسلم بعد موته والنصراني قبله حلف المسلم وتقدم بينة النصراني  
أو قال المسلم مات قبل إسلامي والنصراني بعده واتفقا على وقت الإسلام  
فمكسه ولو مات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات على

على ديننا حلف الابواز ولو شهدت أنه أمتق في مرض موته سالما وأخرى  
 فائما وكل ثلث ماله فان اختلف تاريخ قدم السابق أو اتحد أقرع  
 ولا اعتق من كل نسبه أو شهد أجنبيان بأنه وصي بعق سالم ووارثان  
 انه رجع ووصي بعق خانم وكل ثلثة تمين خانم فان كانا حائزين فاسقين  
 فسالم وثالثا خانم (فد-ل) شرط القائف اهلية الشهادات وتجربة فانما  
 تداعيا وان لم يتفقا مسلما برحرية مجهولا أو ولد موطوأتها وامكن  
 كونه من كل كأثر، ودائما امرأة بشبهة او احدهما زوجة الآخر بشبهة  
 وولدتها بين ستة أشهر واربع سنين من وطئها عرض عليه فان تحلل  
 حيضة فالثاني الا اذ يكون الاول زوجا في نكاح صحيح

(كتاب الاعتناء) اركانه عتيق وصينة ومعتق وشرط فيهما في واقف  
 وأهلية ولأء وفي السيق ان يتعلق به حق لازم غير عتيق بمنع يمينه وفي  
 الصينة لفظ يشعر به صريح وهو مشتق تحرير واعتاق وفك رقبة  
 او كناية كاذم لك لي دايك، لاسلطان لي لاسبيل لاخدمة انت  
 سائبة انت مولاي وصينة طلاق او ظهار ولا يضر خطأ بتذكير  
 او تأنيث وصحح معلقا ومضافا لجزئه فيعتق كاه ومفوضا اليه فلو  
 قال خير تلك ونوى تهويضا او اعتاقتك اليك فأعتق نفسه عتيق  
 وبهوض ولو في بيع والولاء لسيفه ولو أعتق حاملا بمملوك له تبعها  
 لا عكسه أو مشتركا أو نذ به عتيق نصيبه وسرى بالاعتاق لما أيسر به



ولو مديناً كإيلاده وعليه لشريكه قيمة ما أيسر به وقت الاعتاق  
أو العلق وحصلته من مهر لا قيمتها من الولد ولا يسرى تدير ولو  
قال لموسر أعتقت نصيبك فعليك قيمة نصيبي فانكر حلف ويعتق  
نصيب المدعى فقط باقراره أو لشريكه إن أعتقت نصيبك فنصيب  
حر فأعتق وهو موسر سري ولزمه القيمة فلو قال له وقال مع نصيبك  
أو قبله فأعتق عتق نصيب كل عنه والولاء لهما ولو تعدد معتق ولو مع  
تفاوت فالقيمة بمدده \* وشرط للسراية تملكه باختياره فلو ورث جزء  
بعضه لم يسر والميت معسر وكذا المريض إلا في ثلث ماله (فصل) ملك  
حر بعضه عتق ولا يشتري لمولاه بعضه ولو وهب أو وصى له ولم  
تأزمه نفقته فعلى الولي قبوله ويعتق وإلا لم يجز ولو ملكه في مرض  
موته مجاناً عتق من رأس المال أو بعوض بلا محاباة فمن ثلثه ولا يرثه  
فإن كان مديناً بيع الدين أو بها فقد رها كملكه مجاناً والباقي من الثلث  
ولو وهب لرقيق جزء بعض سيده فقبل عتق وسرى وعلى سيده  
قيمة باقية (فصل) أعتق في مرضه ماله عبداً لا يملك غيره ولا دين  
عتق ثلثه أو ثلاثة معاً كذلك وقيمتهم سواء أو قال أعتقت ثلثكم أو  
ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق أحدهم بقرعة بأن يكتب في  
رقعتين رق وفي ثلاثة عتق وتخرج واحدة باسم أحدهم فإن خرج  
العتق عتق ورق الآخران أو الرق رق وأخرجت أخرى باسم

آخر أو تكتب أسماؤهم ثم تخرج رقعة على العتق فمن خرج  
اسمه عتق ورقا أو مختلفة كما أمة ومائتين وثلاثمائة أقرع كما مر فان  
خرج للثاني عتق ورقا أو للثالث عتق ثلثه أو للاول عتق ثم أقرع  
فمن خرج تم منه الثلث أو فوق ثلاثة وأمكن توزيع بعدد وقيمة  
كسبة قيمتهم سواء جعوا اثنين اثنين أو بقيمة فقط أو عكسه  
كسبة قيمة احدى مائة واثنين مائة وثلاثة مائة جزئوا كذلك  
وان لم يمكن كاربعة قيمتهم سواء سن أن يجزوا ثلاثة واحد وواحد  
واثنان فان خرج لواحد عتق ثم أقرع لتسيم الثلث أو للثنتين رق  
الآخران ثم أقرع بينهما فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر  
واذا عتق بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث بان عتقهم  
ولا يرجع الوارث بما انفق عليهم أو بعضهم أقرع ومن عتق ولو  
بقرعة بان عتقه وقوم وله كسبه من الاعتاق فلا يحسب من الثلث  
ومن رق قوم بأقل قيمة من موت إلى قبض وحسب كسبه الباقي  
قبله من الثلثين فلو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل مائة وكسب  
أحدهم مائة أقرع فان خرج العتق للسكا بب عتق وله المائة أو لغيره  
عتق ثم أقرع فان خرج لغيره عتق ثلثه أو له عتق ربه وله ربع كسبه  
« فصل » من عتق عليه من به رق ولو بكتابة أو تدبير فولاؤه  
له ولعصبته يقدم بقوائده الأقرب وولاء ولد عتيقة من عبد لمولاها

فإن عتق الأب أو الجد انجر لمولاه أو الأب بعد الجد انجر لمولاه  
ولو ملك هذا الولد أباه جر ولاء اخوته اليه

« كتاب التدبير » هو تعليق عتق بموته وأركان صيغة ومالك  
ومحل وشرط فيه كونه رقيقا غير أم ولد وفي الصيغة لفظ يشعر به  
صریح كانت حر أو أعتقتك بعد موتی أو دبرتک أو أنت مدبر أو  
كناية كخليت سبيلك بعد موتی وصح مقيدا كأن مت في ذالشر  
أو المرض فأت حر ومعلقا كأن دخل الدار فأت حر بعد موتی  
وشرط دخوله قبل موت سيده فإن قال إن مت ثم دخلت فأت  
حر فبعده ولو تراخيا وللوارث كسبه قبله لأنحو بيعه كأذا مت  
ومضى شهر فأت حر وليست تدبيرا أو قال إن أو متي شئت  
اشترطت المشيئة قبل الموت فيهما فوراً في نحو ان ولو قال لبعدهما  
إذا متنا فأت حر لم يعتق حتى يموتا فإن مات أحدهما فليس لوارثه  
نحو بيع نصيبه وفي المالك اختيار وعدم صبا وجنون فيصح من  
سفيه وكافر وتدبير مرتد موقوف ولجربي حمل مدبره لدارهم ولو  
دبر كافر مسداً بيع عليه أو كافراً فأسلم نزع منه وله كسبه وبطل  
بنحو بيع وبايلاد لاردة ورجوع لفظاً وانكار ووطوحل له وصح  
تدبير مكاتب وعكسه وتعليق عتق كل بصفة ويعتق بالأسبق  
« فصل » حمل من دبرت حاملاً مدبر لا إن بطل قبل انفصاله تدبيرها

بلا موت كعلق عتقها حاهلا وسمح تدبير حمل ولا تتبعه أمه فان  
باعها فرجوع عنه ولا يتبع مدبرا ولده والمدبر كقن في جنائية ويعتق  
بالموت من الثلث بعد الدين كعتق علق بصفة قيدت بالمرض كأن  
دخلت في مرض موتي فأنت حر أو وجدت فيه باختياره وحالف  
فيما معه وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث قبله

« كتاب الكتابة » هي سنة بطلب أمين مكتسب وإلا فبإباحة  
وأركانها رقيق وصيغة وعوض وسيد وشرط فيه مافى معتق وكتابة  
مريض من الثلث فان خلف مثليه صحت في كله أو مثله ففي  
ثلييه أو لم يخلف غيره ففي ثلثه وفي الرقيق اختيار وعدم صبأ وجنون  
وأنت لا يتعلق به حق لازم وفي الصيغة لفظ يشعر بها لإيجابا  
ككاتبك على كذا منجما مع إذا أدبته فأنت حر لفظا أو نية  
وقبولا كقبلت ذلك وفي العوض كونه ديناً ولو نفعه مؤجلاً منجماً  
بنجمين فأكثر ولو في مبيع مع بيان قدره وصفته وعدد النجوم  
وقسط كل نجم ولو كاتب على خدمة شهر ودينار ولو في اثنا عشر  
صحت لأعلى ان يبيعه كذا ولو كاتبه وباعه ثوباً بألف ونجمه وعلق  
الحرية بأدائه صحت لا البيع وصحت كتابة أرقاه على عوض ووزع  
على قيمتهم وقت الكتابة فمن أدى حصته عتق ومن عجز رق  
لأبعض رقيق ولو كاتباه معاً صح إن اتفقت النجوم وجعلت على

نسبة ملكيها فلو عجز فعجزه أحد مدهما وأبقاه الآخر لم يجوز ولو  
أبرأه من نصيبه أو اعتقه عتق وقوم الباقي أن أيسر وعاد الرق (فدلل)  
لزم السيد في صحيحة قبل عتق حط متبول من النجوم أو دفعه من  
جنسها والخط وكون كل في الأخير وربما فسبعا أولى وحرم تتم  
بمكاتبته ويجب بوطئه مهر لآحد والولد حر ولا تجب قيمته وصارت  
مستولدة مكاتبه وولدها الرقيق الحادث يتبعها رقا وعتقا والحق فيه  
للسيد فلو قتل بقيمته له ويمونه من أرض جناية عليه وكسبه ومهره  
وما فضل وقف فإن عتق فله وإلا فاسيده ولا يعتق شيء من مكاتب  
إلا بأداء الكل ولو أتى بمال فقال سيده حرام ولا بينة حلف  
المكاتب ويقال لسيد خذه أو أبرئه عنه فإن أبي قبضه القاضي فإن  
نكل حلف سيده ولو خرج المؤدى معيا وردم أو مستحقا بأن أن  
لا عتق وإن قال عند أخذه أنت حر وله شراء إماء لتجارة لا تزوج  
إلا بأذن سيده ولا وطء فإن وطئها فلاحد والولد نسيد فإن ولدت قبل  
عتق أبيه أو بعده لدوز ستة أشهر تبعه ولا تصير أم ولداً ولها ووطئها  
معه أو بعده وولدت لسته أشهر من الوطء فهي أم ولد ولو عجل لم  
يجبر السيد على قبض إن امتنع لنرض وإلا أجبر فإن أبي قبض  
القاضي أو عجل بعضاً لبرئه فقبض وأبرأ بطلا وصح اعتياض عن  
نجوم لا بيعها ولا يبعه وهبته فلو باع وأدى للمشتري لم يعتق ويطلب

السيد المكاتب والمكاتب المشتري وليس له تصرف في شيء مما  
بيد مكاتبه ولو قال له غيره أعتق مكاتبك بكذا ففعل عتق ولزمه  
مالتزم (فصل) الكتابة لازمة للسيد فلا يفسخها إلا أن عجز  
المكاتب عن أداء أو امتنع منه أو غاب وإن حضر ماله وليس للحاكم  
أداء منه وجائزة للمكاتب فله ترك الأداء والفسخ ولو استتمهل عند  
الحل لعجز سن إمهاله أو لبيع عرض وجب وله أن لا يزيد على ثلاثة  
أو لاحتضار ماله من دون مرحلتين وجب ولا تنفسخ مجنون ولا  
بمحجر سفه ويقوم ولي السيد مقامه في قبض والحاكم مقام المكاتب  
في أداء إن وجد له مالا ولم يأخذ السيد ولو جنى على سيده لزمه قود  
أو أرش مما معه فإن لم يكن فله تعجيله أو على أجنبي لزمه قود أو  
الأقل من قيمته والارش فإن لم يكن معه مال عجزه الحاكم بطلب  
المستحق وبيع بقدر الارش وبقية الكتابة فيما بقي وللسيد فداؤه  
ولو أعتقه أو أبرأه بعد الجناية عتق ولزمه الفداء ولو قتل المكاتب  
بطلت وللسيده قود على قاتله إن كافأه وإلا فالقيمة والمكاتب تصرف  
لا تبرع فيه ولا خطر وشراء من يعتق على سيده ويعتق بعجزه وشراء  
من يعتق عليه باذن وتبعه رقا وعتقا (فصل) الكتابة الباطلة باختلال  
ركن ملفاة إلا في تعليق معتبر والفاصلة بكتابة بعض أو فساد شرط  
أو عوض أو أجل كالصحيحة في استقلاله بكسب وأخذ أرش

جناية عليه ومهر وفي أنه يعتق بالاداء ويتبعه كسبه وكالتعايق في  
 انه لا يعتق بغير أدائه وتبطل بموت سيده وتصح انوصية به ولا  
 يصرف له سهم المبكاتين وتخالقها في أن للسيد فسخها وأنها تبطل  
 بنحو إغناء السيد وحجر سقه عليه وأن المكاتب يرجع عليه بما أداه  
 أو يبداه إن كان له قيمة وهو عليه بقيمته وقت العتق فان اتخذ الفاتقاص  
 ولو بلارضا ويرجع صاحب الفضل به فان فسخها أحدهما أشهد فلو  
 قال بعد قبضه كنت فسخت فانكر حلف ولو ادعى كتابة فانكر  
 سيده أو وارثه حلف ولو اختلفا في قدر النجوم أو صفها تحالفاهم  
 إن لم يقبض ما ادعاه ولم يتفقا فسخها الحاكم وإن قبض وقال المكاتب  
 بعبثه ودية عتق ورجع بما أدي والسيد بقيمته وقد يتقاضان ولو  
 قال كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على فانكر حلف السيد إن عرف  
 ذلك وإلا فالمكاتب أو قال وضعت النجم الاول أو بعضاً فقال بل  
 الاخر أو الكل حلف السيد ولو قال تآبني أبوا كما فصدقه فمكاتب  
 فمن أعتق نصيبه أو أبرأه عن نصيبه عتق ثم إن عتق نصيب الآخر  
 فالولاء للأب وإن عجز عادتنا ولا سرائره وإن صدقه أحدهما فنصيبه  
 مكاتب ونصيب المكذب قن بحلفه فان أعتق المصدق وكان موسراً  
 سر يه العتق

(كتاب أمهات الاولاد) حبلت من حر أمته فوضعت حياً  
أو ميتاً أو ما فيه غرة عتقت بموته كولدها بنكاح أو زنا بعد  
وضعها أو أمة غيره بذلك فالولد رقيق أو بشبهة فحر ولا تصير أم  
ولد وإن ملكها وله انتفاع بأم ولده وأرض جناية عليها وتزويجها  
جبراً ولا يصح تملكها من غيرها ورهنها كولدها التابع لها  
وعتقها من رأس المال

تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه  
في يوم الأحد المبارك الخامس من  
شهر جمادي الثانية  
سنة ١٣٤٤ هجرية